

■ عبد السلام المسدي ■

الهوية العربية والأمن اللغوي

دراسة وتوثيق



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



هذا الكتاب

ليس دفاعًا عن اللغة العربية فحسب، بل عصارة سنوات من البحث والتوثيق، الأمر الذي قاد الكاتب إلى القول بوجود "قضية لغوية" لدى العرب. ومنذ كتابه العرب والانتحار اللغوي (2011) ما برح المؤلف يعالج التحديات الماثلة أمام العربية، ويرفع الصوت محذرًا من تفاقم مأزق هذه اللغة الفريدة، ولا سيما بعد أن عمت العالم ظاهرة الكونية الثقافية، وبعدها بات النص القرآني، وهو حصن العربية، متهمًا زورًا بحمله بذور العنف والبغضاء. وقد لاحظ الكاتب أن اللغة القومية تخضع للتفكك التدريجي، وهو يخشى من تمازج الفصحى بشظايا اللغات الأجنبية ما يؤدي إلى ظهور عاميات هجينة من اللهجات المحلية وقليل من العربية. وبهذه العاميات سيكون التداول الشفوي ميسورًا، والتداول الكتابي عسيرًا. ويؤكد الكتاب أن العرب لن يكسبوا رهان التاريخ من خلال اللغات الأجنبية، أو من خلال اللهجات العامية، بل سيكون متعذرًا عليهم الانخراط في مجتمع المعرفة من خارج دائرة العربية.

عبد السلام المسدي

أستاذ اللسانيات في الجامعة التونسية، وعضو المجمع العلمي العراقي منذ 1989. عضو المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون منذ 1997، وعضو مجمع اللغة العربية الليبي منذ 1999، وعضو مجمع اللغة العربية في دمشق منذ 2002. تولى الأمانة العامة لاتحاد الكتاب التونسيين، وتقلد وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. له مؤلفات تربو على خمسة وثلاثين كتابًا في اللغة والأدب والنقد واللسانيات والفكر والسياسة.



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

السعر: 14 دولارًا

ISBN 978-614-445-002-4



الهوية العربية والأمن اللغوي

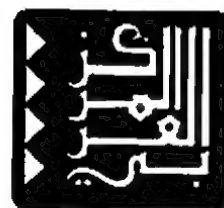
دراسة وتوثيق

الهوية العربية والأمن اللغوي

دراسة وتوثيق

عبد السلام المسدي

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



الفهرسة أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
المسدي، عبد السلام

الهوية العربية والأمن اللغوي: دراسة وتوثيق / عبد السلام المسدي.

443 ص. 24 سم.

يشتمل على بيلوغرافية (ص. 413 - 421) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-002-4

1. اللغة الاجتماعي، علم. 2. اللغة العربية - الجوانب الاجتماعية. 3. الهوية - الجوانب الثقافية -
البلدان العربية. 4. اللغة الفرنسية في المغرب العربي. 5. القومية العربية. أ. العنوان.

306.4409174927

العنوان بالإنكليزية

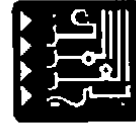
Arab Identity and Language Security

by Abdessalem Mseddi

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعتبر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



شارع رقم: 826 منطقة 66

المنطقة الدبلوماسية الدفنة، ص. ب: 10277 الدوحة قطر

هاتف: 00974 44199777 فاكس: 00974 44831651

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174

ص. ب: 11 4965 رياض الصلح بيروت 1107 2180 لبنان

هاتف: 00961 1 991837 8 فاكس: 00961 1991839

البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org

الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت، تموز/ يوليو 2014

المحتويات

7	مقدمة
9	الفصل الأول: استئناف الأسئلة
23	الفصل الثاني: الوعي اللغوي الجديد
31	الفصل الثالث: في بيت العرب
49	الفصل الرابع: النظام العربي وخطاب اللغة
61	الفصل الخامس: مؤسسة الثقافة العربية
77	الفصل السادس: ما وراء اللغة
89	الفصل السابع: مجتمع المعرفة
103	الفصل الثامن: من ينهض باللغة؟
117	الفصل التاسع: مراجعات تأسيسية
129	الفصل العاشر: بين المطلق والنسبي
155	الفصل الحادي عشر: من تجليات الوعي
171	الفصل الثاني عشر: مع الفكر العربي
193	الفصل الثالث عشر: نحو ميثاق معرفي

215	الفصل الرابع عشر: الهوية والمعلوماتية
239	الفصل الخامس عشر: تعدد الأبعاد
257	الفصل السادس عشر: الهوية واللغة
283	الفصل السابع عشر: نحو المعجم التاريخي
299	الفصل الثامن عشر: بين القومي والعالمي
315	الفصل التاسع عشر: الطفل العربي واللغة
341	الفصل العشرون: الاكتساب اللغوي ورهاناته
355	الفصل الحادي والعشرون: في خصائص المغرب العربي
385	الفصل الثاني والعشرون: من عبّر التاريخ
403	خاتمة
	مَشْرَد تاريخي:
405	جدول التواريخ الواردة في الكتاب مرتبة بحسب التسلسل الزمني
413	المراجع
423	فهرس عام

مقدمة

أيها القارئ الكريم

أضع بين يديك كتابًا هو خلاصة سنوات متتاليات من البحث والنضال دفاعًا عن اللغة العربية. وإذ قد أردناه جامعًا بين الدرس والتوثيق فستقف فيه على جملة من المنطلقات المبدئية والمنهجية نستأنف القول فيها بمضمونها حينًا وينصّها حينًا آخر، منحازين في ذلك إلى واجب التوثيق، راغبين عمدًا تقضي به الأعراف المطردة، فلا تأس ولا تضيق بذاك الاستئناف. ولكنك ستصادف سياقات كثيرة تتكرر فيها لوحات التشخيص وكشوف التحليل وبيانات الاستنباط تعاودها المؤسسات التي سجّلنا من وثائقها ما يستجيب لغرضنا، وقد تتصادى نداءات المؤسسة الواحدة بالمضامين المتطابقة بين مناسبة وأخرى.

لم يكن بوسع هذا الكتاب أن يدعي الاستقصاء، فهذا أمل لا تنهض به إلا مراكز الأبحاث باعتماد سبل العمل الجماعي، ويبقى على الفرد واجب الإنارة يقدم شهادته على تجربته مع الموضوع كما عاشها.

لقد تخللت فصول الكتاب شواهد ووقائع مقرونة بتاريخها، ولكن تلك التواريخ كثيرًا ما كانت تتداخل إما بالسبق أو باللاحق فيوشك تشابكها أن يجعل تراصفها عسيرًا على ذاكرة القارئ. من أجل ذلك سوّينا في آخر الكتاب مسردًا أعدنا فيه تبويب كل التواريخ المذكورة طبقًا للتسلسل الزمني. ولئن كان قصدنا قائمًا على الرغبة في تيسير مهمة القارئ حين يروم إعادة ترتيب الوقائع والشواهد، فإن هذا المسرد يوفر مادة بحثية خامًا لإنجاز قراءة أخرى

للقضية اللغوية في واقعنا العربي؛ يُعتمد فيها التعاقبُ التاريخي بكل جدلياته. ولا بد أن يَفَرَّغَ لهذا العمل - في يوم من الأيام - مَنْ يستكمل المشهدَ بكل حيثياته انطلاقاً من خطة بحثية تبناها مؤسسة أكاديمية أو منظومة فكرية متأهلة.

الفصل الأول

استئناف الأسئلة

ما كنت أحسب أنني أعود إلى لغة الضاد أكتب عنها واصفًا حالها بين أهلها، مُشخصًا أوضاعها بين أبنائها وذويها، مستجليًا ظروفها كيف تبدو إذا قيست بسائر اللغات في سائر الثقافات، مُستطلعًا مآلها في غير فزع ولا امتلاء، والناس بعضهم في غفلة وبعضهم يتغاضى. وها أني أعود.

ما كنت أحسبني عائدًا لأنني حين حرّرت كتابي العرب والانتحار اللغوي خلال عام 2010 وصدر في مطلع عام 2011 ظننت أنني أرسلت صيحة لن أقوى على زفيرها كرة أخرى، فإن لم يصادف صداها قلوبًا صاغية فلغو أن تنادي مَنْ لا يسمع ولا يُصغي ولا يعتبر. كنت أتبيّن جيدًا أن الحديث عن انتحار العرب لغويًا صادمٌ، فعبارة الانتحار تتوسّل بالمجاز وتحمل قسوة ظاهرة، ولا غرابة أن تبدو أثقل حملًا من أعباء الواقع نفسه؛ والسبب أن الرائي يتمثل من المجاز ما تنجلي له ملامحه عن قرب، أضف أن الانتحار في معناه الحقيقي فعلٌ واعٍ، لأنه قصديّ، لا يأتي إلا نتيجة إضمار سابق بصرف النظر عن الحال النفسيّة التي يكون عليها فاعله في لحظة الإنجاز، أما الانتحار اللغوي الذي نتحدّث عنه فهو مشفوع بالغفلة، وهي من تلك الغفلات التي يرتاح بها أصحابها وربما يُزعجهم أن نسعى إلى إخراجهم منها، ثم هو انتحار بطيء، رحيم، لأن فيه استجابة إلى نزعة المجهود الأدنى، فضلًا عن أنه انتحار جماعي فهو ليس مُوجعًا للفرد لأن المدّ العام يدفعه في اتجاه الانسياب الجذاب. لكن إرثنا الثقافي يظل نفورًا من الانتحار مضمونًا ولفظًا، ويكفي أن الذاكرة الجماعية تختزن الحكم الشرعي المتعلق به، ففاعله قاتلٌ وإن أنجز فعلَ القتل على نفسه، والقاتل المتعمّد مُخلدٌ حيث كل القتلة.

أعود لأن أحداثًا جدّت ولم يكن لنا بها لا سابق عهد ولا سابق توقع

واحتمال، ولأن منعطفات تتالت، وأخرى تتوالى، وكل ما فيها يومئ إلى انبثاق ضرب من الوعي جديد كأنه طارئ يُطل على غير ميعاد. تتأمله فتقول هو فواتحُ أفق جديد، ثم تعيد النظر باستبصار مغاير فتقول هو إطلالة أعراف مُتمكّنة، فإذا الذي سبق لك أن صدحت به وأعليت من شأنه حقيق بالاستئناف، وأي استئناف! الرائي واحد والمرئي متعدد بتعدد المقام والسياق وزوايا النظر. والزمن إذا اختلف فلا شيء يكرّر نفسه، كيف لا وللمعنى أزمنة بها تتعدد الدلالة فتتنوّع وتتكاثر، ولا يكون فيها ما يطابق الأوّل منه آخره: زمن النشأة إذ تتخلق الفكرة، وزمن الكتابة حين يتحقق الإقضاء، وزمن القراءة، ثم زمن المحاورّة أو المجادلة. وخللٌ جليلٌ أن نتغافل عن تراتب الأزمنة؛ إذ في تضاعيف الوعي بها يكمن جوهر الإدراك ومغزى التأويل، وعليهما تترتب علاقة الفكر بالوجود.

لن يندم العرب على شيء كما قد يندمون يومًا على أنهم لم يلبّوا نداء لغتهم وهي تستجير بهم منذ عقود أن أدركوني، هتفت بهم همسًا منذ أيام الاستعمار ثم صاحت عند انقشاع غمّته، وها هي لا تبرح تشكو وتستغيث. أمران جاءا يكثفان الوعي بمأزق اللغة العربية، ويدفعان ببعض النخب - هنا وهناك - إلى إرسال صيحات الفرع: ظاهرة الكونية الثقافية المستترة بعباءة العولمة وامتداداتها، وظاهرة التهمة الجاهزة التي أمعنت في الإلهاء إلى حدّ الإضلال، فأشاعت أن الإسلام هو الإرهاب وأن الإرهاب هو الإسلام، ثم روّجت أن الإسلام هو العربُ وأن العربَ هم الإسلام، فبدا الاستنباط حتميًا بالضرورة: أن اللغة التي بها جاء الإسلام وبها نزل نصّه المقدّس تحمل في كيانها بذور العنف ومنابت البغضاء، فهي بذاتها عدوانية تسوّق الكره وتحرض على الإقصاء.

سيان هما؛ أن أعود مستأنفًا أو أستأنف عائدًا. ولكن الأحق بالتمعن والاستبصار هو أن نمسك بالخيط الذي يحكم النسيج بين لحمته وسدّاه، فأبى مشهد تناهى لناظرنا أطرافه؟ ها هي اللغة العربية ينحسر فضاءها يومًا فيوماً وإذا الذي تتركه من فراغ يهبط هديّة سخية بين الأحضان إما تتلقفه اللغة

الأجنبية أو تتلقفه اللهجة العامية، وقد تتعاونان على تقاسمه. ويعاودك حينئذ صدى خفيّ يستدرجك إلى الأزمنة المواضي فتذكر أن الأديب الجزائري كاتب ياسين (1929 - 1989) كان يتقهر أيام الكفاح الوطني أنه لا يُتقن إلا اللغة الفرنسية، وبها صاغ أدبه، كان يسميها لسانَ الذئاب، وبعد أن حصلت الجزائر على استقلالها (1962) دوّن - باللغة الفرنسية طبعًا - قوله الشهيرة: «إن الفرنكوفونية آلة سياسية تصنع الاستعمارَ الجديد حتى تستمر تبعيتنا، ولكن استخدام اللغة الفرنسية لا يعني أن مَنْ يستعملها هو عون من أعوان السلطة الفرنسية. إنني أكتب باللسان الفرنسي كي أقول للفرنسيين إنني لست فرنسيًا». ثم أضاف عبارته التي ابتكرها بتوفيق بهيّ حين صاغ الصورة التمثيلية في قالب التشبيه البلاغي المركب: «ما اللغة الفرنسية إلا غنيمة من غنائم الحرب ظفر بها الجزائريون بعد انتصارهم على عدوّهم» (1966).

أعود أكتب بعد أن خِلت أن المحسوم من القضايا سيظل محسومًا؛ حتى تحرك الواقع فأقنعني أن استئناف الأسئلة هو أحد أسس النضال الفكريّ الجديد. ولشّد ما استهواني ذاك الطارئ الغريب، فكثير من الأجوبة القديمة يخالها الناس عديمة الجدوى بتقادمها والحال أنها صالحة في ذاتها، وإنما يكفي أن نراجع السؤال الذي جاءت تجيب عنه في الماضي حتى نتبين أن كفاءتها تعطلت بفعل طبيعة السؤال. فالذي يَصُدأ بريقه إنما هو الإشكال كما نظرته، وها نحن نقتحم زمنا فكريًا مُغايِرًا سَمَتَه أن التهافت يصيب السؤال أكثر مما يُصيب الجواب، وهذا سرّ من أسرار الثقافة الجديدة التي هي في أعماقها ثقافة التسأل.

ألا نكون قد أسأنا طرح سؤال اللغة؟ أو ربما واصلنا السير في دَرْب كان من قبلُ سالكا ثم أصبح مقطوعًا لأن التطوّر زَرَعَهُ حواجز فتاهت بنا السبلُ نحو الهدف المطلوب. غاب عنا سؤال إجرائي عليه تتوقف طبيعة الخطاب وفاعليته: إلى من نتجه بخطابنا عندما نثير المسألة اللغوية؛ إلى النخبة الفكرية حيث ورشات إنتاج الأفكار؟ أم إلى النخبة السياسية حيث مطاهي صناعة القرار؟ أم إلى الجمهور الذي على كواوله تنبثق الأفكار وعلى سواعده يتنزل القرار؟

قد ترى في هذا التشقيق ترفاً فكرياً أو بذخاً نظرياً، وقد تراه من هواجس الأبراج العاجية فتردّ معقّباً: وهل في ذاك التفصيل من جدوى؟ ثم كيف نخوّل لأنفسنا تبديل المضامين والمقاصد بحكم تبديل أطراف الحوار؟ فإن صَحّ منك الاعتراض وجب علينا التسليم بأننا لم نُدرِك بعدُ نواميس التواصل ولا تمرّسنا بسلطة آلياته. ألا ترى كيف ترتفع في المحافل والمؤتمرات أصوات صادرة عن رواد النخبة وصفوتهم، تصوّر بحذق ومهارة وضع اللغة العربية المتردي، وتصف باستيعاب وامتلاء كيف سينتهي الأمر بلغة الضاد إلى التلاشي المتدرّج بحيث لا انفكاك لها عن دخول مرحلة الاحتضار المتأني، وكل ما في الوصف والتشخيص يُنذر بمآل الانقراض، وفجأة يستدرك العالم اللغوي على نفسه فيقفز قفزاً إلى قول يتلوه تلاوة ويُطرز إيقاعه بنبرة من الصوت الجهير، ترافقه أنفاسٌ رخيمة تتحرك لها أوتار النبض من كل الخلايا الحية، فيصدق قافلاً خاتماً: «ولكن اللغة العربية ستبقى حية لن تموت» كأنما هو بقوله ذاك يؤدي فريضة الطقوس الواجبة، ولكنك تقرأ على ملامحه ما يوحي لك بالصدق الوفي حين كان يصوّر سوء المآل وبالصدق الأمين أيضاً حين كان يؤكد أزية البقاء بفضل المكرمات.

إن غرابة المشهد تكمن في هذا الاطمئنان المزدوج بين وضعين متباينين متجابهين لا يسلم أحدهما إلا بتهافت الآخر! وقد يذهب بك القلق إلى أعماق مترامية فتعجبُ العجبُ كله كيف لا يقف المفكر اللغوي وقفة جادة ليحاسب نفسه على هذا التصادم الضدي، أفلا يستشعر أن عليه حسم التعارض وفك المفارقة؟ ألا يكون في البنية الذهنية ضربٌ من الخلل يُطل بسطوة فيطغى على الحصافة والرشد كلما اتصل الأمر بموضوع اللغة؟ ربما لأن اللغة هي الكائن المجرد بإطلاق، أفمنّا من رأى اللغة يوماً؟ أو لامسها؟ أو أمسك بذرة من ذرات كينونتها؟ ولكنها هي الموجود الملازم لنا في الوجود.

إنه لا غنى للعربية عن أبنائها ولا غنى للعرب عن لغتهم، قد يصدق الأمر على كل الألسنة البشرية ولكنه على لغة الضاد وعلى أهلها أصدق منه على سائر اللغات في كافة الثقافات. ففي العربية مآل أهلها وعلى مآل العرب مآل

لغتهم، ذاك هو الذي عندنا وليس عند غيرنا. وها هو سؤال كل الأسئلة: كيف نُعالج موضوع اللغة خارج المسالك المُعبّدة فنوظب خطابًا مختلفًا عن السائد والمألوف؟ ومَن منا لا يعلم أن الحديث عن تدهور حال اللغة العربية، وعن تهافت مرتكزاتها في الحياة العامة، وعن فتور الهمم وتخاذل الإرادات عن نصرتها، كل ذلك قد أضحى حديثًا مُكرّرًا مستعادًا يوشك أن يُمسي ممجوجًا. وذاك مما يصنع سعادة المتربصين بالعربية والكائدين لها والذين يَغِيظهم أن يرتفع صوت المنافحين عنها. ما من شك في أن الأعراف قد أسلمت مصير اللغة لأضرب ثلاثة من الخطابات ليس واحد منها بمُوفٍ حقوق الزمن الجديد. إنها أضرب متوالجة متواشجة، يَحَسَب الجميع أن في اجتماعها تآزرًا فلا يأتي على بالهم أن كل واحد منها إذا رافق مُصاحبه أدخل عليهما الضيم فالغى جدواهما وافتقد هو ذاته فعله ونجاعته.

أول الثلاثة هو ضرب الخطاب العاطفي، نعم؛ هو خطاب الحميّة كما تتكشف في أزهى حُللها كأنها الحميّة الشرعيّة المشروعة التي لا تغتورها أعراض العصبيّات المقيّنة، إنما هي الدرع التاريخيّة الواقية. هو خطاب يمتح من إفرازات الأنا الجمعيّة تحرّكه نفحات الحماسة وتتقد له أحاسيس النفس؛ تلك التي كلما التهب وهجها خبا الوعي الإدراكي بمعادلات أطرافها. وللخطاب العاطفي في مجال المنافسة عن اللغة سلطان مكين منشأه ألا أحد يقوى على الاعتراض عليه، كيف ومجرّد التشكيك في سلامته يسوّغ عليك تهمة الانبئات وكل توابعه من استلاب أو اجتثاث؟

وهناك الخطاب «الأيدولوجي» على معنى الانخراط المتخرب في سبيل الخيار الحضاري الشامل، وهو ذاك الذي تُحرّكه المتراكمات النفسيّة التي جَرَفَتْها سيول الأحداث المتعاقبة عبر التاريخ، إنه صراع الأنا والآخر كما لم يهدأ سعيّره منذ قرنين ونيّف يوم وطئت أقدام الإفرنجية أرض الكنانة دانسة غازية. وأيا كانت تجلّيات التعبئة النفسيّة وبأي حافز من حوافز الثأر تحرّكت فإن مدارها المستعاد هو خوض المعركة الحضارية. وإذ تتقلب واجهات الحرب بين الاستهداف والمقاومة فإن الضمير الجماعي أصبح مؤمنًا بأن

الصراع العسكري ما انفك يتوارى ليحلّ محله صراع الهويات، وليس للهوية من عماد يجسّد رمزيتها العليا إلا اللغة.

وثالث الثلاثة هو الخطاب الغيبيّ ذاك الذي يستمدّ وقوده من القناعات الإيمانية، وهي بطبيعتها قناعات حميمة إذ لا يتسنى الحوار حولها إلا بحضورها المتكافئ بين أطراف الحوار بينما يتعطلّ كلما تقابل خطاب التسليم وخطاب الإنكار. وكم من حالة تآزر فيها الجدل بين المتحاورين المنكرين فأثمر زادًا من بنات الأفكار، وكم من حالة تعاضدٍ فيها الجهدُ بين متحاورين يشتركون في قناعات التسليم فلم يَجُنْ الفكر من جدلهم فضلًا ولا عطاءً. أما إذا افرقت المنطلقات وتباينت المصادر فإن الخاسر الأكبر هو آليات التفكير ذاتها. إن خطاب الذبّ عن اللغة العربية يأتي في معظم الأحيان مغلفًا بالاستلham الروحاني فيسبل على قضاياها الكبرى سربالًا من القداسة يمتزج فيها الحسي والمجرّد ويتخالط العقلي والغيبي فتُلغى المسافات بين الدنيوي والأخروي، وتسقط الحواجز بين الزمن الفيزيائي والزمن الأنطولوجي. وليس من مأخذ أو عتاب على هذه الحال المتدفقة اعتاقًا من مكبتات الوجود المادي ولكنها تقعد بصاحبها عن استيعاب الواقع التاريخي للظاهرة اللغوية المحكومة بقوانين المكان والزمان والفرد والجماعة.

خلاصة الأمر أن الغائب الأكبر في معالجتنا للقضية اللغوية هو على وجه التحديد لحظة الوعي بضرورة فك التعاضل بين مراتب الخطاب فضلًا عن إنجاز التفاصيل الجليّ البات بين المعايير؛ معايير الأضرب الثلاثة: الغيبي والوجداني والنضالي. ويبقى التسأل النقضي المتجافي عن كل افتراض قائم على القياس المختل، والذي يُمهّد المسالك بين الاستطلاع المتأني الولود والاستقبال المُخصب الخلاق: هل من سبيل إلى معالجة المعضلة اللغوية بتسوية خطاب يستجيب لأشراط الموضوعية العلمية، ويتواءم مع متطلبات التشخيص العقلاني، دون أن ينخرط في أعراض الاستلاب الثقافي أو يَجْزَ إعوّار الانبئات الحضاري؟

إنه المرجوّ بذاته؛ خطابٌ يحتكم إلى المنجَز المعرفي؛ ذاك الذي حققته

اللسانيات بوصفها العلم الإنساني الشامل بامتياز حيث لا تفاضل بالمنشأ والتخليق بين لغة وأخرى، ولا بين أي ثقافة وسائر الثقافات التي تخالفها، وهو النموذج الفرد لانسكاب المعرفة في مَظاهر الانتماء الإنساني الكامل. هل يتسنى إذاً أن نُعالج قضايا اللغة العربية مستجيبين لوصايا المعرفة، ومُذعنين لحياد البحث العلمي، وكاسرين في نفس الوقت الحصارَ النفسي الذي يحملنا على إلجام قناعاتنا الحميمة حول الأبعاد المتضافرة في الظاهرة اللغوية، وكثيرٌ منها واقع خارج دائرة الناموس العقلي الصارم إذ تتراوح بين النفسي والوجودي وحتى الأنطولوجي، وليس غريباً أن يتغلف بعضها بأبعاد الحدس والشعر والجمال، وكلها مُدرّكات نتمثلها ولا يُسعفنا العلمُ بأدوات تشخيصها لأن معادلاته غيرُ معادلاتها؟

إن استئناف الأسئلة قد يبدو ضرباً من الاستخفاف الفكري أو عارضاً من أعراض العبث النظري، ولا غرو أن فيه ما قد يغري بذلك، إلا أن شيئاً من التبصّر الهادئ الرصين سيوقفنا على حيثيات جديدة ألّمت بحالنا التاريخية الحاضرة وهي التي تفرض بخصوص اللغة إملاءات جديدة؛ حتى ولو جاء الاستئناف على مسافة سنوات قليلة معدودات، فقد ساءت حالنا اللغوية وبلغ الخطر في زمن وجيز مدى مفاجئاً ما انفك يستفحل معه الخطر الساحق. ومن أبرز مظاهر التهافت والتهايوي، بل من أجلى القرائن التي تُنذر بأننا على مسافة قريبة من فاجعة حضارية قاصمة، استشرأء التلوّث اللغوي في أثواب جديدة بحكم انتشار وسائط الاتصال المستحدثة، ونخص منها بالذكر طفرة البث الفضائي الغزير وما تجنح إليه قنواته من منازع الترويج دون أي اعتبار لمرجعيات القيمة التعبيرية، وهو ازدهارُ سوق التواصل الافتراضي عبر المواقع الاجتماعية، وما نجم عنه من انفجار مسالك المحاور في اللحظة الزمنية المُحيّنة، وإذا بلغة جديدة تنشأ بموجب تلقائية الفعل وردّ الفعل، وهي لغة تتركب أمزاجاً وأخلاقاً فتتولّد منها عربيّة هجين يُلذ للكثيرين أن يستحدثوا لها اسمًا اشتقوه من الإنكليزية كما لو أنهم يكرّسون وجودها عبر فعل التسمية.

ولا شك في أن هذا الفيض الغزير من أدوات التواصل أو البث ما كان

له أن يبلغ ما بلغه من تأثير رمى بنا في الهجنة اللغوية لولا التغيرات العميقة التي عصفت بما كان يُطلق عليه مصطلح «النظام العربي» من خلال سلسلة الانتفاضات التي زعزعت منظومات سياسية آلت برموزها إلى الاستقالة التاريخية؛ إما باللواذ وإما بالتخلي وإما بالانتحار غير الطوعي، وإذ باللغة الهجين التي ترعرعت في مهاد الهزل على شاشة التواصل الافتراضي تغدو أداة للتخاطب في أشد لحظات التاريخ عُصرة؛ بل تسمي رمزاً أعلى في مراتب الفعل الجماهيري المتراص على جبهة صناعة الحدث وتوجيه دفة الزمن. فبأي المداخل نتوسل يا ترى؟

ما أستوقفك عليه - أيها القارئ الصبور - قضايا كبرى حقيق بها أن تأخذ مني ومنك جهداً وكذاً ومثابرات، ولن نستكثر عليها لو أفردنا لكل واحد منها كتاباً من القول مُفصّلاً. إننا على يقين قاطع أن واقعنا العربي إذا تواصل استخفاف قاداته بالمعضلة اللغوية ولم يحسموا أمرهم في رسم استراتيجية مُلزمة تقوم على سنّ سياسة لغوية جريئة سيفرز قريباً حالة من التداول تفرض نفسها فرضاً بمنطق ضرورة الواقع، فتنبثق مشاهد تعبيرية تتمازج فيها بقايا الفصحى وشظايا اللغة الأجنبية - هذه أو تلك - وتأليفات عامية تتأرجح بين الخصوصية المحلية والحدّ المشترك الأدنى من تقاطع اللهجات العربية. ويومئذ ستنجلي المفارقة العُظمى بين يسر ظاهر في مجال التداول الشفوي وعسر قاهر في مجال التداول الكتابي؛ سيكون المشهد اللغوي مُتشحاً بالاستعصاء، وسيمر زمن قبل أن يتسنى لكل شعب في قطره، أو نظام في بلده، أن يُعيد صياغة منظومته اللغوية على مقاس حاجات الضرورة وبعض مقاسات ما سيبقى من معايير القيم المرجعية. كل هذا من الرصد الاستشراقي الذي ينبني على نهج الافتراض الاستنباطي وأداته: تخيل واستنتاج، أما حجته فهي الاستدلال بالخلف كما كان المناطقة يقولون، ورمزها: إذا لم تصدّق فأنجز ثم جادلني ... فماذا علينا أن نستحضر من الحقائق العامة القاطعة؟

علينا أن نبدأ بإنصاف التعليم ورجال التعليم، فكثيراً ما يصبّ عليهم المجتمع وأولو الأمر في المجتمع جام غضبهم محمّلين إياهم مسؤولية

الضعف اللغوي السائد بين صفوف الناشئة واستشرائه في كل مراحل التعليم، وقد امتدت الظاهرة في الزمن حتى قفلت دورتها فأخرجت جيلاً من المرتين يتولّى مهمة التعليم والتدريس في كل مراحل التعليم الأساسي والإعدادي والثانوي هو نفسه يجرّ منذ أيام التعلم آثار التلاشي اللغوي، وليس في الدنيا كلها منظومة تربوية يحالفها الفلاح في إنضاج الملكات اللغوية إن لم يعضدها مناخ اجتماعي يتسم بالسلامة التعبيرية، فيكون محكاً لاختبار المهارات التداولية، ويتحول إلى «مدرسة» اختبارية من الاستخدام المؤازر لجهود المدرسة النظامية، ومن أهم ظواهر المجتمع التي لها سلطة جبارة في هذا المجال بوسعها أن تزيد ما تبنيه المدرسة رصاً وصلابة أو أن تنسف ما تبنيه المدرسة نسفاً جذرياً الإعلام ولا سيما عبر بثه الفضائي الغزير. ولنا أن نرسل بيقين جازم حكماً قاطعاً: إن أي منظومة تربوية في أقطارنا العربية محكوم عليها - في مجال ترسيخ الملكة اللغوية - بالفشل الرهيب ما دامت اختياراتنا الإعلامية على ما هي عليه في النصيب الأعظم منها.

فهذه واحدة. أما الحقيقة الثانية فهي أن بقاء الوضع اللغوي على حاله واستفحال ظاهرة التفكك التدريجي الذي ينخر اللغة القومية سيُعقد مهمة ردم الفجوة الثقافية، وسيجعل الزمن المنظور لذاك اللحاق الذي ظللنا نسعى إليه منذ بداية النهضة الحضارية مقتضياً لأضعافه، بل مرفوعاً إلى قوة جبرية مُحْبِطَة بحكم التراكم الحتمي سلباً على سلب، ولا تُنعم النظر في مسألة الزمن والسياق المذهل على عجالاته حتى تشفق إشفاق الرحماء أو إشفاق الناقمين بكلّ الذين تصوّر لهم أو هائمهم إحلال الحرف اللاتيني محلّ الحرف العربي، أو إحلال العامية محلّ الفصحى، وألحق بهم - وهم كثر - من يظنون أن اللغة الأجنبية هي الحل السحري للمعضلة الحضارية. وغير ذي معنى أن نُسهب في وصف جريرة البتر الثقافي الذي سينجم حتماً عما يطرح هؤلاء وأولئك من حلول تؤدي إلى قبر كل الموروث ومحو ذاكرة التاريخ، وليس من شيء أفضل من ذلك شاهداً على التهاوي الذاتي، وليس من شيء كالتهاوي الذاتي دليلاً على الضياع الاجتماعي. سيان أن يكون أصحاب تلك الرؤى على صفاء السرائر أو كانوا على طينة المكر والمخاتلة، فالناتج واحد وهو الاستئصال

المنهجي المنظم لجذور الهوية من مكان التاريخ، وإغماس الخنجر الحديدي بين أكتاف الأمن اللغوي.

والثالثة - ولها بسابقتها عُلقة مكيّنة - أنّ قوانينَ الوجود على الأرض باتت تقتضي الانخراط في المنظومة الإنسانية على وجه الاضطرار بعد أن ولّى زمن الاختيار في الاندماج الكوني، فقد كفت العزلة عن تجسيم أحد احتمالات الحياة فأُمسّت الشكّل الأمثل لاختيار العدم، ومن أولّيات المنافسة الكونية على البقاء الانخراط في إملاءات مجتمع المعرفة بالامثال لأشراط التنمية المتجددة، وليس من سبيل إلى الأخذ بأسباب التنمية عن طريق المعرفة إلّا بالاعتماد على لغة قوميّة تجمّع ولا تفرّق، تؤصّل ولا تستأصل، تستزرع ولا تجتث. فلا مجال لأي مجموعة بشرية أن تشبع روحَ العصر، وتتناهى في استسقاء مناهل التفكير العلمي، وتسافرَ إلى أقاصي العقل الراجع في العيش والكسب والتدبير، إلّا بمنظومة أدائية في مجال التعبير تسكّب فيها عصارة الحياة وتصنع منها مراجعها في السلوك ومعاييرها في القيم.

لن يفلح العرب في كسب رهان التاريخ لا بواسطة اللغة الأجنبية ولا بوسائط لهجاتهم العامية، ولو أرادوا أن يفعلوا ذلك بالأولى لظلوا تابعين طول الدهر ولعجزوا أن يصيروا يومًا متبوعين، ولو شاؤوا أن يفعلوا ذلك بالتالية لتراكمَ عليهم التخلف عقودًا ريثما يجزّون لهجاتهم جرًّا ليصعدوا بها إلى مرتبة الأداء الذهني المصنّف من عوالم الحسّ والمادة. فاللغة ليست وعاء، ولا اللغات أوعية، فأما العلم فقد فرغ من إثبات هذه البديهيّات، وأما الذين لا يعلمون ويظنون أنهم يعلمون فالوهم يوحى إليهم أن اللغة ليست إلا أداة، وأن اللغات بدائل، وأنتك بأيّ لغة توّسّلت استطعت أن تصنع حضارة. فمن الذي بوسعه أن يقول لنا ماذا سيفعل العرب بالثورة الرقمية وبفضائها الافتراضي وبكل منظوماتها الحاسوبية إذا تخلّوا عن لغتهم الفصحى وراحوا يتحسّسون التقنية العالية بواسطة اللغة الأجنبية أو بواسطة العاميّة؟ وكيف نربّي جيل الناشئة منذ البدايات الأولى على ثقافة الحاسوب إن نحن لم نرّع مهارته باللغة القومية الناضجة الراسخة؟ إن مجتمع المعرفة الذي ينشد التنمية ويتكئ على

الاقتصاد الخادم للمعرفة والمستثمر لها في الوقت نفسه سيظل متعذرًا خارج دائرة اللغة القومية، مثلما سنفوض فيه لاحقًا في الفصل السابع أولًا ثم في الفصل الرابع عشر تاليًا، ومن حظّ العرب أنّ لهم لغة قوميّة، وأنّ لها جاهزيّة تؤهلها لاحتضان الثورة المعرفية العارمة، فمتى ندرك أنّ توطين العلم وما ينجم عنه من تقنيات أمرٌ مستحيلٌ استحالة قاطعة خارج دائرة اللغة التي بها نكون، ومعها نتماهى، والتي هي في الوعي الفردي كما في الوعي الجمعي الرمز الأعلى المعبر عن الهويّة.

أما الرابعة فهي أخفى في تأخذها، وأدق في توصيفها، وربما أخلق بالتدبر والإمعان، تتطلّب روحًا نقديًا عالي السقف، لا يطمئنّ إلى جاهز ولا ينام على يقين، يُجادل في الحقّ ما ساد واستقرّ، يرتاد مفازة القلق بشقاء ويشفق بكل من ليسوا أشقياء، وعيّه الحاني أسرّ رغم الضنى، يتحرّق في دقائق الفهوم كما على درب يفسح فيعانق الكون الأرحب ويضيق فتتقطع به الأنفاس. ولا يُفسد على الناس راحتهم - في جموعهم ونخبهم والماسكين بمصائرهم - شيء كما يفسدها حديث العقل حين يملكهم سلطانُ الهوى، ولا يثيرهم عليك أمرٌ كما يثيرهم أن تتحدث إليهم بلغتهم في شأن لغتهم بما يشطّ على نوازعهم، فخطابك في عيونهم مُشاغب مشاكس يحرمهم مواصلة السهر في حفلهم التنكري الصاحب الممتع المريح. إن من الظنون ما يترسّخ في اللاشعور الجماعي فيغدو مكوّنًا أساسيًا بين مكوّنات المخيال الثقافي، وإذا بالظنون يقين أو كاليقين، وإذا بأمزاجه المتنافرة كأنها سائل من هباءات متجانسة، فإن أنت حرّكت الراكد طلبًا للفائدة والتماسًا للمصلحة غضبوا، ونقموا، ثم رجموا...

الفصل الثاني

الوعي اللغوي الجديد

إذا خطر لك أن تبحث عن موضوع من مواضيع الجدل والمخاصمة ظل حاضرًا في كل منعطفات الحضارة العربية الإسلامية، أو عن قضية هي من أشد القضايا احتدادًا وأقواها تأليًا واحتشادًا، فاعلم أنه موضوع اللغة العربية في مدى صلاحها أو بقائها أو امتلاكها لأسباب المناعة التي تقيها ذهاب الرّسم وشبح الاندثار. وهذا يعني أن اللغة العربية عند أهلها ما للغات الأخرى عند أهاليها وأكثر؛ لأن حماية اللغة في تاريخنا لم يكن يقل شأنًا عن حماية الأرض - تلك التي كان الأجداد يسمونها البيضة - وعن حماية الذات الجماعية حتى أوشكت اللغة أن تتماهى والهوية. فما كان يُتصور للعروبة ولا للقومية ولا حتى للإسلام مفهوم خارج حصون اللغة. ولو رمنا اختزال الظاهرة الكبرى في معادلة صغرى لقلنا إن تاريخ العرب في مصاعده كما في منازل يكتب من خلال تاريخ لغتهم في مدها وجزرها. ولئن اقتضى هذا التعميم تبصرًا وأناة حتى ينجلي صدقه فهو أكثر وضوحًا وأيسر استيعابًا لو فحصناه من خلال الوضع اللغوي السائد الآن في جل أقطار الوطن العربي من مغربه إلى خليجه، ناهيك أن صيحات الاستغاثة اللغوية لا تتوانى عن إرسالها أي مؤسسة ثقافية أو أكاديمية معنية باللغة.

إن المشهد العربي العام يحملنا على الاقتناع بأن وعيًا لغويًا جديدًا ينبثق وتتسارع تجلياته فيوحي بأننا في حضرة معالم غير مألوفة، وقد نخالها شبيهة باليقظة الحميدة، وتوشك في بعض مظاهرها أن تبدو كالطفرة المباركة. وعند هذا المشهد الطارئ نريد أن نقف وقوف التأملي، بل نريد أن نراجع صيحة الفرع التي سبق لنا أن صحنها؛ لا بالانخراط في الحماسة المتدفقة أو في النضال الفكري المنفعل، وإنما بالتشخيص المعرفي الذي يتعقل خفايا الصورة ومكوناتها دون أن يفرط في موثيقه المبدئية أو يستخف بأوصال الانتماء كما

سبق أن دققناه. مُبتغانا إذاً هو استقرار نشأة الوعي اللغوي الجديد بمفاصله الزمنية ومضامينه الدلالية، وأن نجوس من خلال تشكله بحثاً عن حوافره الثاوية في مكامنه، وأن نستشف عبر المقارنة الوظيفية ما قد ينتهي إليه من مآلات ولاسيما وتاريخنا - عتيقه وطارئه - حافلٌ زاهر بالمنعرجات المماثلة.

لُتبادِرْ بالإلماح إلى محدّدين فارقين، أحدهما ذو صلة بالمحتوى والآخر متعلق بالحيز الزمني. فأما الأول فنعني به أن أعراف البحث في قضيتنا اللغوية قضت بأن الدارسين يهتمون بالخطاب الطاعن في صلاح العربية والذي يُثخن في أوصالها الحيوية موحياً بأن زمنها قد توانى وانفرط، وداساً أن أول أشرط النهضة الحضارية هو استبدال غيرها بها في العلوم الراقية والمعارف المتطورة. وبذلك ساد الاهتمام بهذا الخطاب العدائي المناهض، وظل الجميع يعتبرون أن خطاب المرافعة يقوم أساساً على تفنيد مزاعم العداء وتفكيك آليات المناورة الثقافية. وفي سبيل تشييد خطاب المنافعة يتركز جهد الدارسين على كشف تهافت الحجج المقدّمة وعلى تبيان المضمّر وراءها من مكر النوايا وخداع المقاصد، فخطاب المرافعة هو في جوهره فضحٌ لمكائد التلبيس حيث يُسدّل على المزاعم لبوسُ الحجّة وما هي بالحجّة. ولتحقيق هذا الغرض يتم استنفار الحميّة الثقافية بعد التوسل بالمطايا الموضوعية.

هنا تدقيقاً يأتي ما قد يمثل إضافة نوعية للتراكمات الجمّة من أدبيات الدفاع عن اللغة العربية، ومنشأه سؤال عفوي: ألم يحن وقت مراجعة ذاك الخطاب بذاته؟ نعني - بصيغة أخرى - أن الجدل الزمني قد يقضي بأن ننجز عملية استبطان فكري لمضامين خطاب المرافعة وآليات صياغته. نعم! هو جهدٌ ذهني مُضاعَف؛ أن نراجع معضلتنا اللغوية من خلال ما نسجنه حولها من مقولات ونحن نُدافع عنها كي نحمي وجودها ونؤمن دوامها وننعمش الأمل في بقائها. ومن هذا المنفذ نستطيع أن نرسم دائرة الإنارة النوعية التي نعتزم إيقاد أضوائها؛ ألا وهي دائرة الهوية كما سنجلو معالمها ونُدقق عناصرها التكوينية بين ثقافي وديني وسياسي، وعلى ركعها سنشخص السياج الحاضر بالقوة والغائب في الوعي الصريح وهو الأمن اللغوي.

أما المحدّد التمييزي الثاني - والذي به يتّضح بعض حظوظ الإضافة في التناول والمعالجة بما يؤسّس لفكر نقدي جديد في المجال اللغوي - فيتصل بالفضاء الزمني الذي نتخذه حقلاً للرصد والاستكشاف متعقبين منعطفاته الفاصلة، وسيصادف أنه ينطلق مع بدايات القرن الجديد الذي هو فاتح الألفية الجديدة، ولا يكمن السبب في شكلية الأرقام والعدّ والحساب، وإنما يكمن في ذاك الحدث الاستثنائي الذي كان له من الهول ما يوشك أن ينفرد به في التاريخ الإنساني عمومًا، نعني تفجير البرجين العملاقين بوصفهما رمزًا لأعظم سلطة في التاريخ وهي سلطة المال، تسامقت فشّدت عرشًا يُلغي كل خصوصيات الإنسان ولا يعترف إلا بسلطان المادة، وكانت لحظة في التاريخ فارقة؛ أن الهوية الإنسانية الجديدة ليست إلا المنتج العملي لإذابة الهويّات، ولن يكون من العبث اللفظي لو قلنا إن الهوية قد تماهت مع اللاهوية. ويومئذ لم يكن أحد يخاصم في أن الأمن هو الأمن المالي ولا أمن سواه.

سنقف على المفاصل الزمنية في هذه الحقبة الوجيزة سائلين وقائعها، متحسّسين تجلّيات الوعي اللغوي كما شهد به مجتمعنا العربي، وسنطوف من أجل تبيان ذلك بنماذج متنوّعة الطباع متعددة الأنماط، تتلوّن أطياها بين صبغة المؤسسات الرسمية داخل سلطة البلد الواحد، وصبغة المؤسسات المتعددة الأبعاد ضمن تركيبة العمل العربي المشترك، وصبغة المنظمات الخاصة تلك التي أمست تؤثث نسيج المجتمع المدني. وسيكون تجوالنا بحسب تعاقب المحطات على مسار الزمن، وسنسعى إلى توظيف الأسلاك الناظمة التي رسمناها، نقصد استكشاف حوافز الوعي النقدي المتصل بمعضلة العرب الأولى وهي اللغة، ونقصد اتخاذ خطاب المناقحة موضوعًا للاستقراء والتشريح بدلًا من التصدي لخطاب المناكفة، ونقصد أيضًا الاستفسار عن مدى النضج المعرفي الذي بلغه خطاب الوعي اللغوي الجديد من خلال الموازنة بين التراكم الكمي وما ينبثق عنه من استصفاء نوعي نستخلص به الكمّ من الكيف.

ولن يكون إهدارًا للجهد ولا تشويشًا على الذهن لو افتتحنا رصّدنا

الاستكشافي هذا بتوطئة نستدعي فيها بالاستذكار الحال التي تركها القرن العشرون في ما نحن بصدده قبل انبجاس فجر الألفية الجديدة، فقد تهيأت على مستوى السياسة الدولية أسباب أحدثت نقلة جوهرية في تقدير أعماق الظواهر اللغوية، وفي انغراس التشابك بين الفرد واللغة والمجتمع، ناهيك أن الخيارات السياسية الكبرى قد أمست متينة التعالق مع مفهوم الهويات الذي لا ينفك - لا كليًا ولا جزئيًا - عن مفهوم الانتماء اللغوي.

ستأخذنا الرحلة إلى أولى محطات القرن الجديد في ما نجم عن حوادث أيلول/سبتمبر 2001 وكيف انفجرت الضغائن الثقافية الكبرى فتطايرت شظاياها على اللغة وما إليها من قيم وظيفية ورمزية، ثم إلى أبرز إنجاز صنعه المثقفون العرب حين أصدروا وثيقة الإسكندرية وأسسوا منتدى للإصلاح العربي، ثم نقف على ما حاول القادة العرب استدراكه في مجال القضية اللغوية ضمن منظومة العمل العربي المشترك لنصل بعد ذلك إلى مشاريع متميزة بعضها تم في سياق ما يُعرف بالمجتمع المدني، وبعضها الآخر جَسَمَ نمطًا جديدًا كأنه مزدوج الصفة؛ يتخذ شكل منظومات المجتمع المدني وترعاه جهات ليست هي السلطة الرسمية ولكنها نابغة منها أو شديدة الانصهار فيها فتتحول إلى حاضن كفيل. وستداخل اللوحات الاستعراضية مع ما جدّ على المشهد العربي العام منذ انفجرت الأوضاع في بعض أقطاره بما يضاهي الزلزال المباغت لنرى ما عسى أن تكون المسألة اللغوية قد جنت من هذا التغير التاريخي العميق. ولئن انبنى اختيارنا لهذه المحطات على سندات موضوعية فإن سببًا ذاتيًا ينضاف ليرفد البواعث الفكرية الخالصة؛ مداره أننا قد واكبنا تلك المنعطفات، وكان من حظنا ومن قدرنا أن أشركنا في جدلها، بل أسهمنا في توظيفها، أو دُعينا إلى استقراء نتائجها؛ بل ساهمنا في إنضاج بعضها متعاونين - هنا أو هناك - مع ثلة من خيرة المثقفين المناضلين في سبيل صون القيم الحضارية العليا والتمكين للمرجعيات الفكرية السامية، ومتعاونين أيضًا مع صفوة من الماسكين بدوائر القرار.

ما منا من أحد إلا ويعلم علم اليقين حجم التركة التي خلفها القرن

العشرون على كاهل المسلمين تعميماً، والعرب تخصيصاً، وعلى اللغة العربية بالاستتباع التلقائي. إن لغة الضاد قد عاشت ألواناً من الضيم طيلة الحقبة الاستعمارية، ولا سيما في الأمصار التي كتبت عليها الأقدار أن تعيش تحت نير الاستعمار الفرنسي، وحين دالت الأمور وحلت «دولة الاستقلال» محل منظومة «الحماية أو الانتداب أو الاستعمار» لم تجذ اللغة العربية نفسها أفضل حالاً مما كانت عليه؛ اللهم إلا في إجراءات شكلية دون الجواهر. وسرى أنصع قرينة دالة على ذلك في أوضاع المؤسسات المسماة بالمجامع وما آلت إليه من تناقض صارخ بين المنجز فيها والمأمول منها. فالدول الأوروبية الاستعمارية - حين أذعنت لموجة التحرر التي عمّت الشعوب التي كانت مغلوبة على أمرها - هيأت بإحكام استراتيجي مكين ما به تستبدل بالاستعمار السياسي العسكري استعماراً اقتصادياً ثقافياً يكرّس التبعية المتجددة المستدامة.

قفل القرن العشرون أبوابه تاركاً على جبين التاريخ أوشاماً واصمة لا تمحي ونتوءات من الوقائع بارزة حددت معالم الانعطاف في السياسة الدولية. كانت الحربان العالميتان، وكانت بينهما الأزمة الاقتصادية، وكانت بعدهما هيروشيما، ثم الحرب الباردة القائمة على توازن الرعب، وإذا بالولايات المتحدة التي خرجت بمفردها منتصرة من الصراع الكوني، والتي كالت التهم لأوروبا بناءً على أن سياسة الأوروبيين الاستعمارية هي التي تسببت في حدوث الحربين الكونيتين؛ إذا بها تتورط حدّ الاختناق في صراعات إقليمية صاعقة، كان آخرها الحرب الفيتنامية. وما أن انسلت من مقابضها بخزي عسكري غائر (17 جوان/حزيران/يونيو 1975) حتى أطل عليها شبح جديد يهددها باختلال عميق في التوازنات الدولية، ولم تكد تسترجع أنفاسها حتى صُغقت بإفلات إيران من فلكها لتحلّ في برزخ نقضي مضادّ تركها عارية من غطاء كان يدثر هيمنتها الأليفة (1979).

انكشفت يومئذ الغرائز الحضارية التليدة، وانسرح من عقاله مارْدُ الثأر التاريخي، وبدأت تتهاطل التجليات الدفينة، فانبثقت أطروحة نهاية التاريخ، ثم أطروحة صراع الحضارات، فانكشف المستور وتعرّى المحتجب، وبين

هذا وذاك كانت أوجاعٌ وكانت جروحٌ حتى انكفأ النزييف؛ كانت حربُ الخليج الأولى إذ سيق البعث العربي ليحرّر العلمانيّة من كوابيس الغيبة فهزم وانهزم، وكانت حربُ الخليج الثانية إذ هبّ التحالف ليحرّر قطرًا من غازيه فغزا القطرَ ومَن غزاه واغتصب لنفسه حق البقاء وحق الدوام، ولما خطر له أن يغادر ترك المكان موعودًا للأرض اليباب.

تقاطر اللعابُ نقمة على الإسلام، وعلى العرب، وعلى اللغة التي جاء بها الإسلام، وكان اندحار الشيوعية حامضًا يُلهب الشهية حتى جاءت إلى قبطان «النظام العالمي الجديد» الهدية الثمينة على الطبق الذهبي يوم الحادي عشر من أيلول/سبتمبر عام 2001، فكان ما كان، وكان أن تصادى السدنة: عربيّ أو مسلم فارجموه، عربيّ ومسلم فانحروه. وبدأت لغة الضاد رحلة جديدة من العذاب. تألقت يومئذ رياضيات القياس الجائر بما يُعيد إلى الذاكرة الإنسانية الحقبة الإغريقية التي انبرى سقراط يقاوم تهافتها ومظالم افترائها، واستوى الجدل على متواليات توهم بالبرهان لأنها ركبت ثنائيات تزعم أنها متماهية كما سبق أن ألمحنا لمأما: الإسلام والإرهاب، فالإسلام والعرب، فالعرب والإرهاب، ثم الإسلام مع العرب والعربية، فالعربية والإرهاب ... ولم يكذُ يجف نزييف الافتراء الأكبر حتى أثخن الظلم بمُديته على العراق في 9 أفريل (نيسان/أبريل) 2003 فكانت الصدمة التاريخية الكبرى التي لن تقلّ حجمًا ووزنًا عما أحدثته حملة نابوليون على مصر عام 1798، ولا عما أحدثته احتلال فرنسا الجزائر عام 1830. فكيف تشابكت أنسجة الأحداث في الطبقات القابعة تحت سطح الزمن التاريخي؟ وما الذي هيأ الأنفاق التي سيطلع منها وعي نقدي جديد يجيز لنا الحديث عن اقتران إجرائي بين الهوية والأمن اللغوي؟

الفصل الثالث

في بيت العرب

إن غزو الولايات المتحدة لأفغانستان تحت غطاء التحالف الدولي المعزّز بقرارات مجلس الأمن المذعن لإرادة منفردة قد أحدث صدمة ظلت مزيجًا من أحاسيس متباينة، وكان من المثقفين في السياسة على طراز الهواة وهم يخالون أنفسهم كبار المحترفين من حَبَكُوا بعض المسوّغات. ولكن غزو العراق قد أحدث الفاجعة الكبرى فكان الوجع بالغًا أقصاه بين أحناء المثقفين العرب من حيث إن مشاعرهم ترجمان بليغ عما يحسّون به، وترجمان أبلغ وأفصح عما تحسّ به الجموع التي هم ينطقون باسمها. كانت النقمة بالغة عارمة، وكان بين المثقفين ألف خطاب وخطاب. وفي تلك اللحظة التاريخية الفاجعة التي فرشت تحت أقدام المثقفين صفيحًا سميكًا ساخنًا يكاد يغلي بغليان انصهار المعادن، التأم الشمل التامًا عجيبًا لم تكن تستطيع صوغه إلا الكوارث. سقطت الحواجز فجأة بين المثقفين: لم يعد للتقسيمات معنى، ولم تعد التصنيفات تولد الجدل وتبتعث الحوار الرتيب.

داخل أسيجة تلك النائبة تهاوت من على الوجوه أقنعة الانتماءات المذهبية، فالكل في أتون اللهب: القوميون والقطريون، الاشتراكيون والليبراليون، اليمينيون واليساريون، أصحاب الموالات والذين احترفوا الاعتراض والمناقضة، المنادون بالنهل من جداول الإنسانية الفياضة ودعاة الهوية المتحصّنون بأسوار الإرث الطاهر الزكي. وإذا الجميع يندفعون بأبصارهم المحدّقة وبصائرهم المتألمة صوب قياداتهم السياسية ناعين لهم احتضار النظام العربي الرسمي على أيديهم، باكين على هويّتهم، منتحبين على لغتهم. في لحظة خاطفة سككت أصوات الشماتة بالذين كانوا سببًا في الكوارث، وتجمّدت ألسنة الإغظة في سذاجة بعض الساسة الذين حملوا التاريخ أكثر ممّا يحتمل. وإذ بدت الآفاق مُنسدّة، والكلام عبثًا محضًا، أهونُ منه

مسرحُ اللامعقول، جاءت مبادرة لافتة، جاءت تقتنص مشهد التداعي الجماعي المحفوف بنوازع الانكسار لتنفث في الغمام المدلهّم شعاعًا من الحياة رغم بؤس كروبها. فلم يمض شهر على احتلال العراق حتى قرر المجلس الأعلى للثقافة بمصر أن يعقد مؤتمرًا يللمُّ أشتات الضمير الثقافي المتشظي، حدّد موعده بالأيام الثلاثة الأولى من شهر جويلية (تموز/ يوليو) 2003، وكان عنوانه «الثقافة العربية من تحديات الحاضر إلى آفاق المستقبل: نحو خطاب ثقافي جديد» ودعا إليه جموعًا غفيرة من المثقفين العرب من الأقطار العربية ومن المقيمين في الأصقاع الأجنبية. وما إن شاع النبأ حتى فرّق الشقاق مواقف النخب إذ انبرى جمع منهم يعلن اعتراضه وينادي بالمقاطعة بناءً على ما تخيله من أن الحديث عن «تجديد الخطاب الثقافي» ما هو إلا ضرب من تكريس احتلال العراق، وربما مدخلٌ للانخراط في أجندة القوى الغازية. ثم تنادى جمعٌ من الأعلام إلى نشر بيان في هذا الغرض يحمل توقعاتهم كان من بينهم الروائي الجزائري الطاهر وطار والأديب المصري صنع الله إبراهيم.

على جمر مستعر، وفي ارتقاب لا يقلّ احتراقًا، احتشد إلى القاهرة أربعمئة مثقف أو يزيدون، وخيفَ على المؤتمر أن يتصدّع، وكنت أعلم أن المجلس الأعلى للثقافة قد خطط لمؤتمره ذاك قبل غزو العراق بأشهر طويلة، كنت أعلم ذلك لأنه استكتبني للمشاركة في أبحاثه مبكرًا، ولما طلب مني د. جابر عصفور - الأمين العام للمجلس يومئذ والذي هو عندي من أعز رفقاء الدرب عشرة وثلاثة - أن ألقى في افتتاح المؤتمر كلمة باسم المثقفين الوافدين أشفق عليّ الأخلاء. كان لزامًا أن أفيض في تناقضات اللحظة التاريخية بعد أن ضرب الزلزال أعماق الكيان العربي وجاء يطلق رصاصه على الوجود والهوية واللغة، كان لزامًا أن أقول إن الحديث عن «تجديد الخطاب الثقافي» لا مستوغ له إلا إذا كان مقدّمة للحديث عن «تغيير الفعل السياسي» واقترحت - باسم المؤتمرين - أن تنبثق عن المؤتمر لجنة للمتابعة تهتئ لمؤتمر آخر بشرط ألا تنظمه الجهات الرسمية وإنما يلتئم تحت مظلة المجتمع المدني. وكان من حظ الجميع أن المقترح قد استقبلته آذان صاغية، واطمأن الحاضرون بعض الاطمئنان حين زال عن مخيلتهم شبح

الخوف المريع؛ أن يكونوا أمام محكمة التاريخ كشهود الزور أو كالأزواج المخدوعين.

التأم المؤتمر وكان فرصة أسمع فيها المثقفون العرب أصواتهم، وأبلغوا وجهات نظرهم في الأسباب التي جلبت النوازل على الوطن العربي؛ ولئن حَمَلَ المؤتمر منظموه شعار «تجديد الخطاب الثقافي» فإن الإجماع كان تاماً على ضرورة البحث في «تغيير الفعل السياسي» وعلى أن المسلك الحتمي في ذلك هو الإقدام على الإصلاح الشامل. كان المؤتمر ردّاً مباشراً على الاستعمار الجديد، كان ردّاً خجولاً في انطلاقته، عنيداً في خاتمة مطافه، مَكِيناً في خطابه لأنه سرعان ما انعتق من سَورة الغضب ولهب الانفعال، فأرسي بنفسه على محاكمة الحال العربية قبل محاكمة من استهانوا بالعرب واستضعفوهم. وهكذا تسللت - بين يأس مريض وأمل مخصاب - فكرة الإصلاح كأنها الجنين النائم دهرًا يصارع الاحتضار من أجل ما بقي من أنفاس الحياة. ولكن فكرة الإصلاح - بما هي صيغة يُلبسها قائلها ما عَنَ له من الأردية ويحملها ما حَلَا له من الإيماءات - كانت يومئذ قد دَرَجَت في الخطاب الدولي، وأوشكت أن تشيع ممعنة في تكثيف الضباب الدلالي. أمّا ما قدح شرارة الإيقاظ بعد السبات فهو تفجيرُ البرجين الذي قلبَ معايير النظر قلبًا جذريًا، ولم يكد «برنامج الأمم المتحدة للتنمية» يُصدر تقريره السنوي عام 2002 حتى انتاب الغربيين والأميركيين ذهولٌ كبير، وراحوا يُعيدون على أنفسهم إلقاء أسئلة منسيّة تخصّ الأسباب العميقة التي فيها يتخلق اليأس فتولد النعمة وتهيج غريزة العنف فينشأ الإرهاب.

أخذت الإدارة الأميركية الموضوع يومئذ مأخذًا جادًا، وعكف على تناوله كولن باول وزير الخارجية إذاك، فأعلن في ديسمبر 2002 عن مبادرة سمّاها «مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط» مدققًا إياها بأنها «مبادرة للإصلاح السياسي والاقتصادي والتربوي والاجتماعي». لكن الإدارة الأميركية كانت تتهدّج في خيار ظليم، وكانت تنوس بين مجاذباتٍ تراقصها على الملاء: حمائمٌ يتحدثون همسًا بينهم كولن باول، وصقورٌ تدوي بصُراخها تكتسح ما يعترضها حتى تدوسه. وفعلَ جورج بوش الابن فعلته فاحتل العراق وبدا له أن يُمعن في

تسويغ ما فعل، فعاد يُحيي المبادرة متصورًا أنه يفتح لشعوب المنطقة فراديس الديمقراطية محرّراً إياها من استبداد الحكم وفساد الأنظمة، وفي 13 فيفري (شباط/ فبراير) 2004 أعلن عن مبادرته بعد أن عدّل العنوان الذي وضعه سابقًا كولن باول، فجاء اسمها الكامل «المبادرة للشرق الأوسط الكبير» ثمّ تمّ اختصارها في «الشرق الأوسط الكبير» وإذا بالولايات المتحدة تعرضُ وثيقة المبادرة على قمة الدول الثماني الموعودة لشهر جوان (حزيران/ يونيو) 2004 عسى أن تلتزم بها تلك الدول الأكثرُ تصنيعًا، والأكثر ازدهارًا اقتصاديًا، وقد دارت الوثيقة على تعليل ظاهرة «الإرهاب» بأسباب ثلاثة كبيرة مستفحلة في بلدان المنطقة: غياب الحرية، وغياب المعرفة، وغياب حرية المرأة.

أحدث الإعلانُ عن المبادرة والكشف عن كثير من مضامينها صدمة عارمة إذ جاءت في وجه الأنظمة العربية القائمة كالطلقة التي أصابتها في مقاتلها السياسية، ناهيك أنها تحدثت بتفصيلات دقيقة عن ضرورة مراجعة المناهج الدراسية لاستئصال ما كان يخيّل للأميركيين أنه منبع للإرهاب، بما في ذلك حفظ القرآن الكريم وفصاحة اللغة العربية، وهذا ما سيكون له وقعُ الخطأ القاتل، وامتزجت في الاعتراض على مشروع «الشرق الأوسط الكبير» أصوات الساسة، وأصوات المثقفين، وإذا بالجميع في خندق الدفاع المشترك، وارتفع من الجميع شعارٌ يختزل مسافات القضية الكبرى: «لا خيرَ في ديمقراطية تدخل الأوطان على ظهور الدبابات». بين غمام وانقشاع أوما السياسيون بالبديل: أن الإصلاح يمكن أن ينبثق من الداخل وليس من ضرورة لاستيراده من الخارج. ولم يكن يومئذ في حساب أحد أن التغيرات السياسية يمكن أن تأخذ مسارات أخرى فتكتسي صبغة الانتفاض الثوري الجارف، لم يستشرف أحد ذلك؛ لا السياسيون الدوليّون، ولا الساسة العرب، ولا حتى قادة الفكر من النخب المثقفة؛ لأن «الفعل الثوري» قد بات في قناعات الجميع إرثًا محتطًا من مآثر الأيديولوجيات المنحدرة فلم يتنبأ أحد أن أنظمة عربية عاتية كانت على مسافة خطوات معدودات من الزلزال التاريخي الرهيب.

كان على الذين حضروا المؤتمر أن يتابعوا ما زكاه المؤتمر. تولّى

المبادرة د. جابر عصفور فاجتمعنا مع ثلة معدودة من المثقفين العرب وقد وجدنا في مكتبة الإسكندرية ضالتنا إذ كانت ركنة ثمينة ضمن أنسجة المجتمع المدني، وإذا بنا نعقد - تحت قبائها وبجهد استثنائي من لدن مديرها د. إسماعيل سراج الدين - مؤتمرًا حول «قضايا الإصلاح العربي: الرؤية والتنفيذ» على أمل إمداد الملوك والرؤساء العرب يومئذ بوثيقة تخرجهم من ورطتهم الدولية في موضوع الإصلاح، وكانوا عندئذ يستعدّون لعقد قمتهم السادسة عشرة.

انعقد مؤتمر الإسكندرية (12 - 14 آذار/ مارس 2004) واشتغل الحشدُ الغفيرُ من صفوة ما أنجبت الأمة العربية، فقدّموا من كل أقطارها، ومن مختلف فئاتها وبيئاتها، تاركين وراءهم انتماءهم القطري، بل ومتخلين عما اعتادوا عليه من فرائض الالتزام. جاؤوا وكلهم امتلاءً بأشراط المجتمع المدني، ولم يكن سهلًا دائمًا، فمناخنا العربي لم يرسخ أعراف المجتمع المدني، والذين أشرفوا على تنسيق الحوار في المؤتمر، أو أداروا جلساته، بذلوا جهدًا استثنائيًا للتذكير بتلك الأشراط. ففضلاً عن الزهد في الانتماء القطري وحتى الإقليمي كان متعينًا على كثيرين أن يجتهدوا في التخلي الطوعي عن نوازع التحزب، وميول المذهبية، وحدة الراديكالية، وحتى الصرامة الأكاديمية، ومن أوليات العمل في هيئات المجتمع المدني نسيان ثنائية «الولاء أو الاعتراض» وثنائية «التزكية أو النقض».

وليس في النضال المدني سقف مسبق لحرية الفكر والتعبير لأن السقف الوحيد هو المسؤولية والإحساس التام بأمانتها. وانتهى المؤتمر إلى صياغة وثيقة أصبحت تعرف بوثيقة الإسكندرية، وكانوا جميعًا سعداء بما أنجزوا، وكانت سعادتهم أعظم لأنهم أحسّوا بأنهم - ربما لأول مرة - يمدّون جسر التعاون مع ملوكهم ورؤسائهم، وكان هؤلاء وأولئك في انتظار ما يُمدّونهم به، وكان اللحظة التاريخية قد جمعت شمل النخبة الفكرية من أصحاب القرار السياسي يقاومون جميعًا عواصف الرياح الدولية العاتية. كان ذلك البهاء في تلك المرحلة سقفًا عاليًا للانتظارات الجماعية؛ إذ لم يكن واردًا في ضمائر

الناس ولا في مخيال النخبة أن قطار التاريخ العربي سيلتف على نفسه بزاوية رياضية تقارب المائة والثمانين من الدرجات.

لم يحن موعد انعقاد القمة العربية السادسة عشرة في تونس (22 - 23 ماي (أيار/ مايو) 2004) حتى فاضت أدبيات جمّة اتخذت الإصلاح موضوعًا لمجادلات عجيبة، يتوازي فيها المقصد المكشوف مع النوايا المضمرة، ومن أعجب ما فيها أن القيمين على مصائر الناس تحولوا حراسًا مكينين على صفاء اللغة ونصاعة دلالات ألفاظها، فانصبّ الجهد على طهارة الكلمات أكثر من انصبابه على طهارة السياسة، وبدأ مسلسل ميلودراميّ شديد الإغراء سينتهي بثمار جهود النخبة الفكرية إلى ما يشبه الإهمال التام. حين انطلقت أشغال قمة الملوك والرؤساء العرب كانت كثير من آمال مؤتمر الإسكندرية حول قضايا الإصلاح العربي قد تبخّرت. كان واضحًا أن فكرة الإصلاح أثقل من أن تتحمّلها النفوس السياسية في واقعنا العربي ولا سيما إذا اقترنت بصيغة أمرية جازمة، سواءً أ جاءت من الخارج أم انبثقت من الداخل. فنحو الخارج كان الردّ الذي أجمعت عليه رموز السياسة الرسمية آنذاك أننا بلدان ذات سيادة، ونحو الداخل أن لبلداننا خصوصيات وهي التي تحدّد طبيعة الإصلاح ونسقه، ولا مجال لوصفة جاهزة، والذي زاد في حساسيّة السياسيين العرب صدور التصوّرات والحلول من المجتمع المدني، وفكرة المجتمع المدني نفسها لم تنضج بعدُ عربيًا، بل إنّ واقعنا العربي هو الذي لم يكن قد نضج بعدُ لاستساغتها والاعتراف بها.

لقد اشتملت وثيقة الإسكندرية على بيان مبدئي ثم نصّت على تأسيس منتدى الإصلاح العربي على أن يكون فضاء مفتوحًا للمبادرات والحوارات الفكرية والمشاريع العربية، سواءً فيما يتعلق بمسيرة الإصلاح العربي أو إقامة جسر لكل أشكال الحوار والتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني العالمي، على أن يتم ذلك من خلال عقد ندوات وحوارات مشتركة، عربية وعالمية، حول موضوعات التنمية بشكل عام، يُضاف إلى ذلك تنفيذ مشروعات التعاون في مجالات التنمية المختلفة. كما أن آليات المتابعة قد نصّت على تأسيس

مرصد اجتماعي عربي يتابع نشاط المجتمع المدني العربي، ويقيم مشاريع الإصلاح السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك باعتماد الأسلوب العلمي في ضبط المؤشرات الكمية والكيفية.

لقد تناولت وثيقة الإسكندرية أركان الإصلاح الأربعة بحسب مجالات السياسة والاقتصاد والمجتمع والثقافة، وخصت مسألة اللغة العربية بإبراز مبدئي متين، ناهيك أنها نصت في مادتها قبل الأخيرة (المادة 34) على الأولويات الثقافية ومنها «الحفاظ على اللغة العربية وتحديث آليات تكييفها مع التقنيات الرقمية الجديدة في عصر المعلومات». لقد أبانت الوثيقة عن منطلقات مبدئية عميقة، وكانت سمة التحري الدقيق هي الحاضنة في صيغ الخطاب ودلالاته وإيحاءاته، وعلى هذه الأسس ذكر البيان أن الذين اجتمعوا في المؤتمر كان حافزهم أن يتدارسوا إمكانيات الإصلاح اللازمة لتطوير مجتمعاتنا العربية، وقد انتهت مناقشاتهم إلى ضرورة الإعلان عن اقتناعهم الكامل بأن الإصلاح أمرٌ ضروريٌ وعاجل، ينبع من داخل مجتمعاتنا ذاتها، ويستجيب لتطلعات أبنائها في بلورة مشروع شامل للإصلاح، يضمّ الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مشروع يسمح بالتعامل مع أوضاع كل قطر على حدة، وينتظم في نسق عام يحدد القواسم العربية المشتركة بما يتيح الفرصة لكل مجتمع عربي كي يدفع خطوات الإصلاح الخاصة به إلى الأمام، ويزيد من التواجد العربي على الساحة الدولية ويبعده عن التقوقع والتمحور على الذات. وفي الوقت نفسه يرسخ لإطار تعاون إقليمي يجعل من الوطن العربي كياناً أكثر إيجابية وفاعلية وتأثيراً على الصعيد الدولي. ولكنّ ديباجة الوثيقة لم تنته إلا بتأكيد أن المجتمعات العربية تملك من النضج والخبرة التاريخية ما يجعلها قادرة على الإسهام في تشكيل الحضارة الإنسانية، وتنظيم أمورها وإصلاح أوضاعها الداخلية؛ مع ضرورة الانفتاح على العالم وتجاربه الإصلاحية والتفاعل معها طبقاً لقائمة أولويات محدّدة. ثم انطلقت الوثيقة تجلو مضامين الأركان الأربعة، فبدأت بأولها وهو السياسي، مستفيضة في تحليل الاستحقاق الديمقراطي، وضرورة «السير بالمجتمعات والدول العربية قدماً، وفي غير إبطاء أو تردد، وبشكل ملموس، في طريق بناء نظم ديمقراطية».

تري! أهذا الذي أزعج النظام الرسمي فأجمع قاداته على تجاهل جهد المجتمع المدني في أعلى درجات نخبه، وحرّموا أنفسهم أن يقدّموا في قمة مجموعة الثماني في سي آيلاند (جوان (حزيران/ يونيو) 2004) بديلاً لمبادرة الإدارة الأميركية حول الشرق الأوسط الكبير، فخلقوا فراغاً تلقفه الأوروبيون فقدموا مشروع «الشرق الأوسط الموسّع وشمال أفريقيا»؟ ربما! ولا سيما وقادتنا - يقيناً - قد قرؤوا بقية النصّ وعلى أعينهم نظارات سوداء ولم يتلففوا في أن يستبدلوا بها عدسات شفافة تغوص في الأعماق على البعد الثالث. وهذا ما قرؤوا: «عندما نتحدث عن نظم ديمقراطية - بوصفنا ممثلي المجتمع المدني العربي - فإننا نقصد بها، دون أدنى لبس، الديمقراطية الحقيقية التي قد تختلف في أشكالها ومظاهرها، وفقاً للتغيرات الثقافية والحضارية من بلد لآخر، ولكن جوهرها يظلّ واحداً، فهي تعني ذلك النظام الذي تكون الحرية فيه هي القيمة العظمى والأساسية بما يحقق السيادة الفعلية للشعب الذي يحكم نفسه بنفسه من خلال التعددية السياسية التي تؤدي إلى تداول السلطات، وتقوم على احترام كافة الحقوق في الفكر والتنظيم والتعبير عن الرأي للجميع، مع وجود مؤسسات سياسية فعّالة، على رأسها المؤسسات التشريعية المنتخبة، والقضاء المستقلّ، والحكومة الخاضعة للمساءلة الدستورية والشعبية، والأحزاب السياسية بمختلف تنوعاتها الفكرية والأيدولوجية».

في قمة «مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبيرة» لم تستطع إدارة جورج بوش يومئذ أن تجرّ سائر الأطراف للالتزام بمبادرتها الخاصة بالشرق الأوسط الكبير، ولم يكن للعرب مبادرة محدّدة لأنهم لم يتوصلوا في قمتهم - في تونس - لا إلى صياغة ردّ مقنع، ولا حتى إلى أن يزكوا بكلمة واحدة يتيمة وثيقة الإسكندرية التي جسّمت موقف المجتمع المدني العربي؛ رغم أن بعض القادة العرب كان يحضّ المثقفين على إنجازها، وكان بعض القادة الأوروبيين يرغب فيها كي يتوسدها سنداً لمقاومة شراسة الموقف الأميركي. وإذا قد خذل العرب أحبّاءهم بعد أن خذلوا أنفسهم بادرت فرنسا فاقترحت باسم أوروبا مشروعاً بديلاً سمّته «الشرق الأوسط الموسّع وشمال أفريقيا» كما أسلفنا بيانه. ولم يتمّ البت في الأمر بحسم قاطع، وجنح صنّاع القرار الدولي إلى التظاهر

بالوعي الحاني، ذاك الأسر بشقائه، المستتر بفتور غنائه. وفي أثناء كل ذلك كانت الحرائق الكبرى تدمر اخضرار الأرض العربية، وكان شرخ القطيعة بين الحاكم والمحكوم يصرخ بلا أمل.

بدا جليًا أن ما يُصطلح عليه بالنظام العربي كان في تلك المرحلة كالعهن المنفوش في مَجْرَى ربح عاصفة. كانت الإرادة السياسية رهينة لدى القوة الدولية المتنفذة، وكان الوعي الثقافي يثن تحت كوابيس التهمة الجاهزة؛ إن لم تأته وهو محجوز داخل وطنه لاحقته وهو طريد الهجرة سواء جاءته قسرًا أو أتاها طوعًا. غير أن توالي الإغاطة التي انسرح إلى تخومها القصوى عنفوان التسلط الدولي قد دفع الضمير الجمعي إلى التيقظ. كانت السنون في تلك الحقبة تمضي ثقيلة، وكانت النخب العربية برياداتها السياسية والفكرية تقتات - إذا اقتاتت - من فتات إرث ثقافي متقادم عتيق، وكانت شقوق التصدع واضحة على جدران البنية المعرفية التي يستند إليها الواقع العربي بكل تجلياته في السياسة والعلم والفن واللغة.

لقد مضى زمن كان وجيهاً فيه الجدل بين قائلين بأن اللغة إن هي إلا أداة للتفكير ثم أداة للتعبير، وقائلين بأنها هي التفكير من حيث إنها العقل إذ يفكر، مضى ذلك الزمن لأن نظرة ولو عجل في مسيرة الفكر الإنساني منذ تجددت فلسفاته الحديثة، ومنذ تعاقبت الرؤى التفسيرية أو التأويلية لعلاقة الإنسان بالكون الخارجي، تطلعننا على سلك خفي لاحم مداره التسليم بأنه لا شيء يُدرك إلا باللغة، فلا شيء يدرك خارج سلطة اللغة. ولكن الجديد الأجد هو أن تصريف المسألة بهذا الصوغ لم يعد أحد يحمله على أنه من فقايع نرجسية العلم اللغوي، ونكاد نجزم - بعد طول استبصار وامتداد الأناة - أن السبب الذي من أجله وبفضله زالت عن العلم اللغوي تهمة التسلط وجريرة الاستحواذ هو استسلام حقلين عملاقين لسلطته؛ حقل العلوم الحاسوبية وحقل العلوم السياسية، رغم أن هذا التسليم قد تم إذعانًا للاعتراف بسلطان الآلة اللغوية. ولكن العاقل لا يمكنه أن يقر لموضوع العلم بالسلطة ثم ينكر على علم الموضوع سلطته. فالجميع على يقين اليوم بقوة سلاح اللغة، بل بجبروت

توظيف الإنسان لها، وعلى يقين بتحكمها المطلق في التواصل والمعرفة، وليس بوسع الجميع إلا التسليم - ولو على وجه المصادرة المنهجية - بسلطة العلم اللغوي لأن موضوعه اللغة.

كان رواد النخبة من أصحاب القرار العربي غائبين أو كالغائبين عن كثير من حقائق الثورة المعرفية الإنسانية، بل كانوا على مسافات نائية من أجدّ الحقائق؛ تلك التي تؤكد التماهيّ التام بين اللغة والفكر والهوية، ذلك أن التوالج الجدلي بين أطراف هذا الثالوث لم يعد من مشمولات التأمل النظري الموغل في الرؤى الفلسفية، وإنما أصبح مجالاً للدراسات «البراغماتية» في حقول الاجتماع والنفس والتربية. لا غرابة أن الوعي العربي الناعس قد بدأ عندئذ يستفيق بفعل وخزات الإثارة السياسية الدولية وتحت وقع صدمات الاستفزاز المباشر. كانت زلازل التاريخ تتوالى على الأرض العربية ولا أحد بقادر على أن يتنبأ بكل معقباتها، وقد يغيب عن الذاكرة حدث سياسي من بين إخوته وهي كثيرة، ولكن أمارات حمراء ظلت تتوقد بلهب مُوجع؛ كيوم 15 أيلول/سبتمبر 2001 حين أعلن الرئيس الأميركي جورج بوش أنه يدشن حرباً صليبية وكان الزهو على مُحَيّاه بالغاً أقصاه، وكيوم 26 أيلول/سبتمبر 2001 لما صرح سيّد روما سيلفيو برلسكوني أن حضارة الغرب أرفعُ شأنًا وأجلّ قدرًا من حضارة الإسلام، ومثلهما اليوم الذي هبّ فيه المتمسكون بتلايب حوار الثقافات يدافعون عمّن صوّر محمد بن عبد الله رابطًا على عمامته سلسلة من القنابل المتفجرة وذلك في 30 جانفي (كانون الثاني/يناير) 2006، واليوم الذي قام فيه سيد الفاتيكان يخطب مستشهدًا بنصّ يؤكد أن محمد بن عبد الله لم يأت على يديه إلا الأذى؛ في 12 أيلول/سبتمبر 2006.

هي محطات تستوقفُ الذاكرة الثقافية لا لتمنحها لحظة استجمام، ولكن لتزيد أساها أسمى، ولتضيف إلى أوجاعها ألمًا وضنى. جروح الذاكرة تقذف بالوعي الشقيّ على رصيف الأدب وهو يتغنى نثرًا أو شعرًا: منذ مُدّد قال الشاعر الإنكليزي روديار كبلنغ (1865 - 1936) قوله يستلها الذاكرون لها من سياقها ليستشهدوا بها كلما أرادوا التنفيس عن كُرْبهم الثقافي، قال: «أواه!

الشرق شرق، والغرب غرب، هما أبداً لا يلتقيان، إلى أن تقف الأرض والسماء أمام عرش القضاء العظيم»، غير أن ما كان مجرد عزوف عن اللقاء تحوّل سعيًا حثيثًا إلى المواجهة والصراع يردفه شعورٌ مغشوش بالتفرد والاستعلاء لا يبرح يطمُرُ ينابيع التدفق الإنساني الممدود.

طمسُ معالم الهوية وتفتيت أركانها كي يتم تفكيكها من الداخل؛ ذاك هو الموطئ الذي تتقاطع في مركزه السياسة والثقافة واللغة، وكل حدث تفصيلي - مهما بدا عارضًا ومهما بدا ظرفيًا - يصلح لنا شاهدًا آخر على ما نسوقه، ومن المهم أن نفترس مرة أخرى لماذا أضحي من الضروري أن نستقرئ الأمثلة الشواهد، إننا نفعل ذلك ونظن فيه لأن الطرف الذي نحاوره ليس «الآخر». فذاك الآخر لم يعد يتكتم أو يُداري، إنه تجاوز مرحلة الكيد بالدسائس، إنه يجاهر ك بأنه يمارس استحقاقات الغلبة ومشروعية الانتصار بحسب مكاييله الجديدة التي نسف بها إرثه الإنساني بعد أن قضى قرونًا في تشييده. إن الطرف الذي تحاوره، وتجادله، وربما تخاصمه في الحوار والمجادلة، هو «الأنا» من حيث هي خلاصة الذات الجماعية. أو قل هو بعض «الأنا»، هو ذاك البعض الذي يغيب عنه الوعي النقدي، هو الذات حين تتماهى مع الأحداث فتعجز عن مفارقتها، هو «الأنا» التي من فرط انغماسها في الزمن الفيزيائي تغشى بصائرُها عن رؤية الزمن الحضاري فتحيد عن مهاماتها وتطفئ بيدها شموع الرغبة في الوجود.

عندما أعدّ الكونغرس في الولايات المتحدة تقريره عن حوادث 11 أيلول/سبتمبر 2001 ضمّنه في نسخته الأصلية توصية لإدارة البيت الأبيض بأن تطلب من المملكة السعودية أن تكفّ عن طبع المصحف وتوزيعه، فما عسى أن يعنّي التفكير في طلب الكفّ عن طبع المصحف وتوزيعه إن لم يكن يعني في نفس الوقت تجفيف منابع الاستلهام الروحي، وتجفيف معين اللغة التي بها جاء النص القرآني. إنها الإرادة المتسلطة التي تصرّ على اجتثاث مقومات الهوية، ولئن عدّل تقرير الكونغرس عن تدوين ذاك الطلب في نصّه الأخير فإن ذلك لا يُغيّر شيئًا في سياق رصدنا للحوافز المضمرّة التي تنسج

بخطوطها ألياف الاستراتيجية الكونية المتسلطة. ولم يقف الأمر عند حدود الإيعاز لأن المحلل الثقافي يعتبر أن إشاعة الخبر الخاص بورود المقترح في النص الأصلي قبل إسقاطه من النص النهائي هي في حد ذاتها قرينة تحمل رسالة سياسية جلية. لم يقف الأمر عند الإيحاء بالمقاصد عن طريق تسريب الخبر لأن الإدارة الأميركية قد طلبت بعد ذلك - رسميًا وبصفة علنية - من المملكة السعودية أن تغيّر برامجها التعليمية، وأن تراقب الخطباء الدينيين، وأن تطلب من أئمة المساجد أن يكفوا عن الاستشهاد بالآيات التي يرد فيها ذكر اليهود، وطلبت الولايات المتحدة في نفس الوقت من جمهورية مصر أن تغيّر برامجها التعليمية كذلك، وأن تلغى تدريس بعض المواضيع وجملة من الآيات القرآنية. ثم كان لقاء حوار الأديان في نيويورك (تشرين الثاني/ نوفمبر 2008) بمبادرة من المملكة العربية السعودية، فقامت وزيرة الخارجية الإسرائيلية يومئذ تسيبي ليفني تناشد المسلمين أن يكفوا عن ذكر الآيات القرآنية التي جاء فيها ذكر اليهود.

لنذكر أن الولايات المتحدة قد أعلنت في شهر كانون الأول/ ديسمبر 2002 عما أسمته «مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط» رابطة إياها بالوكالة الأميركية للتنمية وقد أسندت إدارتها إلى إليزابيث تشيني - ابنة ديك تشيني نائب الرئيس الأميركي جورج بوش - بعد أن تم تعيينها مساعداً لوزير الخارجية كولن باول مكلفة بشؤون الشرق الأوسط. نصت «المبادرة» على «إصلاح وضع الطفل العربي» من خلال مشروع تعليمي يُعيد تشكيل تصوّره للوجود وللكون وللآخر، وتم رصد أموال طائلة في هذا الغرض، وقسط كبير منها خصّص لإعداد مليون كتاب يتمّ من خلالها تأطير ثلاثة آلاف مدرسة، و120 ألف تلميذ، وستة آلاف مدرّس. وتم عرض الحصيصة الأولية على لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ في 19 أفريل (نيسان/ أبريل) 2005، وخلاصة المشروع «إعداد جيل يتلقى من خلال المدرسة النموذج الأميركي» على أن يتمّ تكريس ذلك نهائياً مع حلول عام 2013.

أترانا كنا نعي كيف تسحب المظلة الجائرة لتضع في سلة واحدة النصّ

المقدس، واللغة التي جاء بها، والذين آمنوا برسالته، ثم الذين بها ينطقون جميعاً؟ وأي شذوذ في الأعراف الإنسانية كذاك الشذوذ الذي يدفع برئيس الولايات المتحدة - جورج بوش - إلى تنظيم مأدبة إفطار في البيت الأبيض على شرف ممثلي الدول الإسلامية ليلة النصف من رمضان عام 1426 للهجرة الموافق 18 تشرين الأول/أكتوبر 2005 ثم يخطب في الحاضرين متحدّثاً عن «الإرهاب» وعن «القتلة»، وكأنما أراد أن يُقيم الحُجّة على المسلمين من منطق الدين الإسلامي ذاته، فراح يستشهد بالآية الثانية والثلاثين من سورة المائدة؛ تلك التي ختم بها القرآن قصة ابني آدم قابيل وهابيل، فكانت كالعبرة التي توجت رواية الحادثة (الآيات 27 - 32) وفيها يقول: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾⁽¹⁾. ولكن جورج بوش عمد إلى إسقاط جزء من الآية وهو قوله تعالى «على بني إسرائيل» وإذا بالآية تصبح على لسان بوش «من أجل ذلك كتبنا أنه من قتل نفساً بغير نفس أو فساد في الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً...».

نحن هنا أمام مشهد متعدّد الواجهات ومتنوّع الأبعاد، وسنقتصد في قراءة هذه وتأويل تلك بحسب ما يُمليه علينا السياق الذي نحن فيه، هذا الذي يُقيّدنا بموضوع الهوية والأمن اللغوي، وكيف يتوظّب العداء حيالها مضموناً ومرجعية ولغة. فخطاب جورج بوش كان «رسمياً» لذلك كان محرّراً وموثّقاً لا مجال فيه للارتجال، وبناءً على هذا يزول احتمال الخطأ أو النسيان؛ ثم إنه خطاب يتولّى إعداده فريق من المكلفين المستشارين، فيهم السياسي، وفيهم الإعلامي، وفيهم من يرصد حركات التأثير النفسي، وفيهم غير هؤلاء، ومن الجميع يتركب ما يعرف في البيت الأبيض بورشة صناعة الخطاب. على أن الجميع يعلم علم البديهة بأن الشأن الديني - وكل ما إليه من نصّ أو اعتقاد - إنما يؤخذ بكلّيته أو يُترك بكلّيته، لأننا في أمور القناعات الحميمة إما أن نتحدث فيها أو نتحدث عنها، فإن تحدثنا فيها فنحن داخل دائرتها، وإن كنا خارج دائرتها تحدثنا عنها

(1) القرآن الكريم، «سورة المائدة»، الآية 32.

كما هي عند أهلها، أي برمتها. فالتصرف في النص بالحذف والإسقاط يُفضي إلى تقديم الشاهد الأبر، ويقدم صورة ترمز لإضمار التفتيت، وتفتيت النص هو الخطوة المقدمة لتفتيت الهوية بما فيها اللغة.

ثم هل يُعقل أن أعضاء ورشة الخطاب - كلهم أو بعضهم - كانوا يتصورون أن القرآن قد كتب ما كتب على بني إسرائيل وحدهم دون غيرهم حين قال: ﴿مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا...﴾ وإنما كان السياق قائماً على التسلسل التاريخي أولاً، وقائماً على صدقية الخبر في أن سجل بني إسرائيل حافل بقتل الأنبياء، ويبقى أن الحكم الاعتباري المنصوص عليه هو من الأحكام المطلقة، وكيف يخفى حكم الإسلام في موضوع القتل خارج مستوع القصاص أو مسوع الحيلولة دون الفساد في الأرض! إنما هو التجرؤ على المقدس بحضرة أصحاب المقدس، وهو منتهى التحدي كغمس الإبر تدفعها كاتمات الصوت فتتوَّجع دون أن تتأذى.

وسوف لن يغير باراك أوباما من أسلوب الاقتطاع هذا إلا تغييراً طفيفاً فيترأى كأنه ألطف وأذكى، ففي خطابه إلى الأمة العربية والإسلامية من جامعة القاهرة (4 جوان/حزيران/يونيو 2009) استشهد بالكتب السماوية، وبالقرآن تخصيصاً، وأول استشهاد به جاء في معرض حديثه عن المتطرفين الذين يقتلون الأبرياء فاقتبس - عن طريق أسلوب التضمين - تلك الآية القرآنية الكريمة نفسها فجاء على لسانه «إن القرآن الكريم يعلمنا أنه من يقتل بريئاً يقتل الإنسانية كلها ومن ينقذ نفساً ينقذ الإنسانية كلها» حسب ترجمة البيت الأبيض نفسه، وهكذا استل الحكم من سياقه وأعاد صوغه وأسقط أهم ما كان فيه وهو ﴿مَنْ أَجَلَ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّهُ...﴾ ووفق الحاضرون تصفيق الأعرار، وكان حرياً بهم أن ينتبهوا إلى ما أسقطه الخطيب من كلام الله، وأن يطالبوا بتعداد جرائم إسرائيل وقتل الأبرياء قبل تقديم المواعظ بسخاء.

منذ زمن طلب الأميركيون من الرئيس محمد أنور السادات أن يكف الشيخ محمد متولي الشعراوي عن ذكر اليهود في خطبه وفي برامج

التلفزيونية. إنه هو نفسه ذاك النيل الكائد بمرامي تفتيت الذات الحضارية عبر خلخلة مُكوّنات الهوية. وفي أواخر عام 2006 تم الكشف عن الوثائق المتضمّنة للشروط التي كان الاتحاد الأوروبي يُلقِيها أمام تركيا قبل دخولها في منظومته، وكان من بينها أن تلغى تركيا من خطاباتِها ومن أدبياتها الآية القرآنية التاسعة عشرة من سورة آل عمران التي نصّها: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾⁽²⁾. وكيف لنا أن نتأوّل مواقف الإرضاء وهي مُغلّفة بأردية شفافة كاشفة؛ فبعض وزارات التعليم في البلاد العربية - كما في تونس - بادرت يومئذ بتقديم شواهد الإخلاص، وتطوّعت بالعربون على الامتثال، فأوعز مفتشوها التربويّون - وهم «المتفقدون» - إلى المعلمين في الصفوف الابتدائية الأولى أن يغضوا الطرف عن سورة «الكافرون» وهم يُلقنون الأطفال قصارَ السور، ولم يكن الإيعاز كتابيًّا، وإنما كان شفويًّا، وكان التعلل هو صعوبة التركيب اللغوي في تلك السورة؛ فأعجب به من تدبير وأعظم به من تهافت! أفلم يكن أيسرَ وأجمل وأحكم أن يوعز أصحاب الشأن إلى المعلمين بأن يشرحوا السورة على مبدأ التسامح والاعتراف بالآخر، وعلى أساس أن القناعة الدينية كلّ لا يتجزأ، وأن العبادة مسألة حميمة لا يُستساغ فيها لا تفاوض ولا مقايضة، وأن خاتمة السورة ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ﴾⁽³⁾ تقوم صدى أمينًا لقوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾⁽⁴⁾ ولقوله عزّ من قائل: ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾⁽⁵⁾ ولقوله تبارك: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ. لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ﴾⁽⁶⁾.

تهيأ كل شيء إذن ليخرج الوعي اللغوي السياسي من حيّز القوة إلى حيّز الفعل، وكان الموعد الثامّ القمة العربية التاسعة عشرة في الرياض (28 - 29 آذار/ مارس 2007) إذ تم الإعلان عن إدراج موضوع اللغة العربية ضمن أمهات القضايا التي تخص العمل العربي المشترك، وعاد الملوك والرؤساء

(2) القرآن الكريم، «سورة آل عمران»، الآية 19.

(3) المصدر نفسه، «سورة الكافرون»، الآية 6.

(4) المصدر نفسه، «سورة البقرة»، الآية 256.

(5) المصدر نفسه، «سورة يونس»، الآية 99.

(6) المصدر نفسه، «سورة الغاشية»، الآيتان 21-22.

العرب إلى الموضوع بمناسبة قمتهم العشرين في دمشق (29 - 30 آذار/ مارس 2008) ليصادقوا على مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة. ولما حان موعد القمة الحادية والعشرين في الدوحة (30 - 31 آذار/ مارس 2009) تمت إحالة الموضوع إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

لقد كان عجيبي أن مؤسسة العمل العربي المشترك الكبرى لم يخطر لها أن تجعل المسألة اللغوية ضمن أولوياتها المصيرية منذ البدايات، ولكن ما طرأ من الأحداث وما آل إليه المشهد الكوني الجديد قد دفعا بجامعة الدول العربية إلى أن تستيقظ تحت وقع الانتهاك المعنوي المتهاطل على الضمير العربي كما تبيناه آنفاً. فكيف نُعيد قراءة كل الخطابات المصاحبة لهذا المنعرج التاريخي؟ وأي ثمر جنى الوعي اللغوي من كل ذلك؟

الفصل الرابع

النظام العربي وخطاب اللغة

عبارة «النظام العربي» من تلك العبارات التي تتعدد مدلولاتها بشكل غير موسوم؛ إذ المتصوّر الحاصل منها إن هو إلا مفهوم لا يربطه بالواقع إلا المخيال الفردي. والذي أعان هذا المتصوّر الذهني على التعدد الدلالي والتكاثُر الإيحائي أنه غير وارد ضمن قوائم المصطلحات الرسمية، ولذلك يظل سائحًا متجوّلًا بين حقل المعاني الحقيقية وفضاءات المعاني المجازية. فإن رابك مما نقول ريب فتذكر كيف كان تداول تلك العبارة يَشيع في سياق التعريض والنقد وربما التجريح والتهجين أكثر مما يَشيع في سياقات الامتداح أو التمجيد أو الإكرام.

وخلاصة ما استكان إليه اللفظ قابعًا فيما يشبه الاسترضاء الجماعي أنه يدل على ما قد تشترك فيه الأنظمة السياسية العربية من أسواء، أو يدل في أفضل الاحتمالات على الكيان الذي يؤلف بينهم تأليف الحضور لا تأليف الانصهار، ذاك الذي اسمه الرسمي «جامعة الدول العربية» والذي يُختصر في عبارة «الجامعة العربية»، وفي الانتقال من التسمية الرسمية إلى التسمية المتداولة اقتصادًا في العبارة، ولكن فيه إجحافًا بالمعنى، فالعبارة الشائعة نعني قولنا «الجامعة العربية» - وهي ثنائية التركيب - توهم بتوحد وانصهار ليسا موجودين في العبارة الثلاثية الأصلية «جامعة الدول العربية» التي تبرز إبرازًا واضحًا استقلال الكيانات الفردية وعُلُو سيادتها الوطنية على السيادة الجماعية المنشودة.

ومن طريف ما حصل في تاريخ مؤسسات العمل الدولي والإقليمي الذي هو متعدد الأطراف بالضرورة أن إنشاء جامعة الدول العربية كان يُعزى في بدئه إلى غير ما انتهى إليه، ولا غضاضة في استدعاء التاريخ بين الحين والآخر؛

إن لم يكن للعِظة والاعتبار فلا أقل من أن يكون للوعي بأسباب الوقائع وفك أسرارها المحتجبة. فمما هو شائع مستقرّ في قناعات المؤرخين والسياسيين وحتى بعض الفئات من المناضلين المتحيزين أن الجامعة العربية في نشأتها الأولى وليدة الإرادة الاستعمارية. افتح قاموس التاريخ السياسي للقرن العشرين الذي ألفه الباحث الفرنسي كريستيان هوك (2005) وابحث عن مادة «الجامعة العربية» تجد تعريفًا ينطلق بتاريخ النشأة (22 آذار/ مارس 1945) يوم وقعت سبع دول عربية على وثيقة التأسيس انطلاقًا مما سُمّي بروتوكول الإسكندرية. ثم يضيف ما نصه: «إن المملكة المتحدة قد سبق لها أن بادرت بجمع الدول السبع في اجتماع تحضيرى عُقد في الإسكندرية في شهر سبتمبر 1944. وكان ونستون تشرشل - الذي سبق له في مطلع العشرينيات أن اتخذ لورنس العرب مستشارًا له - قد أدرك تصاعد المد القومي العربي فخشيه لِمَا كان يحمله من رفض للغرب، ففكر في كبّحه بإنشاء هيئة تجمع العرب لتمتص فيضه المتصاعد» (ص 577). وإذ يكتب المؤرخ ما يكتب فليس كلامه واردًا على سبيل التقدير الظني، ولا هو من ثمار الاجتهاد أو التأويل، وإنما يسوقه مَسَاق الحقائق اليقينية المقررة لأنه مَوْثَق عند أولي الشأن، بل لم يكن من الأفعال التي يتستر عليها صانعوها وأحلافهم، كيف وقد جاءت في سياق تاريخي شهد تشكيل تركيبات دولية وإقليمية استدعتها نهاية الحرب العالمية الثانية. فكان العرب بما فعلوه لأنفسهم، أو فعله لهم الفاعلون، سابقين يومئذ للحدثا السياسية الدولية رغم إذعان أغلبهم عند ذاك إلى سلطة الاستعمار.

ونسي الناس من أهل السياسة جميعهم - عربًا وأغرابًا - ما تأسست عليه جامعة الدول العربية، فكأنها - بعد أن استقلت سائر الأقطار العربية وانضمت إليها - قد تخلصت من عقدة المنشأ، وأصبحت الترجمان الأمين للمشارك بينهم، ولكنها ظلت تجرّ مُعَقِّبات ما بُنيت عليه؛ أنها منظومة تكرّس مبدأ السيادة القطرية، وأنها وفيّة لذاتها بتطابق اسمها على مُسمّاه: «جامعة الدول العربية» لا «الجامعة العربية»، وكم ظل الناس جميعًا غافلين عما بين اسمها الرسمي والاسم الشائع المختصر من بون شاسع بين المظاهر والمقاصد، وكأن شيئًا قد قُبِعَ ثاويًا في أعماق الضمير الجمعي، يتمثل في أن الاسم المتداول يعبر

عن المأمول والمنشود: «الجامعة العربية»، بينما يعبر الاسم الرسمي عن الواقع المقيّد الذي هو المُدرَك الصغير من الحُلم الكبير «جامعة الدول العربية». ولك أن توجز تاريخ جامعة الدول العربية في أنها صورة رمزية دالة على ما يُسمى بالنظام العربي، وفي أنها تراكم كميّ لمثالية الخطاب في مقابل التهافت الكيفيّ لمتطلبات متون الأفعال.

وها هي الامتّهانات المتراكمة في موضوع اللغة - كما شرحناها آنفًا - قد أتت بنتيجتها، فكان أن خرج الملوك والرؤساء العرب في مؤتمر قمّتهم التاسعة عشرة (الرياض، 28 - 29 آذار/ مارس 2007) عن صمتهم، فاستحدثوا نهجًا غير مألوف، وتحدثوا عن لغتهم حديثًا هو لأوّل مرّة يرقى إلى مرتبة الخيارات الجوهرية. كان مؤتمر القمة ذاك قد التأم تحت شعار «التضامن العربي» وكان مداره الوضع السياسي العربي في خضم الضغوط الإقليمية والدولية، وبناءً على ذلك ضمّن الملوك والرؤساء العرب في بيانهم الختامي موقفًا قويًا يُلَمّ بأشّات متناثرة. علينا أن نبدأ باستقراء إحدى الحيثيات التي تسبق التعبير عن المبادئ والمواقف طبقًا لما تقضي به الأعراف في صياغة البيانات الختامية. جاء في البيان: «... واستلهامًا للقيم الدينية والعربية التي تنبذ كل أشكال الغلو والتطرف والعنصرية، وحرصًا منا على تعزيز الهوية العربية وترسيخ مقوماتها الحضارية والثقافية، ومواصلة رسالتها الإنسانية المنفتحة، في ظل ما تواجه الأمة من تحديات ومخاطر تهدد بإعادة رسم الأوضاع في المنطقة، وتمييع الهوية العربية، وتقويض الروابط التي تجمعنا...».

ثمّ علينا أن نُبادر بالإلماح إلى مسألة قد تبدو هامشية مفادها أن نصوص البيانات - كما هو معلوم بالضرورة لدى الجميع - يحرّرها موظفون مختصون يشتغلون في الأسلاك الدبلوماسية تحت مظلة وزارات الخارجية، والمسؤولون الأولون على صياغة مشاريع البيانات هم السفراء المندوبون لدى جامعة الدول العربية، وما يقفون عنده يرفعونه إلى وزراء الخارجية، وهؤلاء إلى ملوكهم أو رؤسائهم، فيصبح البيان بنصه - بل بنصّ نصّه - ملزمًا لصاحب الأمر سواء أخصر بنفسه أم أناب وليّ عهده أو رئيس وزراءه أو وزيره

للخارجية ... وعلى هذا الأساس نتناول تحليل الخطاب الذي بين أيدينا في كلياته وفي جزئياته، في مضامينه وفي صياغته اللفظية. وحين نقرأ عبارة «تعزيز الهوية العربية» ندرك انخراط الخطاب البياني في قاموس النضال الذي لم يكن أولو الأمر عندنا في أعلى مراتبهم قد عودونا عليه، ولكن هذا الانخراط يكتسي ثوب حداثة تعبيرية تخرق حواجز الأعراف وذلك بعبارة «تميع الهوية العربية» حتى لنكاد نتساءل إلى أي مدى أم إلى أي حد استوقفت هذه الكلمة الوليدة، والتي هي من المستحدثات التي أملاها الدخيل الدلالي، رؤساء دولنا وهم على مناضد مؤتمر قمتهم.

ويواصل نص البيان الختامي سرد الحشيات ذاكرًا: «... وتأكيدًا على الضرورة الملحة لاستعادة روح التضامن العربي، وحماية الأمن العربي الجماعي، والدفع بالعمل العربي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية، والالتزام بالجدية والمصداقية في العمل العربي المشترك والوفاء بمتطلبات دعم جامعة الدول العربية ومؤسساتها...». وما من شك في أن محلل الخطاب ستشتت به سبل التأويل لو حاول شرح تأكيد الملوك والرؤساء «الالتزام بالجدية والمصداقية في العمل العربي المشترك». أفترأه غمز من البعض على البعض الآخر وقد غفل عنه المغموز بهم؟ أم تراه من أدبيات تطيب الخواطر لاسترضاء الجماهير؟ أمّا أن يكون إعلانًا عن ممارسة الملوك والرؤساء العرب لفضيلة النقد الذاتي فهيهات أن تطمئن إلى ذلك نفس من النفوس! ثم يأتي القرار الذي تم التمهيد له بحشيات التسويغ: «نعلن عزمنا على العمل الجاد لتحسين الهوية العربية ودعم مقوماتها ومرتكزاتها وترسيخ الانتماء إليها في قلوب الأطفال والناشئة والشباب وعقولهم باعتبار أن العروبة ليست مفهومًا عرقيًا عنصريًا، بل هي هوية ثقافية موحدة؛ تلعب اللغة العربية دور المعبر عنها والحافظ لتراثها، وإطار حضاري مشترك قائم على القيم الروحية والأخلاقية والإنسانية؛ يثري التنوع والتعدد والانفتاح على الثقافات الإنسانية الأخرى ومواكبة التطورات العلمية والتقنية المتسارعة دون الذوبان أو التفتت أو فقدان التمايز».

ها نحن أولاء في حضرة ما قد نُسمّيه «البيان الميثاق» كذاك الذي نقول عنه باللفظ الدخيل «المانيفستو»، وهو فعلاً جدير بإرسال التسمية عليه لأن فيه أفضالاً متعددة ومتواليحة، فهو - أولاً - قرار؛ إذ مُفتتحه قولُ الملوك والرؤساء: إننا نقرر، وهو - تالياً - جريء في أمرين: عمق في تحليل مفهوم الهوية من جهة، وطرح دقيق لمعادلة التوافق بين المكوّنين الأساسيين لمفهوم الانتماء؛ المكوّن السلالي والمكوّن الإيماني من جهة أخرى. ثم يُرسي الملوك والرؤساء العرب بخطابهم على المرفأ الحتمي فيربطون مشروعاتهم البياني بالمنظومة التعليمية عامّة فيجعلون من برامجهم ومناهجهم المراقبة الطبيعية للانخراط بحزم في النهضة الإنسانية الحديثة. وها هم يعضدون قرارهم الأول بقرار شقيق:

«ولذلك نقرّر:

إعطاء أولوية قصوى لتطوير التعليم ومناهجه في العالم العربي بما يعمّق الانتماء العربي المشترك ويستجيب لحاجات التطوير والتحديث والتنمية الشاملة ويرسخ قيم الحوار والإبداع ويكرّس مبادئ حقوق الإنسان والمشاركة الإيجابية الفاعلة للمرأة.

تطوير العمل العربي المشترك في المجالات التربوية والثقافية والعلمية عبر تفعيل المؤسسات القائمة، ومنحها الأهمية التي تستحق، والموارد المالية والبشرية التي تحتاجها خاصة فيما يتعلق بتطوير البحث العلمي والإنتاج المشترك للكتب والبرامج والمواد المخصصة للأطفال والناشئة، وتدشين حركة ترجمة واسعة من اللغة العربية وإليها، وتعزيز حضور اللغة العربية في جميع الميادين بما في ذلك في وسائل الاتصال والإعلام والإنترنت وفي مجالات العلوم والتقنية...».

لكأننا أمام ميثاق جامع ومانع، بل بحضرة درس فريد لطيف في سوسيولوجية السياسة العربية، ألم يطف الملوك والرؤساء العرب بأهم القضايا وأخطرها في قاموس المجتمع الإنساني الجديد: التطوير والتنمية والحوار والإبداع وحقوق الإنسان بعامة والمرأة بخاصة؟ فإن تمهّل الراصد الثقافي

المتدرّج بالمنظار النقدي الكشف فجمعَ مَحاصل المانيستو من أطرافها تبين باليقين القاطع أننا أمام زاد لفظي مبین، ولكن أين منه وضعُ العرب السياسي؟ بل أين منه القرائن التي بها يكون قول أولي الأمر حائِقًا بحقائق الواقع المعيش؟ وما هي إلا برهة من التفكير والمراجعة حتى يستيقظ الراصد على الشرخ الغائر الذي يقسم الكون السياسي لدينا كونيّن: كَوْن النصّ وهو الأصل والمتن، وكَوْن الفعل وهو الهامش والحاشية. مَنْ لا يعلم كيف دأب أعداء العرب - من الأغراب عنهم ومن بعض أبناء العقوق في أحضانهم - على تسويق خطاب النكاية بما يَغِيظ الفردَ والجمع إذ يرددون أن «العرب ظاهرة صوتية» مُحيلين على صيغ أخرى متنوّعة: حضارة اللفظ ... وأمة الشعر ... وثقافة الكلام؟

أما الذي يدعونا إلى الإفاضة فإنما هو سياق الهوية والأمن اللغوي بين التخوم والمدارات، فها هم أولو الأمر يقررون من أعلى صروح قمتهم «تعزيز حضور اللغة العربية في جميع الميادين بما في ذلك في وسائل الاتصال والإعلام» كما جاء في نص البيان. ولن نكون مجازفين لو زعمنا أن صياغة النص هي وحدها كفيلة بأن تثلج صدور الساسة «أصحاب القرار»، فبين عتبات النص وخواتمه تستوي مسؤوليتهم، ويأتقان النص سبكًا وإحكامًا تبرأ ذمتهم ويُتمّون أداء الأمانة التي على كواهلهم. هل علمَ صُناع القرار أن في قولهم «تعزيز حضور اللغة العربية في جميع الميادين» اعترافًا صريحًا بغيابها حيث كان يجب أن تحضر؟ وهل علموا أن الفراغ الذي يُحدثه غيابها لا يظل فراغًا لأن الطبيعة لا تطيق الفراغ، فهو طعم شهّي تنبثق منه جاذبية فينجذب إليه ما يسدّ شغوره، وهذا قانون تُمليه حاجة الإنسان إلى الإفصاح، فهل تساءل الملوك والرؤساء عن أدوات الإبلاغ التي تتهافت لتحلّ محلّ الغائب؟ وما الذي ينجم عن هذا الوضع الغريب؟ هل ساستنا أولو الأمر منا هم صُناع قرار أم صناع نصوص؟ هو ذا السؤال لأن المتواليات السياسية كرسّت صورة نمطية للنظام العربي أضحت قائمة في المخيال العربي الجمعي على الذي يسميه علماء التحليل النفسي بالفصام حيث ينشق العالم كيائين متواجهين، كيان اللفظ وكيان الفعل كما أشرنا إليه آنفًا. وحيث إننا في سياق يختص بموقف السياسي حيال اللغوي فإنه لا خيار لنا إلا البيّنة والإثبات.

لم يمض على قمة الرياض عام واحد، حتى اجتمع في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة وزراء الإعلام العرب، كان ذلك في 12 فيفري (شباط/ فبراير) 2008 وكان الغرض هو المصادقة على وثيقة حملت عنواناً شديداً الوضوح والتفصيل: «مبادئ تنظيم البث والاستقبال الفضائي الإذاعي والتلفزيوني في المنطقة العربية» وهي من أغرب الوثائق وأدعائها للعجب بكل المعايير، وليس الاستغراب بناشئ عن التأويلات السياسية لمضامين الوثيقة بما يُجلى الإرادة العربية وهي تتلمس طريقاً بين الرمال المتحركة، فذلك مما لا يخص سياقنا الذي نحن فيه، وإنما المدارُ هنا هو في إجلاء صورة النظام العربي الذي لم تزد الأحداث المتلاحقة تباغاً إلا ارتباكاً وتشتتاً، ثم تقييدها بالموقف المبدئي من قضية اللغة العربية ومنزلتها الراهنة. ولن نكون في حاجة إلى ذهن فطين كي نلّم بأشتات المسألة من حوافها المتباعدة.

ما أصبح يسمّى على وجه الاختصار «وثيقة تنظيم البث» هو النص الذي وُفق في جمع الأضداد وسلكها في مجاري الحوض الواحد، هو من تلك المتون التي تقف فيها الذات العربية مأخوذة بالنص في ذاته ولذاته تشدّها بلاغة الخطاب كأنه البلمس المضمّد لكل الجراح، فإذا الكلام كون مستقلّ يبدأ بالنص ليتّهي عند نص النص، وهاكم القرائن مشفوعة بأدلّتها. تنطلق الوثيقة من تحديد مقاصدها فتنص في بندها الأول على أنها «تهدف إلى تنظيم البث وإعادة واستقباله في المنطقة العربية وكفالة احترام الحق في التعبير عن الرأي وانتشار الثقافة وتفعيل الحوار الثقافي من خلال البث الفضائي». وهل من موجب للاعتراض على أي جزء وارد في هذا القول اللهم إلا في ترديد سمة واحدة تضمنها الاسم الرسمي للوثيقة وهو ما علينا أن نبادر بالإلماح إليه وإن كان حقه التأخير؟ فالوثيقة حملت في عنوانها «تنظيم البث (...) في المنطقة العربية» ومن بديهيّات علم تحليل الخطاب أن نقف على هذه التسمية، فمصطلح «المنطقة العربية» لا يمكن إطلاقاً أن يردّ على لسان العربي، إنها عبارة يصوغها غير العرب عن العرب، وعبارة «المنطقة العربية» في حدّ ذاتها قرينة قاطعة على أن المسألة كلها إملاءً جاهز من إملاءات «الإرادة» الدولية على «الإرادة» العربية.

تخصص الوثيقة بندها الثاني لتحديد جملة من المفاهيم والمصطلحات بإطناب فني دقيق وذلك بغرض حصر الدلالات وهو ما يتضمن ضبط المسؤوليات القانونية الناجمة عن إدارة التواصل الفضائي إرسالاً واستقبالاً في مجالي الإذاعة والتلفزيون. وهكذا تم تعريف العبارات المتداولة فيما قد نُسميه بالقاموس الفني: البث الفضائي، المحطة الأرضية، الموجة، القناة، التشفير، فضلاً عن رخصة البث، والتصريح، والمصرّح له، ثم تنتهي إلى التفريق المميز بين الدولة المانحة، والدولة التي يوجد على أرضها مقر الإدارة، والدولة التي تُقام على أرضها مرافق البث. فإذا ذهبنا إلى البند الرابع ألفيناه يقول: «تلتزم هيئات البث ومقدمو خدمات البث الفضائي وإعادة البث الفضائي بمراعاة القواعد العامة الآتية»، فإذا بهذه القواعد كأنها بيت القصيد لدى القائمين على النظام العربي في أشمل دلالاته ومُراداته؛ إنها التركيبة المتناهية في الإلهاء إذا أمسكت فيها بخيط أفلتت منك سائر الخيوط. تنظر في القاعدة الأولى فتجدها تنص على «علانية المعلومات وشفافيتها، وحماية حق الجمهور في الحصول على المعلومة السليمة». ثم لا تلبث أن تقرأ في القاعدة الخامسة ما ينص على «عدم التأثير سلباً على السلم الاجتماعي والوحدة الوطنية والنظام العام والآداب العامة». وليس لك أن تستفتي أحداً في دلالة الأضداد إذا تصاقت.

ولكن البند الخامس هو الذي سيتوّج إجلاء المقصد السياسي المُضمّر، ففيه «الالتزام باحترام حرية التعبير بوصفها ركيزة أساسية من ركائز العمل العربي الإعلامي على أن تمارس هذه الحرية بالوعي والمسؤولية بما من شأنه حماية المصالح العليا للدول العربية وللوطن العربي، واحترام حريات الآخرين وحقوقهم، والالتزام بأخلاقيات مهنة الإعلام». وهل من فطن حصيف لا يعلم أن «الحرية» متصوّر قائم بذاته، مطلق عن أوصافه، إذا أردفته بنعت من النعوت أمّحت هويّته، فهو من التامّ الذي إذا زدته شيئاً أصبح ناقصاً، وكم تبددت «الحرية» كلما أصررنا على إضافة نعت «المسؤولية» إليها رغم أن الوصف في أصله بريء ولكنه غدا من كلمات الحق التي يُراد بها غيرُ الحق. ومن هذا الباب يصبح سائغاً أن يردّ الفصل الثاني: «الالتزام باحترام مبدأ السيادة الوطنية لكل دولة على أرضها بما يتيح لكل دولة من الدول أعضاء جامعة

الدول العربية الحق في فرض ما تراه من قوانين ولوائح أكثر تفصيلاً».

وها نحن نصل إلى ما لولاه لما أسهنا كل هذا الإسهاب، إنه الشرط السابع الذي به ختمت فقرات البند السادس والذي يعرّج على اللغة العربية والمنزلة التي هي بها جديرة ثم موثيق البث الفضائي في «منطقتنا العربية» حسب التسمية التي اختارتها المعاهدة التي صادق عليها وزراء الإعلام العرب. ينص الشرط السابع على «الالتزام بتخصيص مساحة باللغة العربية لا تقل عن عشرين في المائة من إجمال الخريطة البرامجية للقناة الواحدة أو لمجموعة القنوات التابعة لهيئة واحدة». ثم يضيف في البند الموالي التأكيد على «إثراء شخصية الإنسان العربي والعمل على تكاملها قوميًا، وإنمائها فكريًا وثقافيًا واجتماعيًا وسياسيًا، والحفاظ على اللغة العربية». إنه الإقرار بالواقع المتهافت المرير، وأي واقع هذا الذي يجتمع فيه كبار القوم وساستهم ليحزموا أمرهم ويشحذوا إرادتهم كي يخصصوا للغتهم ولغة شعوبهم عشرين في المائة من الحيز الجملي للمنابر الإعلامية على أرضهم! وإذ هم ينشدون ويقررون فلأنهم يعلمون أن حظ العربية في الواقع الإعلامي الراهن هو دون ذلك الخمس اليتم، وغير مُجد أن نتأول الأسباب وفقًا لمنطق العلل والنتائج، فالوثيقة التي أدارت ظهرها لأعراف التسمية؛ فلم يُرضها لا مصطلح «الوطن العربي»، ولا مصطلح «الأمة العربية»، ولا مصطلح «البلاد العربية» وهو الأكثر حيادًا والأحق بالتبرئة، ولا حتى مصطلح «العالم العربي» رغم أنه من التسميات المستوردة، وإنما اختارت مصطلح «المنطقة العربية»؛ هي التي نصّت في الفقرة الثالثة من بندها السادس على حتمية «الامتناع عن التمييز على أساس الأصل العربي أو الدين» لتفتح - في الفقرة الرابعة - الباب على قضية «الإرهاب»، ومن لم يعلم أنه الباب الذي سهل فتحه وعسير إغلاقه ما لم نمط اللثام عن المقاصد الثاوية وراء الخطاب؟

لقد مكنت الوثيقة أصحاب القرار العرب من أن تمتد يدهم الراحية على كل الفضاء السمعي، والسمعي البصري، من جميع فئات البث؛ الحكومي والخاص والأجنبي المقيم على الأرض العربية والعربي المهاجر إلى الأمصار

غير العربية، ولا نعلم أنهم توانوا في ممارسة حقهم الذي أعطتهم إياه وثيقة تنظيم البث وذلك في كل مفاصلها. أما ما يخص الخمس اليتيم فلا نعلم أن قرارًا زجريًا واحدًا مما نصّت عليه الوثيقة في خواتمها قد تمّ اتخاذه انتصارًا للغة العربية وذنبًا عن حماها، وها أن بين ظهرانينا قنوات فضائية - بتمويلات متنوّعة وباستثمارات فائقة المردود - تبث ليلَ نهارَ نصيبُ اللغة العربية الفصحى فيها صفرًا في المائة.

لم يمضِ على توقيع وزراء الإعلام العرب وثيقة تنظيم البث الفضائي حتى حلّ موعد مؤتمر قمة الملوك والرؤساء في دورته العشرين، فانعقد في دمشق (29 - 30 آذار/ مارس 2008) وكانت سورية قد أعدت وثيقة في صيغة «ورقة العمل» جعلت عنوانها «النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة»، وعرضتها على المؤتمر فأقرّها ثمّ كلّف الأمانة العامة بتقديم تقرير في الموضوع إلى مجلس الجامعة على المستوى الوزاري كي يعدّ بدوره تقريرًا يرفعه إلى القمة الموالية. وهو ما تمّ فعلًا حين التأم مؤتمر الملوك والرؤساء في دورته الحادية والعشرين في الدوحة (30 - 31 آذار/ مارس 2009)، فما كان منه إلا أن طلب من الدول الأعضاء الاسترشاد بما ورد في وثيقة المشروع في كافة البرامج ذات الصلة بالنهوض باللغة العربية، ولكن النتيجة العملية التي آل إليها ملف القضية اللغوية برمتها هي إحالة الموضوع إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لتكليفها التنسيق مع الأمانة العامة والوزارات والمؤسسات المعنية في الدول الأعضاء بغاية متابعة تنفيذ القرار. ولئن ضمّن الملوك والرؤساء العرب في نص قرارهم حرصهم على المتابعة المستمرة، فإن الضمير الجمعي قد خبا وهجُ الانتظار لديه بعد الآمال الاستثنائية التي علّقها حين رأى أصحاب القرار السياسي الأعلى يحتضنون بسواعد الحزم المشروع اللغوي بوصفه الرمز الأقصى للهوية الحضارية.

الفصل الخامس

مؤسسة الثقافة العربية

لم يكن في سعة الضمير العربي المتيقظ إلا أن ينكفي على وعيه الكليم، فانهيارات القيم اللغوية تعود إلى أسباب متنوعة متباينة؛ هي في نهاية تشابكها عليقة بغياب القرار السياسي الأعلى، نعني القرار المتوحد عربيًا، أفلم يكن الجامع المشترك الأكبر والأبقى في مفهوم الأمة هو اللغة إذ إليها تستند سائر المقومات من أرض وتاريخ وعقيدة كما سنأتي عليه مفصّلًا؟ لقد بدأ خروج ملف «النهوض باللغة العربية» من المؤسسة الأم، جامعة الدول العربية، إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) ضربًا من الإحالة ترتدي كساء الترحيل، وخاب الانتظار بعد أن كان الجموع يتشوّفون إلى «قمة الملوك والرؤساء» كي يروهم يزّقعون الثلثة التي في جدار بنيانهم السياسي. كان خروجًا من المؤسسة الحاضنة إلى المنظمة المحضونة، من مئذنة القرار إلى ردهة المتابعة، من الخطاب الجازم إلى الرؤى الزكية الحالمة.

أفكان الملوك والرؤساء يشعرون بحمل تاريخي يُضني كواهلهم؛ وما هي إلا وقفات ثلاث في قمم ثلاث يؤدون فيها إلى اللغة العربية واجب التحية والإكرام حتى ينفك عن أكتافهم عبء الأمانة؟ أم تراهم اندفعوا مستجيبيين لحوافز الحميّة بعد أن انجرح ضمايرهم تحت وابل الإغاطة الدولية المتنفذة أو بفعل إصرار الكونية الجديدة على استصغار شأن الثقافات التي تستعصي على الطاعة والانصياع؟ ولكنهم انتبهوا بعد ذلك إلى أن الإرادة العربية في هذه المرحلة التاريخية لا تتيح لهم أن «ينهضوا» بمشروع «النهوض باللغة العربية»، وبناءً على هذا كانت إحالة المشروع إلى الألكسو إيذانًا بخلع الغطاء السياسي الأعلى عن المسألة اللغوية، وإذ كان البعض يرون في الإحالة أملاً في تجدد الوعي ودوامه كان البعض الآخرون يرون من خلاله حلمًا قد هوى؛ لأنه أخرجنا من دائرة القرار إلى دوائر الاجتهاد، ومن نضير الأمانى إلى مخاوف

الرجاء. نوشك ألا نشك في أن صناع القرار في أوطاننا قد أورثتهم الأيام في أمر اللغة التباسًا مكينًا، وظل هذا الالتباس يحدثهم ويحدث كثيرًا من رجالات النخب الاجتماعية والثقافية وحتى العلمية بأن المسألة اللغوية هي - بدءًا وختامًا - قضية تعليمية تربوية، فإن بدا لهم أن يوسعوا دائرة النظر أقرّوا بأنها أيضًا ذات بُعد ثقافي وربما أقدم بعضهم على مزيد الاستبصار فأضاف قائلًا: «ذات بُعد ثقافي وحضاري»، وليس من الضروري أن يكون واعيًا تمام الوعي بمراتب الارتقاء من مفهوم الثقافة إلى مفهوم الحضارة.

لا نفتأ نؤكد - عطفًا على ما ألمحنا إليه - أن مفهوم «النظام العربي» لو أردنا أن نختزله في محور واحد، أو أن نفتش له عن تشخيص ملموس يحدّد من تصوّراته الهلامية الموغلة في التجريد، لمّا عثرنا على أدلّ من آليات العمل العربي المشترك؛ سواءً منه المؤسسة الأصل، أو المؤسسات الفروع التي على رأسها منظمة العمل العربي الثقافي المشترك. وبحسب المناظير التي نستطلع من خلالها واقعنا العربي - بين السياسة والاقتصاد والمجتمع والقضاء - ستفاوت الصورة بين أطراف النور والعتمة، وربما تراوحت بنا المشاهد بين دراميّ وكوميديّ وميلودراميّ، غير أن المنظار اللغوي سيضعنا وجهًا لوجه أمام كابوس تراجيدي. فإن وسّعنا عدسة الاستكشاف فخرجنا بها من دائرة البلد الواحد إلى دائرة البلاد العربية كافة من خلال زاوية العمل العربي المشترك وقفنا على حالة أخرى، فيها من الغرابة شيء كثير، هي أقرب إلى مشاهد الانفصام بمعناه النفسي، ذلك أننا سنرى الانشقاق الجذري العميق بين التصرّو المتألق الراقي الذي يتزيّن به الخطاب على اليمين والإنجاز المتبدّد النحيف على الشمال.

كان أولو الأمر عندنا قد اطمأنوا منذ أوكلوا كل المسائل المتعلقة بالتربية والثقافة والعلوم إلى مؤسستهم المشتركة في هذه المجالات. وأمرهم هنا أغرب وأدعى للاستغراب، فالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ليس لها اختصاص باللغة لا على وجه التعيين ولا حتى على وجه الإضمار، ولو كان لها ذاك الاختصاص لبرز في عنوان اسمها ولمّا اقتصرت التسمية على تعداد

«التربية والثقافة والعلوم» ولأضيف إلى ثلاثتها تخصيصٌ رابع يتصل باللغة، فيقال حيثُذ «المنظمة العربية للتربية والثقافة (واللغة) والعلوم»، ومجموع كل تلك الحقول هو ما يمثل - في مفاهيم المعرفة المعاصرة - رأس المال الرمزيّ لشعب من الشعوب، أو لأمة من الأمم، أو لثقافة من الثقافات.

ليس غريبًا أنك لو أثرت الموضوع من هذه الزاوية الدقيقة لوجدت من يجيبك - بالفطنة الماهرة التي تتزّين ببلاغة الجدل لتخفي تهافتها الفكري - قائلًا: يكفي أننا نعتناها بالنعت الصريح فسمّيناها المنظمة العربية فخصّصناها بالوصف، وغيرُ مُجدٍ أن تجادله في المرمى المقصود من التخصيص، فكل منظمات العمل المشترك بين العرب منظمات «عربية»، في الاقتصاد وفي المال وفي الطاقة وفي الإذاعات ... وليس غريبًا أن يتصوّر هؤلاء السياسيّون بأن أمر اللغة هو من اختصاص المؤسسات التعليمية والجامعية منها تحديدًا، أو يتصوّروا بأن فضّ إشكالاتها موكولٌ إلى المجامع اللغوية ولهذا السبب رأينا الأنظمة السياسية حريصة على أن يكون لكل واحد منها مَجْمَعٌ للغة العربية، أو قد يقال لك إن مكتب تنسيق التعريب - وهو تابع للمنظمة - يُعتبر جهة النظر في الموضوع، وهكذا كلما واصلت الجدل ابتعدت بك المسافة عن جوهر القضية التي هي مصير اللغة العربية ذاته. ومع كل الاحتمالات الواردة فمن المتوقع جدًّا أن تفاجأ بأن أولي الأمر يستغربون ما تجادلهم فيه من شدة اقتناعهم أن اللغة العربية لا تبسط مشكلًا أصلاً، وأن التلويح بالمخاطر التي تهدّدها ما هو إلا فزع مبالغ فيه، وربما هو متولد من عُقدة المؤامرة التي تغزو النفس وتغمرها ذعرًا وهلعًا. ووراء كل هذه الأسباب سببٌ أجلّ وأبقى يتصل بالالتباس السائد في التمثلات الجمعية بين المطلق والنسبي كما سنتناوله لاحقًا.

للمنظمة تاريخ طويل، وفيها من المشاريع ما له عُمرٌ مديد، وقد مرّ عليها عدد ضخم من الكفاءات المقتدرة العالية عملوا في منظوماتها إدارة وتفكيرًا وتخطيطًا، والمنظمة ليست إلا صورة من المؤسسة الأمّ، جامعة الدول العربية، وكلتاها انعكاس مرآويّ أمين لصورة العرب قاطبة من خلال أحوالهم المتقلبة

بحسب حالهم السياسية من فترة إلى أخرى. ولقد كانت الأحداث الصاعقة منذ ضرب الزلزال أركان السياسة في بعض الأقطار بشكل مباغت مرآة كاشفة أخرى للتهايوي منذ مطلع عام 2011 وإلى حدّ ما نحبر فيه هذه الصفحات. وليس من الإنصاف أن نحكم على إنجازات المنظمة في معزل عن هذا السياق المركّب، ولكننا في كل الأحوال لن نكون منصفين إلا بعد أن نحدّد معيارًا نستند إليه في إرسال حكمنا، ففي المستهلّ تكفيّا نظرة ولو عَجَلَى كي نشهد الكمّ الهائل والمستوى الرائع للوثائق والنصوص التي انبثقت عن جهود المنظمة على مدى سنوات عمرها المتتاليات، غير أن المباشرة الجذرية تكمن في هذا المنعطف، فالمنظمة كان من المفروض أن تكون مؤسسة قرار لا مؤسسة تنفيذ، فإن لم تكن كذلك فلا مبرر لوجودها، شأنها شأن كل مؤسسات العمل المشترك بما في ذلك المؤسسة الكبرى الحاضنة، ويصدق هذا الذي نقول على كل عمل مشترك إقليميًا أو دوليًا.

ليست المنظمة مركزًا للأبحاث ولا مؤسسة للدراسات، ولو كانت كذلك لكان معيارنا في الحكم على إنجازاتها هو ما حققته من أبحاث وكتب وقواميس وموسوعات، بل ومترجمات بفضل مركزها العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق، وليست المنظمة مؤسسة خيرية تبرّعية ترعى الفكر وتموّل نشاطه، وليست المنظمة وقفًا ريعيًا يحتضنّ العلم والعلماء والفكر والمفكرين والإبداع والمبدعين بغرض إكرامهم وتوفير حاجاتهم كي يفرّغوا لما هو فيه فراغًا كليًا، وليست المنظمة صندوق ودائع للبرّ والإحسان تكفل المريدين الساعين إلى الدرس الأكاديمي حين لا يقوون عليه. إن المنظمة لا مسوّغ لوجودها إلا إذا كانت مؤسسة إجرائية، غير أنها منذ تأسست لم يكن بوسعها أن تنهض بأعباء مسؤوليتها التاريخية في صياغة واقع عربي جديد ولو بقرار واحد ملزم، ولكن العرب أجمعوا في صمت على أن تكون المنظمة «مؤسسة نصوص» لا «مؤسسة إجراءات». إنها جزء من حاشية تاريخنا العربي وليست فقرة من فقرات مَتنه. فهل لنا أن نستدعي شيئًا من ذاكرتنا العربية كي نتحسّن السبيل التي أوصلتنا إلى ما نحن فيه فنلمس بالشاهد النصّي كيف جاءت المنظمة إلى القضية اللغوية رغم أنها لا تدخل ضمن اختصاصاتها،

ونشهد صورة الانفصام الحاد بين الواقع كما هو من جهة والواقع كما نتصوره من جهة مقابلة، عسى أن نقنع أكثر بأن لغتنا تذوب تدريجياً أمام أعيننا، نراها ولا نبصرها، نشهد احتضارها ولا نندب حظها؟

لقد سبق أن فصلنا القول في حيثيات نشأة جامعة الدول العربية بتاريخ 22 آذار/ مارس 1945 وفي السنة نفسها تم التوقيع على الاتفاق الثقافي العربي، ثم تالت الجهود والمسااعي حتى أنشئت مؤسسة العمل الثقافي المشترك بين العرب عام 1970 بعد أن وقّع وزراء المعارف والتربية عام 1964 ميثاق الوحدة الثقافية الذي حدّد في مادته الأولى هدف التربية والتعليم بأنه «تنشئة جيل عربي مستنير، مؤمن بالله، مخلص للوطن، يثق بنفسه وبأتمته، ويدرك رسالته القومية والإنسانية، ويتمسك بمبادئ الحق والخير والجمال، ويستهدف المثل العليا الإنسانية في السلوك الفردي والجماعي». ولكن الذي جسّم انخراط الوعي العربي في منطق العصر خير تجسيم إنما هو الانتباه المبكر إلى ضرورة التخطيط للعمل الثقافي وتحتم إرضاخه للمنطق الاستراتيجي حتى يكتسب العمل العربي المشترك مشروعية وجوده بأن يَجنيّ العرب من الثمار الحضارية ما يعجزون يقيناً عن جنيه مفردين حتى ولو سَخروا من الأعتدة أضعاف ما يستوجهه بيتهم الثقافي المشترك.

كذا كان ميلادُ الخطة الشاملة للثقافة العربية التي أقرّها مؤتمر وزراء الثقافة العرب (26 - 28 تشرين الثاني/ نوفمبر 1985) وكذا جاءت سلبية منطق داخلي يربطها باستراتيجية تطوير التربية العربية، ويربطها بالاستراتيجية العربية لمحو الأمية وتعليم الكبار، ويهيئها لمصاهرة استراتيجية أخرى في مجال العلوم والتقنيات، وكان كل ذلك - كما نصّت هي بنفسها على نفسها - «استكمالاً للأدوات التصورية، وتوحيداً للأهداف، وتنسيقاً للإمكانات، وتحديدًا للوسائل، في إطار سياسة التخطيط المنهجي التي كان التصور الشامل للخطة بعيدة المدى للمنظمة منطلقاً لها». فلئن تخلّق العمل الثقافي المشترك ضمن جامعة الدول العربية على حدّ ما جاء العمل العربي المشترك بأكمله صورة لمنوال العمل الدولي المشترك؛ فإنه يظل مفارقاً لنظائره كتجربة متفردة

بخصائصها التاريخية والحضارية. وستكفينا نظرة حتى نتبين أن مؤسسات العمل الثقافي المشترك في التجربة الدولية لا تشكو من شيء شكواها من فقدان هذا الذي هو قوام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والذي هو نسغها الدائم ورؤاؤها الذي لا ينضب: ألا وهو العنصر اللغوي الواحد، وإليه ترتدّ كل المرجعيات الفكرية؛ ما تجانس منها وما تنوّع. فإذا ساغ لنا هذا التصوّر المبدئي تيسّر لنا أن نستسيغ ما سنزعمه من أن الثقافة المتعددة الأطراف إذا طمحت إلى اكتساب دستورها المعرفي القائم بذاته فلن يتحقق لها ذلك إلا انطلاقاً من الأنموذج العربي.

لقد طافت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في خُطتها الشاملة للثقافة العربية بكل أركان البيت الفكري المشترك وأنجزت أشرط طوافها: في الشأن التربوي وفي الهمّ الثقافي وفي الهاجس العلمي. وكذلك في مُعضلات العصر وأمّهات قضاياها، ولم تغفل عن تحديات الثورة التقنية المتجددة، ولكنّ الأهمّ من ذلك كله أنها لم تستطع إغفال أمر اللغة، فإذا بها تتناول القضية عند كل سياق تتسلل فيه اللغة طوعاً أو كرهاً، وهكذا وجدت المنظمة نفسها محمولة حملاً على معالجة ما كانت تظن أنه يخرج عن اختصاصها. وهنا نستجلي بُعد المسافة بين المتن والحاشية في العمل العربي المشترك، بل نستجلي أيضاً الأعراض المكشوفة التي تشي بحالة الانفصام العربي في هذه المسألة المصيرية.

إن الخطة الشاملة للثقافة العربية تحملُ بين مظانها مصادرة على الإنسان ومراهنه على المستقبل، وليس من تصوّر استراتيجي إلا وهو يسعى إلى إلغاء المسافة بين ما هو كائن وما يجب أن يكون: أي بين القائم بالفعل والذي هو محمول بالقوة في جنبات التاريخ. وليس من شك في أن الثقافة تستدعي علماً بها، وأن المعرفة تقتضي الدراية بمنظومتها وإحكاماً للغتها: كيف تتأسس وكيف تنمو وكيف يعبر عنها، وإذا انعطفت هذه على تلك كان علم الثقافة، وكان علم المعرفة، وكان العلم باللغة. فإذا باستراتيجية الثقافة هي في جزئها الأكبر استراتيجية للمعرفة وللغة التي بها المعرفة. لقد مضى الآن على بعث

مؤسسة العمل الثقافي العربي وعلى إقرار الخطة الشاملة للثقافة العربية زمن طويل، فهل لنا أن نقيس قيسًا ملموسًا مسافة ما بين النصّ والواقع؟ تنطلق الخطة من التذكير بالخطوات السابقة ولا سيما ببيان عمّان الثقافي الذي تمّ في المؤتمر الأول للوزراء المسؤولين عن الثقافة (20 - 23 كانون الأول/ديسمبر 1976) ومما جاء فيه «وجوب العمل على تعميم استعمال اللغة العربية في التعليم ووسائل الإعلام والثقافة باعتبار أن اللغة القومية هي أهمّ دعامة للوحدة، والوعاء الصحيح للثقافة الأصيلة للأمة». وعلى هذا الأساس نصّ المبدأ الخامس من مبادئ الخطة على «قوميّة الثقافة، ونعني بذلك أن الثقافة العربية موحّدة، وأن التكافل القومي يزيد في قوتها وعطائها، وأن لغتها هي العربية، وأن التنوع هو أحد أبعاد الغنى والخصب فيها».

ولا تنفك الخطة تلخّ على هذا الجانب بالشرح الفياض والتحليل المحكم: «إن الثقافة العربية تظل واحدة من أعرق ثقافات الدنيا في الزمن، وأوسعها امتدادًا في المكان، وأكثرها غنى في العطاء القومي والإنساني على السواء، وإذا غدت وما تزال تغذي بقيمها وإبداعها الأجيال بعد الأجيال منذ أقدم قرون التاريخ فقد كانت واحدة من ثقافات قليلة أخذت الصفة العالمية قبل هذا العصر الحديث، سواء في جمعها لثمرات الحضارات التي سبقتها وتمثلها أو في انتشارها وتجاوب قيمها ومفاهيمها لدى أكثر الشعوب المتحضرة في عهدها (...) وإذا تأهل العرب قبل الإسلام لهذا الدور العالمي في ثقافتهم فقد حققوه على المستوى الأرفع بعد الإسلام بإقامة الثقافة العربية الإسلامية التي وسّعت الدنيا الثقافية كلها معًا وفي وقتٍ واحد، ومن خلال لغة واحدة هي اللغة العربية (...) وأخيرًا فإن الأمة العربية كما صنعت ثقافتها على مرّ العصور فإن هذه الثقافة قد صنعتها بدورها أيضًا، وكوّنت هويتها في نوع من الفعل المتبادل، وحافظت عليها في أقسى الأزمات التي مرت بها. كانت الثقافة دائمًا في قلب الأحداث مؤئلًا ووطنًا وسكنًا ونداء تاريخيًا محرّكًا لأعماق الوجدان العربي، وتكاد الثقافة العربية تنفرد بين الثقافات الإنسانية المعاصرة باستمرارها الموصول عبر القرون عن طريق أداتها التعبيرية: اللغة العربية. فلا تكاد تملك لغة من اللغات ما تملكه العربية من تراث فكري مكتوب،

لا في الكتم ولا في النوع، ولا في النسق اللغوي المتماسك الذي لم يَغتوزه تغيير في تراكيبه ومفرداته وجمالياته، وقد حملت الثقافة العربية، وأداتها اللغة العربية، رسالة الوحدة بين العرب وغير العرب عضوياً ووظيفياً وأصبحت أقوى عناصر المواجهة للتجزئة والتخلف الاجتماعي والتسلط الأجنبي والعدوان الصهيوني».

ولم يفت الذين سهروا على إعداد الخطة وعلى إحكام صياغتها أن يثيروا المسألة اللغوية حين تناولوا الثقافة من حيث هي «مستودع الهوية والأصالة» فقالوا إن هذه الثقافة العربية ذات وسيلة تعبير ندر أن تماثلها وسيلة منذ تكاملت أدواتها وأسسها قبل الإسلام، تبرهن على قدرة فائقة في التطور والنمو واستيعاب المبدعات الإنسانية والمستحدثات في مجالات العلم والتقنيات والفنون والأدب، وقد تمكن وما يزال يتمكن أبناء اللغة العربية والناطقون بها من توليد المشتقات، وإيجاد المفردات، والتعابير العربية السليمة التي تحيط بكل حاجاتهم التعبيرية. ويلحق بهذه اللغة طريقة تسجيلية مختزلة هي الكتابة العربية التي أخذت قرابة أربعين شكلاً في الرسم خلال الصور، وتُقرأ كلها بها وأضحت طرائقها في الكتابة تزييناً فنياً وتصويراً ما بين أقصى الصين إلى أقصى المغرب.

لقد أحسن المخططون لاستراتيجية الثقافة العربية - في مجال العمل العربي المشترك - صنعاً عندما عكفوا على أهمية اللغة العربية وقرّروا «أن امتلاك السيادة الثقافية داخلياً وخارجياً يتوقف في الأساس على سيادة اللغة العربية في وطنها وبين أبنائها أولاً». وقد جاؤوا إلى ذلك بعد تحليل مُسَهَّب لمنطلقات العناية باللغة القومية، وبيان مدى أهميتها في تشكيل الإنسان العربي، ثم في رسم معالم مشروعه الثقافي والحضاري في نفس الوقت، وقد صاغوا خطاباً ثقافياً هو من أنضج ما يحتفي به العلم وتحتفل به المعرفة الحديثة فرسموا فيه خطوطاً واضحة المعالم جاءت في ثوب مبادئ عامة، فاللغة القومية ليست مجرد وسيلة تعبير وتفاهم بين إنسان وآخر، إنها بحكم منطقتها الداخلي، وتاريخيتها، وبُناها، وتراكيبها، رابطة اجتماعية فكرية من

الدرجة الأولى. يتبين ذلك من زوايا ثلاث من النظر يتكامل بعضها مع بعض: فاللغة أداة تلقى المعرفة، وأداة التفكير ورمزه وتجسيده، إنها الفكر نفسه في حالة العمل فليس ثمة فكر مجرد بغير رموز لغوية، ولا تفكير إلا بالألفاظ. وبقدر ما تكون اللغة دقيقة حيّة منظمة يكون الفكر دقيقًا حيًا منظمًا. واللغة من جهة أخرى تمثل ذاكرة الأمة، تختزن فيها تراثها، ومفاهيمها، وقيمها، فهي أداء التواصل بين الماضي والحاضر، وتمثل الذاكرة الحضارية وقوام الشخصية ومناطق الأصالة. واللغة من جهة ثالثة أداة أساسية في حركة المجتمع ونموه وذات وظيفة اجتماعية وثيقة الصلة بهذه الأمة وبتطورها المستقبلي.

وبين اللغة والمجتمع علاقة متبادلة صميمة. فلا لغة تتحرك بدون مجتمع يتحرك، ولا مجتمع يتحرك بدون لغة حركية تماثله وتواكبه، واللغة العربية لهذه الأسباب جميعًا تتصل بعدة ميادين ثقافية هي من أكثر الميادين خطرًا وشأنًا: ففيها الخصوصية القومية، والوحدة السياسية، والتراث، والاستمرارية الثقافية، وحيوية الفكر العلمي، والإبداع الأدبي. ولما كانت العربية هي بالإضافة إلى ذلك كله، وقبل ذلك كله، لسان القرآن المبين فهي أيضًا متصلة بالمعتقد الديني، ولها فيه دورها المكين في الوقت الذي تدين له فيه بالبقاء والشباب الطويل. اللغة العربية هي أبرز مظاهر الثقافة العربية، وأكثرها تعبيرًا وأثرًا بوصفها وعاء الوجدان القومي. فلا ثقافة قومية بدون لغة قومية. فالمناطق الثقافية كبرائها وصغرها إنما يربطها بعضها إلى بعض الوحدة اللغوية في الدرجة الأولى. وكثيرًا ما تندمج خلائط عربية متباينة في إطار ثقافة قومية واحدة نتيجة للعامل اللغوي والاجتماعي الموحد. وهكذا فإن تحليل المشكل اللغوي هو في الواقع تحليل للنسيج الاجتماعي الثقافي الأولي والأساسي الذي تقوم عليه الوحدة الثقافية القومية. وهذا التحليل ليس في واقعه لغويًا بقدر ما هو تحليل للمجتمع، وقدراته، ومدى حيويته.

لقد اتفق العرب جميعًا في خطتهم الشاملة للثقافة على أن «التفريط في اللسان القومي تفريط في الهوية وكسرٌ لهيكل تماسك المجتمع ووحدته» واتفقوا أيضًا منذئذ على أن وسائل الإعلام مع الإنتاج الفني كثيرًا ما تدعم

اللهجة العامية على حساب اللغة العربية الفصحى، كما لاحظوا منذ ذاك التاريخ أن «القوى الأجنبية تشجع العامية دراسة ودعمًا وتؤكد صعوبة العربية السليمة. وثمة دعوات تدعو لترك اللغة الفصحى وكتابتها وللتعليم بالعامية وهي دعوات مشبوهة لا يراد بها وجه العلم ولا خير العروبة». ثم إنهم لاحظوا كيف «أوجدت وسائل الإعلام والكتب والمؤتمرات المشتركة ووسائل الاتصال المختلفة والأغاني والأفلام، وما تزال توجد في الواقع، لهجة عامة مشتركة يتزايد قربها من اللغة المكتوبة لدى الطبقة المثقفة، وهذا الأمر يفتح الباب للتوحيد اللغوي التدريجي بين أبناء الأمة الواحدة. على أن الموقف يصبح حاسمًا ومرفوضًا نهائيًا إن حاولت أي لهجة من اللهجات الانتقال من مستوى اللهجة المحكية إلى مستوى التقعيد والتنظير، لتصبح لغة إقليمية مكتوبة، ولسانًا منفصلًا تصطنع له القواعد النحوية والمعجمية اصطناعًا».

ليست تلك الشواهد التي أوردناها إلا نماذج مما تضمنته الخطة الشاملة للثقافة العربية التي أقرتها كل الأنظمة العربية، ووقعت على نصّها، ولم يبلغ سامعنا يومًا أن دولة واحدة تراجعت عن توقيعها أو استدركت إقرارها إياها، ولكننا لا نعلم أيضًا أن دولة عربية طلبت من شقيقاتها وقفة تأملية جماعية يتم خلالها إنجاز مراجعة عامة لتبيان مدى قدر المنجز حيال قدر المنسي. وقد لا يكون من المجازفة ولا من العبث أن نتساءل إن خطر ببال المسؤولين على أقدارنا والموكول إليهم أمرٌ مصير لغتنا أن يتصفحوا من جديد نص الخطة الشاملة، أو أن يستفتوا أهل الذكر من مستشاريهم في ما آلت إليه توصياتها.

لا لوم على المنظمة العربية، ولا عتاب على أحد من رجالها، إنما هو المبدأ الذي تأسس عليه العمل العربي المشترك ابتداء من المؤسسة الأم، ذاك المبدأ الذي هو في جوهره تعطيئي، بمعنى إقصاء القرار عن الإنجاز بحكم شرط الإجماع، وبقليل من التأمل والتركيز يفهم الحاذق والبسيط أنه الصورة المناظرة للفيتو النقضي، فأى دولة عربية إذا لم تنضم إلى الإجماع فإنما هي قد مارست - بالإمساك - حق النقض. ومما هو بديهي بالضرورة أن أمرًا حوله إجماعٌ عربي فإنه لا يتطلب درسًا ولا عرضًا ولا حوارًا،

بل من العبث إعلان موقف حياله إلا في حالات تخصّ الأمن القومي. وهكذا تعلقت بالعمل المشترك علة إجرائية تلخصها الوصية الشائعة داخل مؤسسات العمل العربي المشترك: إن لم تستطع إرضاء كل الدول الأعضاء فعليك ألا تغضب أي دولة منها. وما يعيننا هنا على وجه التخصيص الحصري هو أن جامعة الدول العربية، من أعلى قمة الملوك والرؤساء، تتولى إحالة موضوع اللغة العربية إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم دون أن تلتفت - ولو التفاتت لأدركت أن سبب فشل الخطة ما يزال يومئذ قائماً ولم يزل ملازماً؛ ألا وهو افتقار العمل العربي الثقافي المشترك إلى آليات تنفيذية مُلزمة.

ننظر اليوم إلى حال اللغة العربية في واقعنا الحي المعيش فنجد أنفسنا على مسافات رهيبة مما صاغته الخطة الشاملة منذ عام 1985، وما ارتأته، وما أوصت به. تركنا جبل اللغة على غارب الاستعمال في عجز مفضوح من لدن المؤسسات الرسمية، فغاب عنا ما تعرفه المجتمعات الأخرى مما يسمى بالتخطيط اللغوي، وهو مرتبط بما يسمّى أيضاً بالتشريع اللغوي على معنى سن القوانين المتصلة باستعمال اللغة، ولكن شيئاً من كل ذلك لا يمكن تصوّره إلا في نطاق ما هو معروف في كثير من المجتمعات بالسياسة اللغوية. ولا نعرف بلدًا عربيًا واحدًا يصحّ في حقه أن نقول إن له سياسة لغوية بالمعنى التام للعبارة. والسياسة اللغوية عند أهل الدراية المختصين ليست مجرد سياسة للتعريب كما يتوهم الكثيرون، ولو أن واحدًا منا صدح قائلاً: ليس كثيرًا على هذه الأمة ولا على لغتها أن يجتمع من أجلها كل الملوك والرؤساء في قمة خاصة بها لبدًا للناس حالماً قد فارقت قدماه سطح البسيطة. أوّاه! ليت ملوكنا وقادتنا يستيقظون فيُعُوا أن الأمن اللغوي جزءٌ لا يتجزأ من الأمن القومي، لا يقل أهمية عن الأمن الغذائي والأمن المائي. أفلم نرَ الملوك والرؤساء بعد قممهم الثلاث - في الرياض ودمشق والدوحة - كيف أوكلوا أمر اللغة إلى مؤسستهم الفرعية كأنما ليتخلصوا من أعباء القضية اللغوية فأثبتوا بذلك أن وعيهم غائب عن أنها مسألة سياسية كبرى أكثر مما هي مسألة فنية أو تقنية؟

ولكن المرارة النفسية تتألق في حموضتها حين ندرك أن تشخيص الواقع المتداعي المنذر بالانطفاء الذاتي والممهد للتيهان اللغوي لم يعد يفيد شيئاً كبيراً، فلقد غدا ضرباً من خلع الأبواب المفتوحة كما يقول المثل. وبعد طول المعاشة والمراس ينتهي المرء إلى التسليم بحقيقة قاسية؛ هي أن الإفاضة في وصف الواقع المَهين الذي تركنا لغتنا تصل إليه ليس كفيلاً بأن ينشئ عند أصحاب القرار وعياً بالمأساة اللغوية، ويفقد الحوار معناه وجدواه ما لم يكن عند كل أطراف الحوار بذرة أولى من الوعي اللغوي العميق. ولقد قضت علينا قوانين الحياة أن مؤلفة الواقع اللغوي اليومي تفضي إلى التطبع به، فإلى قبوله، ثم الرضى عنه حتى ينغرس الظن بأنه هو المجرى الطبيعي للأمر، وأن السعي إلى تغييره مغامرة محكوم عليها بالإجهاض والفشل قبل الابتدار بها. من هنا جاء اهتمامنا الخاص بظهور البوادر الواعدة بيقظة جديدة كما سنكرس له جهداً استثنائياً لرصده وقراءة حوافره بغية استشراف مآلاته.

مع أواسط القرن العشرين، عندما كانت كثير من أقطارنا العربية تجني ثمرات نضالها الميرير لتحرّر من نير الاستعمار، انطلقت آمال شعوبنا تُحلّق عالياً بأجنحة الحلم التوّاق. كانت حركة التمدّن تبشّر بمستقبل واعد بالخروج من التخلف الحضاري، وكانت سفينة الإبحار تحمل راية الخروج من الأميّة، وكانت كل الآمال معقودة على السُّلم اللغوي ترتقي درجاته درجة درجة. ولم يكن أحد يضع في الميزان حتمية الاقتران بين النهوض بالشعوب العربية ثقافياً والنهوض بها لغوياً، فقد كان مفروغاً منه أن البدائية الحضارية قرينة السذاجة اللغوية، وانطلق الجهد هنا وهناك في عملية مزدوجة: تنقية اللسان وتنقية الأذهان. وصعد الخط البياني في رسم هذه الحركة لما يقارب العقدين أو الثلاثة، ثم بدأ الرسم البياني في حركة الهبوط وإذا بنا الآن أمام مشهد يسوده قانونُ التناسب العكسي بعد سيادة قانون التناسب الطردي. اليوم أصبح انتشار مظاهر التمدّن الجديد مع مختلف أطراف الجيل الجديد قائماً على المعادلة التالية: كلما زاد التمتع بوسائل الرفاه التي توفرها التكنولوجيا المعاصرة كَبُرَ حجمُ التلوّث اللغوي المحيط بنا في التداول والمحاور، وفي الإبلاغ والتواصل، وفي البث والتوجيه. ليلاً ونهاراً نحن مغمورون وسط محيط عارم

من التلوّث اللغوي: نسمع، نصغي، نجيب، نتنفس، نشاهد، نطلب، نأمر، ننهي، نقبل، نرفض، نشرب، نأكل، نبتاع، ننفق ... ليس بوسعك أن تنجز أي فعل من تلك الأفعال دون أن تحسّ بتلوّث لغويّ ما يناوشك رذاذه. تسعد كلما تخدّر منك الوعي غافلاً أو متغافلاً، وتشقى لو أصررت على الانتباه، وتُصاب باليأس والإحباط إن كنت من الذين يتمرّد عليهم وعيهم فيأبى أن ينام ولو حقنوه بالأقراص تلو الأقراص.

قد لا يرى غيرنا في الذي أفضنا فيه إلا استعظاماً لما حقه الاستصغار، أو تهويلاً لما ضرره رتيبٌ مألوف، أو تشقيقاً لذرات الفكر إلى نواها المتناهية، ولكن ما نراه هو أن تفسير الظواهر الكبرى قد لا يستقيم إلا باستكشاف الوقائع الصغرى، والمشهد السياسي الكبير - كما اللوحة التصويرية العملاقة - لا تنجلي أسرارها إلا بتأليف حَبّات الفسيفساء التي بحجم الأنامل. إذا وضع السياسيون أيديهم على ما ليس من السياسة أمكنك أن تجادلهم بما هو يفيد ويثمر، أما إذا جاؤوا إلى ما هو من السياسة واستلوا أيديهم منه بدعوى أنه خارج عن مناط القرار السياسي فإنك محشور في المضيق الخانق؛ فلا أنت تستطيع أن تلزمهم بما تخلّوا عنه طوعاً ولا أنت بقادر على أن تفعل شيئاً في موضوع خلّعوا عنه ثوبه الطبيعي. وقضيتنا اللغوية قضية سياسية بامتياز، بل قضية سياسية كأعمق ما تكون السياسة وكأرفعها. لقد كان يهون ما حصل لو أن التنصّل من المسؤولية السياسية الكبرى كانت هنة من هنوات «النظام العربي»، ولكن القرائن الدالة على أن الأمر مضافور بأغلفة الإضمار - حيث المسكوت عنه أقوى من المصرّح به - بادية واضحة، وفيها قرينة ساطعة من المتعين جداً أن نقف عليها وقوفاً واعياً ناقداً.

الفصل السادس

ما وراء اللغة

بأيدينا وثيقتان هامتان منهما سنستمد ما يساعدنا على استجلاء محركات العمل العربي المشترك واستبيان بعض الآليات التي تحكم إدارة «النظام العربي»؛ على الأقل في تلك المرحلة التي نحن بصدد مساءلتها، نعني السنوات التي احتلت فيها لغة الضاد حيزًا بارزًا في المشهد السياسي العربي على الصعيد الرسمي (2007 - 2010) والتي أسلفنا أنها جاءتنا بآمارات دالة على وعي لغوي جديد. أما الوثيقة الأولى فتلك التي أعدتها الجمهورية السورية والتي سمّتها: «خطة عمل وطنية لتمكين اللغة العربية والحفاظ عليها والاهتمام بإتقانها والارتقاء بها» وجاءت ثمرة جهود بذلتها لجنة متخصصة أشرف عليها الدكتور محمود السيد، وهو الشخصية العلمية ذو الخبرة التربوية المتينة بحكم عمله الطويل في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. والوثيقة مؤرخة - في قرار إنشائها - يوم 25 جانفي (كانون الثاني/ يناير) 2007، فهي إذاً سابقة بشهرين للقمّة العربية التاسعة عشرة المنعقدة في الرياض (29 - 30 آذار/ مارس 2007) والتي أثارت لأول مرة موضوع النهوض باللغة العربية.

جاءت وثيقة دمشق حاملة في عنوانها للسبب الجوهرى الدافع إلى وضعها والذي هو نابع من الحال التي وصلت إليها اللغة العربية من التفريط، ومن الحال التي وصل إليها العرب من الزهد فيها والغفلة عن ارتباط مصيرهم الحضارى بمصيرها. وبناءً على هذا جاء في ديباجتها ما نصه: «يجب إيلاء اللغة العربية التي ترتبط بتاريخنا وثقافتنا وهويتنا كل اهتمامنا ورعايتنا كي تعيش معنا في مناهجنا وإعلامنا وتعليمنا كائناً حياً ينمو ويتطور ويزدهر، ويكون في المكانة التي يستحقها جوهرًا لانتمائنا القومي، وكي تكون قادرة على الاندماج في سياق التطور العلمى والمعرفى في عصر العولمة والمعلومات،

ولتصبح أداة من أدوات التحديث ودرعًا متينة في مواجهة محاولات التغريب والتشويش التي تتعرض لها ثقافتنا»، إلى أن يتم التأكيد على أن «المطلوب منا اليوم استكمال جهودنا للنهوض بها ولا سيما في هذه المرحلة التي يتعرض فيها وجودنا القومي لمحاولات طمس هويته ومكوناته، والذي يشكل التمسك باللغة العربية عنوانًا للتمسك بهذا الوجود ذاته».

لقد اشتملت الخطة على أربعة أقسام، يتناول أولها المسوّغات التي دعت إلى وضعها، ويتناول القسم الثاني الواقع اللغوي والعوامل المؤثرة فيه، ويقف القسم الثالث على سبل المواجهة، ويركز القسم الرابع والأخير على القضايا الملحة التي تتطلب المعالجة السريعة. وفي باب المسوّغات ذكرت الوثيقة أنها ترجع إلى أهمية اللغة عامة في حياة الفرد والمجتمع، وأهمية لغتنا العربية في الحفاظ على هويتنا وذاتيتنا الثقافية وأمننا الثقافي ووجودنا الحضاري، وإلى خطر ما تتعرض له من تحديات تستهدف تهميشها، وإبعادها عن استئناف دورها الحضاري. ولذلك وقع التذكير بأهمية اللغة من حيث إنها تؤدي وظائف متعددة في حياة الفرد والمجتمع، فهي وسيلة الفرد للتعبير عن أفكاره ومشاعره وعواطفه، وبها يقضي حاجاته في المجتمع الذي يحيا فيه، وبواسطتها ينقل تجربته إلى الآخرين، كما أنه يطلع على تجاربهم الحاضرة والماضية وعلى تجارب الأمم الأخرى وخبراتها. واللغة هي وسيلة المرء للتحكم في بيئته لأنها أداة التفكير وثمرته؛ إذ إننا نفكر باللغة، ونشعر بوجودنا حين نفكر، وهي ليست أداة للتفكير والحس والشعور فقط، وإنما هي أداة للتعامل والتعاون الاجتماعيين، إذ إنهما الجسر الذي تغر عليه الأجيال من الماضي إلى الحاضر ومن الحاضر إلى المستقبل، وتعمل على تمتين العلاقة بين أفراد المجموعة البشرية، فهي مؤسسة اجتماعية وإنسانية، ولا يتم اجتماع بشري بغير لغة، وهي رابطة العقد لخريطة المعرفة الإنسانية وركيزة التواصل الثقافي الفعال تعليمًا وإعلامًا وحوارًا وتراسلًا.

ولكن الوثيقة ألمحت إلى أن اللغة أضحت هي الوجود ذاته في عصر بات فيه سؤال الهوية «مَن أنا ومن نحن؟» مطروحًا بشدة على أوسع نطاق،

وباتت اللغة المنظارة الذي يرى فيه الفرد العالم من حوله. ولذلك بدا وجيهاً التذكير بالمبدأ الذي سطره الفيلسوف الألماني هيدغر إذ قال: «إن لغتي هي مسكني، هي موطني ومستقري، هي حدود عالمي الحميم ومعالمه وتضاريسه، ومن نوافذها ومن خلال عيونها أنظر إلى بقية أرجاء الكون الواسع»، وفي ذلك ما يسوغ تأكيد الوثيقة أنه «إذا ما فقد أيّ شعب استخدام لغته الأم فإن ذلك سيؤدي إلى طمس ذاتيته الثقافية وفقدانه هويته المميّزة». ولن تنفك الوثيقة تلح إلحاحاً على ما نرومه في كتابنا هذا إذ جعلنا الهوية الحضارية عليقة بالأمن اللغوي: «لقد وُحّدت لغتنا العربية الفصيحة بين العرب في مواضي الحقب بطريق القرآن الكريم الذي نزل به الروح الأمين على قلب الرسول العربي الكريم صلى الله عليه وسلم آية لنبوته وتأيداً لدعوته ودستوراً لأمة، وما تزال هذه اللغة الأم الرابط القوي الذي يربط بين أبناء الأمة، فيوحد المشاعر، ويجمع الفكر في بوتقة اللقاء والتفاهم، فيحافظ على الهوية من الضياع، وعلى الشخصية من الذوبان والاستلاب، ما دامت اللغة هي القلعة الحصينة للذود عن الهوية والوحدة القومية، ولا بد من إدراك أهمية الربط بين اللغة والهوية، وإدراك أن المحافظة على إحداها محافظاً على الأخرى، وأن إنقاذ إحداها إنقاذ للأخرى».

واشتملت الوثيقة على تشخيص دقيق لحال اللغة العربية، ويمكننا أن نستلّ أهم ما ورد في باب تلك الأعراض المؤدية إلى ما تُسمّيه الوثيقة «ضعف الأداء اللغوي». ففيها «الإعراض عن استعمال العربية السليمة، سواء في العملية التعليمية التعليمية أو في خارجها والجنوح إلى استخدام العامية والألفاظ الأجنبية في مختلف مجالات الحياة». وفيها «كثرة الأغلاط اللغوية التي يرتكبها المتعلمون والمعلمون في داخل المدارس والمعاهد والجامعات، والتي يرتكبها الخريجون والعاملون في مختلف مرافق المجتمع في مناشطهم اللغوية قراءة ومحادثة وكتابة». وفيها «القصور في عملية التعبير اللغوي، ويتبدى هذا القصور لدى المتخرجين من مدارس التعليم العام والجامعي، وذلك في إلقاء الكلمات في المناسبات المختلفة، وفي إعداد محاضر الجلسات وأصول تقديم الطلبات وملء الاستبانات». ومن تلك الأعراض «القصور في تمثيل المقروء

وإدراك ما وراء السطور والغايات البعيدة التي يرمي إليها المؤلفون في عصر اختلت فيه المعايير، واختلط فيه الزيف بالحقيقة، ودُسّ فيه السم بالعسل». وكذلك «العزوف عن القراءة الحرة لدى متعلّميننا وعدم الإقبال عليها في الأعم الأغلب، وقد انتقل هذا الداء إلى المعلمين وفي مجال تخصصهم، ونحن في عصر تنفجر فيه المعارف خلال عدة أشهر».

ثم تستأنف الوثيقة - بعد إفاضة وإسهاب طافت فيهما بأنحاء القضية اللغوية ضمن المنظومة التعليمية - موضوع الهوية لتذكر بأنه «ما دامت لغتنا العربية الفصيحة هي اللغة الأم، وما دامت الأم ترعى أبناءها وتحتضنهم، وتحنو عليهم، كان على الأبناء جميعًا أن يكونوا مسؤولين عن أمهم وفاءً والتزامًا، إذ ليس ثمة شيء أقسى وأمرّ من عقوق الابن لأمه. ومن هنا كانت المسؤولية مُلقاة على كاهل الأبناء جميعًا، وتتطلب العمل على جبهات متعددة. إن الحفاظ على الهوية والذاتية الثقافية للأمة واجب مقدّس في عصر العولمة، ولغتنا العربية هي رمز كياننا القومي وعنوان شخصيتنا العربية وهويتنا، وإن الوعي اللغوي أمر مهم جدًا في عملية الحفاظ على الهوية تخليصًا للجيل من عقدة التصاغر تجاه اللغات الأجنبية وثقافتها. إلا أن الحفاظ على الهوية لا يعني الجمود، بل هو عملية تتيح للمجتمع أن يتطور دون أن يفقد هويته الأصلية، إذ إن الانفتاح على الثقافات الأخرى وعلى إتقان اللغات الأجنبية أمر مهم جدًا على أن يكون في جو من الندية، وفي منأى عن الدونية والانبهار والاستلاب، وليس على حساب اللغة الأم وتهميشها. وعلى مثقفي الأمة كلّ في موقعه أن يقوم بدوره في بث الوعي اللغوي وتعزيز الانتماء للأمة ولغتها».

وهكذا تتفرّغ الوثيقة بعد ذلك لصياغة سلسلة من المبادرات الإجرائية التي يتعين على الدولة وعلى كافة مؤسساتها الابتدار بها كي يتم إيقاف نزيف التداعي الذي يهدد مصير اللغة القومية، وهي إجراءات من ضربين، مجموعة منها ذات سمة استراتيجية بما أنها مراجعات بعيدة المدى، وأخرى وُصفت بأنها عاجلة، وكلتا المجموعتين مُوزعة على حقول محددة بحسب اختصاصات كل وزارة من الوزارات. هي ذي الوثيقة التي هيأت مناخ الوعي العربي الجديد في

سياق مؤسسة العمل المشترك والتي ساهمت - بعد شهرين - في بلورة قرار قمة الملوك والرؤساء العرب في دورتها التاسعة عشرة (آذار/ مارس 2007) حول وضع اللغة العربية، وهذا ما يعتبر عنه بوضوح صريح العنوان التفصيلي الذي اختير وهو كما سبق أن ذكرناه «خطة (...) لتمكين اللغة العربية، والحفاظ عليها، والاهتمام بإتقانها، والارتقاء بها».

بعد القمتين المواليتين - في دمشق ثم الدوحة (آذار/ مارس 2008 ثم آذار/ مارس 2009) - صدرت وثيقة مؤرخة في تونس (2010) تنصّ في واجهتها على أنها صادرة في نفس الوقت عن «المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم» وعن «الجمهورية العربية السورية - لجنة التمكين للغة العربية». أما عنوانها فجاء - بالتدقيق - على الشكل التالي: مشروع «النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة»، والتدقيق الذي نعنيه هو ورود إرداف عبارة «مشروع» إلى ما يقوم مقام العنوان الأصلي الذي جيء به محصورًا بين أقواس التنصيص. سنعود إلى مضمون هذه الوثيقة لتبيان علاقتها بالوثيقة الأولى والحيثيات التي خرج فيها مبدأ النهوض باللغة العربية من دائرة التخطيط القطري إلى دائرة الخطة القومية الشاملة لكافة البلاد العربية المنضوية داخل مؤسسة العمل العربي المشترك. لكننا نروم الوقوف عند ملاحظ فارق قد لا يتراءى للناظر الذي يرى الأحداث تمرّ متسارعة فيقف مرادها على الظاهر منها، فإذا تأولنا الظاهر بما يثوي وراءه من بواطن فلما أن ينتبه إلى ما تبتهناه إليه وإما أن يتعسر عليه التأويل، ومن الناس من إذا نبهته تغافل أو كابر كي يصدّ صدودًا.

إن الأمر ينسلك ضمن منظور القراءة الذي به نتعامل مع ظواهر الوجود، فما يتبادر منها إنما هو سطحها المستوي الذي يحدده كل من الطول والعرض كما في «الهندسة المستوية»، ولكن للأحداث والوقائع والظواهر أحجامًا في الوجود الاجتماعي، ولا تشخص الأحجام إلا يُبعد ثالث يتمم البعدين الأولين اللذين هما الطول والعرض، وذاك هو المسمّى بالعمق، وهو الذي به تخرج الأشكال من الهندسة المستوية إلى ما يسمّى «الهندسة الفضائية». إذا توصلنا

بالقراءة التي على السطح وأمّعنا النظر في عنوان الوثيقة أحسّسنا بالسعادة، ولا غرابة أن يأخذنا الانتشاء ويغمرنا التفاؤل باقترابنا من المأمول المنتظر، كيف لا وها هو مشروع النهوض باللغة العربية كالجسر الذي يصلنا بمجتمع المعرفة! أليس في ذلك ما يشبه إصابة غائتين برؤية واحدة؟ «بلى»؛ كما قد يجيب أغلب من قد نستفتيهم.

فإذا أدركنا وجهة النظر، وسرّحنا البصرَ يجول بين أحناء المعاني والخفي من الدلالات، ورفعنا الكلام إلى معادلاته من الدرجة الثانية؛ لاح لنا أن «وراء الأكمة ما وراءها». ولن يلزمنا في ذلك مسافة قصية من التأويل، بل المسكوت عنه في الخطاب ليس منا إلا على مرمى لحظة من الإدراك البصير، وهاكم ما نراه. لقد كان المنطلق هو «النهوض باللغة العربية» فقط، أي من غير إضافة أي شيء آخر، وهذا يعني أن لغتنا في حاجة أن ننهض بها مما آلت إليه من التهاوي في الحياة العامة بإطلاق، بل يعني أن ننهض باللغة العربية «في ذاتها ولذاتها». وإن شئنا أضفنا أننا مدعوون لإعادة الوظيفة الحيوية الأولى إلى لغة الضاد، ولك أن تسمّيها كما تريد، قلّ هي الوظيفة التعبيرية، أو الإخبارية، أو الإبلاغية، أو التخاطبية، أو التواصلية، أو قل باختصار هي إما الأدائية وإما التداولية، ولن يغيّر ذلك من الأمر صغيراً ولا كبيراً، وهذا هو الذي كان في وعي الناس جميعاً يوم أثير الموضوع في قمة الرياض (آذار/ مارس 2007) كما أوضحناه مُفصّلاً. فلماذا انتقلنا بالموضوع بعد ثلاث سنوات إلى تقييد موضوع «النهوض باللغة العربية» بموضوع «التوجه نحو مجتمع المعرفة»؟

كثيرون هم الذين سيستغربون من السؤال ويردّون: «وما الضرر؟» الضرر هو أن النهوض باللغة العربية طموح نبيلٌ، والتوجه نحو مجتمع المعرفة هو أيضاً طموح نبيلٌ، غير أنك حين ترهّن فضيلة بفضيلة أخرى فإنك تسيء إلى الاثنين أكثر مما تُحسن إلى أي واحدة منهما، ولا يغرّنك ما تخاله من أن جمعك بين الفضيلتين سيزكو به نبيلٌ هذه ونبل تلك. أفلا نتذكر ذاك القول التراثي المأثور: «التام الذي إذا زيد عليه أصبح ناقصاً»! ثم ماذا يعني ملوك العرب ورؤساؤهم حين يتبنون هذا الربط السببي بين القضية اللغوية والمسألة

المعرفية؟ هل يعنون أن احتياجاتنا العلمية هي التي تحتم علينا رعاية اللغة العربية وصونها بحيث لو كنا في مرحلة من الاكتفاء المعرفي لما أحسنا بضرورة الحفاظ على اللغة القومية؟ أم يعنون أن الثقافات الإنسانية تقضي بأن اللغة إذا صانها أهلها ارتقت آلياتهم الإدراكية بصفة تلقائية إلى مستويات الابتكار العلمي؟ ألا يستشعرون بأن العلم «في ذاته ولذاته» ملك إنساني مطلق وإنجازاته خزانة كونية مشاعة؟ بل ماذا يعنون بعبارة «مجتمع المعرفة» ذاتها والحال أنها تحيل على مفهوم مستورد لم يكن لهم فيه ولا لشعوبهم حصّة من الصوغ ولا الابتكار؟ هو متصوّر مجلوب جلبًا عسى أن يكون زينة تتحلّى بها جبين «النهوض باللغة العربية» كما لو كان مشروع الارتقاء بالضاد نداءً يُخجلنا أو دعوة يتعيّن أن نبحث لها عن مسوّغات!

مجتمع المعرفة هو مجتمع القراءة، هو مجتمع المراهنة على العلم، هو مجتمع العقل الذي لا يترك إدارة شؤون الناس لا إلى العواطف ولا إلى الأحاسيس ولا إلى الغرائز الثقافية بما فيها طبائع الثار ونوازع الغلبة. أفأكون مغالبًا لو ظننت أننا بجمع الطرفين في عنوان واحد نريد مخاتلة إرادة دولية قابضة في مكان ما، نخشى أن يستفزها حرصنا على صيانة اللغة العربية من التداعي، فرحنا نسترضيها بإعلان الشعار الذي به ننخرط في ما دعت هي إليه وهو مجتمع المعرفة؟ أفلا نكون بذلك أسرى لثنائية «الأنا والآخر» من حيث نبصم بخواتم أصابعنا من الخنصر إلى البنصر موقعين بذلك - من حيث ندري أو لا ندري - بأننا التابعون وبأن الآخر هو المتبوع؟

«مجتمع المعرفة» مقولة لها قصة شائعة رائقة، وطرافتها ليست للتسلية وإنما هي للعظة والاعتبار. لنعلم أولًا من أين جاءت عبارة «مجتمع المعرفة» وكيف صيغت وما هو المسكوت عنه في تاريخها. ذلك أن الحلقة المفقودة في شرح الشراح لها هي أنها نسجت على منوال عبارة أخرى، وليس انتساجها ذاك بغاية المماهة قطعًا، ولكنه أيضًا لا ييوح بأن مرماه قائم على المضادة، إنها عبارة «مجتمع الاستهلاك». ففي مستوى التركيب الأدائي نرى كيف انتظمت إضافة المفهومين على أساس إضافة الفاعل إلى فعله من حيث إن المجتمع

هو الذي يستهلك، فنخرج من اللغة الواصفة للارتباط إلى مفهوم واحد متفرد هو «المجتمع - الاستهلاكي». ولئن تولد ذلك المتصور الذهني من حيثيات اقتصادية أشاعه خصوم الليبرالية التي لا تعرف حدودًا تقف عندها، ثم تبناه رواد الاقتصاد الحر أنفسهم وأنصار آليات السوق؛ فإن عبارة «مجتمع المعرفة» تولدت من رؤية مغايرة دون أن تكون مضادة، ومدارها رؤية أخرى في علاقة العنصر الاقتصادي بالعنصر البشري، ومرجعياتها فلسفة إنسانية ترمي إلى جعل المادة تحت سيطرة الإنسان بدلًا من اعتبار الآدمي محكومًا بضرورات المادة ومستعبدًا بالمنتج المادي.

مجتمع الاستهلاك يحكمه تطور الإحساس بأن ما كان كمالًا يصبح بفعل العادة ضروريًا، ومجتمع المعرفة يحكمه الارتقاء من الاستجابة لظواهر الوجود إلى فك أسرار ظواهر الوجود. في مجتمع الاستهلاك يجري الإنسان وراء المياه المعدنية مستمتعًا بفوارق الذائقة مهما رقت واختفت، ومتناهيًا بزيئة أغلفتها على قوارير الزجاج أو طلاء المعادن أو ألوان البلاستيك، وفي مجتمع المعرفة يقف الإنسان على ما لا يقف عليه في الحالة الأولى: يقف عند نسب الأملاح ونسب المعادن الممزوجة في الماء بعد أن يكون عرف ما قد يكون إنسان الحالة الأولى قد جهله، وهو تركب سائل الماء من غازي الهيدروجين والأكسجين. مجتمع الاستهلاك ومجتمع المعرفة صيغتان من قالب توليدي واحد، والدلالة المختزلة هي في الأولى: المجتمع الذي يستهلك المنتج المادي بوفرة، وفي الثانية هي المجتمع الذي يتمثل المنتج المعنوي بفيض وغزارة. الأولى استنفاد لثمرات المنجز من الجهد الآدمي والثانية تهيئة لسيطرة الإنسان على تحديات الوجود الطبيعي. في الأولى يقف الإنسان بالزمن عند الحاضر كثمرة لما يسبقه من زمن مضى، وفي الثانية يقف مستشرقًا القادم من الزمن بعد تثبيت الراهن منه.

من هذا الباب نلج إلى فاعلية الصياغة بعد أن نستشف توالدها ونختبر نسيجها في التعبير والأداء. إنها تتمثل في الاختزال الشديد الذي يتحول إلى ما يشبه الحصر ناهيك أن العبارة تغدو متحلية بخصائص التسمية: «مجتمع

المعرفة» هو قول يقوم مقام الحدّ في علم الدلالة كما في علم المنطق، كأن الوارد فيه هو على سبيل الجمع والمنع؛ جمع الصفات الملازمة وإقصاء ما قد يتسرب معها من سمات غير ملازمة. «مجتمع المعرفة» هي إذا العبارة المحايثة لمدلولها كأدق ما تكون المحايثة. وإذا نحن بصدد استشفاف المضمّنات بين صيغ الأداء وبصدد استقراء التناسل السلالي لآليات التعبير فإن من موجبات الاستيعاب الاختباري أن نقف عند الصيغة الأجدّ بعد الصيغة الأقدم، فكثيرًا ما يكون لللاحق فضل على السابق عند عملية الشرح الساعي إلى التفسير، فالذي تم استحداثه ضمن آليات الخطاب العابر للثقافات بعد صيغة «مجتمع المعرفة» هو صيغة «مجتمع المعلومات» وقد مثل هذا الاستحداث حفرًا إضافيًا في نسيج المعرفة لأن فيه تعديلًا لوجهة «العلم» المشاع بين الناس ومجتمعاتهم، وكان في مفهوم «المعلومات» حشرًا واحتشادًا لآفاق متعددة: المعلومة، والإخبار عنها، وتوظيفها، وحق الجميع في الوصول إليها ... ويكفي للاقتناع بالتحويلات العميقة التي يمر بها الفكر الإنساني في لحظته التاريخية الحاضرة أن نذكر الحدث الذي صنعه السياسة الدولية بانعقاد «القمة العالمية للمعلومات».

«مجتمع المعرفة» هو إذا متصوّر ذهني تناسل من مفهوم «مجتمع الاستهلاك» وفي الأثناء خرجت تركيبة الصياغة من مستوى الأداء اللغوي، فالقالب التركيبي ما إن انبثق حتى تلبس بثوب «الشعار» لأنه يختزل المسافات للإعلان عن موقف مبدئي من الأحداث، أو للتعبير عن خيار قطعي من الظواهر السائدة في الاجتماع الإنساني، أي في علاقة الفرد بالجماعة ثم في علاقة الوطن القطري الواحد بالسياق الدولي المتنفذ.

لقد انعقدت في تونس (16 - 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2005) قمة عالمية كان مدارها «مجتمع المعلومات». وانطلاقًا منها أصدرت منظمة اليونسكو تقريرًا هامًا حمل بعنوانه خيارًا خاصًا: «نحو مجتمعات المعرفة» وقام يومئذ جدلٌ شائك إذ رأت جهات دولية عديدة في صيغة الجمع «مجتمعات المعرفة» بدلَ مجتمع المعرفة» موقفًا مناصرًا لمبدأ تنوّع الثقافات الإنسانية، واعتراضًا جريئًا على نسقية الثقافة الكونية الواحدة المتفرّدة. فأين نحن من كل

هذا حين حوّل الملوك والرؤساء العرب موضوع النهوض بلغتنا من «الموضوع بذاته ولذاته» إلى المطيئة التي نروم بها الوصول إلى «مجتمع المعرفة»؟ أفكان صناع القرار العربي في قمة آذار/ مارس 2009 على صلة ذهنية واضحة بهذا الذي حصل في القمة العالمية (تشرين الثاني/ نوفمبر 2005) وهُم جزء منها، أو بالذي تلاه من لدن اليونسكو؟ ثم ما بالهم يتناولون موضوع لغتنا التي هي لغتهم، وبها سيادتهم، في ذاك الحيز الزمني (2007 – 2009) متغافلين كليًا عما ابتكره العمل العربي المشترك ابتكارًا بديعًا بفضل كفاءات فكرية عالية حين وضع قبل ذاك الزمن بعقدين ونصف العقد «الخطة الشاملة للثقافة العربية» ثم طواها النسيان العربي كما طوى غيرها؟ فبِمَ جاءت وثيقة النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة، وما عسى أن تكون قد أثمرت؟

الفصل السابع

مجتمع المعرفة

مجتمع المعرفة - كما سبق أن فصلنا القول فيه - هو مجتمع القراءة، هو مجتمع المراهنة على العلم، هو مجتمع العقل الذي لا يترك إدارة حياة الناس لا للعواطف، ولا للأحاسيس، ولا للغرائز الثقافية بما فيها طبائع الثأر ونوازع الغلبة ولذائد الإقصاء. مجتمع المعرفة هو ذاك الذي يستجيب لقيم رمزية خالدة جاء بها النص المقدس، وصاغها على أسلوب الحض والتحريض في ضرب من الاستفهام الحجاجي: أفلا تنظرون؟ أفلا تتفكرون؟ أفلا تعقلون؟ أفلا يتدبرون؟

فهل أكدنا بما يكفي على أن «النهوض باللغة العربية» قضية، وقضية أخرى غيرها تمامًا السعي إلى تحقيق أشراط «مجتمع المعرفة». إنهما قضيتان منفصلتان رغم أنهما متلازمتان في الحضور إن بمقتضى البحث أو بحكم الاستدعاء الذهني. قضيتان تدعو الواحدة منهما الأخرى دون أن تذوب فيها، بل سنزعم - على وجه الاقتضاب - أن كل واحدة منهما قد تكون سببًا والأخرى نتاجها، وهذا مَلَمَح رقيق شديد الخفاء. والإشكال الأدق والأخفى هو أنك إذا أتيت القضيتين وعلقت هذه على تلك تضررت تلك ولم تنتفع هذه، وعلى هذا الأساس نكرر أيضًا التأكيد على ذاك الالتباس التاريخي الكبير الذي سيطر على الوعي العربي في مختلف مراحلها، والذي مداره المزج الدائم بين اللغة والتربية والعلم. فمعضلة اللغة العربية - ولا سيما من منطلق ضرورة النهوض بها - ليست في الجوهر لا قضية تربوية ولا قضية معرفية، وبالتالي من الخطأ حصرها في سياق التعليم مضمونًا ومناهج، أو حصرها في دوائر الجامعات ومراكز الأبحاث. فما المؤسسات التعليمية ومستوى الأداء اللغوي الشائع فيها إلا صدى من أصداء الحال العامة التي آلت إليها اختيارات العرب السياسية في موضوع اللغة؛ بل ما هي إلا شاهد على تداعي الوعي بمفهوم الهوية والأمن اللغوي إلى حدّ التهافت أو الضياع.

في ضوء هذا المنطلق يمكن أن نستكشف التمثلات التي هيأت إعداد وثيقة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو) التي جاءت تعلق «النهوض باللغة العربية» على «التوجه نحو مجتمع المعرفة». تبدأ الوثيقة بالتذكير بقرار الجامعة العربية ذي الصلة، ثم تعود إلى تبيان ما سبق للقيمة العربية أن دوّنته في الرياض إذ نصّت في تسويغ قرارها على ما يلي: «انطلاقاً من دور اللغة العربية في الحفاظ على هويتنا العربية، وتوحيد الأمة العربية ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وتحقيق التواصل والتفاعل بين أبناء الأمة العربية باعتبارها أساس القومية العربية وعنوان الشخصية العربية وذاتيتها الثقافية ودورها في دعم التنمية المستدامة وكونها سبيل الأمة نحو التوجه إلى مجتمع المعرفة والتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي...» فإذا بها تقحم في هذه الديباجة التمهيدية موضوع «التوجه إلى مجتمع المعرفة» رابطة إياه بالتطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، لتعود بعد فقرتين قائلة ضمن الحثيات التأسيسية: «وتأكيداً لضرورة وضع الخطط والسياسات اللغوية لتمكين اللغة العربية والحفاظ عليها من التحديات التي تواجهها في ظل العولمة...».

نحن بحضرة سياق ذهني جديد؛ اقتران أول بين اللغة والهوية، وثانٍ بين اللغة والتنمية ولا سيما في عمقها الاقتصادي، وثالث بين اللغة وتحديات العولمة، ورابع بين اللغة والنهضة المعرفية تعميمًا. وهذه كلها تعالقات صائبة، وعرضها في هذا السياق وجية رشيق، ولكن الذي يعيننا - هنا تحديدًا - هو أن النهوض بالعربية قد تمّ «تعويمه» في عدد من القضايا الكبرى حتى كاد يفقد جوهره الذاتي، فالارتباط بين اللغة والهوية على سبيل المثال ليس مرهونًا بالنهوض باللغة؛ لأن التداعي الذي قد يصيب اللغة نتيجة إهمال أهلها لها أو تسلط الأغيار عليها بالكيد والإساءة لا يؤثر في عمق الانصهار بين رمزية الانتماء ورمزية الوظيفة التعبيرية عنه، بل كثيرًا ما يكون ضعف الحالة اللغوية سببًا في تقوية الانتماء «الهوياتي».

قد يكون دالًا أن نشير إلى أن الألكسو أصدرت في السنة نفسها (2010)

وثيقة موازية للسلسلة التي انبرت تبلور بها مشروع النهوض باللغة العربية، وكان عنوانها: تعليم العلوم والتكنولوجيا باللغة العربية وأثره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، وقد أعدها د. محمد مراياتي، ويكفي أن في العنوان ما يدل على أن الانخراط في التصورات التي سوّقتها ثقافة العولمة، والتي جعل منها المجتمع الدولي مسباراً يقيس مدى حزم الدول النامية في اللحاق بالحدثة الكونية، وكان الرمز الأقصى الشائع يومئذ قد قام على زوجين من المفاهيم يتبادلان مواقع السبق، وهما مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة. ولئن أسهب مؤلف الوثيقة في تفاصيل فنية دقيقة فإن المغزى الذي نبحت عنه في سياقنا هذا هو استجلاء فلسفة العمل العربي المشترك في هذه القضية الخطيرة، ويهمننا بهذا الاعتبار أن نقف على المقدمة الوجيزة التي صدر بها المدير العام للألكسو - محمد العزيز ابن عاشور عندئذ - هذه الوثيقة إذ يقول:

«لقد بات من المؤكد تعاظم أهمية اللغة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وصدرت العديد من النظريات والدراسات في هذا المجال، وخاصة في زمن العولمة، وبرزت التكتلات الاقتصادية والتوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة. للغة عدة وظائف وأدوار في عملية التنمية فهي توفر تبادل ونقل المعرفة والخبرة بين أفراد المجتمع ومؤسساته، وهي وسيلة التواصل بين أجزاء منظومة العلوم والتكنولوجيا أو مركبات النظام الوطني للابتكار. وكالمال الذي يشكل أداة تبادل السلع أو الأصول المادية تمثل اللغة الأداة التي تتيح تبادل الأصول غير المادية في الاقتصاد، أي تبادل المعرفة ومنها العلوم والتقنية، كما أن إتقان القوى العاملة للغة العلمية والتكنولوجية يحقق نقل التكنولوجيا للمجتمع من منابع العالمية المنتجة لها عن طريق النخبة التي تترجم المعرفة العالمية إلى المجتمع العربي. ويحتاج العمل العربي المشترك المنتج والفعال في المكتب والمصنع والحقل إلى لغة علمية وتكنولوجية حيّة. وبالنتيجة يؤدي العمل المشترك والتعاون ضمن الأمة إلى زيادة دخل الجميع، وهذا لا يتحقق إلا باستعمال اللغة الأم؛ إذ لا يتقن اللغة الأجنبية إلا نسبة صغيرة من المجتمع. وأخيرًا فإن تعلم العلوم والتكنولوجيا والتدرب عليهما،

وتحويل هذه المعرفة إلى خبرات وأفعال ومنتجات وخدمات، يحتاج إلى لغة».

ويضيف مدير الألكسو: «إن تعليم العلوم والتكنولوجيا باللغة العربية بغية استعمال القوى العاملة العربية لها في القطاعات التي تعمل فيها أصبح مسألة جوهرية ولها دور فاعل في النمو الحقيقي للاقتصاد العربي، وفي تحوله إلى اقتصاد ينمو نموًا مُستدامًا مع إحراز قيمة مضافة عالية. ومن جهة أخرى، فإن الجهود والاستثمارات الكبيرة التي تضعها الدول العربية للتوجه نحو «مجتمع المعرفة» لن تكون مجدية إذا لم يرافقها وجود المعرفة والمعلومات العلمية والتكنولوجية باللغة العربية لكي تكون في متناول الفرد العربي؛ إذ لن يقوم «مجتمع المعرفة» في الدول العربية بدون وجود معرفة باللغة العربية. كما أن تعليم العلوم بغير اللغة العربية ينفي الطلب على الترجمة والطلب على التأليف والنشر العلمي والتكنولوجي باللغة العربية وبالتالي يقلل من نقل المعرفة للقوى العاملة العريضة ويحصرها في النخبة فقط».

ويختم قائلاً: «لقد حان الوقت لدراسة دور اللغة العربية في الاقتصاد العربي، كما أصبحت مسألة إعداد سياسة قومية وسياسات وطنية للغة ودورها في عملية التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة مسألة ملحة تدرج ضمن توجهات مؤتمرات القمة العربية الأخيرة. وكما قيل: لم يشهد التاريخ تقدم أمة من الأمم بغير لغتها».

إذا عدنا الآن إلى وثيقة «النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة» وقفنا على هذه الظاهرة الاستثنائية التي مدارها توليد الخطاب من الخطاب، نعني أن العمل العربي المشترك يستند في متنه إلى استئناف القول بكل مضامينه السابقة دون مراعاة لتغير النتائج بتغير الأسباب، بل كأنه غير مُعني بالبحث في نشأة الأسباب فضلاً عن استكشاف أسباب الأسباب. وها نحن نقرأ في مطلع الوثيقة ضمن رسم هدف المشروع «الحفاظ على الهوية العربية متمثلة في لغتنا الأم اللغة العربية». وقد لا يقطع بخطانا شوطاً إضافياً أن نتساءل عن مضمون عبارة «متمثلة». فهل الهوية جوهرها اللغة أم للهوية تجليات وليست اللغة إلا أحدها؟ ولكن نص الوثيقة ينتقل مباشرة إلى هذا «التحيين الذهني»

المستجدّ مؤكّدًا أن اللغة العربية إن هي إلا «وعاءٌ للمعرفة وسبيل الأمة نحو التوجه إلى مجتمع المعرفة»، ولا نخال أن أحدًا من «أصحاب الأمر» في العمل العربي المشترك تأمل متريثًا فأدرك أن القول بأن «لغتنا العربية هي وعاء المعرفة» إنما هو - في التحليل العلمي العميق - استنقاص لها وازدراء؛ إذ فيه حكم عليها بالتلقي والقصور، وفيه غمط لحقها في أن تكون المعرفة وعاء لها لا أن تكون هي وعاء للمعرفة، وهذا مبحث من طينة أخرى، ومن أفق معرفي مباين للسائد المُشاع بين أهل التدبير السياسي ومن يحيطونهم بالرأي والمشورة ويتحرير الخطب والبيانات.

ويتواتر الصدى بين فصل وآخر من فصول الوثيقة، وبين فقرة وأخرى من الفصل الواحد، وفي كل ذلك حرص متجدد مكين على إشباع نهَم الانتشاء بالخطاب المنافع الحميم. تقرأ الفصل الخامس الذي يتحدث عن «النتائج المرجوة من المشروع» فتري بالنص «حماية الهوية العربية والثقافة العربية، وترقية اللغة العربية والحفاظ على مكانتها بين اللغات العالمية الحيّة». ولا تدرج أسطرًا حتى تصادف ما نصه: «نظرًا للأهمية القصوى لهذا المشروع وطبيعته الخاصة إذ يمسّ كيان الأمة وهويتها...» ولك أن تواصل حتى تتم. وليس بيدك في خاتمة التطواف إلا أن تلقي السؤال الذي ليس لك عنه جواب: مَنْ يخاطبُ مَنْ يا ترى في كل هذا الفيض من ثمر العمل العربي المشترك؟

ثم لم تبرح المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم تجتهد في ما تظنه تحقيقًا لمشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة، وذلك بواسطة منشورات تتخذ إما شكل الأبحاث المستقلة المكتفية بذاتها وإما شكل التقارير كما دأبت عليه كلما حان موعد انعقاد الوزراء العرب في مجال التربية أو مجال الثقافة. كانت أولى خطواتها على هذا الدرب نشرات ثلاثًا أصدرتها جميعًا في عام 2010، تناولت الحلقة الأولى منها «أسباب ومسببات تدني مستوى تعليم اللغة العربية في الوطن العربي»، تقول النشرية فيها إن منسق المشروع هو د. لطوف العبد الله وإن الذي تولى التحرير هو د. عبد اللطيف

عيد؛ انطلاقاً من اجتماع عقدته المنظمة (10 - 14 جوان (حزيران/ يونيو) 2009) بمجموعة من الخبراء المختصين بتدريس اللغة العربية. واجتهد الباحث في تأييد دراسته بتوصيف وجيه للقضية برمتها ولحيثيات تناولها بحسب تجارب الأقطار العربية وبحسب سياق العمل العربي المشترك، وانتهى الدارس إلى الاستخلاص التالي:

«ليس لتدني مستوى تعليم اللغة العربية سبب واحد، وإنما أسبابه عديدة تتصل بالاختيارات الثقافية واللغوية، وبطبيعة اللغة العربية، وبالوضعية اللغوية السائدة في الوطن العربي، كما تتصل بالمعلم والمتعلم والمنهج وكل عناصر المنظومة التربوية. وإن علاج هذه القضية يتطلب التصدي لكل هذه الأسباب مجتمعة، كما يحتاج إلى رؤية واضحة لدى أصحاب القرار، وإلى حماس من المربين، ودعم من المجتمع، ومؤازرة من قطاع الثقافة، وتعزيز من وسائل الإعلام؛ لأن القضية مجتمعية شاملة أكثر مما هي لغوية أو فنية محدودة. على أن «المدخل السحري» لعلاج هذه القضية قد يكون في إعادة الاعتبار إلى اللغة العربية لغة علم وتقانة وتعليم وعمل، وغرس الاعتزاز بها لدى كل المواطنين وفي مقدمتهم الأجيال الناشئة. وإذا ما ترسخ هذا الاعتزاز عبر حملات منظمة يشترك فيها الجميع وأصبحت قضية اللغة مسألة سيادية فإن كل الإصلاحات والمبادرات التي ستتحقق في الواقع التربوي واللغوي ستجد التربة الخصبة التي ترعاها لتؤتي أكلها ويعم نفعها. وفي انتظار ذلك فإن مبادرات عديدة يمكن اتخاذها على هذا الدرب».

وتأتي الوثيقة الثانية التي أصدرتها المنظمة في العام نفسه (2010) بعنوان «استخدام الثقافات الحديثة في تطوير اللغة العربية» حاملة اسم منسق المشروع واسم المحرر نفسيهما كما جاء في الوثيقة الأولى، وتناولت برامج المصطلحات، والمعالجة الآلية، والأبحاث الدلالية، والترجمة الآلية، وأساليب تقويم المهارات اللغوية، وانتهت في خاتمتها إلى «أن وضع برمجيات حاسوبية لتقويم المهارات اللغوية في تعليم اللغة العربية لأبنائها أو للناطقين غيرها مسألة على قدر كبير من الأهمية؛ وذلك بالنظر إلى أهمية التقويم في العملية التعليمية

التعلمية للغة العربية بالذات، وإلى قلة الاختبارات الموضوعية التي وضعت إلى حد الآن وخاصة على المستوى القومي وتقادم ما وضع منها وإن كان قد عُذَّ جهداً رائداً عندما أنجز قبل أكثر من عقدين، وكذلك بالنظر إلى ضرورة الإفادة من تقانات المعلومات والاتصال الحديثة لا في إجراء الاختبارات فحسب وإنما أيضاً في إعدادها. وإن وضع نظام حاسوبي للاختبارات الموضوعية في اللغة العربية أو ما يسمى أيضاً باختبارات الكفاءة اللغوية إعداداً وتطبيقاً سيُسهم في تطوير البحوث التربوية النظرية والتطبيقية المتصلة بتعليم اللغة العربية وتعلمها، كما سيكون مناسبة لزيادة تعميق البحث اللساني في اللغة العربية أصواتاً ومعجماً وصرفاً وتركيباً ودلالة وأسلوباً ومحتوى معرفياً، ولتحديد أساسيات هذه اللغة والرصيد المطلوب لكل مستوى. ومن شأن إعداد نظام حاسوبي لاختبار الكفاءة في اللغة العربية أن ينفذ الغبار عن إنجازات بدأت منذ السبعينات بالخصوص لكنها لم تتواصل بالنسق المطلوب، بل لعل بعضها قد نسي أو تنوسي مثل «الرصيد اللغوي الوظيفي» الذي بدأ العمل فيه وصفيًا من أجل أن يكون معيارياً، ومثل البحوث التي أنجزت عن بنى وتعابير بعض مستويات اكتساب اللغة العربية».

ولكن «الحلقة الثالثة» ضمن المشروع، الصادرة عن المنظمة في العام نفسه (2010) هي التي تعنينا في سياقنا هذا تخصيصاً؛ لأنها تتناول على وجه التدقيق حسب نصّ عنوانها «السياسة اللغوية القومية للغة العربية» هذه الحلقة التي لطالما اعتبرها الدارسون المَفَصَّل الغائب بامتياز. وقد جاءت الوثيقة في ثوب تقرير أعده فريق من الباحثين الأكاديميين هم الدكاترة شكري المبخوت وخالد الوغلاني ومحمد الشيباني، ويكفيها أنها ترتقي في وصف السياسة إلى نعتها بالسياسة القومية، وهذا ما يحمل في طياته أن مصير اللغة العربية لا تجدي فيه نفعاً السياسات القطرية. ومن بدائه القول أن نذكر بأن «السياسة اللغوية» هي الغائب الدائم حتى في الاستراتيجيات القطرية اللهم إلا إذا أنصفنا بالاستثناء محاولات تقلّ عدداً وتتعرّس مساراً.

تأتي وثيقة «الحلقة الثالثة» كأنها وفاء لما تضمنته الوثيقة الأولى حين

نصت ضمن «بنود القرار» على ما يلي: «وضع سياسة لغوية قومية، وسياسات وطنية متناسقة معها، وخطط لتنفيذها من خلال برامج قومية ووطنية». وتم تحرير الوثيقة بوعي لغوي وحضاري عميق، كما صيغت في حلية دالة على نضج في الخطاب لم يألفه العمل العربي المشترك، لذلك نعدّها مرجعًا فكريًا عالي الجودة، رفيع الإحكام، جلي الاستثناء. وقد تحرّى الذين أعدّوها الإلماح إلى ما نحن معنيّون به في هذا المقام من «تثبيت الهوية العربية والمحافظة عليها» ومن «تلازم اللغة والهوية والمعرفة بما يحتم تطوير لغتنا العربية والاعتزاز بها». وعندما ينظر الناظر بتأمل خاص؛ ذاك الذي يحيرهُ أمرُ إرادتنا العربية سواءً أكانت متفرّدة أم مجتمعة، يتتابه قلق حضاري حادّ، والسبب ما يرى في تلك الوثيقة من دقة وشمول وما يغمز له منها من هَنَات تفتح الباب على ثلمات الواقع الحقيقي، وتتعرّز الحيرة لديه بحكم ما يلحظه من مصير يؤول إليه أمر النهوض باللغة العربية. فالوثيقة التي جاءت مستجيبة لأشراط «التقرير» ارتدّت ثوبًا عليه مسحة من «مستلزمات العمل العربي المشترك»، وهو ترك الأبواب مفتوحة على عديد الاحتمالات؛ بما فيها من عناصر التباين أو التضادّ.

لن نقف على جل فصول التقرير فهي تستوفي أشراط الاقتضاء الأكاديمي وتستجيب لنداءات الالتزام الحضاري، ولكننا نمرّ إلى فصله الأخير الذي يخص «تنفيذ السياسة اللغوية القومية: الوسائل والآجال والموارد» لنتقي منه بعض ما جاء فيه، مرمّانًا من ذلك تبيان درجة الطموح التي ارتقى إليها هذا التقرير، والإلماحُ إلى بعض مفاصله التي رغم نُبلها يمكن أن تتحوّل مستوغات لارتخاء العزيمة وذبول الهمة.

ينطلق التقرير مسلّمًا بأمرين: «التمييز بين السياسة اللغوية باعتبارها تمثل تدخل الدولة الإرادي والواعي عبر التشريعات والقوانين والإجراءات لضبط مكانة لغة من اللغات وبين التخطيط اللغوي باعتباره عملية معالجة فنيّة للقضايا اللغوية من أجل تيسير استعمالها وتوفير الأدوات المناسبة للنهوض بها، والتلازم بين تعليم اللغة وتطوير علاقتها بتقانات التعليم وبين الإبداع الفني والثقافي بتلك اللغة في تفاعله مع التقانات الحديثة. وبناءً على هذا التميّز

وهذا التلازم فإن ما تحتاج إليه اللغة العربية اليوم إنما هو جانبان أساسيان: سياسة لغوية تدعم مكانة اللغة العربية من خلال جملة من القوانين والقرارات ومن خلال إنشاء مؤسسات لحمايتها، وتخطيط لغوي لتطوير اللغة العربية في علاقتها بالتقانات الحديثة في مجالين هما تعليم العربية والإبداع بالعربية. بحسب هذين الجانبين (السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي) يقترح التقرير المعطيات الأساسية التي قد توضح التوجهات الممكنة بالنسبة إلى السياسات القطرية والسياسات المشتركة.

ولما كان مدار هذا التقرير على تقديم إطار عام لسياسة لغوية قومية من خلال تحديد الشروط العامة التي ينبغي توفرها عند وضعها، ومن حيث اقتراح الإجراءات المستوجبة لإنفاذ هذه السياسة فإنه من اللازم إيلاء الجانب التنفيذي العناية التي يستحقها. وعلى هذا الأساس من المفيد التذكير بما يلي:

- تلازم البعد التشريعي والجانب الإجرائي التنفيذي؛ فلا جدوى من وضع تشريعات لغوية لا تكتسي بُعداً عملياً ولا تجد الجهات الساهرة على تنفيذها والموارد المادية الموظفة في تفعيلها.

- الترابط بين البعدين القطري والقومي في جميع مراحل التنفيذ بداية من وضع التصورات إلى غاية الشروع في التنفيذ والتقييم مروراً برصد الاعتمادات المالية.

- التكامل بين المستويين القطاعي والعام من جهة والتلازم الموضوعي بين القضايا اللغوية ذات الصلة باللغة العربية ومختلف المجالات التي تتدخل فيها الإجراءات المقترحة للنهوض بها وترقية استعمالها.

ثم يفيض التقرير في تحليل البعدين الضروريين لاستكمال خطة التنفيذ وهما السياسة اللغوية العربية المطلوبة والتخطيط اللغوي المطلوب للنهوض باللغة العربية. فيأتي بمقترحات على غاية من الدقة والحصافة. ومن المهم الوقوف على بعض ما أوردته الوثيقة في هذا السياق استلهاماً لما جاء فيها واتقاءً لضياح فرص العظة والاعتبار:

«يرى معدّو التقرير أنه من الضروري، لإنجاح الجانب التشريعي وضمان الحدّ الأقصى من الدقة والإلزام والانسجام في النصوص القانونيّة المنظمة لعلاقة اللغة بالمجتمع، الاهتمام بالجانب التنظيمي أي الجهة المؤسسيّة التي ستكفل بهذا الملف والتي يُفترض أن تكون جهة قانونية متخصصة وعلى دراية بكيفيّة التعاطي القطري والقومي مع تحديد المنزلة القانونيّة للغة العربية في سائر النصوص القانونية الموضوعة، ناهيك عن اطلاعها على التجارب الحاصلة في هذا المجال على المستوى الإقليمي والدولي. ومن المفروض كذلك أن تتعاون في هذا مع جهات خيرة متخصصة في اللغة والإعلام والإعلان والتربية والاستثمار الثقافي وممثلين عن المجتمع المدني حتى تضفي على عملها بعدي التكامل والشموليّة. ولذا لا بد من إنشاء لجنة تشريعية لغويّة قومية عليا تعمل بالتنسيق مع لجان قطريّة توكل إليها مهام سن التشريعات اللغوية والنصوص الترتيبية في مجال النهوض باللغة العربية والإشراف على الخطط والمشروعات القطرية والقومية والقطاعية الشاملة والتنسيق بينها، مع مراعاة الخصوصيات القطرية واستشراف العوائق التنفيذية لتدبّر وسائل تخطيها. وتسهر هذه اللجنة ذات الاختصاص التشريعي، فضلاً عن تعميم سن القوانين ووضع المعايير، على اقتراح آليات التنفيذ والمتابعة والتقييم والمراجعة.

ومن الخطوات المؤسسيّة التي ينبغي قطعها كذلك يُذكر:

أ- إنشاء مراصد للغة العربية في كل بلد عربي ووكالة للتنسيق بينها في المستوى العربي لتتبع استعمال العربية في مختلف مناحي الحياة واليقظة اللازمة إزاء الاستعمالات في الإدارة ووسائل الإعلام والإشهار والإعلان، وتكفل إضافة إلى الرصد بالاقتراح والتوجيه والتقييم.

ب- بحث خلايا اليقظة اللغوية لاستعمال العربية في الإدارة وأجهزة الدولة والمؤسسات المالية والاقتصادية وبالخصوص في وسائل الإعلام المختلفة لتأثيرها الحاسم في استعمال العربية. وتكفل هذه الخلايا بضبط «التلوّث اللغوي» وطرق مقاومته والتكفل بتدريب الإعلاميين والصحافيين وتوثيق الأخطاء وتعميم تصويباتها على الفاعلين في مجال الإعلام، ويمكن أن

تتكفل هذه الخلايا بمتابعة التقييس الاصطلاحي ووضع المكانز وتتبع العربية في المواقع على الشبكة ودعم تحديث لغة الإدارة.

ج- بعث قسم علمي على الأقل في حدود سنتين على أقصى تقدير في كلية لغات أو كلية تدريس الإعلامية لتكوين نخب تُعنى باللسانيات النظرية والتطبيقية الحديثة، ومن مهام هذه الأقسام تكوين خبراء في التخطيط اللغوي والمعالجة الآلية للغات واللسانيات الاجتماعية والهندسة اللغوية والترجمة.

د- إحداث مركز بحوث في كل بلد عربي في حدود سنتين على أقصى تقدير يُعنى بمعالجة اللغة العربية في صلتها بمجتمع المعلومات يستقطب النخب العلمية في اللسانيات والإعلامية لصياغة مشاريع بحث موجهة.

وهكذا إلى أن نصل إلى ما تُسمّيه الوثيقة بالجدولة الزمنية، فلننظر إلى هذا السلم الزمني بحسب معيار التخطيط. لقد جاء في التقرير: «من شروط البرمجة الناجحة وضع سقف زمني يناسب مختلف مراحل الإنجاز. وقد نص جدول برامج بنود المشروع وإجراءات تنفيذها والجهات المشاركة ومصادر التمويل في بند سياسات قومية وسياسات وطنية على: 1 - رسم سياسات قومية، 2 - وضع خطة خمسية قومية أولى، 3 - إعداد سياسات وخطط خمسية وطنية. ويمكن تحديد البرمجة الزمنية وفق ترتيب الأولويات. فمن البين استناداً إلى المعطيات المتوفرة لدينا بخصوص الوضع اللغوي العربي:

- ضرورة إنشاء الهيئات المعنية بوضع التصورات الكبرى للسياسة اللغوية وتجميع البيانات النظرية ذات العلاقة في أجل لا يتجاوز الثلاثية الرابعة من سنة 2010.

- تكليف الفريق التشريعي بتقديم المقترحات المتصلة بسن التشريعات والقوانين في أجل لا يتجاوز نهاية سنة 2011.

- تكوين مجموعة الخبراء في مختلف المجالات المتعلقة بالسياسة اللغوية العربية تنظيراً وممارسة في أجل لا يتجاوز الثلاثية الرابعة من سنة 2010.

- إحداث مراكز للبحث في السياسة اللغوية العربية وتكوين المختصين في المجال قطريًا وقوميًا في أجل لا يتجاوز موفى 2011.

- تكليف المجموعات العاملة في ميدان المسح اللغوي وتجميع المُعطيات المتصلة بالواقع اللغوي العربي وإنجاز الاستبانات القطرية والقومية ذات العلاقة في أجل لا يتجاوز منتصف سنة 2012.

لن نسأل عن المسافة الفاصلة بين خطاب العمل العربي المشترك والإنجازات العربية على عين الواقع، وإنما نكتفي باستئناف القول في ما حقه التشخيص النقدي للمُدركات المرتبطة بصياغة الخطاب، وليس بعيدًا عن منهجنا هذا ما قد نكتشفه من تجاذب الأنفاس انطلاقًا من تباين الحوافز المضمرة وراء الخطاب. بل قد نُغامر بالظن أن هذه الوثائق الواردة في شكل التقارير تحرّكها مهجتان؛ هي تَوْظُّبٌ بمهجة أولى ثم تأتي عليها مهجة ثانية عند إخراجها تكسوها بالحدّز وتغلفها بالاحتراز فكأنهما ضربٌ من الاعتدال في التفكير والتوازن في الانتهاج، ولكنها في الحقيقة تَوْقِيّات تهَيِّئ الفتوى المُرجاة لتبرير ما سيأتي بعدها من فتور واسترخاء، ويكفي أننا نقرأ في كل منعطفات الوثيقة ما يدل دلالة قاطعة على المأزق التاريخي العنيد الذي وصلت إليه اللغة العربية، ثم إذا جئنا إلى الخاتمة قرأنا ما يلي: «الواقع يُبرز أن العربية من اللغات التي لا تُحْدَقُ بها أخطار كبيرة بحكم أنها من أعرق اللغات التي استطاعت أن توفر لنفسها الربط الضروري بين التصورات العلمية المناسبة لوصفها والصيغ العملية المطلوبة لتناقُلها تعليمًا وتعلّمًا. وقد استطاعت أيضًا أن تُواجه إلى حدّ كبير، بفضل مرونتها وبفضل استعمالها في مجالات عديدة، التحديات المختلفة التي عرفتتها». فكأننا ننسف ما نبنيه، والحقيقة واضحة صارخة؛ أن من مقتضيات العمل العربي المشترك أن نتوسل بالخطاب المهادن حتى ولو عالَجنا أخطر القضايا وأشدّها انفجارًا. ولكن الشقوق التي تخلقُ صرّح المشروع هي أحيانًا من الدقة بحيث تفعل فعلها وهي منحجبة عن الكشف الصريح. ومَن تسلح بمنظار البعد الثالث وهو يرصد مقوّمات العمل العربي المشترك انتهى به المطاف إلى السؤال المتحتم: إلى مَن هو موكولُ مشروع النهوض باللغة العربية؟

الفصل الثامن

من ينهض باللغة؟

هو سؤال على الحقيقة وليس على المجاز. وهو بتلك الصفة ينتظر إجابة بالحقائق الكاملة لا إجابة بأنصاف الحقائق، ولكن الحقيقة الكاملة تتطلب مُعلّلات تميّط الغطاء عن أسبابها الموضوعية قبل أسبابها النسبية. لقد بذلت الأقطار العربية - بوصفها أنظمة سياسية أو حكومات تدير الشأن العام - جهودًا متوالية التزمت فيها بعلوية اللغة العربية من حيث هي التعبير الأسمى عن الهوية الحضارية. غير أن المسألة لم تكن لا بالبساطة ولا بالبداهة اللتين تصوّرهما القائمون على مآلات الجموع العربية، وانتهى الأمر في عدد من البلاد العربية إلى أن لغة الضاد قد تدنى وضعها الاعتباري في نفوس أبنائها عمّا كان عليه أيام الكفاح الوطني ضد المستعمر. وإذا راودنا أن نخترل الظاهرة الكبرى في مشهد عيني ذي دلالة مائزة قلنا إن الخطاب السياسي الرسمي حول القضية اللغوية قد ظل يشوبه الانفصام حتى استأثر به، فكثيرًا ما يأتي «الفعل السياسي» خاذلاً للسموّ الذي يرتفع إليه «القول السياسي» كما تأتي به النصوص من الدساتير، والقوانين، والقرارات الصادرة عن المؤسسات الرسمية.

حول هذه المعادلة المختصرة ذات التضادّ الثنائي كانت تجُولُ أعراض لم تزد المشكل اللغوي إلا تعقّدًا واستعصاءً، ولنا أن نذكر أنموذجًا يصوّر بكل حذق عمق الإشكال بكل امتداداته السياسية والثقافية؛ بل والحضارية الفسيحة، إنه موضوع التعريب ولا سيما في تحقيقه التعليمي وتحديدًا ما يتصل بالعلوم المُسمّاة دقيقة أو صحيحة. ألا نرى أنه كان - على مدى عقود متتاليات منذ انبعاث دولة الاستقلال - فخًا مسموم الجدران؟ فالجميع آسفون متحسرون: مَنْ اختاروه وانخرطوا فيه بحميّة وحماس ثم بان لهم أن ثمر جهدهم أصغر بكثير من مطمحهم، ومَنْ تفادوه وأسلموا أمرهم إلى إحراجات التاريخ، ثم اكتشفوا أن النهج الذي توسلوا به لم يصل بهم إلى النبوغ العلمي الذي رفعوا

إليه سقف آمالهم. وإذا لم يكن سياقنا هذا معقودًا بمجادلة الاختيارات التربوية العربية فإننا لا نبتغي إلا التنبيه إلى ملمح شديد الخفاء، إننا نزعّم أن ربط قضية التعريب بمسألة دعم اللغة العربية لنصرتها والنهوض بها إلى ما هي جديرة به قد أساء إلى لغة الضاد أكثر مما أحسن إليها، والذي نعنيه بما نقول - وقد ينحجب أو يتخفى - أننا أمام قضيتين اثنتين لا قضية واحدة مثلما سبق أن شرحناه بإطناب حين فصلنا فصلًا مائزًا بين دعم المعرفة ونصرة اللغة، وكم من القضايا النبيلة التي إذا جمعنا بعضها إلى بعض ضاع نبل هذه وتلك! ويكفي للإنارة العاجلة أن نتذكر بأن موضوع تعريب العلوم ينطوي على صراع علني مكشوف بين اللغة العربية واللغات الأجنبية، وأن موضوع النهوض بالعربية في كل فضاءات الحياة ينطوي على صراع - قد ينكشف وقد يتوارى - بين الفصحى والعاميات.

فشلت السياسات العربية القطرية في رسم مشروعها اللغوي بكل مستلزماته ومواريثه، ولكنها ظلت تكابر فلا تقول إنها تنازلت عن تحقيق انتظارات التاريخ بعد حصول شعوبها على استقلالها السياسي من نير الاستعمار، وبدا جليًا أن القائمين على مصير الشعوب العربية والماسكين بمجالس صناعة القرار كانوا على مسافات طويلة من إدراك التوالج الحتمي بين الهوية والأمن اللغوي؛ بل كانوا بعيدين عن استيعاب الخصوصية العربية، تلك المتمثلة في أن العلاقة بين اللغة والهوية ليست - كما هي عند غيرهم - مبحثًا ثقافيًا أنثروبولوجيًا؛ وإنما هي مبحث سياسي استراتيجي. ثم خيل إلى الساسة العرب أن خيمة العمل العربي المشترك قد تكون ملاذًا للقضية اللغوية بعد كل ذاك التشرد الجماعي في العقود الأولى من دولة الاستقلال، وكانوا في أثناء كل ذلك - قبل التسأل وبعده - قد سكتوا عما استحدثوه من مجامع للغة العربية وآخرها المجمع العلمي اللغوي اليمني الذي أحدث في 25 ماي (أيار/ مايو) 2013، سكتوا عن جدوى تكاثرها، سكتوا عن تنافسهم حين أصبح كل بلد يحرص على أن يكون له منها واحد، انساقوا جميعًا إلى الأمل في أن فائضها يزكو بتعدد نماذجها، ولئن كانت من كل تلك الجهود ثمار لا ينكرها إلا جاحد فإن المسألة في بعدها السياسي والاجتماعي تظل قائمة برمتها: أن حال اللغة

العربية - على مدى عقود دولة الاستقلال - لم تكن في يوم أفضل مما كانت عليه في أمسه.

تحت قباء العمل العربي المشترك رأينا مشاهد أخرى ازداد الأمر فيها تعقداً، فبعد تخلي الدولة القطرية عن أمانتها التاريخية في موضوع اللغة تبينا كيف أفاق العمل المشترك على المهمة الجسيمة وهو غير متأهل لها؛ لأنه انتهى بنفسه إلى آلة ضخمة لإنتاج الأدبيات المثلى في كل مجال مدعنا مع ذلك إلى حتمية التاريخ التي قضت بتعطيل خروج الإرادة الجماعية إلى فعل إجرائي منجز. والذي زاده تكبيلاً انخراطه في مقولات المعادلة الدولية من العولمة ومقتضيات النظام العالمي الجديد إلى مجتمع المعرفة وآليات اقتصادها على حد ما رأيناه مفصلاً. وتكاد بيانات العمل العربي المشترك تشي ببوادر التخلي عن «الملف اللغوي» كما تخلت عنه الدول دولة دولة. وليس ما نقوله زعمًا ولا وهمًا، فها هي الوثيقة التي وقفنا عندها آنفاً تبوح بين سطورها بما نحن فيه. هي الحلقة الثالثة من سلسلة إصدارات الألكسو كما رأينا والتي تمثل «ميثاقاً» بليغاً يحتل في ظاهره قلب الرحى من دائرة العمل العربي المشترك. لم نجرؤ آنفاً على وضع صيغة العنوان موضوع المساءلة، ذلك أن عبارة «للتوجه» في نص العنوان العام «مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة» كفيلة بأن تثير فينا استغراباً ما إذا أدركناها على وجهها الآخر، فإيراد مصطلح «التوجه» يتجاوز حدود الواقعية في الوصف والتعبير فينم - بشكل غير إرادي - عن الانخراط في منطق القصور الحضاري، إنها الواقعية في غير مجالها، هو الإقرار بالوهن في المنعرج الذي لم يطلب منا أحد فيه أن نبوح به، فإن ظن ظان أن في قولنا تزيّداً أو شططاً فقد ينصفنا إن أضفنا أن إقامة مشروع طموح عملاق لتأكيد مبدأ التوجه يعني أننا لم نعقد العزم بعد على أن نتوجه نحو العلم والمعرفة، فيا لضياع العقود المتواليات منذ أسسنا دولة الاستقلال!

في الوثيقة التي خصت الألكسو بها «السياسة اللغوية القومية للغة العربية» نقرأ منذ البدايات «أن هذه الخطة ملزمة نظرياً وعملياً للقيادة السياسية ومكونات القطاع الخاص والمجتمع المدني كافة باعتبارها خطة لإدارة اللغة

وعلاقتها بالمجتمع». ولا مناص لنا من تجاوز لحظة التلقي المباشر وما يرافقها من استقبال آلي كي نتخذ موقفًا نقديًا يتخطى التسليم الشائع فتساءل: ما الذي يسوّغ لمنظمة العمل العربي المشترك في مجال التربية والثقافة والعلوم أن تتحدث عن «القطاع الخاص» وعن «المجتمع المدني كافة»؟ ومن الذي خوّل لها هذا الشمول حتى تقول إن «الخطة مُلزِمة نظريًا وعمليًا» لهما؟ وبأي دلالة ترسل مبدأ الإلزام؟ فهل نحن بحضرة خطاب «مسؤول» بالمعنى المرجعي والعرفي والإجرائي، أم نحن بحضرة «أدبيات» تُساق على منوال صيغ الإنشاء؟ أليس في ذلك ما ينسف ميثاق العمل العربي المشترك بحكم أن مؤسساته جميعًا هي ناطقة - بدءًا وختمًا - باسم الحكومات العربية؟ وفي هذا تحديدًا؛ أليس في توجيه النصح والإرشاد والحض والأمر إلى «المجتمع المدني» ما يناقض مبدأ مؤسسات المجتمع المدني في جوهرها وفي علّة وجودها؟

إن الأصل في منظومة المجتمع المدني - كما هي عند الذين ابتدعوها - أنها تقف على الحياد؛ لا تحترف الاعتراض على السلطة القائمة ولا تأتمر بأوامرها أو تنصاع لشهواتها، وفي هذا - على وجه التدقيق - تتسم بوصفين، أولهما أنها مستقلة بإرادتها ولذلك تتواتر تسميتها على الصيغة التالية «المنظمات غير الحكومية»، وثانيهما أنها غير «متحيزة» أو غير «تحزبية» لأنها لا ترمي إلى المنافسة على السلطة، ولا تبتغي الوصول إلى مجالسها ولا إلى تقلد مناصب المسؤوليات المتكفلة بإدارة الشأن السياسي. من هذا الباب نعثر في وثيقة «النهوض باللغة العربية» الدائرة حول «السياسة اللغوية القومية للغة العربية» على ما يشي بتداخل المفاهيم وتضارب المقاصد، من ذلك تعيين «القطاع الخاص» كطرف مسؤول ضمن مكونات المجتمع نطالبه بتنفيذ الخطة المرسومة! فأى انزلاق هذا الذي حاد بالعمل العربي الرسمي حتى يخرج به من دائرة صلاحياته إلى دوائر لا سلطة له عليها، بل لا وجه من حيث السياسة في أن يستجدي سخاءها ويؤكل إليها أمر النهوض بالرمز الأعلى للهوية؟ فكيف نقرأ ما ورد في الوثيقة متواترًا: «ولما كان المشروع في بُعْديه القطري والقومي راميًا إلى نحت ملامح مجتمعنا العربي ثقافيًا واجتماعيًا وسياسيًا فإنه يتطلب تضافر جميع الأطراف الرسمية الحكومية ومن القطاع الخاص وغير الحكومية،

والقطرية والقومية والدولية لدعم المشروعات في كنف احترام الاختيارات السيادية القطرية والقومية والتناغم مع تطلّعات المجتمع العربي وانتظاراته من سياسة لغوية قومية تنهض بمقوّم من مقوّمات هويته». وغير حصيف أن نسأل أو نُسائل: «إن خيارات الدولة تقوم على فلسفة الجماعة بينما تقوم خيارات القطاع الخاص على فلسفة الفرد، فهب أن الخواصّ لم يتحمّسوا فامتنعوا؛ ما سلطة الجامعة العربية ورديفتها الألكسو عليهم؟

ولك أن تواصل حين تصل إلى باب مصادر التمويل فتقرأ: «وضع آلية للاتصال بالهيئات المالية القطرية والقومية من القطاع الحكومي والقطاع الخاص (...) للتعريف بالمشروع وتقديم دراسة للجدوى منه مع الإلحاح على التلازم بين المسألة اللغوية والتنمية الشاملة والتركيز على البعد الاقتصادي للسياسة اللغوية، وما تتضمّنه من فرص استثمار في قطاعات واعدة على قاعدة الانتقال من الاستثمار في الموارد التقليدية إلى تمويل اقتصاد المعرفة». أفتبعد هذا التهافت باللغة من تهافت؟ إنها رقمٌ من أرقام سلسلة المنجزات المادية كالمنتجات الصناعية أو كالسّلع التجارية، إنها معروضة على معادلات الجدوى وآليات الاستثمار! وليس من ذلك يبعد جنوحُ التقرير في خاتمته إلى تلك الصيغ الوسطى التي يَحْكُمها روحُ الملاطفة فيُغرقها في خطاب الحذر والمجاملات: «ولا يعني هذا إلقاء الحمل على الدولة ومؤسساتها ولكن الدولة في واقع الحال العربي ينبغي أن تكون قاطرة تبادر وتشجّع وترسم معالم الطريق. فكثير من الجوانب الاقتصادية المرتبطة بالمسألة اللغوية تقتضي تدخّل الخواص ورؤوس الأموال لإحداث المؤسسات الصغرى والمتوسطة؛ إلا أن ضعف الكفاءات التي توفرها مُخرجات التعليم العالي مثلاً يحول دون إحداثها والاستفادة من الفرص الاستثمارية والتجارية المُتاحة في السوق العربية والعالمية».

في زمن مضى كان التعليق الوحيد المناسب على هذا المكان أن نقول جادّين غير هازئين: ما كان بوسع غلاة الليبرالية أن يكتبوا أكثر من ذلك. فمنذ متى كان اقتصاد السوق سبّاقاً إلى السخاء بالمال في سبيل القيم الرمزية المتسامية نحو الفضاء الأرحب في سماء الهوية الحضارية المتعالية؟ ومَن لا يعرف أن البداهة

تقضي بأن ما تستطيعه الدولة لا يقدر عليه الأفراد، وأن ما تُنجزه الدول العربية مجتمعة لا تقوى عليه الدولة الواحدة منفردة ولو اجتهدت أو أصرت؟ فمن ذا الذي يطمئن إلى وثيقة العمل العربي المشترك تجاهر بالتعويل «على المتدخلين من الأفراد والمؤسسات» فتعدّد من بين ما تعدد «القطاع الخاص والتنظيمات غير الحكومية العاملة في قطاعات ذات صلة بمشروع النهوض باللغة العربية»؟ هكذا تتألى القرائن الدالة على أن النظام العربي الرسمي يتخلّى عن مسؤوليته التاريخية في موضوع المسألة اللغوية، سواءً أتجسّم ذاك النظام العربي في الأنظمة السياسية القطرية أم تجسّم في مؤسسات العمل المشترك؛ السياسي منه والثقافي. وهذا التخلّي المُتدرّج والمتنّع لا تأويل له إلا ضعف الوعي بمفهوم الأمن اللغوي، وغياب الوعي بأنه الجوهر الأول من جواهر الهوية، وبأن افتقاده ليس أخف على الأنظمة السياسية ولا على شعوبها المرعية من افتقاد الأمن العسكري أو الاقتصادي أو الغذائي أو المائي. إن الأمن اللغوي عماد محوري من أعمدة الأمن القومي برمته.

ولكن إذا تخلّت الدولة العربية عن الاضطلاع بواجبها في هذه القضية أتراها استشرفت مآل اختيارها أو حدّست بالبدائل التي يمكن أن تنوب عنها لحمل أعباء اللغة؟ كل الدلائل تشير إلى أن العرب - كل العرب - يسرون على غير هذّي في دروب اللغة، وأن أحداً من أولي أمرهم لا يستطيع أن يزعم بأن للعرب مشروعاً لغوياً على حد ما قد يكون لهؤلاء أو لأولئك منهم مشروعهم السياسي أو الاقتصادي أو الاستراتيجي. فعن أي مجتمع مدني تتحدث وثائقهم؟ فمفهوم المجتمع المدني في بيئتنا العربية وليدٌ رضيع، لا يتوفر على المناخ الطبيعي الذي يضاهي ما نشأ فيه عند من ابتكروه. ثم كيف ننسى أن المجتمع المدني - حتى ولو اكتملت صورته وتمّت له أشراط الوجود وظروف الجدوى - إنما هو في قصارى أمره يصنع وعياً ولا يصنع قراراً؟ ومن فرط الالتباس السائد لدينا في شأنه راح بعضهم يظن أن المجامع اللغوية العربية يمكن أن تُمثّل صورة من صور المجتمع المدني، فهل بوسعها أن تكون بديلاً عن الأنظمة السياسية في النهوض باللغة العربية؟

إن فكرة إنشاء مجامع اللغة العربية مرتبطة تاريخيًا بالاحتفاء من الغزو اللغوي، بدأت في سورية عام 1919 يوم كانت اللغة التركية تحتكر فضاء فسيحًا من التداول ولا سيما في أجهزة الإدارة والدواوين، وتأسس مجمع القاهرة عام 1932، ومجمع بغداد عام 1947، ثم تتالي استحداثها بتسميات تختلف في الشكل وقد تختلف من حيث المضمون والغايات المعلنة: في عمان، وتونس، والخرطوم، وطرابلس، والجزائر، والرباط، وكان في إنشاء بعضها قصص شديدة التشويق كما حصل للمجمع العلمي اللبناني وحتى لمجمع اللغة العربية الفلسطيني، وإذ قد خيف منذ البدايات أن يُفضي التعدد إلى تشتت الجهود وازدياد التباين في ابتكار المصطلحات فقد التأم في دمشق منذ 1956 مؤتمر المجامع الثلاثة القائمة يومئذ (السوري والمصري والعراقي) وأوصى ببعث «اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية» وكان التزامًا للتوصية أن تنضج على مهل فلم يتحقق إنجازها إلا في 1971، وكان في أثناء ذلك قد انبعثت مؤسسة أخرى هي مكتب تنسيق التعريب بالرباط (1961) التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

سيكون شيقًا جدًا أن يتفرغ من الباحثين من يكتب قصة المجامع العربية من زواياها المنسية؛ بدءًا بالتسميات المتنوعة وما يتكشف بها من تصورات متباينة، مرورًا بالنعت الإشكالي الذي يصف المؤسسة أحيانًا بأنها «المجمع العلمي» فينسرح الفهم والتأويل انسراحًا منفصلًا حول مفهوم مصطلح «العلم» حين يتصدر ليتزين به الاسم فيصنع فعل التسمية صنيعة الموار. وسيكون مثمرًا جدًا إجراء القراءة الاجتماعية الثقافية لذاك الجدل الذي عرفه الفضاء الإعلامي في بعض أقطارنا العربية؛ كذاك النقاش الذي استرسل زمنًا في الصحافة السعودية وبلغ ذراه خلال عام 1999، أو كذاك السعي الحثيث الذي ردّده الصحافة الكويتية على مدى عام 2009 لأقلام انبرى أصحابها يناصرون مبدأ إنشاء مجمع كويتي للغة العربية. وسيقف الدارس المترّض على ما كان يثوي وراء الجدل الذي دار بين المفكرين السعوديين في هذا الأمر، وسيستشف صورة ثقافية لافتة، فليس مستبعدًا أن بعض رجالات النخبة كانوا يهمسون: نحن الأولى بإقامة مؤسسة مَجيّدة لرعاية اللغة العربية، وبعضهم الآخر كأنما

يردّون: لا يليق أن يَشيع عنا أن لغة الضاد في حاجة إلى الحماية وهي في عقر ديارها. وتم التصديق المبدئي على بعث المجمع العلمي السعودي عام 1420 للهجرة (1999 للميلاد) وتم رفع المشروع إلى القرار الأعلى، ولم نسمع أنه قد رأى النور.

ليست مجامع اللغة العربية إلا مؤسسات رسمية، نعني أنها تابعة للدولة وهو أمر طبيعي، فهي إذا - في منطق الأنظمة السياسية - مؤسسات تأتمر بأوامر أصحاب القرار السياسي، والدولة في منطق أصحابها هي المسؤولة عن حماية نص الدستور، وكل الدساتير تنص في إحدى موادها على أن اللغة الرسمية هي اللغة العربية، وكثيراً ما تصدر الحكومات قوانين أو مراسيم لصيانة اللغة العربية ورعايتها وقد أسلفنا بعض نماذجها، ولكن الشروخ الفاصلة بين النص والواقع ما فتئت تتسع ولا موقف لاتساعها.

هنا تحديداً تتشكل ملامح المشهد اللافت، فها هو مجمع اللغة العربية في القاهرة قد دأب على أن يطالب رجال الدولة وكل المسؤولين السياسيين بأن يلتزموا في خطبهم وفي كل بياناتهم باستعمال اللغة العربية السليمة، وهي توصية أذاعها في مؤتمره عام 1996 ثم ظل يُعيدّها ويكرّرها في مؤتمراته السنوية اللاحقة. فهلا وقفنا برهة نتأمل! إن ذاك هو في ظاهر الأمر فعل حميد، وإحساس بالأمانة نبيل، وغير خاف منه القذّر اللطيف من الجرأة، ولكن أليس فيه ما يُثير الاستغراب؟ فمن الأمر ومن المأمور؟ ألم يكن أكثر انسجاماً طبقاً لكل الأعراف أن تعطي المؤسسة السياسية المثال اللغوي الذي تسير على خطاه المؤسسة المجمعية؟ فإن لم يكن ذلك فما سبب إنشائها وما هي علة انضوائها تحت صلاحيات إشراف الدولة؟ يكفيننا التأمل الهادئ الرصين حتى نتبين أن الهرم مقلوب على قمّته، وأن هذا من الظواهر التي لا نصادفها في أي ثقافة أخرى غير الثقافة العربية، وفي كل الاحتمالات لن يُجدي النداء شيئاً ما لم ينشأ في ضمائر أصحاب القرار السياسي وعي نقّي عميق بالمأساة اللغوية التي تجري حثيثين نحو هاويتها.

لنُعذ إلى ما نصت عليه وثائق المجمع عند إنشائه حين رسم الأهداف

المرتجاة وقيد المهام بصيغة الإلزام: «على المجمع أن يحافظ على سلامة اللغة العربية، وأن يجعلها وافية بمطالب العلوم والفنون في تقدّمها، ملائمة لحاجات الحياة في هذا العصر. ولتحقيق ذلك له أن ينظر في قواعد اللغة فيتخير - إذا دعت الضرورة - من آراء أئمتها ما يوسع دائرة أقيستها لتكون أداة سهلة للتعبير عن المقاصد العلمية وغير العلمية. وللمجمع أن يستبدل بالكلمات العامة والأعجمية التي لم تعرب غيرها من الألفاظ العربية. وذلك بأن يبحث أولاً عن ألفاظ عربية لها في مظانها، فإذا لم يجد بعد البحث أسماءً عربية لها وضع أسماءً جديدة بطرق الوضع المعروفة من اشتقاق، أو مجاز، أو غير ذلك. فإذا لم يوفق في هذا التجأ إلى التعريب مع المحافظة على اللغة وأوزانها بقدر الطاقة. كما يقوم المجمع بوضع معجمات صغيرة لمصطلحات العلوم والفنون وغيرها تنشر تدريجيًا، ووضع معجم واسع يجمع شواردها وغريبها ويبين أطوار كلماتها، كما ينشر تفاسير وقوائم لكلمات وأساليب فاسدة يجب تجنبها».

فأين النص من حقائق الواقع المعيش؟ وأي الطرفين قائم مقام المتن وأيهما قائم مقام الحاشية؟ إنهما تصوران متدبران: النضال المجمعى النبيل والاستخفاف السياسي المكين، وبناءً عليه ابتهج مجمعُ الخالدين وابتهج كل المهمومين معه يوم تمّ تعديل قانون المجمع لإكساب قراراته صبغة الإلزام، وصدّق مجلس الشعب والشورى على ذلك انطلاقًا من الموقف الذي صاغه المجمع وهو يحتفلُ بعيده الماسي (1932 - 2007) بعد مرور خمس وسبعين سنة على تأسيسه. يقول الأمين العام للمجمع الشاعر فاروق شوشة: «يهدف التعديل إلى أن تكون لقرارات المجمع سلطة تنفيذية يلتزم بها العاملون في مجالات اللغة العربية، والمنشغلون بها في الجامعات والتعليم والإعلام والثقافة. كما يهدف التعديل إلى أن يكون المجمع - من خلال أبحاثه وقراراته وتوصياته - مرجعية لغوية في كل ما يتصل بقضايا اللغة العربية. والذي يطالب به المجمع والمجمعون في هذا الإعلان ليس بدعًا ولا هو بالأمر المستحدث، ذلك أن المجتمع لا يستقيم أمره بغير سلطات تنفيذية وتشريعية وقضائية تمثل مرجعيات ملزمة وحاكمة في مجالات اختصاصها. واللغة العربية باعتبارها وعاء الهوية ولسان المواطنة وحاملة الموروث الثقافي والحضاري وآلة الإنتاج

المعرفي والإبداعي؛ يتطلب الحفاظ عليها والنهوض بها والعمل على أن تكون وافية بمطالب العصر متسعة لحاجاته وثورته المعرفية، فضلاً عن التقدم المذهل والمتسارع في مجالات العلوم والتكنولوجيا. إن ذلك كله يتطلب أن يكون لمجمعها من سلطة القرار ومرجعية الرأي ما يجعله قادراً على الفعل والعمل، وهو الأمر المتحقق بالفعل بالنسبة إلى عدد من المجامع اللغوية العربية، فللمجمع - في ما تموج به حياتنا اللغوية وما انحدر إليه المجتمع في تعليمه واستخدامه للغة على الألسنة والأقلام - رأي، ولهذا الرأي وزن، ولا بدّ من التمكين لهذا الرأي أن يمارس دوره ويحقق فاعليته».

ويواصل الأمين العام: «قلت إن ما يطالب به المجمع والمجمعون - في مناسبة عيدهم الماسي - ليس بدعاً ولا هو بالأمر المستحدث، فقد نصّ مرسوم إنشاء المجمع على أن تتخذ وزارة المعارف العمومية التي كان يتبعها المجمع في ذلك الحين كل الوسائل التي تكفل اتباع قرارات المجمع في أمر اللغة العربية وألفاظها وتراكيبها، وذلك بإذاعتها إذاعة واسعة، وباستعمالها - بوجه خاص - في مصالح الحكومة وفي التعليم، والكتب المدرسية المقررة. وهو التفات مبكر لأهمية أن تكون قرارات المجمع في أمور اللغة العربية ملزمة وحاكمة، وأن تقوم الجهة التي يتبعها المجمع بالعمل على نشرها على أوسع نطاق، وإلزام الدولة بها - في مصالحها - والأخذ بها في أخطر مجال من مجالات التعامل مع اللغة وهو مجال التعليم، واعتراف ضمني بأن هذه القرارات والتوصيات يمكن أن تظل مهمة معزولة عن حركة الحياة وعن الفعل المأمول منها إن لم تكن لها هذه السلطة الفعلية وهذه المرجعية الضابطة والحاكمة».

ويضيف فاروق شوشة: «لقد صمّت المجمع طويلاً أمام هجمات عديدة وانتقادات كثيرة تهدف إلى الانتقاص من قدره وهيبته، الكثير منها كان يصدر عن غرض أو هوى، والقليل منها كان موضوعياً ينشد الحقيقة ويسعى إلى جلاء الموقف، ظناً من أصحاب هذا النقد وهذا الهجوم أن المجمع يتقاعس عن المشاركة في السجال اللغوي، وعن أن يكون له دور بارز ورأي مسموع في كل ما يجري ويحدث من حولنا، بينما الظواهر السلبية تتفاقم وتتعاظم ضعفاً في

مناهج تعليم اللغة العربية وعجزاً عن تطويرها، وانهاياراً في مستوى مَن يتعلمون في المدارس والجامعات، وشيوعاً للأخطاء الفادحة على الألسنة والأقلام في وسائل الإعلام وفي مجالات استخدام اللغة بشكل عام، وانتشاراً للأسماء الأجنبية التي أسرف الناس في إطلاقها على ما حولنا ونعيش فيه، وليس هناك من يردّهم - بالقانون وبالوعي - عن هذه الممارسات الخاطئة التي من شأنها تدمير الهوية وتشويه صورة الوطن وزعزعة الانتماء. ولقد ظلت هذه السلبيات وغيرها تتعاظم والمجمع مكتوف اليدين دون أن تكون قراراته ملزمة ولها سلطة القانون. لا بد إذاً من مؤازرة الدولة ودعمها، ومن تعظيم جهد المجمع حتى تصبح مسيرته - في سنوات ما بعد العيد الماسي - أكثر اكتمالاً وقدرة وعزيمة، وأعمق منهجية وعلمية وعصرية، وأشدّ التحاماً بالتطورات العلمية والمعرفية، وقدرة على الاجتهاد وفتح أبواب التجديد دون خوف أو تردد⁽¹⁾.

لم يكد يصدر التعديل الذي نصّ على إنشاء هيئة تتلقى الشكاوى بشأن المخالفات اللغوية ونصّ أيضاً على المساءلة التأديبية حتى تحرّكت القوى الضاغطة التي أكسبها طول تخاذل السلطة السياسية جرأة فيها كثير من التبرّج الثقافي بحيث تتناول ألسنتها في تبجّج سافر، فلم يكن من المجمع - على لسان أمينه العام - إلا أن يهادن كي «يَمْتَصّ الغضب» مؤكداً «أن قرارات المجمع ترسلُ إلى وزير التعليم العالي المسؤول عن أمور المجمع دستورياً والذي يحوّلها إلى قرارات وزارية تنشر في الجريدة تلتزم بتنفيذها جميع الهيئات التي تتعامل مع اللغة وفي مقدمتها أجهزة التعليم، والإعلام، والثقافة، والوحدات المحلية. وهناك مستويان للمساءلة، أولاً المجمع ينشئ بدءاً من الآن إدارة جديدة لتلقي شكاوى المواطنين والجهات والهيئات من سلبيات اللغة التي يرونها في الواقع ويقدم بها بياناً سنوياً ينشر على الملأ وترسل صورة منه إلى مجلس الشعب الذي قرّر التعامل مع من لا ينفذ هذا الأمر، وكما جاء في نص القانون يعتبر هذا الالتزام بتنفيذ مقررات المجمع أحد الواجبات العامة الملقاة على العاملين في حدود الدولة في كل اختصاصاتهم، ويترتب على مخالفة هذا الالتزام انعقاد المسؤولية

(1) الأهرام، 2007 / 3 / 25.

التأديبية للمخالف؛ لأن الإساءة إلى اللغة أو الموقف السلبي منها يستوجبُ المساءلة التأديبية للمخالف، وتقوم بهذه المساءلة جهة العمل التي يعمل بها. فهل يعني هذا أنّ المجمعَ يقوم بدور المراقب؟ إن المجمع ليس جهة مراقبة، ونحن لدينا لجنتان، واحدة معنية باللغة العربية في أجهزة التعليم ستقوم بالتنسيق بين وزارة التعليم والمجمع، مهمتها تقديم مقترحات لتيسير تعليم اللغة العربية، ولجنة أخرى معنية باللغة العربية في وسائل الإعلام وكيف تتعامل الإذاعة والتلفزيون والفضائيات مع اللغة. ولكننا لسنا سوط تخويف، نحن جهة تفاهم وتواصل مع هيئات المجتمع المختلفة، وتصحيح اللغة لا يتم بالفرض ولا بالعقوبة، ولكن يتم بالتفاهم؛ باعتبار أن إصلاح لغة أي مواطن هي الملمح الأول في ملامح هويته ليكون عربيًا قبل أي شيء آخر. إن كل شيء في الوطن العربي لا بد أن يكون عربي الوجه، ودستور الدولة يؤكد على أن لغتنا الرسمية هي العربية، ومن يخالف الدستور لا يعتبر مواطنًا صالحًا⁽²⁾.

لقد حكمت الظروف التاريخية على مجامعنا اللغوية بأن تكون على هامش الإرادة السياسية لا جزءًا من متنها؛ وبناءً على القطيعة التي نشأت بين المؤسسة المجمعية والواقع اللغوي لاذت المجامع بما يسمّى «أضعف الإيمان» وانخرطت في ثقافة «أقول كلمتي وأمضي» فانبعثت منظمات أهلية تحاول أن تنشط تحت قباء مفهوم المجتمع المدني في نطاق ما يُسمّى بنسيج الجمعيات، على أن تتخذ لنفسها هامشًا من الاستقلال حيال سلطة القرار السياسي عسى أن تبلغ صوتها للقوى الاجتماعية المؤثرة، وهو تصوّر مثاليّ منفصم عن الواقع التاريخي الراهن الذي يعيشه العرب، ذلك أن وظيفة مؤسسات المجتمع المدني - في مفهومها الجوهرية كما ابتكرها أهلها - تتمثل في التنبيه على الإشكالات المصيرية وبث الوعي بها داخل الجماهير فيضغط المجتمع على صنّاع القرار من خلال المنظومات التمثيلية والنيابية. ولكن خصوصيات البيئة العربية قد دفعت إلى ابتكار نمط آخر من آليات الوعي الجماعي كما سنتبينه في الفصل الحادي عشر.

(2) أخبار الأدب (11 أيار/ مايو 2008).

الفصل التاسع

مراجعات تأسيسية

إن الأسئلة التي تأثت بها الفصول الثمانية السالفة - بكثافة حواصلها ما بان منها وما اختفى - تدفع بنا إلى الإقرار بأن أسباب تداعي حال اللغة العربية شديدة في تنوعها، متوالجة في تعالقها حتى بات أمرها أمر كيانٍ فبقاءٍ أو أمر ضياع فاندثار. فإذا انكبنا على مكنونات الخطاب المنافع عن اللغة ألفينا أن قصاراه تقلبٌ في الموجود لا اختراع لغير الموجود. من أجل ذلك تساوى خطابٌ من ينعى على العرب تفريطهم في لغتهم ومن ينعى على اللغة العربية ارتهانها في فصاحة الأزمنة المواضي، ومن أجل ذلك أيضًا راح بعضهم يحتكم إلى قوانين تخص غير لغة العرب يُسلطها على لغة العرب ليحكم بها عليها وعليهم، فكان الذنبُ ذنبَ الحاكم لا ذنبَ المحكوم عليه.

ليس من سبيل إلى معالجة قضية اللغة العربية ولا سيما في اشتباكها المكين مع الهوية والأمن الثقافي إلا بصياغة موقف نقدي ينفذ إلى الأعماق نراجع فيه ما ظللنا نخترنه في خانة البديهيّات وكأن قطار العلم وعربات المعرفة بقيت تسير بالمحركات البخارية الأولى. فإذا صَحَّ العزم منا - نحن المهمومين بمآلات اللغة - على أن نتجاوز أدبيّات المعرفة كي نلج رأسًا إلى دائرة المعرفة ذاتها تعين علينا أن نؤكد على الميثاق العلميّ الصارم الذي أصبح يَحْكُم التفكيرَ الإنساني في موضوع اللغة. وليس المقصود بالميثاق العلمي أن المعرفة قد حسمت كل القضايا المبسوطة على الفكر في أمر اللغة ولا سيما علاقتها بالتفكير، ولكن المقصود هو أن المعالجة اللغوية أصبحت تمرّ حتمًا عبر المعالجة الآلية، ولم يعد الإسهام في الجدل المعرفي مقبولًا إذا ما قام على الظنّيات أو التخمينات التقريبية، فالأمر الآن في شأن اللغة كالأمر في مواضيع العلوم الدقيقة: إما أن نعرف فنجادل وإما لا نعرف فأؤلى بنا أن نستكمل الأدوات الأولى الضرورية.

أما السبب الذي دفع إلى هذه الحدة في الحسم والذي ألغى حق الناس جميعهم في تداول أمر اللغة ما لم يُحصّلوا علمها الضروري فهو التغير المباغت في حقول المعرفة، فلقد انفجر المجال الجديد وهو علوم الإدراك فغَيّر المشهد الإنساني تغييرًا عميقًا وأربك كل العلاقات الفكرية وحَشَرَ الجميع في ورشة واحدة؛ الفلاسفة والحاسوبيين وعلماء النفس واللغويين والبيولوجيين وخبراء الأعصاب. وتسلب بينهم كل الذين يحترفون صناعة الخطاب الإعلامي، واشتد مع ذلك فضول السياسيين بعد أن أيقنوا بأن اللغة هي السلاح الجبار في السيطرة على الآخرين. على أن ما يشدنا بشكل خاص هو عكوف اللغويين على إعادة طرح الأسئلة حول كيفية اشتغال اللغة، وحول كيفية اشتغال الفكر عند تعامله مع اللغة، وذلك من خلال مقارنة العقل البشري بالعقل الآلي. والسؤال المطروح علينا ونحن على عتبة هذا العلم الجديد: كيف السبيل إلى انخراطنا - نحن العرب - في ميثاق المعرفة آخذين في الحسبان العلاقة الاستثنائية القائمة بيننا وبين اللغة عامة ولغتنا العربية تخصيصًا؟

إن بين العربي ولغته من الروابط ما ليس بين الأمم الأخرى وألستهم القومية، إن بين العربي ولغته من التوتر ومن المجاذبة ما لا نقف على جنيس له في الثقافات الإنسانية الشائعة، والسبب - كما يتراءى لنا في ضرب من الاستشعار الذي لا ينافي تيقظ المنهج - أن أبناء الأمم الأخرى تقوم بين الواحد منهم ولغته في كل لحظة علاقة مزدوجة، هي ثنائية في مرجعيتها الزمنية، متميزة في الإحالة على كلا البعدين من الزمن. إننا حيشما حللنا بين الناس وجدنا الواحد منهم يتحدث عن لغته الآن، وقد ينتقل إلى الحديث عنها من حيث هي لغته كما كانت في زمن مضى منذ قرن أو منذ قرون. وهو في كلتا الحالين واع تمام الوعي أن الزمن قد أقام بينه وبين لغته القومية رابطتين اثنتين: رابطة تاريخية ماضية وأخرى راهنة حاضرة، وهو يعيش في هذه التي هي الحاضرة ولكنه لا ينكر تلك التي هي الماضية، وإنما يعرف أنها قد فارقت لأنها فارقت حاجاته، فهو يُجلها ويكرّم أهلها ولكنه على يقين بأنه لا يلتقي بها إلا لقاء الدرس أو لقاء لحظة الإبداع الاستثنائي، وهو في كل الأحوال لا يخلط بين النمطين حتى وإن استعصى عليه إفهامنا كيف تنفصل هذه عن تلك،

ويكفي أن الحسن اللغوي لا يخدعه فترى الواحد من هؤلاء يقول وقد استمع إلى خطيب يلقي كلامًا من غير كلامه وقد فهمه: «إنه يتحدث بلغة شكسبير»، ويقول جاره في لحظة مماثلة: «ما له يتكلم بلغة مُولير؟».

أما العربي فمهما تباعدت مسافة ما بين درجة الفصاحة التي هو عليها قادرٌ ودرجة البيان الذي يأتيه عليه كلام المتكلمين أو تأليف المؤلفين فإنه لا يستشعر أي انفصام زمني يُحول بينه وبين اندراجهِ ضمن دائرة التاريخ، أو يحول بين التاريخ وبين الحلول في صميم وعيه الذاتي. إنه في كلتا الحالين يتعامل مع اللغة من منطلق التسليم بأنه في لحظته الراهنة ينتمي إلى هذه أو تلك، إلى العتيقة منهما أو الحديثة المعاصرة، وأنهما معًا تنتميان إليه، فالفصحى العتيقة هي منه وإليه وإن لم يقدر على صنوها لإيغالها التاريخي، والفصحى المعاصرة هي أدواته التي تثبت له أنه ينتمي إلى الحاضر وإلى التاريخ في لحظة الوعي الحضاري المشترك. إن أي مستوى من مستويات الأداء اللغوي هو في وعي العربي مستوى واردٌ ومحتَمَلٌ ومقبول في هذه اللحظة التي هو فيها من الزمن التاريخي. فإن كان مستوى طبعًا يسيرًا هينًا فهو من بعض تلك اللغة التي قصَّ بها علينا عمر ابن أبي ربيعة محاوراته. وإن هو جاء على أداءٍ صليدٍ عنيد فلا ضرورة أن ننسبه إلى أبي الفرج الأصفهاني ولا إلى أبي حامد الغزالي ولا إلى القاضي عبد الجبار. الأمران سيّان: أن تقول هذا من لغة طه حسين، أو هذا من لغة الرافعي، أو أن تقول هذا من لغة ابن عربي، أو هو من لغة النفري، فالزمن التاريخي في كل الحالات غائبٌ أو منحجب، وإنما ينوبه الزمن الحضاري الذي يرتب اللغة مراتب لا فضل لواحدة منها على الأخريات من حيث مشروعية الحضور معنا.

إن الآخرين عندما ينسبون كلام الحاضر إلى التاريخ يدركون أن القائل والمقول إليه لا ينتميان إلى نمط الأداء اللغوي المتحدث عنه إلا بقدر انتماء الزمن الحاضر سُلاليًا إلى الزمن الذي مضى، فالإنكليزي والفرنسي يدركان أنهما يحتكمان الآن إلى سلّم من الفصاحة يختلف عن سلّم الفصاحة الذي كان للغتيهما منذ بضعة قرون. إن الأداء اللغوي عند الآخرين هو إما مُفارق

متعالٍ وإما مُحايث متزامن. هو مُحايث إذا ما بنى الواحدُ من هؤلاء خطابه على آليات التداول المعيش، واقتفى آثارَ التواصل التي بها يتمّ التراسل، والإعلام، وقضاءُ الأوطار، والتعليم، كما تتمّ بها كتابة الرواية والنص المسرحي ونصوص السينما وكلمات الأغاني. وهو مُفارق حيثما نبا السامع نبوةً فأشرفت ملامحه غبطة وتلذذاً، أو كز خاطره كزاً فتجافت عن الكلام سامعُه. هو مفارق كلما أيقظ الكلامُ سامعَه بأنه كلام ليس ككلامه، أو بأنه كلام مستل من الذاكرة في مناويله اللفظية والتركيبة. أما العربيّ - سواءً أقصدنا به المتكلم أم السامع أم الباحث في اللغة والكاشف عن أسرارها - فإن العربية لديه هي دومًا لغة مُحايثة، تتفاوت منازل الكيف فيها وتتمايز في الأنواع، ولكن الزمن معها تُلغى مسافاتُه بالمراهنة التلقائية، فالوعي بالانتماء يتحوّل في كل لحظة إلى طاقة كفيلة بإنجاز «التحيين»، فهو قادر على تحقيق الحُلُول؛ حلول الذات في سياق اللغة وحلول اللغة في وعي الذات.

كذا ترى التاريخ والحاضر منصهرين، ليسا تاريخًا وحاضرًا، وإنما هما «التاريخ الحاضر»، وهما كذلك «الحاضرُ التاريخي». واللغة هي الشاهد على الانصهار، لأنها هي المحوّل الكيماوي للزمن تنقله من زمن فيزيائي إلى زمن حضاري حتى لكأنك تقول إن المسافة بين تاريخ لغوي وحاضر لغوي تكاد تنعدم، والانصهار بين كل مراتب الأداء اللغوي هو كانصهار هباءة الهيدروجين مع ذرّة الأكسجين: تبددت هويّة كليهما فحلت محلّها هوية جديدة شاملة. فمن أين تستمد اللغة العربية أسرارَ هذا التميز الذي تفارق به الألسنة الطبيعية الأخرى؟ وكيف استقام لها اختزال مفاصل الزمن واعتصارُ محامل التاريخ مما لم يستقم لغيرها؟ بل مما لا نطن أنه سيستقيم لأي لسان طبيعي آخر بعد أن دخل الإنسان باللغة عصرَ النمذجة الآلية، وبعد أن تقيّدت حركة التطور اللغوي بما يفرضه عليها عالم الاتصال، وبما يُسيطر عليها من برمجة التقنيات واستثمار بنوك المعلومات، وبما يسعى إليه الباحثون من مساعدات تقدّمها الآلة في معالجة النص اللغوي وفي محاولة ترجمته؟

من البديهي - للإجابة عن ذينك السؤالين - أن يتبادر إلى الذهن كل

المحصول من ثقافتنا الماضية والحاضرة، وكل المنحول من خزانتنا الحضارية والتاريخية، وكل المستصفى من جدلنا الفكري المتراكم. فللعربية عند أهلها وزن مخزون ليس كمثله وزن عند الأمم الأخرى؛ فيها بُعد روحاني، ومعها إرث إعجازي، وعليها هالة من القداسة واكبتها فاصطبغت بها عند أهلها وسَلِمَ بأمر قداستها عند أهلها مَنْ لم يكونوا من أهلها، ثم أقر الغرباء بأنها عند أهلها تجري بغير ما تجري به على ألسنة الآخرين، وبأن على الآخرين ألا يُسقطوا عليها ما يُجرونه من أحكام على غيرها، لأنها على لسان أهلها تنساب بغير ما تنساب به ألسنة الناس على ألسنة الناس. وليس قولنا هذا انخراطاً في غيبيات الثقافة، ولا هو عدول عن مرصد الوصف ودوائر التشخيص، لأن الظواهر توقفت بذاتها، وتنادي منا العقل الناقد، حتى ولو تعاضدت على إنشائها مناطق من خارج دائرة العقل الصّارم. وشأن اللغة عند العرب عجيبٌ ليس أعجب منه إلا شأن العرب مع لغتهم، فلم الانكشاف من التاريخ بحجة العقل الذي يقسو على التاريخ من حيث ينفي مقومات الذات؟ ومع كل ذلك لن نركن في تفسير ما أسلفناه إلى بدائه الحقيقة الحضارية، وإنما نحن في تفسير حيثيات اللغة نلتزم باللغة ذاتها كما سنجلوه.

أمران هامان في هذا السياق نرى فيهما مرجعيتين تحليليتين لما نحن بصددده، وكلاهما مترسّخ الحضور في مراض علاقة الإنسان باللغة، وهو السؤال الملتف دائماً على كل أسئلة الانتماء. أما الأوّل فيتمثل في أن علوم الإنسان عند العرب قد طافت بكل مراتب المعرفة المتعلقة باللغة سواءً في تشكلها النوعي الذي هو اللسان العربي أو في تجلياتها الكونية المطلقة بحكم اتساع مجالات علم الكلام، ويتمثل في أن المعرفة اللغوية عندهم قد أمسكت بمقايض البنى التكوينية في مستوى الحرف وفي مستوى الكلمة ثم في مستوى التركيب، ولكنهم قد تحاشوا تدوين تاريخ الدلالة فجاءتنا الألفاظ عندهم منزوعة منها ذاكرتها التي هي سجل تطورها عبر الزمن. وغني عن الذكر هنا أنهم لهذا السبب قد قصّروا مفهوم المُولد على ما كان استحداثاً للدوال بما تحمله معها من مدلولات، أما إذا تولد مدلول وانزوع في حنايا لفظ قائم فليس هو بمندرج عندهم في باب المُولد.

ومن طريف ما حدث في تاريخ الحضارات المقارن أن العربي قد أحكم علوم المعاجم وأتقن صناعتها إتقاناً ولكن تقييد مراسم المعنى في ضبط مادة اللغة قد كان يتم خارجَ هاجس التوثيق الزمني. كانت الدلالة - في الوعي وفي اللاوعي - شيئاً منسرحاً من التاريخ ومنفلتاً من قيود التعاقب الذي يُمليه، لذلك ترى عمل المدونين للغة قائماً على مبدأ إرجاع اللاحق إلى السابق وتفسير الطارئ بالثابت، وعلى مبدأ التعامل مع المعنى المتولد على أنه فرعٌ يتعين ربطه بالأصل لأنه عَرَضٌ، والعرض مقيد بالجوهر. وهذا ما يُفسّر كيف خلت أمّهات المعاجم التي هي مصادر اللغة من رصد الدلالات المتولدة في كل مجالات الاستعمال اللغوي حتى التي هي ثمرة تطوّر العلوم والمعارف، ويصدق هذا على الموسوعات المتقدمة صدقه على المتأخر منها، فابن منظور المتوفى عام 711 للهجرة عندما وضع لسان العرب لم يأتنا بالشهادة التي نتظرها منه عن ذاك المخاض اللغوي الدلالي الذي حملت به اللغة وبلغ أوجه مع القرن الرابع للهجرة، ثم امتد ولم ينكفئ، فضلاً عن أنه لا ينجدنا بأي توثيق تاريخي لمراحل تطوّر المعنى إن حصل. لهذه الأسباب كان عسيراً أن يتشكل عندنا مبدأ المعجم التاريخي، ولعل غياب المفهوم ذاته هو الذي جعل استدراك الحاضر على التاريخ أمراً عصياً.

وأما الأمر الثاني الذي يقدم لنا المرجعية التفسيرية لما أسلفناه فيتمثل في أن اللغة العربية - بما هي لغة تأليفية تعتمد الإعراب بالمفهوم اللساني الشامل الذي ينبنى على تغيير أواخر الكلمات عند خروجها من المعجم وحلولها في التركيب - تتوفر على آليات في إنتاج الدلالة لا تضاهيها آليات الألسنة غير الإعرابية كالفرنسية والإنكليزية، وبناءً على ذلك يكون «النحو» بمجمله مختلفاً في إجراءاته بين اللغة العربية والألسنة الأخرى، فالجهاز النحوي في اللغة العربية إيدان بخروج المعجم إلى التداول وحلول المفرد في السياق لأنه كشف للقارئ القائمة بين الألفاظ من داخل أبنية الألفاظ ذاتها، لذلك كان المعنى وليد حيثيات الاقتران بين الكلمات عندما تتوالى في سياق التعبير فضلاً عن أنه - كما في اللغات غير الإعرابية - وليدُ مواقع الألفاظ في نسيج التركيب. إن المعنى في اللغة الإعرابية ذو ضفيرة مثلثة الأضلاع تتعاون على تخليقه عناصر

اللفظ والترتيب والوظيفة، فالجهاز النحوي هو مكشوف البناء، لأن انسجام الأجزاء في نطاق الكل يقتضي تجسيماً طبيعة العلاقات القائمة بين العناصر المكوّنة للمجموع بواسطة تعديلات صوتية ومقطعية.

إن العربي وهو يتكلم بلغته الإعرابية كالعربي وهو يُصغي إلى من يتكلم بالعربية، كلاهما واقع في التاريخ لا خارجة، ومما لا شك فيه أن إثارة موضوع اللغة من جانب خصائصها المحايثة ولا سيما قضية الإعراب الذي هو نسغ التركيب في لغة الضاد قد لا توحى بأبعاد غير أبعادها النحوية الدقيقة، وربما فاضت عن دائرة النحو فأوحت بسياقاتها اللغوية «الفيلولوجية»، وقد تومئ إلى مستنداتها اللسانية. غير أن بعض الإمعان في هذه المسألة مع بعض الحرص على ربط الأشباه بالنظائر ووضّل الهوامل بشواملها سينبّهاننا إلى أن القضية تتحرك على سطح آخر بحكم تواترها وبمقتضى الأفكار التي تتأسس عليها ثم بفعل المواقف الذهنية التي تحرّك المتناولين لها، فقد أصبحت مطية يتوسل بها المتوسلون لإثارة قضايا تتصل بالهوية الحضارية، وقد يستخدمها بعض الناس بُزقاً لحجب المطاعن التي يُراد زرع بذورها للشك في القيم التاريخية المتجددة.

وهكذا تغدو مسألة خصائص اللغة، ومسألة ارتباط تلك الخصائص بصياغة المعنى وتوليد الدلالات، قضية فكرية ثقافية تتجاوز حدود الطرح النحوي والفيلولوجي واللساني فترقى إلى مراتب المسألة الإدراكية المبدئية، وفي هذا سر تأثيرها في كل معرفة وفي كل خطاب تدوّن به المعارف، وأشدّها اقتراناً به المعرفة المتصلة بالفكر، وبالخطاب المكتوب عن الأدب وحول الأدب، فضلاً عما هو مكتوب حول اللغة وحول أنظمتها الحاسوبية والوظيفية. من أجل ذلك أصبحت بعض المراجعات التأسيسية كالضرورة الحضارية؛ إذ على أعمدتها الراسية سنشيد صرح المعمار التأويلي الذي يهبنا طاقة النهوض باللغة العربية بما يتناسب واستحقاقات العلم الإنساني الشامل. وفي المستهل سؤال: كيف تتحدد علاقة الإنسان باللغة في المنظور العربي؟ وبديهي أنه لا مجال للفكر أن يشتغل داخل فضاء الموضوع المطروح قبل أن يحاوره من

خارج دائرته. وليس في الأمر بحث عن مبررات لما سيقال، ولا استظراف ناشد للمسوّغات، وما هو بالديباجة الافتتاحية التي تؤانس قارئها عسى أن تشفع للخطاب لدى المتلقي، وإنما هُما طرفا الموضوع - الإنسان واللغة - يجعلانه متعددَ الواجهات، مترامي الأطراف، وقد يَعُسر - بمجرد نصّه - إدراجُه ضمن مجال تخصصي محدّد، ولكن طبيعته هي التي تجعله منخرطاً في حقل الدراسات «البَيِّنَةُ»؛ تلك التي تقوم على توالج الاختصاصات، ما يصطلح عليه البعض بالدراسات «التكاملية»، فهو إذاً من المدارات الشاملة بامتياز.

«الإنسان» موضوعٌ يعني الفيلسوف والمؤرّخ وعالم الاجتماع، ويعني عالم النفس وناقد الأدب، بل ويعني أيضاً المهتمّ بالمعتقدات والباحث في علم الأديان المقارن. على تلك الأسس وأمام غزارة التنوع المعرفي نتوخى في أسلوب المجادلة القائمة على توليد الأسئلة بعضها من بعض وفقاً لما أصبحت تقتضيه آلية «صناعة المعنى» التي تتحرك على منهج الافتراض الاستنباطي. لذلك ستدرّج في عرض جملة من الأفكار، بعضها تأملات وبعضها خواطر، نؤث بها إسهامنا في هذا الحوار النظري ذي الأبعاد المتعددة.

إن الموضوع يتأسس على عبارة «الإنسان» وبهذا الإطلاق الذي تجيء عليه تستوعب احتمالات ثلاثة لدى المتلقي إياها: مفهوم الإنسان، وصورة الإنسان، وماهية الإنسان. ففي الاحتمال الأول يتّجه البحث نحو الحقائق المقرّرة التي يدّعمها الإجماع الراجح أو الكلي، وفي الثاني ينحو منحى التنظير المجرّد بحثاً عن الحدّ حيث يكون التعريف بحد ذاته غاية منشودة كما في كل استصفاء ذهني خالص، وهنا يتوزع النظر بين ظاهرة الإنسان كتصوّر وظاهرة الإنسان كوجود. وفي الثالث يتحوّل الخطاب إلى بحث في المُدركات حيث يكون تمثّل الإنسان للحقائق مقدّماً على جوهر الحقيقة الذي يَغُسر ضبطه والإجماع على إدراكه لاستعصائه على البرّهنة والاستدلال.

من أجل كل ذلك نفضّل أن نتناول ركنًا واحدًا من أركان جسور الانتماء، نعلم أنه على غاية من الدقة والخفاء، وهو حدّ الإنسان في مخيال التراث العربي الإسلامي انطلاقاً من بُعد اللغوي صادرين في ذلك عن التعريف

الأساسي الذي هو من الإرث الإنساني العتيق، والذي تُلخّصه القولة الموروثة: «الإنسان هو الحيوان الناطق»، وصادرين أيضًا عن تقدير افتراضي مداره أن صيغة الإنسان في الفكر العربي لا يُمكن - بأي حال من الأحوال - أن تسقط من اعتباراتها أن الإنسان بالأساس كائن ناطق متكلم، مُعبّر، ذو هُويّة لغويّة. هكذا يتحتم أن نتناول صميم علاقة الإنسان مطلقًا بلغته مطلقًا، ثم علاقة الإنسان العربي تخصيصًا بلغته العربية تحديدًا، ومن ثم منزلة هذه اللغة في التمثلات العامة بناءً على أنها اللغة التي اختارها الله سبحانه وتعالى ليُنزل بها آخر الديانات الإلهية، وهو الدين الإسلامي الحنيف. كل ذلك في استقراء جدلي يسعى إلى تحسّس الإجابة عن إشكالات فكرية قلقة: كيف يتسوّغ الفكر الإسلامي - في مستوى التمثلات الجَمعيّة - أن اللغة العربية هي «بالضرورة» أفضل اللغات البشرية؟ وكيف يُوازن بين معجزة خلق الإنسان ناطقًا وقبول مبدأ الأفضلية بين الألسنة البشرية التي هي - بوجودها - من جوهر معجزة الخالق؟ وهل من سبيل إلى التوفيق بين البُعد الغيبي المُطلق والبعد البشري النسبي في مفهوم اللغة التي بها سيكون الإنسان إنسانًا؟ وهل في وُسعنا أن نفصل في موضوع الألسنة البشرية بين أفضليّتين: أفضلية بالَمَنشأ وأفضلية بالاكْتساب، على أن تندرج الأولى ضمن فضاء التمثلات بينما تنزل الأخرى داخل أسوار الحقائق المتحيّنة في الواقع الاختباري، وحيثُذ تلتحق الأولى بعوالم الرمز وتظل الثانية في عوالم الحسّ المَعيش؟

عن كل هذه المساءلات نحاول أن نقدّم بعض الفرضيات التي قد تساعد على تحديد الأفق الذي يُتيح جوابًا ما من إجابات متعددة محتمّلة. ولكن مَسعانا يَبقى محكومًا بتسليم مبدئي نصّه أن لا إنسان بلا لغة، وأن لا لغة بلا هُويّة.

الفصل العاشر

بين المطلق والنسبي

إن تكن الهوية هي الانتماء ذاته فإنها واحدة لا تتعدد، وإن تكن جسراً إلى الانتماء فإن للجسر أعمدة متعددة فتتعدد بذلك أركان الهوية وتتصاقب ملامحها في حركة تضافرية جاذبة. ولك حينئذ أن نتحدث عن «الهوية الوطنية» التي قوامها الأرض والجغرافيا، وكان القدماء يصطلحون عليها بالبيضة أو بالحمى، وجنحت أدبيات السياسة في العصر الحديث إلى اعتبار الحدود الجغرافية الرمز الأعلى لما يُسمى بالسيادة الوطنية. ولك أن نتحدث عن «الهوية الحضارية» من حيث هي توظيف للزمن التاريخي واتكاء على منجزاته الثقافية. وإن شئت أو مأت إلى «الهوية السلالية» تمييزاً للأعراق في مفهومها النبيل الذي تشرحه علوم التوارث والجينات. ولن يعترض عليك معترض لو جعلت ضمن مرجعيات الانتماء «الهوية العقدية» إذ هي من أقوى سمات القناعات الحميمة التي إذا اشترك فيها الأفراد تحولوا إلى ائتلاف جمعي مؤحد. وإذا قد استأنسنا بتضافر أعمدة الجسر الفاتح لعبور جدول الانتماء فلا مَهْرَب من تسويق اعتماد «الهوية اللغوية»، ولك أن تعتدّ بها اعتداداً خاصاً إذ هي - من بين كل أعمدة الجسر - العماد الوحيد الذي يتهياً للفحص العلمي، فيتقبل التشخيص الموضوعي، وينصاع للاختبار العقلاني خارج دوائر القناعات الحميمة، أو الميولات المذهبية، أو التوظيفات السلطوية. على هذا الاعتبار يتجاوز الناس لأنفسهم أن يقولوا إن الهوية هويات، فيردّ عليهم الرادّون: الهوية واحدة أو لا تكون، وكثيراً ما تغزى صرامة الردّ إلى خشية في الضمير مكتومة مفادها أن القول بتعدد الهويات يمكن أن يكون مَطيّة لتفتيت جوهر الانتماء بحدّ ذاته.

في قناعاتنا الحميمة نحن العرب أن لغتنا العربية هي أفضل اللغات، وأغناها، وأرقاها، وهي أبقى اللغات وأشرفها. نقول ذلك على وجه الإطلاق، ونرسل أحكامنا بجزم دون أن نشعر بالحاجة إلى تخصيص ولا إلى إضافة

تدقيق بسيط ولو على سبيل التحري. وإذا نؤكد ذلك فلا يخطر ببالنا أن نقول على سبيل المثال: إن العربية هي - عندنا نحن - أفضل اللغات؛ إذ من غير الوارد أن نزن أحكامنا بموازين النسبية رغم علو منزلة الرجحان الفكري لدى أهل العقل والتدبير. بل لا غرابة أن ذلك «التسيب» الحصيف بقولنا «هي عندنا نحن أفضل اللغات» لو تعمّدناه لكان كفيلاً بأن يُغضب، وأن يُثير، وقد يستنفر السامعين فيحضمهم على اتهام الخطاب وإدانة صاحبه. وفي قناعاتنا الحميمة أيضاً أن اللغة العربية هي منذ الأزل أسنى اللغات وأجملها، وهي بكل صفاتها تلك موعودة للخلود مثلما هي وافدة من الأزل، فيها ما ليس في غيرها، ويكفي أن يبين أصواتها صوتاً اختصت به فسُميت به. ولو أنك جئت واحداً من بني قومك - من أي فئة ينحدر وإلى أي حقل معرفي ينتمي - تسأله: ما بال كل الناس في كل الثقافات وفي كل العصور على يقين جازم بأن لغتهم القومية المخصوصة هي أفضل اللغات على الإطلاق؟ لأجابك دون تردد إنهم على ضلال، وربما أضاف أو أضمر: ليس من قوم على صواب في هذا إلا نحن!

ما كان هذا الإلماح الذي أسلفنا جديراً بالذكر لولا أن بعض الحقائق في الفكر العربي قد ثبتت أمرين: أن الإنسان بلغته، وأن اللغة ظاهرة طبيعية اجتماعية في آن واحد، تتولد وتنمو وتحيا، وقد يطول عمرها أو يقصر، وأن بقاءها مشدود إلى أسباب موضوعية ترتبط جميعاً بمنظومة المجتمع وبتقلبات الدهر معه أو عليه؛ اقتداراً وغلبة أو تخاذلاً وهواناً. ولكن هذه المسلمات لم تكن بمنأى عن دائرة الانتماء التي تحتضن داخل محيطها كل القناعات الإيمانية الحميمة التي بها يستقيم التخاطب، ويسلم التواصل، وينجو القلب من جموح العقل وشطط تقصّيه للعلل والأسباب. هنا تحديداً يتجلى بعض ملامح الإشكال الجوهرية الذي نعالجه، نعني الهوية العربية والأمن اللغوي، وهنا تخصيصاً تتكشف سمات التعاضل الفكري وانشقاق العناصر التي تؤثت معادلته. ففي الفكر العربي لا معنى للإنسان مجرداً من اللغة، وحتى في أشد لحظات «الصمت» التي انسأقت إليها بعض النوازع من فرط استلهاام الروح على حساب الإفصاح - كما حصل مع المتصوّفة بكل مناحيهم - فإن اللغة قد كانت هي الفيصل الحاضر سواءً لتقول ما يُقال أو لتقول عمّا لا يُقال إنه لا

يقال، وكيف لا تستدعي الذاكرة هنا تلك العبارة الأثيرة التي تعلن بالقول عن لحظة الصمت: «ما يُدرّكه الحسّ ولا تؤدّيه الصفة»، وهي المكافئ الموضوعي لعبارة أخرى تأتي لتؤازرها ثم تنقضها أو تنقضها لتؤازرها، تلك التي تتحدث عن «المضنون به على غير أهله». نعم! هي اللغة حاضرة حتى في أقصى درجات الرمزية حيث تتحول بذاتها إلى «شفرة» مُلغزة كأنها الأُخجية والحال أنها خلقت أداة بيد الإنسان لفك شفرات الوجود.

سؤالنا ليس في المضامين، إنما هو في المنهج، والمنهجُ صورة لآليات اشتغال الفكر في المضامين. الإنسان واللغة في الفكر العربي معناه - عندنا - اللغة بين العقل والوجدان، ومعناه أيضًا اللغة بين الأداة الوظيفية وقيم الانتماء، وهذا يقتضي بالضرورة التعرّيج على اللغة في تماهياها بين الذات والهوية، وليس بيننا وبين الأسئلة الأعمق إلا مسافة شبر واحد: هل بوسعنا أن نعرّف اللغة بين المطلق والنسبي فنجعل تعريف الإنسان صدى لتلك المعادلة على استعصائها؟ وأخيرًا هل باستطاعتنا أن نمسك بحقيقة الإنسان متكلمًا، ناطقًا، معبرًا، أم ليس لنا إلا أن نقطف صورته من خلال تمثلاتنا التي هي من فضاء المدرّكات لا من عوالم الوقائع المتعينة في الوجود؟ باقتضاب شديد: ها نحن نغادر في مجال الخطاب دائرة البث والإرسال لنُحلّ في قلب دائرة التلقي، وهو ما يترجم الانتقال من صناعة المعنى المراد إلى إدراك الدلالات بعد تأولها.

إن لمسألة الإنسان في الفكر العربي جذورًا وخبايا. فللعربية عند أهلها منزلة تاريخية أثيلة، ونزول القرآن على مَنْ اصطفاه الله آخر المرسلين قد أكسبها منزلة خاصة لدى العرب ولدى كافة المسلمين، ولكنك لو سألت مَنْ شئت من العامة أو الخاصة أو من خاصة الخاصة: هل نزول القرآن باللغة العربية هو الذي أضفى عليها قداسته، أم إنها قد تقدّست منذ كانت، ولما نزل بها القرآن تماهت قداسته مع قداستها؛ فسَيَحَارُّ جوابًا، وربما ارتاب في نفسه ثم فيك. وإذا لم نكن في سياق الجدل المأثور الذي ترامت مسائله حتى تناءت إلى علوم التوحيد والعقيدة وإلى علم الكلام ومبحث الصفات فإلى علوم

القرآن برمتها؛ فإننا نعود إلى مُربّعنا الأول منذ الانطلاق: هل للإنسان من هُوية في معزل عن هُويته اللغوية؟ وإذا افترضنا أن قولنا «إن الإنسان بلغته» صحيحٌ صادق فكيف نفّسر التمثلات السائدة بأن قولنا «إن العربي بعربيته» هو أصدق وأصحّ من كل ما يتردد في الثقافات الأخرى؟

وقد يزداد سؤالنا الافتراضي كفاءة ووجاهة حين نعرّج على وضع اللغة العربية في أيامنا هذه، وحجم الأخطار التي تتهددها في وجودها، ويمكن أن تذهب بريحها، محاولين تشخيص الأسباب العارية والعميقة التي تحجب الرؤية الموضوعية، وتُحول دون معالجة الظاهرة بعقلانية الفكر العلمي. والحقيقة أنه ما من حضارة إنسانية ازدهرت وتألّقت إلا وكانت لغتها رمزاً لازدهارها ولتألّقها، كذا كان في الماضي مع حضارة الرومان وحضارة اليونان وغيرهما، وهذا من الحقائق العامة يتنادى به العلم والعقل والتاريخ، إن همساً أو صداحاً، لذلك فهو يصدق في كل الحقب التاريخية، وهو أصدق على كل الثقافات الإنسانية الحديثة أو المعاصرة، ومن شدة التلاحم الرمزي القائم بين المنجز الحضاري العيني واللغة التي تعبّر عنه وتجسّد له ثقافته ينشأ لدى أبناء تلك الحضارة - ومن تبعهم - وهمّ عنيد مداره أن اللغة التي بها صارت تلك الثقافة أرقى الثقافات في تلك الحقبة من التاريخ هي نفسها أفضل اللغات الإنسانية على الإطلاق بلا منازع.

وتكتسي هذه الحقيقة العامة لدى العرب خصوصيات إضافية تزيدها رسوخاً وتثبيتاً، فقد أعانت الرسالة المحمّدية - على صاحبها أزكى السلام - اللغة العربية على أن تتوطن في نفوس أهلها، فتلج مكاناً أحاسيسهم، وتسكن أعلى المراتب من ضمائرهم، حتى انصهرت بها مشاعرهم الفردية والجماعية، وإذا قد دخلت اللغة عالم المقدّس من أبوابه الكبرى منذ انجلى القرآن كرسالة تحمل أمانة مضمونها، وكنصّ معجز يصدح على امتداد الزمن بصدق من جاء عن ربّه بالرسالة؛ فقد قام حاجز نفسيّ بين موضوع اللغة ونواميس العقل الخالص، وها هما اللغة والعقيدة تتساقيان نشغ المقدّس وتنضويان معاً تحت تجلّة الإيمان حتى عُذّ من الفضائل ومكارم الأخلاق أن تصون ورقاً عليه كتابة

عربية بصرف النظر عمّن خطّها وعمّا تضمنه الخط من معانٍ ودلالات.

من المُجدي - في باب التأمل والاستذكار - أن نستدعي ذاك التأسيس التاريخي الذي تصاهر فيه المنطق العقلي مع المنطق الغيبي في وئام استثنائي حوّل التمثيلات الإيمانية إلى استدلالات برهانية متجذرة في حقائق التاريخ. وإذا جاز لنا أن نزعّم أن الفكر العربي قد صاغ نظرية كاملة متماسكة في مفهوم الإنسان فعلينا في البداية أن نسلم بأن هذا الفكر قد أنتج نظرية شاملة تخص الظاهرة اللغوية، ولم يكن ذلك إلا محصولاً طبيعياً لعوامل تاريخية تنصبّ جميعاً في ميزة الحضارة العربية التي اتسمت قبل كل شيء بالمقوم اللفظي حتى كاد تاريخ العربي يتطابق وتاريخ سلطان اللفظ في أمته. ولم تكن معجزة الرسول إليهم إلا من جنس حضارتهم في خصوصيّتها النوعيّة. وهذا ما استقرّ لدى المفكرين منهم منذ مطلع نهضتهم. ويكفي أن نراجع ما قاله الجاحظ (ت 255 هـ) في إشارات الدالة الأولى قبل أن يرقى منهج الاستدلال إلى سنمه الأعلى مع القاضي عبد الجبار (ت 415 هـ) إذ يقول:

«كان صلى الله عليه وسلم ربما اقتصر فيمن يردّ عليه من الوفود على أن يقرأ عليه شيئاً من القرآن، وربما كان يحتاج إلى إظهار مُعجز غيره، وربما يكرّر قراءة القرآن عليهم وذلك لأنهم، أو أكثرهم - وإن كانوا بالإدراك والسمع يُعرفون بالمزية - فقد كان فيهم من سبق إلى الشبهة، كما أن فيهم من يقصّر في المعرفة من غيره، وفيهم المعاند، فبحسب ذلك قد كان صلى الله عليه يحتاج في كلّ منهم إلى ما هو أخصّ به، وفيه أوقع. وعلى هذا الوجه رتب تعالى المعجزات فجعل المعجز الذي أظهره على موسى مما الأغلب وضوحه لأهل زمانه وانكشافه لهم، فقد كانوا يتعاطون السحر فلما ورد عليهم ما ورد من انقلاب العصا حيّة آمنوا لظهور الأمر. وكان اعترافهم وإيمانهم مقوّياً لدواعي غيرهم إلى البصيرة وشدة التأمل؛ لأن من حق التابع أن يكون مقتدياً بالمتبوع تقليداً أو سالكاً سبيله بالتأمل، وكذلك فعل تعالى فيما أظهره على عيسى مما بهر عقول الأطباء في زمنه، وفيما خصّ به آدم صلى الله عليه من تعريف الأسماء، إلى غير ذلك. ووجه الحكمة في ذلك ظاهر لأنه لو أظهر على

كل أحد منهم في زمانه ما يخرج عن طريقة القوم لكثرت الشبه وقلّ التصديق، وإذا ظهر ما لا يخرج عن طريقته قويت البصائر، وانكشف وجه التعذر، فيكثر التصديق وتقلّ الشبه. وعلى هذا الوجه أجرى تعالى عادة الرسول صلى الله عليه في أن خصّه بالقرآن الذي هو مُشاكل لصناعتهم وطريقتهم، غيرُ خارج عن الأمر الذي يشتدّ به اهتمامهم، ويقوى له افتخارهم، وتظهر فضائلهم ومحاسنهم لكي تقلّ الشبه للعارف المقدم فيعرف اضطرار المباينة، والأتباع فيعرفون بعجز الرؤساء منهم - مع توفر الدواعي - مثل ما يعرفه ذوو البصيرة منهم وتقوى دواعيهم إلى النظر حالاً بعد حال من حيث لا يغيب عن الأسماع على طول الدهر، ولدخوله في جملة الباب الذي يقع منهم فيه التنافس، ولأن وجه الإعجاز فيه لا يتغير كما أن شريعته لا تزول على الأوقات»⁽¹⁾.

ليس من المصادفات الجزافية أن يؤسّس لهذا التصاهر المنطقي بين العقل والإيمان أبو عثمان الجاحظ ثم يرقى به إلى تمامه الأعلى القاضي عبد الجبار وهما العُمدتان بين عُمَد العقلانية في تراثنا، بل هما رمزان عاليان للاحتجاج على موضوع الإنسان واللغة. فليس «اتفاقاً» إذاً أن ينسج خيوط ذاك النص الذي أوردناه من آلت إليه رئاسة الاحتكام إلى العقل أمثالاً لوصايا النص المؤسّس لغزارة النظر والتدبر والإبصار حين كانت اللغة هي محور التأمل النظري، ومدار التجريد الذهني، من حيث هي ظاهرة إنسانية شاملة. ومن الرشيق أن ذلك التفكير في اللغة قد تمّ قبل أن تداخلها مرجعيات الاعتقاد الإيماني بمقتضى اندراجها في قضية «الصفات» ومدى تصاقبها مع القدم أو الحدوث. وسنرى كيف اهتزت قواعد الاحتكام العقلاني لما خيف على نقاء العقل من غيوم الريبة، وحين تضاءلت براءة التأويل أمام تسامق قامة التهمة الجاهزة.

إن الذي نريده والذي من أجله جُلنا كل هذا الجولان هو الانتباه إلى ظاهرة «فكرية نفسية» تكاد تسمّ تاريخنا الحضاري في موضوع الإنسان واللغة،

(1) أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد (قاضي القضاة)، المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج 16: إعجاز القرآن، تحقيق أمين الخولي (القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1965، ص 205 - 206.

وهي التي أملت علينا إثارة المعادلة التقابلية بين «المطلق والنسبي». فالعرب في مُجْمَل أمرهم، وفي كل مراتب سلطتهم - من جموع العامة إلى صُناع القرار السياسي ثم إلى نخبهم الفكرية - مأخوذون بالاطمئنان المتجدد الدائم أن لغتهم بكل جلائها وعلو شأنها لا يمكن أن تنال الأيام منها فضلًا عن أن تنقرض أو تندثر. ذلك مما هو غير وارد ولا محتمل لأنه يناقض القداسة التي سبق لهم أن اعتقدوها بشكل قاطع. إنه الاطمئنان الذي ورثهم سكينه في النفس حلت محلّ تيقظ الوعي فامتصّت منهم تدفق التوتر التأملي التواق. هم يخلدون إلى ما اختزنوه من كفالة قدسية حول مصير لغتهم حتى جَنَح بهم التسليم إلى أنهم يَنعمون باليقين الغيبي.

إن هذا - تحديدًا - هو مركز اهتمامنا في سياق فصلنا هذا، ونحن نثير الموضوع لا من زاوية صحته أو صوابه، ولا من زاوية خلخلة أسسه بالارتباب أو النقض، ولكننا نثيره مستكشفين حيثيات حصوله، ومتسائلين كيف حصل هذا الإجماع أولاً، ثم كيف عَمَّ الظن أنه مسنود بالكفالة الإيمانية. لقد سبق للناس أن جاؤوا إلى المبدأ السامي القائل بعلو شأن «التوكل» كقيمة من قيم الاعتقاد فاستلّوه من سياقه، واختطفوه ثم حرّفوه بعد أن تناسوا قصة «اغفلها وتوكل على الله»، فصنعوا منه ثقافة اتكالية أقعدتهم حتى أوهنتهم. وليس شيء مما خلعه على اللغة وسافروا به وبها إلى الأقاليم بصامد لا أمام منطق العقل ولا حتى في دائرة العقيدة الخالصة من شوائب التأويل، وإنما هو الجموح يبدأ هينًا بلحظة بريئة من الحماس، فيتحفز قفزًا حتى يَرسو على الشطط الآثم بعد أن يكون الظن قد فعل فعله وتراكم تراكمًا غائمًا. إن اللغة في تاريخ الفكر العربي هي الإنسان، وإن الإنسان هو الإيمان، والإيمان مشدود إلى ثقافتين متوترتين، ثقافة الاتكال وما تضمنه من التسليم، وثقافة المسؤولية وما تستوجبّه من التوسّل بالأسباب، أما الحيف الأكبر فكان الوهم بأن القطبين متنافران متصادمان.

ومن قوّة سلطة التمثيلات على القلوب وانحجاب سلطة الظواهر كما هي في تحقّقها العينيّ شاعت بين التفسير والتأويل أدبيات موسومة بالمغالاة،

ولكن الفكر النقدي لا يتصدى لها لأنها جُمُوح نحو تضخيم الفضل وتزكية المجد، فلا يبدو من مبالغاتها ضرر ظاهر، وهو عدول عن الحق والصواب. إن رحلة إضفاء القداسة على اللغة تجذب معها أسفارًا نحو المعادلات الرمزية المترقية دومًا إلى الأعلى. وبناءً على سحر الاطمئنان التوكليّ راح الكثيرون يجتهدون في تفسير النص، ويتأولون بعض آياته الكريمة على مقاس ما رُسخ في المدرّكات الجمعية من كفالة غيبية، وإذا الآية ﴿إِنَّا نَحْنُ الذَّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾⁽²⁾ تعني وعدًا جازمًا من الله سبحانه وتعالى بأن يصون اللغة العربية صونًا أبديًا بما أنها لغة القرآن الكريم، وهو ضرب من الإسقاط في الفهم أملاه الوضع الطارئ الذي آلت إليه اللغة العربية. وهذا هو جوهر «التمثل» من حيث هو صانعٌ للمخيال ومساهم في إنتاج «المدرّكات»، وإلا فالأمر لم يكن واردًا عند نزول القرآن ولا حتى طيلة العهود الأولى، ولهذا السبب ترى المفسرين مُجمعين على مقاصد النص من «حفظ الذكر» وهو ما يلخصه محمد الطاهر بن عاشور بتمحيصه المعهود في تفسير التحرير والتنوير قائلاً: «وشمل حفظه الحفظ من التلاشي، والحفظ من الزيادة والنقصان فيه بأن يسّر تواتره وأسباب ذلك، وسلّمه من التبديل والتغيير حتى حفظته الأمة عن ظهور قلوبها من حياة النبي صلى الله عليه وسلم، فاستقرّ بين الأمة بمسمع من النبي صلى الله عليه وسلم، وصار حُفاظه بالغين عدد التواتر في كلّ مصر. وقد حكى عياض في المدارك أن القاضي إسماعيل بن إسحاق بن حمّاد المالكي البصري سئل عن السرّ في تطرّق التغيير للكتب السالفة وسلامة القرآن من طرق التغيير له فأجاب بأن الله أوكل للأخبار حفظ كتبهم فقال «بما استُحفظوا من كتاب الله» وتولى حفظ القرآن بذاته تعالى»⁽³⁾.

وحتى لو أردنا أن نجاري من وسّعوا من دلالة قوله تعالى «لحافظون» بتطبيق مقاصدها على المستقبل الدائم المتجدد فإن ذلك سيقضي تدقيق مفهوم «الذكر» بوقفه على مضمون الرسالة السماوية وإقامة التعالق الحتمي بين القرآن

(2) القرآن الكريم، «سورة الحجر»، الآية 9.

(3) محمد الطاهر بن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، 30 ج (تونس: الدار التونسية للنشر،

1984)، ج 14، ص 21.

(الذكر الحكيم) والموقف الإيماني الضامن للفوز بالآخرة. ولئن كان كثير من المسلمين غير العرب يُقبلون على اكتساب حدّ أدنى من اللغة العربية فلا يعني ذلك أنها - بمقدار ما يعرفونه منها - لغة حيّة تداوليّة لديهم، قوينة الوجود بين اللغات الإنسانيّة. فالربط الالهيّ بين حفظ الله عز وجلّ للذكر القرآنيّ ووعده بصون اللغة العربية من الضياع تمثل سوّغته طيبة السرائر الإيمانيّة التي تغدق في بياض التأويل بسخاء غزير. وفي الموروث التفسيري ومضات لها بما نذهب إليه وشائج متينة، ففي قوله تعالى في مستهلّ سورة القدر ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾⁽⁴⁾، ذهب معظم المفسّرين إلى أنه تعبير قائم على إطلاق الكلّ وإرادة البعض، وفيهم من ذهب إلى أن القرآن من حيث هو ذكرٌ قد نزل ليلتها دفعة واحدة من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا، ثم نزل منجمًا بعدئذ على مدى ثيف وعشرين سنة على الرسول الأكرم محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم بحسب مقتضيات النزول وأسبابه.

نحن إذا أمام حالة خاصة، وهي ترسم لنا مشهدًا استثنائيًا في الفضاء الفسيح للثقافات حول مفهوم «الإنسان»، ولا مُنجد لنا في فض عقدة الإشكال الواقع بين الدوائر الذهنيّة والنفسية والعقدية إلا معالجة الظاهرة من جذورها عسى أن نتوصّل إلى إعادة التأسيس التأويلي بعد تفكيك معضلاته. لما كان العرب المسلمون في أوج عزتهم الإيمانية لم تقم الحواجز بين العقل والمعتقد، بل كان الاجتهاد هو المسلك الطبيعي، وهو ارتياد الأسئلة خارج دائرة المحظورات في سعي دائم نحو فصل المقال فيما بين الحكمة والشرعية من الاتصال. والحقيقة أن العرب قد صنعوا بفضل الإسلام حضارة، وأنهم - قبل صنعها وعند صنعها وبعد صنعها - قد تخلصوا من المركّبات الثقافية حيال الآخرين بعد أن تحرّروا من العُقد العرقية وفي مقدمتها العقدة اللغوية، وذاك أجاز لهم أن يتدبروا أمر اللغة في مستوى الظاهرة الإنسانية فعالجوها بعيون العقل المتبصرة وكشفوا أسرارها بمجهر الفكر العلمي الخالص، فانتهوا إلى إدراج لغتهم العربية كسائر اللغات في سياق المعايير النسبية نازعين عنها ما

(4) القرآن الكريم، «سورة القدر»، الآية 1.

يشوب النظر إليها من كوابح وجدانية عاطفية أو مرجعيات غيبية مطلقة. وبذلك صاغ الفكر العربي تصوّرًا إنسانيًا شاملاً لمفهوم الإنسان من خلال لغة الإنسان.

لقد أكد كل رواد التراث العربي الإسلامي - بدون استثناء - على أن اللغة مجموعة أصوات مركبة ضربًا مخصوصًا من التركيب بحيث تضطلع بمهمة الإبلاغ فأجمعوا على تعريفها بوظيفتها الأدائية لا بقيم ماورائية تثوي في باطنها، ومهما تكن اللغة «فحدّها أنها أصوات يُعبّر بها كل قوم عن أغراضهم» حسب شيخ النحاة ابن جني⁽⁵⁾. ويؤكد القاضي عبد الجبار رائد العقلانية في علم الكلام على نهج أهل التوحيد والعدل «أن الكلام هو ما حصل فيه نظام مخصوص من هذه الحروف المعقولة»⁽⁶⁾ لأن «الكلام هو الصوت في الحقيقة إذا وقع على بعض الوجوه»⁽⁷⁾. ويدقق عمدة البلاغيين عبد القاهر الجرجاني «أن اللغة تجري مجرى العلامات والسمات، ولا معنى للعلامة والسمة حتى يحتمل الشيء ما جعلت العلامة دليلًا عليه وخلافه»⁽⁸⁾.

وأوضح من ذلك وأعلق بسياقنا - هذا الذي نروم فيه تبيان غلو التأويل حين نخرج باللغة من سياق الظواهر الاجتماعية إلى علوية الظواهر الغيبية وإيضاح الفوارق الجوهرية بين المطلق والنسبي من خلال التمثلات الذهنية السائدة - ما أفاض فيه إخوان الصفا: «إن الألفاظ إنما هي سمات دالات على المعاني التي في أفكار النفوس، ووضعت بين الناس ليعبر كل إنسان عما في نفسه من المعاني لغيره من الناس عند الخطاب والسؤال. واعلم أنه لو أمكن

(5) أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، 3 ج، ط 2 (بيروت: دار الهدى، 1952؛ القاهرة: دار الكتب المصرية، 1952-1956)، ج 1، ص 33.

(6) أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد (قاضي القضاة)، المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج 7: خلق القرآن، قوّم نصه إبراهيم الأبياري؛ بإشراف الدكتور طه حسين (القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الإدارة العامة للثقافة، 1961)، ص 192.

(7) المصدر نفسه، ص 6.

(8) أبو بكر عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة في علم البيان، تحقيق محمد رشيد رضا، ط 6 (القاهرة: مكتبة القاهرة، 1959)، ص 525.

الناس أن يفهم بعضهم من بعض المعاني التي في أفكار نفوسهم من غير عبارة اللسان لما احتاجوا إلى الأقاويل التي هي أصوات مسموعة؛ لأن في استماعها واستفهامها كلفة على النفوس من تعليم اللغات وتقويم اللسان والإفصاح والبيان»⁽⁹⁾. وسيتولّى ابن خلدون صياغة العبارة المكتنزة الكثيفة التي توجز القول بمنتهاى التركيز في أسلوبه التقريرى الجازم الذى اختصّ به: «اعلم أن اللغة في المتعارف هي عبارة المتكلم عن مقصوده، وتلك العبارة فعل لسانى فلا بد أن تصير ملكة متقرّرة في العضو الفاعل لها وهو اللسان، وهي في كل أمة بحسب اصطلاحاتهم»⁽¹⁰⁾.

إن كل ما أوردناه - وغيره كثير بلا حصر - يجلو لناظرنا أن الفكر العربى برمته تعامل مع اللغة على أنها ظاهرة طبيعية عُرفية اجتماعية ولم يتعامل معها بوصفها ظاهرة قدسيّة روحانية غيبية، ولولا ذلك لما ذهب بعضهم إلى افتراض استغناء الإنسان عنها لو وَجد ما يُقيمه مقامها لإبلاغ الآخرين مُراداته. فمن مقتضيات النظر النقدي الخالص - ذاك الذى هو أول أشراف الفكر العلمى - أن يُنزل المرء اللغة منزلتها الطبيعية من ظواهر الحياة الجماعية، وأن يحدّد علّة وجودها بأدائها لوظيفة الإبلاغ والتخاطب بغية قضاء الحاجات التي يُملّيها العيش الإنسانى المشترك، فإذا تفتحت بصيرته على ذلك كان لزاماً عليه أن يستنبط بالنظر العقلي الثاقب أن اللغات البشرية متساوية في أداء وظائفها، كل واحدة بحسب تداول أهلها. وهذا ما اهتدى إليه رُؤاد الفكر العربى وصاغوه في أنصع عبارة. يقول الجاحظ وهو الأديب الموسوعي، والمتكلم المجادل، والعربىّ المنافع عن عروبه ضد ثقافة الاستعلاء العرقى الوافد وفود الغرباء: «والإنسان فصيح وإن عبّر عن نفسه بالفارسية أو الهندية أو بالرومانية، وليس العربى أسوأ فهمًا لطمطمة الرومى لبيان لسان العربى، فكل إنسان من هذا الوجه

(9) إخوان الصفاء، رسائل إخوان الصفاء وخلان الوفاء، 4 ج (بيروت: دار بيروت، 1957)، ج

1، ص 546.

(10) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، المقدمة، ط 4 (بيروت: دار إحياء التراث

العربى، [د. ت.]، ص 546.

يقال له فصيح»⁽¹¹⁾. على هذا الأساس بنى النحاة علمهم اللغوي واستنبطوا من علم النحو علم أصوله، وكان ذلك من البداهة بحيث جعلوه كالمعلوم بالضرورة، يقول أبو القاسم الزجاجي في كتابه الإيضاح في علل النحو: «ونحن نعلم أن الله عز وجل إنما جعل الكلام ليعبر به العباد عما هجس في نفوسهم وخاطب به بعضهم بعضاً في ضمائرهم مما لا يوقف عليه بإشارة ولا إيماء ولا رمز بحاجب ولا حيلة من الحيل»⁽¹²⁾.

هي اللغات منزوعاً عنها جلباب الوهم الخادع الذي ساق أصحابه إلى تخيل قداسة ذاتية في لغتهم القومية فقعدوا عن نصرتها على الأرض ظانين أنها محمية بالسما، فلم يكن وهم كوههم، ولا شطط في التقدير كشططهم. نسوا أن المقدس والمطلق والسرمدى كلها من شمائل الوجود المتعالي ولا شأن للتمثلات التي تصنعها الظنون بها. إن الأخذ بالنسبية في التقديرات وفي الأحكام قيمة ثقافية عُلِيَا، بها يقاس المنجز الإنساني، وعليها يتوقف رأس المال الرمزي، وقد نجازف بالقول إنها السمة القصوى الدالة على أن ثقافة ما هي ذات أفق حضاري شامل تتضاءل فيها إلى أدنى الدرجات نوازع الصراع بين هوية الأنا وهوية الآخر؛ إذ ليس كمثلهما حافز على الإنصاف الفكري التواق. إن العرب في عز ازدهارهم قد عرفوا كيف يماهون بين الرؤية الإيمانية والنظر العقلي، ولم تحجب عنهم قوة العقيدة في ضمائرهم وتمكنها من قلوبهم حصافة العقل وصلابة الإدراك. ورغم أن سلطة الحقائق النفسية بتفاعلاتها الوجدانية كثيراً ما تنتصر بفعل العادة على مهابة العقل وإملاءاته فإن أصوات الرواد قد علت في هذا الموضوع لهجتها، واحتدت نبرتها، والجميل الأسر أنها كانت تتحرك داخل منطقة الدين مستظلة بأفياء العقيدة الراسخة.

ولكن علوم العقيدة بعد أن جَمَحَ بها الجامحون فأخرجوها من دائرة

(11) أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، كتاب الحيوان، تحقيق عبد السلام هارون، 7 ج، ط 2 (القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، 1965)، ج 1، ص 32.

(12) أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تحقيق مازن المبارك (القاهرة: مكتبة دار العروبة، 1959)، ص 42.

علم التوحيد إلى دوائر علم الكلام تلابست فيها القضايا، وامتزج ما هو من مشمولات النظر العقلي الخالص بما هو من منازل التأمل الماورائي. ولئن جنت الثقافة النظرية من ذلك ثمارًا متلوّنة فإن العلم اللغوي قد انحسر اضطرارًا في ملابسات تتجاوز طاقته تجاوزًا مُجحفًا، وإلا فما معنى أن يَغرق العلم الخاص بالظاهرة اللغوية في بحور الجدل حول أصل اللغة أتوقيف هي أم اصطلاح؟ إنها فتنة فكرية جُرّ إليها العلم اللغوي جرًّا فكانت حلقة عجيبة من حلقات الافتتان، وشرخًا كليّما في منطق العلم كثيرًا ما تشوهت به صورٌ ناصعة أخرى من التأمل العقلاني الحصيف، وكان أن تسرب الشرخ بين المطلق والنسبي في تاريخ الثقافة اللغوية التي على عمادها ترسم صورة الإنسان.

معادلة الاختيار بين القول بالتوقيف أو القول بالاصطلاح معادلة ظالمة، فالطرفان ليسا من طبيعة واحدة، أحدهما ينتمي إلى الزمن الغيبي، لأنه مرتبط بنشأة الوجود ومبتدأ الكون ومعجزة خلق الإنسان، والثاني واقعٌ في دائرة الزمن الوجودي؛ هذا الزمن الذي يتحتّن فيه الإنسان وتحتّن فيه اللغة. ولكن الصراع بين التسليم بالمنقول تقيّدًا بالنص أو إيمانًا بنص النص من جهة وإعمال العقل اجتهدًا داخل دائرة المنطق الجدلي من جهة مقابلة هو الذي تسلل إلى القضية اللغوية متسرّبًا إليها من الخوض في موضوع الصفات الإلهية ومن تأويل آية البدايات : ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾⁽¹³⁾. وحيث أمسى القول بإحدى النظريتين إما اصطفاً وراء سُنّة الجماعة وإما ارتكانًا إلى الذين اعتزلوا ورفعوا لواء العقل فقد انحسر الفكر اللغوي في زاوية الرّيب المذهبية.

ليس أدل على هذا من موقف شيخ النحاة ابن جني، فقد خصص للموضوع بابًا سمّاه «باب القول على أصل اللغة ألهام هي أم اصطلاح»⁽¹⁴⁾ نقرأه اليوم فيتملّكنا الاستغراب من تأرجح أفكاره كما لو أنه يلاطف إشكالًا مستعصيًا، وكل الدلائل تؤكد على أنه من أنصار نظرية الاصطلاح، فمنذ المفتوح يقول: «هذا موضوعٌ مُخوّجٌ إلى فضل التأمل، غير أن أكثر أهل النظر

(13) القرآن الكريم، «سورة البقرة»، الآية 31.

(14) ابن جني، الخصائص، ج 1، ص 40 - 47.

على أن أصل اللغة هو تواضع واصطلاح لا وحي وتوقيف». ثم يظل يراوح مستشهداً بما لا يورّطه صراحة في أنه من أهل الاعتزال حتى كاد يسقط في تلفيق الأضداد، ولا مفسّر لذلك إلا اسوداد المناخ الفكري بحكم الصراع المذهبي الذي قبض على شرايين السلطة السياسية فآل إلى مَحَن قاسية. ومن طريف ما حصل أن الطبعة المستحدثة لكتاب الخصائص قد تضمنت إشارة من محققها - عبد الحكيم بن محمد - انطلق فيها من الحمدة التي استهل بها ابن جني كتابه قائلاً «الحمد لله الواحد العدل القديم» فاستنتج منها أن ابن جني من أهل الاعتزال لأنه اصطفى من صفات الله في الحمدة صفة «العدل»، مبيّناً في الحاشية أن معنى العدل عند المعتزلة «يتضمن التكذيب بالقدر، وهو خلق أفعال العباد وإرادة الكائنات والقدرة على شيء». وفات المحقق أن يشير إلى أن ابن جني قد كان له من الجرأة ما لم يكن لغيره في ذلك المناخ الثقافي المذلهم حين خصص باباً لقضية الحقيقة والمجاز، وهي من المسائل اللغوية التي «تسيّست» في تاريخ الثقافة العربية حتى ولجت قلب الرحي في دوامة التشظي المذهبي. وقد جاء عنوان الباب صريحاً: «باب في أن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة» ثم استهل كلامه بجزم صارم: «اعلم أن أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة»⁽¹⁵⁾.

هنا تخصيصاً يظفر مفهوم التمثلات بمبرراته، فالمسافة بين التوقيف والاصطلاح هي مسافة ذهنية يتلقفها مبحث المدرّكات بوجاهة صائبة، وعندما يقول ابن جني «إن أكثر أهل النظر على أن أصل اللغة هو تواضع واصطلاح لا وحي وتوقيف» لا يصدّق عاقل أنه لا يميّز بين موضوعين مختلفين: موضوع أصل اللغة من حيث النشأة وابتداء الخلق وموضوع تعريف اللغة - في ذاتها ولذاتها - ما هي. تلك المسافة المحدثة للشرح هي نفسها التي نجدها عند ابن خلدون رائد الفكر النقدي الذي يغوص على أسس العلم وبواطن آليات المعرفة. فقد رأيناه كيف يعرف اللغة بأنها «في المتعارف هي عبارة المتكلم

(15) المصدر نفسه، ج 2، ص 308، انظر أيضاً: أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، تحقيق عبد الحكيم بن محمد (القاهرة: المكتبة التوفيقية، [د. ت.]، ص 447.

عن مقصوده (...) وهي في كل أمة بحسب اصطلاحاتهم». أفبعد هذا التعريف العلمي الحصيف من سبيل إلى ادعاء الأفضلية بين لغات البشر؟ ولكن ابن خلدون بعد أن ارتقى بذاك الكلام إلى ذرى العقلانية يفاجئنا مباشرة بالقول: «وكانت الملكة الحاصلة للعرب من ذلك أحسن الملكات وأوضحها إبانة عن المقاصد لدلالة غير الكلمات فيها على كثير من المعاني، من المجرور أعني المضاف، ومثل الحروف التي تفضي بالأفعال إلى الذوات من غير تكلف ألفاظ أخرى، وليس يوجد ذلك إلا في لغة العرب، وأما غيرها من اللغات فكل معنى أو حال لا بد له من ألفاظ تخصه بالدلالة، ولذلك نجد كلام العجم من مخاطباتهم أطول مما تقدّره بكلام العرب. وهذا هو معنى قوله صلى الله عليه وسلم أوتيت جوامع الكلم واختصر لي الكلام اختصاراً، فصار للحروف في لغتهم والحركات والهيئات أي الأوضاع اعتبار في الدلالة على المقصود غير متكلفين فيه لصناعة يستفيدون ذلك منها»⁽¹⁶⁾.

فأين نحن من ذاك العقل الخلدوني المكين الذي يزن الكلام بموازين الفكر الموضوعي الثاقب، وإنما هو العقل يستبصر الظواهر حيناً بعين الحقائق وتترأى له حيناً آخر بعين التمثيلات السائدة والمدرّكات المسيطرة، فإذا الكون كونان، وإذا فهم الوجود وتأويله فهمان وتأويلان، وإلا فكيف تسرب إلى ابن خلدون أن اللغات التي هي كما وصفها أعراف واصطلاحات يمكن لها أن تتفاضل من حيث آلياتها الذاتية في التركيب والبناء وأداء وظيفة الإبلاغ؟ فكلام ابن خلدون كان يُقبل لو دار على أدبية اللغة وشعريتها، ولكنه كان دائراً على الأداء التعبيري الخالص الذي من أجله عُرف الإنسان بأنه حيوان ناطق. لقد تاه ابن خلدون - في لحظة ذهنية خاطفة - بين منطق العقل البرهاني ومنطق التمثيلات الجاهزة، فضاعت منه الومضة النقدية الوقادة، فحصل له ما يحصل لغيره من تناسي «النسبي» لفائدة «المطلق» والحال أنهما لا يتعارضان كما سنرى.

والأغرب أن يغيب عن ابن خلدون - وهو في القرن الثامن الهجري - أن الثقافة العربية قد علمت إذ ذاك علم اليقين بأن الألسنة البشرية منها ما هو من

(16) ابن خلدون، المقدمة، ص 546.

صنف اللغات الإعرابية ومنها ما هو من صنف اللغات غير الإعرابية، والذي قاله وظن أنه من خصائص اللغة العربية إنما هو مما تختص به كل اللغات الإعرابية بما في ذلك اللغات السامية جميعها. وسيعود إليه رشده العقلاني حين يتناول موضوع اللهجات التي تتولد من الفصحى فتغيب عنها حركات الإعراب وتقوم مقامها آليات انتظام جديد تدخل في أنسجة تركيب الكلام. أما ما ذهب إليه من تأويل للحديث النبوي الشريف «أوتيت جوامع الكلم واختصر لي الكلام اختصاراً» فهو فهم لا يرقى البتة إلى علو منزلة الفكر الخلدوني وشموخه، فما قاله الرسول الأكرم متعلق بالوظيفة البلاغية للغة لا بالوظيفة الأدائية؛ لأن السياق منخرط في دائرة الفصاحة والإعجاز، ولذلك نسبته لنفسه عليه الصلاة والسلام، ولو كان مقصده ما تأوله ابن خلدون لعَمَّ الحكم باسم أهل العربية ولقال: واختصر لنا الكلام - نحن العرب - اختصاراً!

فإذا عدنا إلى ما نحن فيه من تبيان صورة الإنسان في الفكر العربي من خلال بُعده اللغوي تعين أن نذكر بأن القراءة المتأنية والتي تأخذ بعين الاعتبار تكامل الحقائق المقررة مع المدرّكات المستشعرة، وتعيّن علينا أن نؤكد بأن العرب قد تخلصوا من عُقدة الآخر فتخلصوا بذلك من عقدة الذات اللغوية، وأن العرب قد أثبتوا بأن الحضارة السوية ذات الأعمدة الراسية في الأعماق هي التي إذا اكتملت تحرّز أهلها من مركبات الخوف على الذات، ولا سيما الذات الثقافية التي سُلطتها في اللغة. وما من حضارة تظلّ متحفزة تتحرك بهاجس الذعر من الآخر وتندفع بغريزة العداء المفضية إلى مقولات الصراع والصدام والترهب إلا وهي حضارة تفتقر في باطنها إلى عنصر جوهري يزأب تشققها الداخلي ويرمّم فلول معمارها الخارجي، وتفتقر بالتالي إلى نظرية في علاقة الإنسان بلغته تكون بالفعل نظرية «إنسانية» بمعنى الشمول الكوني.

ليس هيتاً ولا يسيراً أن يرتقي الطرح العربي إلى منزلة الحوار بين الثقافات فيمسك بأرق ألياف العقلانية في المسألة اللغوية العامة، فإذا به يقدم درساً في نسبية المرجعيّات القيمية يوجهه إلى أساطين الحضارة اليونانية، وكم نحن في حاجة إلى إعادة إنتاج ذلك الدرس صوب أساطين الثقافات الكونية الراهنة! فهذا

ابن حزم - وهو الأديب، والمفسر، والقاضي، والمجتهد في باب أصول الفقه، والحريص على أن يكون عنوان مصنفه شاهداً على رؤيته الجامعة من «الإحكام في أصول الأحكام» - يقول في معرض الرد على من أخذتهم العزة بلغتهم لأن القرآن الكريم قد نزل بها: «وقد توهم قوم في لغتهم أنها أفضل اللغات» وهو هنا يتلطف فلا يخصص القوم الذين يعينهم، وهذا منه كياسة ليس إلا، لأنه يقصد أهل الدار من أبناء ثقافته العربية قطعاً. ثم يستطرد شارحاً مستدلاً: «وهذا لا معنى له، لأن وجوه الفضل معروفة، وإنما هي بعمل أو اختصاص، ولا عمل للغة، ولا جاء نص في تفضيل لغة على لغة، وقد قال تعالى ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾⁽¹⁷⁾ وقال تعالى ﴿فَإِنَّمَا يَسَّرْنَاهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾⁽¹⁸⁾ فأخبر أنه لم يُنزل القرآن بلغة العرب إلا ليفهم ذلك قومه عليه السلام لا لغير ذلك».

ولكن ابن حزم يحول وجهة الإشكال فيخرج به من دائرة الثقافة الخاصة - التي هي ثقافة الأنا بما أن صاحبنا ابن لها - ويلج به الأفق الإنساني الأرحب فيُطلعنا على أن الوهم وهم حضاري شائع، وأن الخطأ في هذا المجال لمّا يرتكبه جهابذة الفكر البشري أحياناً؛ ذلك أن السبب الشاوي هو معضلة الانسجام مع نسبية المرجعيات القيمية في تاريخ الإنسانية قاطبة. يقول ابن حزم: «وقد غلط في ذلك جالينوس، قال إن لغة اليونانيين أفضل اللغات لأن سائر اللغات إنما هي تشبه إما بُباح الكلب أو نقيق الضفادع». ولا يتردد ابن حزم في تقديم الدرس الذي به يتخلق جنين الإنصاف الثقافي، وبه تتولد تقاليد الاختلاف الحضاري المخصاب: «وهذا جهل لأن كل سامع لغة ليست لغته ولا يفهمها فهي عنده في النصاب الذي ذكر جالينوس ولا فرق». ثم يلج ابن حزم بالمسألة إلى بؤرتها المركزية ليرد على الذين قالوا بالأفضلية اللغوية: «وقد قال قوم العربية أفضل اللغات لأنه بها نزل كلام الله تعالى، وهذا لا معنى له لأن الله عز وجل قد أخبرنا أنه لم يرسل رسولاً إلا بلسان قومه. وقال تعالى:

(17) القرآن الكريم، «سورة إبراهيم»، الآية 4.

(18) المصدر نفسه، «سورة الدخان»، الآية 58.

﴿وَأَن مِّن أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾⁽¹⁹⁾، وقال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ﴾⁽²⁰⁾، فبكل لغة قد نزل كلام الله تعالى ووحىه. وقد أنزل التوراة، والإنجيل، والزبور، وكلم موسى عليه السلام بالعبرانية. وأنزل الصحف على إبراهيم عليه السلام بالسريانية. فتساوت اللغات في هذا تساويًا واحدًا⁽²¹⁾.

إنه صوتُ العقل الناصع المنير يصدق به صاحبه وهو في المركز الأدق من دائرة علوم العقيدة وعلوم التفسير وعلوم التشريع، صوت مضت عليه قرون (384 - 456 هـ / 993 - 1064 م). فأين نحن ممن يتوهمون أن تمثلاتهم عن الظواهر هي الحقيقة نفسها وأن حقائق الوجود هي مُدركاتهم التي اختزلوها منها، وأن اللغة العربية مكفولة بسندات من المعجزات الخوارق، وأنها بذلك مصونة من التهافت والضباع بفعل المكرّمات، وألا شيء من نصال الأعداء بقادر على أن يصلها؟ سؤالنا المطروح بدءًا لَوَاجِد كل مسوغاته في هذا الذي قاله ابن حزم، فكيف نتمثل نحن اليوم أن كلام ابن حزم لو جاء به أي منا معزولاً عن سنده التاريخي لارتاب الناس في أمره، ولسارعوا إلى قذفه بالتهمة الجاهزة: أنه عليل السريرة، كائدٌ في مرماه، مُتَدَبِّبٌ لخلخلة أعمدة الانتماء؟

من القراءة المتبصرة نتبين أن أمّ المعضلات في موقف العرب اليوم من لغتهم القومية تتمثل في الوهم الذي ورثوه حول قدسيّة غيبية ترعاها. والعقبة الحرون في أعماق أسرارها متمثلة في عجز ساستهم عن إدراك نسبيّة الأشياء: نسبيّة التاريخ، ونسبيّة المرجعيات الصانعة للتاريخ، وكذلك نسبيّة القيم التي إليها يحتكم الإنسان، وبها قد ينصف الإنسان أخاه الإنسان وقد يُجحفه حقه، بل قد ينصف نفسه وقد يُلحق بها ضيمًا شنيعًا. إن صوت الحكمة الذي يأخذ بنسبيّة المعايير لم ينبثق عند أجدادنا من دائرة الإدراك العقلي غاضًا الطرف عن دائرة التسليم الإيماني، وإنما نبغ من أشرط المعتقد وحلق في

(19) القرآن الكريم، «سورة فاطر»، الآية 24.

(20) المصدر نفسه، «سورة الشعراء»، الآية 196.

(21) أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الأندلسي، الإحكام في أصول الأحكام، 8 ج في 2 مج،

ط 2 (القاهرة: مطبعة الإمام، [د. ت.])، ص 29 - 30.

فضاء النص المقدس. إن هناك حقيقة مطمورة غمرها الوهم الثقافي الخادع فأمست مأزقاً تأويلياً.

ليس هناك لغة أفضل من أخرى في المطلق، وكل لغة هي عند أهلها أفضل اللغات. وإذا تفاضلت اللغات فليست اللغة فضلى بالذات والمنشأ وإنما هي فضلى بالاكْتساب، والأفضلية ليست قيمة «محايدة» ولكنها قيمة «مفارقة»، تنشئها أسباب موضوعية فتبقى ما بقيت أسبابها وتزول ما زالت. صحيح أن اللغة العربية قد كرمها الخالق بأن جعلها لسان الرسالة المحمدية السماوية الخاتمة، وصحيح كذلك أنه اصطفاها ليصوغ بها الإعجاز الأدائي الذي تحدى الإنسان فحمله على الإذعان والتسليم، ولكن ذلك لم يأت كي يدفع إلى الغرور أو ينفخ في مركزية الذات الثقافية، ولئن اختار الله أن يُثبت إعجازه عن طريق اللسان العربي فإنه ما كان يَغزب عليه أن يُثبت بأي لسان من الألسنة، وهنا تكمن المعجزة لو تفحصناها بمجهر الكشف الثقافي السابح بين أرجاء الحضارات الإنسانية.

لم يَبلغنا من تاريخ الثقافات أن أمة تخلصت من عقدة الذات اللغوية بعد أن شيدت صرح حضارتها كما بلغنا من شواهد التراث العربي، وإذا تعين علينا أن نتأول الأمر وأن نكشف عن سرّه المكنون فالسبيل أمامنا جلية بمجرد وضع المنظار النقدي المترجم عن بصيرة العقل الخالص؛ إذ لا مهرب لأحد من القول بأن الحضارة العربية تأسست على النص وأن النص صيغ بلسان العرب، وأن اللغة العربية قد اكتسبت بذلك الصوغ فضلاً خاصاً. فلغة العرب ليست أفضل اللغات بالأصل والمنشأ بقدر ما هي أفضل اللغات بالاكْتساب. فالمعجزة التي هي بأصل النشأة وبدء الخليقة إنما تكمن في أن الإنسان يتكلم. والمعجزة الأخرى التي هي أيضاً بالمبدأ والمنشأ هي اختلاف البشر في ألسنتهم دونما تفاضل بين الآلات والأدوات.

لقد جاء النص المؤسس - نص القرآن الكريم - حاملاً لآيات التحدي الإعجازي، وكلها واقعة على الحدّ الفاصل بين دائرة الإيمان ودائرة الشرك، فالمخاطب الأوفى لها هو الذي لم يدخل حرم العقيدة بعد. ولكن النص جاء

حاملاً لآيات أخرى لا تنضوي تحت طائلة التقييد، وإنما هي مطلقة متجاوزة. ففي معرض سرد البراهين الدالة على وجود الخالق قال تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِلْعَالَمِينَ﴾⁽²²⁾، فتعدد اللغات هو في حد ذاته معجزة من معجزات الخالق لا يقل شأنها عن شأن خلق السماوات والأرض. وفي معرض إثبات أن الدين واقع وأن الوعد صادق يقول الله تعالى: ﴿فَوَرَبُّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ﴾⁽²³⁾، وهكذا يجعل النص المؤسس اللغة حجة على الوجود، ولا تدرك الحجة إلا بأداة الإدراك التي هي العقل، ولا يغفل العقل معقوله ويُفضي به إلا بواسطة اللغة، وهنا مكمُن رؤية شاملة تتجاوز بخطى فسيحة الرؤية التي سيضعها ديكارت بعد دهر حين يقتصر على جعل العقل - إذ يشتغل - حجة على الوجود دونما إجلاء للوسيط الأكبر الذي هو اللغة.

إن مفتاح كل الحلول في معضلتنا اللغوية هذه الأيام هو تصحيح سوء الفهم التاريخي عسى أن نقلع عن إجحاف التأويل الذي يُفضي بنا إلى التواكل والانخزال، وربما إلى اختيار العقم الطوعي بضرب من التعطيل الذاتي. اللغة العربية - العزيزة علينا جداً - كائن غير مقدّس في ذاته، ففعل اللغة بريء، ولكن فعل الخالق هو المقدّس. أن يهبنا الخالق سبحانه لغة فذاك منّة ربّانية، أما أن يخلقها فذاك هو المقدّس، والإعجاز الإلهي هو في جعل اللغة غير المقدّسة مطية لإنشاء نصّ مقدّس يتجاوز طاقة الإنسان في استعماله اللغة. إن الإعجاز المطلق هو في تمكين الإنسان من أداة دنيوية تاريخية تجعله يدرك بواسطتها المُتعالِي الروحاني، هو المحايث الذي يسمي مَرَقاة للمفارق المتسامي. وإذا قد نص الله في كتابه العزيز على أن من معجزاته تعدّد الألسنة البشرية واختلافها فإن في ذلك الدليل المفحّم على عدم تفاضل اللغات. ولولا ذلك لانتقضت المعجزة الربّانية، وكيف لا تنتقض لو أن بعض اللغات كانت في أصل النشأة أفضل من بعض والله يريد أن يُقيم لعباده الحُجّة على عظمة خلق الإنسان،

(22) القرآن الكريم، «سورة الروم»، الآية 22.

(23) المصدر نفسه، «سورة الذاريات»، الآية 23.

وعلى عظمة خلق الكلام في فم الإنسان، وعلى عظمة تعدد الأنظمة اللغوية بحسب تعدد الأمم والخلايق؟ ولو رمنا الاستطراد لتيسر الاستدلال على أن اللغة العربية لو كانت أفضليتها لصيقة بها، محايثة لها في ذاتها ولذاتها، لما كان لاتصاف القرآن الكريم بسمة الإعجاز من معنى...

إن اللغة العربية - كسائر لغات البشر قديمها وحديثها - ظاهرة اجتماعية تدعن لما تدعن له كافتها من قوانين التاريخ. وفي إثبات هذا تألق رواد الفكر العربي، فقد صوّروا لنا فترات الوهن التي أتت على اللغة العربية ثم كادت تذهب بها وبريحها، وما ذلك إلا دليل على أنها معرضة للمخاطر، ومتهيئة كغيرها للتلاشي تحت وقع الصدمات. ولئن نجت العربية من الذوبان فيما مضى ونهضت بعد الكبوة فمن الغباء أن نتأول ذلك بمنطق البركة الغيبية، فتتراخى ونتخاذل كما نحن فاعلون. إنه الامتحان المتجدد، وكيف نغفو عن أن أسلحة المَحَق الثقافي والدمار اللغوي قد تطورت بأحجام عملاقة وأصبحت لها قدرة فتاكة تضاهي أسلحة النسف الشامل؟ فما لم يفعل التاريخ ماضيًا قد يصنعه حاضرًا فيأتي على أنفاس اللغة خنقًا وإهدارًا.

لُصغ إلى صاحبنا ابن حزم إذ يتحدث - في نفس السياق الذي أسلفناه - عن اللغة من حيث هي ظاهرة اجتماعية تمثل لنواميس التاريخ: «إن اللغة يَسْقُط أَكْثَرُهَا وَيَبْطُل بِسُقُوطِ دَوْلَةِ أَهْلِهَا، وَدُخُولِ غَيْرِهِمْ عَلَيْهِمْ فِي مَسَاكِنِهِمْ، أَوْ بِنَقْلِهِمْ عَنْ دِيَارِهِمْ وَاجْتِلَاطِهِمْ بِغَيْرِهِمْ. فَإِنَّمَا يَقْيَدُ لُغَةَ الْأُمَّةِ وَعِلْمُهَا وَأَخْبَارُهَا قُوَّةُ دَوْلَتِهَا وَنَشَاطُ أَهْلِهَا وَفِرَاغُهُمْ. وَأَمَّا مَنْ تَلَفَتْ دَوْلَتُهُمْ، وَغَلَبَ عَلَيْهِمْ عَدُوُّهُمْ، وَاشْتَغَلُوا بِالْخَوْفِ وَالْحَاجَةِ وَالذِّلِّ وَخِدْمَةِ أَعْدَائِهِمْ، فَمُضْمُونُ مِنْهُمْ مَوْتُ الْخَوَاطِرِ. وَرَبِمَا كَانَ ذَلِكَ سَبَبًا لَذَهَابِ لُغَتِهِمْ، وَنَسْيَانِ أَنْسَابِهِمْ وَأَخْبَارِهِمْ، وَيُبُودِ عِلْمِهِمْ. هَذَا مَوْجُودٌ بِالْمُشَاهَدَةِ وَمَعْلُومٌ بِالْعَقْلِ ضَرُورَةٌ».

وستكون لابن خلدون يقظة فكرية عالية يعود إليه فيها رُشده المكين وهو يغوص في أعماق الظواهر العمرانية، ويتخذ من الاختلاف الحضاري آلية لتفسير التاريخ، وسيرتقي بموضوعية الحياض الفكرية إلى المرتبة التي تحقق لُمُنَجَزَه العلمي أبعادَ التجاوز المعرفي المقدام، وعلى يده سيتخلق من أرحام

علم التاريخ علمٌ وليدٌ هو علم الاجتماع. وسيدون في منظومته العجيبة ما به نستشرف قانون الدورة التاريخية الكبرى بين أمم غالبية وأمم مغلوبة على أمرها، ونواميس التعاقب بين ثقافة غازية وثقافة مغزوة، وسيضع لنا ما به نستنبط العلل المفسرات لكل ذلك. سينطلق من قانون جازم يسطره: «اعلم أن لغات أهل الأمصار إنما تكون بلسان الأمة أو الجيل الغالبين عليها، أو المختطين لها»، ثم يفيض في فترات التآلق وفترات الانحدار التي مرت بها اللغة العربية طبقاً لقوانين الغالب والمغلوب حتى يصل إلى آخر ما بلغه أمرها فيقول: «فلما ملك التتر والمغول بالمشرق ولم يكونوا على دين الإسلام ذهب ذلك المرجح وفسدت اللغة العربية على الإطلاق ولم يبق لها رسم في الممالك الإسلامية بالعراق وخراسان وبلاد فارس وأرض الهند والسند وما وراء النهر وبلاد الشمال وبلاد الروم، وذهبت أساليب اللغة العربية من الشعر والكلام إلا قليلاً يقع تعليمه صناعياً بالقوانين المتدأسة من كلام العرب وحفظ كلامهم لمن يشره الله تعالى لذلك، وربما بقيت اللغة العربية المضربة بمصر والشام والأندلس بالمغرب لبقاء الدين طلباً لها، فأنحفظت ببعض الشيء، وأما في ممالك العراق وما وراءه فلم يبق لها أثر ولا عين حتى إن كتب العلوم صارت تكتب باللسان العجمي وكذا تدريسه في المجالس»⁽²⁴⁾.

وإلى هذا الواقع المتحدّر الذي آل إليه وضع اللغة العربية أشار ابن منظور - قبل ابن خلدون بزمان - شارحاً الحوافز التي حثته على تصنيف معجمه اللغوي لسان العرب فيقول في مقدمته: «فإنني لم أقصد سوى أصول هذه اللغة النبوية وضبط فضلها إذ عليها مدار أحكام الكتاب العزيز والسنة النبوية، ولأن العالم بغوامضها يعلم ما توافق فيه النية اللسان ويخالف فيه اللسان النية، وذلك لما رأته قد غلب في هذا الأوان من اختلاف الألسنة والألوان حتى لقد أصبح اللحن في الكلام يُعدّ لحنًا مردودًا، وصار النطق بالعربية من المعايب معدودًا، وتنافس الناس في تصانيف الترجمات في اللغة الأعجمية، وتفاصحوا في غير اللغة العربية. فجمعت هذا الكتاب في زمن أهله بغير لغته يفخرون، وصنعته

(24) ابن خلدون، المقدمة، ص 546.

كما صَنَعَ نوحُ الفلك وقومُه منه يسخرون، وسمّيته لسانَ العرب».

ليس مضمونًا بعد اليوم أن اللغة العربية إذا تهاوت بوسعها أن تنهض بعد كبوتها، أو أن أهلها سيقدرّون على جمع أشلائها بعد أن تنفلق من الداخل فتشظى. لذلك ذهبنا في تصحيح التأويل إلى ما ذهبنا إليه، فلو أننا قلنا إن العربية أفضل اللغات بأصل الخليفة وجذور المنشأ لكذبنا التاريخ، وخذلنا الواقع، ولمّا وجدنا ما به نحتج أمام الذين يستصغرون المقدّس ويزدرون الغيب. أمّا حين نقول إن اللغة العربية إنما حازت الأفضلية بالاكْتساب حين اصطفتها العناية الربانيّة لتختتم بها رسالاتها السماوية فإننا نؤكد أن العرب - ولغتهم معهم - قد حَكَمَ لهم التاريخ يومًا فكانوا أرقى الأمم، ثم حَكَمَ عليهم فسبقهم غيرُهم، وأن بوسعهم إذا صدق منهم العزم وأخذوا أنفسهم بالكَدِّ والحزم وتوسّلوا بالأسباب فإنهم سيستأنفون دورة التاريخ، وقد يُحرزون مجددًا قدَمَ السبق.

إن الكلام هو الخصوصية الأولى للإنسان، لأنه المفتاح الذي يحكم صلة الكائن الأدمي بالوجود مطلقًا؛ نعني بالعالم وبالكون وبمن يَعمُر العالم والكون. ثم إن الكلام هو أسّ التفكير الذي يستقيم به العقل، بل به يستوي ميثاق الإدراك. ولكن الكلام هو الجسر الذي عليه يمرّ خطاب الرسالات الروحية، فهو بتلك الصفة عماد الوصل بين المطلق والنسبي، أي بين الغيبي والدنيوي.

لا بدّ أن نذكر بأننا نعالج الموضوع اللغوي من خلال زاوية مخصوصة هي زاوية المدركات التي تختلف عن زاوية المفاهيم المتصورة باستقرار. ومعلوم أن التصوّرات هي التجريدات التي تتشكل في الذهن بعد أن تتخذ الوقائع المعايَنة منطلقًا لها؛ لأنها ترمي إلى ترجمة المعايين العملي إلى مُشخص فكري، ولا يعني هذا أن تشكلها في الذهن يتسق دائمًا مع الحقيقة اتساقًا أمينًا. أما التمثيلات فهي تجريدات ذهنية يتخيّل صاحبها أنها هي الحقيقة وأنها هي وحدها الكفيلة بأن تكون أدوات لتحليل الظواهر.

إن التمثيل إحساس من ضروب الاستشعار يَغيب عن صاحبه أنه إحساس
فيراه كأنه فكر خالص. التمثيل هو تصديق يرتدي أقنعة اللغة، والتمثيل هو الصورة
المثلى التي ينفصل فيها المدلول عن داله حتى يكون في وسعك أن تتساءل:
أين تكمن القيمة، أفي عربية العربي أم في عروبة العربية؟ مع التصورات نحن
في مجال الفرضيات الفكرية، ومع التمثلات نحن في فضاء قناعات تنصبُّ
نفسها قيماً غير قابلة للمفاوضة. في الأولى نحن نشتغل مع المجهول لنكتشف
المعلوم وفي الثانية نشتغل مع المعلوم لنؤكد أن غيره مجهولٌ ومن حقنا عليه
أن يبقى مجهولاً. التصوّر اختبارٌ والتمثيل تسليم؛ لأن التصوّر رهانه افتراض
السببية سواءً عُثر عليها أو لم يُعثر، بينما التمثيلُ سَنَدُه المصادرة كما لو أن كل
مظنون شبيهٌ بمصادرة إقليدس قبل أن أعادت النظر فيها الهندسات التي تلتها:
إذا كان لديك خط مستقيم ونقطة خارجة عنه فليس بوسعك أن ترسم إلا خطاً
واحداً يوازيه. إن الفرق بين المظنون والمتحقق هو تمامًا كالفرق بين المعيش
والمتخيّل والفرق بين الحدث وسرده.

الفصل الحادي عشر

من تجليات الوعي

إذا تمثلنا المقصد الدقيق من المراجعة المعرفية التي بنينا عليها الفصل التاسع، وتقبلنا المرمى الذي رُمنّا نيله من الفصل العاشر، أضحي متيسراً لنا أن نعود إلى ذاك السؤال السالف «من ينهض باللغة؟» لنفسر السبب الذي من أجله ظل الجواب عنه - في واقعنا العربي ومنذ عقود متتالية - جواباً مؤجلاً على الدوام.

لقد ارتسمنا لأنفسنا هدفاً مخصوصاً حدّدناه بالرصد الثقافي والاستكشاف المعرفي، والتزمنا فيه بمعاينة الحراك المجتمعي الدائر حول القضية اللغوية، بل قدّرنا أن تدوين الأحداث، وتوصيف الوقائع انطلاقاً من كل السياقات التي وجدنا أنفسنا منخرطين في دوائرها، هو إسهام في معالجة الموضوع بمقاربة موضوعية تساعد المنهج العلمي على التكامل، وهو في نفس الوقت امتثال لدواعي النضال الفكري الذي على قواعده يستوي معمار الانتماء الحضاري. ولا يغيبّن عن حصيف يتابع تغير مرجعيات الفكر الحديث أن موضوعية العلم لا تتضارب إطلاقاً مع الاستحقاقات التي يُملّيها العقد الاجتماعي كي يخرج الإنسان من وجوده فرداً إلى الوجود الجمعي. وفي هذا المربع نرسم النقطة المركزية التي منها نرسل بعض الأضواء الكاشفة عسى أن ننير سبيل كل من خطر له أن يؤرّخ يوماً لمسألتنا اللغوية، أو أن يدوّن على صفحات الكتب مَشاهد الملحمة التاريخية المديدة التي خاضتها لغة الضاد في تعالقها المكين بين مَنْ يصنعون القرار ومن ينتجون الأفكار. ولن يكون هتّناً فك التعاضل الزمني فيما سنقف عليه من تداخل التجارب وتشابك أزمنتها؛ بحيث يَضيع منا السلك الناظم الذي به تُميّز الأسباب من نتائجها والحوافز من ثمارها، ويضيع بالاستتباع إمكان رسم خطوط التأثير والتأثر، وليس ذلك بالبذخ الفكري، ولا هو من الترف النظري، ولكننا سنتقضى ما وسعنا الجهدُ خط التعاقب في وصله كما في تقطّعه.

أما مفتاح كل الأبواب فهو الوقوف لحظة عند بعض المفاهيم الإجرائية الفاعلة. لقد سبق في الفصل الثالث أن أشرنا إلى مفهوم المجتمع المدني، وعرّجنا في الفصل السادس على علاقته بمفهوم مجتمع المعرفة، وكنا خلال ذلك قد ألمحنا إلى أصل نشأته، وكيف تتضافر آلياته وفقاً لما عرفته الثقافة الإنسانية المعاصرة عند أهلها. والحاصل لدينا - مما علينا استذكاره - هو أنه جزء من منظومة «العقد الاجتماعي» وأن مرجعه الأول ومنتهاه الأخير أنه الفعل اللاسياسي الذي يُهيئ المناخ الملائم لممارسة كل الحقوق المجتمعية المرتبطة حتماً بالفعل السياسي، وخلاصة كل ذلك - كما سبق أن جلونا باختزال تام - أن المجتمع المدني ينشئ حسّاً، ويُنتج وعياً، ولكنه لا يصنع قراراً.

لما كنا نتحدث عن أزمة اللغة العربية وعمّا واكب مآزقها التاريخي من إحراجات أفضت بالغيورين عليها إلى الإحساس باليتم اللغوي وهم يقارنون حالهم بحال الثقافات الإنسانية الأخرى كنا نصوّر كيف ناء بها عائق صناع القرار، وكيف التبست التقديرات في أمر موضوع العلاقة بين الهوية والأمن اللغوي، وكيف تشابك المستتر منه مع المنكشف، والمتواري فيه مع البين، والحال أن موضوع اللغة من الكلام الذي يَجهر بمعناه. ويكفي أن يتحلّى أولو الأمر بالعين المدققة حتى تتمايز المتون من الحواشي في حمل أعباء الأمانة التاريخية الجسيمة. هي أخلاط غير متمازجة كلما عالجتها بالبصيرة المستشرفة انجلت لك معادن المعنى من مكنوناتها. وها نحن نرى كيف يتناضد النسيج المجتمعي في أحوالنا العربية من خلال واقعه العياني على غير ما يتراتب عليه في الثقافات الأخرى التي شهدت ميلاد فكرة المجتمع المدني. ففي بعض أقطارنا العربية منظمات تسمّى مدنيّة أو تسمّى أهليّة، ولها في جلّ الأحيان تشريعات قانونية تحكمها، ومنا من يستخدم بشأنها مصطلح «النسيج الجمعياتي»، وهي في كل بلد بحسب مساحات الحرية العامة، وبحسب انسياب العلاقة القائمة بين الحاكمين والمحكومين. وضمن هذا النمط من التنظيمات ظهرت في عدة أقطار عربية جمعيات تبتغي الدفاع عن اللغة العربية، أو تعلن حمايتها، أو تكتفي بتسمية حيادية تصمت فيها عن مقصدها النضالي كما في حال «جمعية لسان العرب» في مصر.

ولكن واقعنا العربي قد عرف نمطًا آخر من التنظيمات التي حملت أمانة الانتصار للغة العربية والذبّ عن كيانها، صوّنا لها من التهاوي الذي ما برح يتصيدها. إنه نمط أفرزه الواقع العربي بموجب خصائصه النوعية وبحكم ما يتفرد به من علائق متضافرة على سلم مراتب الهرم الاجتماعي بكامله. هي تركيبة فيها ما يضاهي تنظيمات المجتمع المدني، وفيها ما يجانس المؤسسات الرسمية دون أن يكون «رسميًا»، ومنها ما هو من مجالات القطاع الخاص دون أن يتجافى عن المدد الوافد من مؤسسات القطاع العام. هي توليفة عربية استثنائية، وهي جديرة بأن تنال حقوقها من الدرس والتحليل والمعالجة. ولئن اهتممنا بها في سياقنا هذا بحكم انخراطها في الجدل الحائم حول واقع اللغة العربية ومآلها، وحول ما نزعمه من التحام الهوية بالأمن اللغوي، فإن الأقدار على دراستها كظاهرة عامة هم أهل الاختصاص في علم الاجتماع الثقافي. وكم سيكون مضيئًا كاشفًا أن يعكفوا على استجلاء الفروق المائزة بين مكونات الثقافة العربية ومكونات الثقافات الأخرى، ونحن على يقين أن فكرة المجتمع المدني توفر لأهل النظر موضوعًا شيقًا يطبق عليه منهج دراسة رحلة المفاهيم، وما يطرأ عليها عند انتقالها من بيئة فكرية إلى بيئة أخرى مغايرة، وما قد يُسمّى باستزراع الأفكار في تربة تختلف عن التي هُيئت فيها مشاتلها. إنه نمط مغاير للسائد من الأنماط في الثقافة الإنسانية المعاصرة، وسنرى أنه يستحدث مفهومًا جديدًا يقتضي أن نبتكر له مصطلحًا خاصًا يقوم على فكرة «مجتمع الرعاية» بوصفها حلقة الوصل بين المجتمع المدني ومؤسسات النظام الرسمي حتى ولو كانوا حاضرين بذواتهم الشخصية لا بصفاتهم الرسمية.

لقد شهدت قضية اللغة العربية حراكًا استثنائيًا خلال هذه الحقبة الزمنية مثلما سبق أن أفضنا فيه منذ البدايات، وكنا قد شرحنا السياق الدقيق الذي بلغ فيه الوعي بالمسألة ذراه، إذ انطلقت الأسباب المباشرة مع مطلع الألفية كما رأينا، وحصل الوفاق العربي حول معالجة القضية بمناسبة القمم العربية الثلاث (2007 - 2008 - 2009). ولم ينته العقد الأول من القرن الجديد حتى بدأت الرياح تعصف بأركان الاستقرار العربي كما عاش عليه طوال عقود ثلاثة هي تلك التي تمثل على وجه التقريب النصف الثاني من عمر دولة الاستقلال

العربية بعد أن كان النصف الأول موسومًا بظاهرة الانقلابات العسكرية. هنا، ودون أن نخوض لا في أسباب الانفجار السياسي ولا في مصائره - لأن ذلك يخرج عن مساقنا المخصوص - يتعين علينا أن نبادر بإثارة موضوع نكتفي بالإشارة إليه عسى أن يلقى حظه من الدرس والتمحيص في يوم من الأيام.

على مدى الأعوام الثلاثة الأولى (2011 - 2012 - 2013) التي انفجرت فيها منظومات سياسية عاتية في تونس ومصر وليبيا وما تخللها أو تعاقب عليها من رجّات فارتدادات؛ كان هناك «غائبٌ أكبر» ألا وهو القضية اللغوية. لم يُعرز أحد من الأطراف السياسيين الفاعلين في مُجريات الأحداث أيّ اهتمام لوضع اللغة العربية لا ضمن الأسباب المفسرة لأنماط الاستبداد السياسي الذي انتفضت عليه الجموع ولا ضمن المرامي المرسومة على جدول الاستحقاقات التاريخية المنتظرة. والأغرب في ذلك كله أن الخيارات اللغوية السائدة يومئذ هي خيارات سياسية بامتياز ولا سيما في تونس ومصر، وإذا بالحلقة الغائبة على الواجهتين: المشروع اللغوي كاستحقاق ثوري، والمشروع اللغوي كاستحقاق ديمقراطي. بل الأعجب أننا كنا نرى كيف أدّى الفوران السياسي الذي قام بديلًا عن القمع كسّيل هادر يغسل النفوس من كبّتها ويظهر الضمائر من شقائها قد أدّى إلى تكريس اللهجة العامية في الشعارات الحزبية المتكاثرة، وتكريسها أيضًا في القوالب الانتخابية، ثم انتهى الأمر بالخطاب الإعلامي إلى إغفال اللغة الفصحى نهائيًا وإقامة «اللغة الثالثة» بديلًا طاغيًا على كل حوارات البث السمعي والمرئي. فَمَن كان يظن أن ما سُمّي يومها في بدايات الفوران ربيعًا عربيًا سيكون بالنسبة إلى اللغة العربية الفصحى «الفرصة التاريخية الضائعة»؟ هل خيف على المسألة اللغوية أن تتسيّس؟ ولكن الجميع يعلمون أنها سياسية حتى الرميم، أم خيف عليها أن تتأسلم؟ ولكن اللغة العربية لولا الإسلام لما أضحت أمّ القضايا لأنها أمّ المرجعيات.

في هذا السياق بكل خلفياته ومراجعته نحاول أن ندوّن ما رصدناه من أمارات تؤسس لوعي لغوي جديد، وإذا نقوم بذلك من موقع مخصوص أشرنا إليه ونكرر ذكره لأنه موقع مثلث الأبعاد؛ نقوم بذلك من حيث إننا معنيون باللغة

بوصفها مجالاً معرفياً كان من أقدارنا أننا في قلب الرحى من دائرته. ونقوم به إذ نصادر على أن امتزاج الخطاب العلمي بالخطاب النضالي لا يحط من قدر المعرفة ولا ينال من جلال موضوعية التفكير. ونقوم به أخيراً لأننا كنا - في أغلب الحالات - طرفاً مساهماً بأي شكل من الأشكال في الجدل الدائر حول وضع اللغة العربية واستشراف مآلاتها. من أجل ذلك ننبّه إلى مَلَمَح لن يغيب عن القارئ الكريم الانتباه إليه، وهو أننا - بين مناسبة وأخرى - كنا نستأنف بعض الأفكار الأساسية التي اتخذناها وقوداً لمحرك «النضال اللغوي». ولئن بدا ذلك - من وجهة النظر الأكاديمية الخالصة - ضرباً من «خلع الأبواب المفتوحة» فإنه في ساحة الصراع الثقافية وعلى أرض المعركة الرمزية يغدو أمراً مستساغاً، بل يمسي ضرورة متأكدة، وربما يكون اختزال النص أو اقتضابه لتحاشي الاستئناف ضرباً من الابتسار يخلّ بإحدى الغايات التي نتشوف إليها، وهي التوثيق الأمين لتجليات الوعي اللغوي الجديد في كل منعطفاته.

في 28 أيلول/سبتمبر 1999 انبعثت في دولة الإمارات العربية جمعية اختار مؤسسوها أن يسمّوها «جمعية حماية اللغة العربية» وكان مقرها في الشارقة، واختيار لفظ «الحماية» يجيء صدى أميناً لواقع عياني مخصوص المعالم. فقد انطلقت يومئذ أصوات عديدة تنادي بتدارك وضع اللغة العربية في المجتمع، وانبرت أقلام تلفت الانتباه ضاغطة على أجراس الخطر الذي يُدهمُّ الأمن اللغوي. وكان لافتاً أن صحيفة الاتحاد قد احتضنت تلك الدعوات، وهي صحيفة لها وزن اعتباري متين في المجتمع الإماراتي، ويكفي أن اسمها هو بحد ذاته رمز وطني بما أنه المفتاح الدال على نشأة الدولة بأكملها: «اتحاد الإمارات»، ومنه «دولة الإمارات العربية المتحدة». نذكر من المقالات التي نشرتها الصحيفة يومئذ ما كتبه محمد عبد العزيز الباهلي بعنوان «الاستعمار اللغوي» (25 جانفي (كانون الثاني/يناير) 2000) وبالعنوان «احتضار اللغة العربية» (1 فيفري (شباط/فبراير) 2000)، وما كتبه عبد الله الشامسي بعنوان «مستقبل اللغة العربية في الإمارات غير واضح» (24 فيفري (شباط/فبراير) 2000). كلها كتابات تحدثت عن التلوث اللغوي الذي لا يبرح يحاصر اللغة العربية، بعضه أجنبي غربي، وبعضه أجنبي آسيوي، وبعضه

الآخر محليّ يرسل العنان للعالميّ ويلجم فاه الفصيح.

رسمت جمعية حماية اللغة العربية لنفسها أهدافاً عامة صيغت في شكل مضامين مبدئية، من أهمها:

- 1 - غرس الاعتزاز باللغة العربية في نفوس أبنائها باعتبارها لغة دينهم.
 - 2 - التوعية بأهمية اللغة العربية في نفوس أبنائها باعتبارها لغة آبائهم.
 - 3 - حث الهيئات والمؤسسات العامة والخاصة على تعزيز استخدام اللغة العربية وجعلها الأساس في التعامل والتخاطب والإعلان.
 - 4 - العمل على تيسير تعليمها للناشئة وتعليمها لغير الناطقين بها.
 - 5 - تنظيم المحاضرات والندوات وحلقات البحث للنهوض باللغة العربية.
- ولتحقيق هذه الأهداف وفتح المجال أمام الغيورين على اللغة العربية انبثقت عن الجمعية تسعُ لجان هي: اللجنة الثقافية، لجنة الأبحاث والدراسات، اللجنة الإعلامية، لجنة العلاقات العامة، لجنة الإدارة والتنظيم، اللجنة النسائية، لجنة الرصد والمتابعة، اللجنة المالية، لجنة جماعة أصدقاء اللغة العربية في المدارس الحكومية والخاصة والجامعات.
- لم يكد يمضي عَقد من الأعوام حتى أطلق ولي العهد في إمارة أبوظبي - سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان - مبادرة حملت في بدايتها العنوان التالي «مشروع تطوير اللغة العربية». كان ذلك في أواخر عام 2009، فجاء كما لو أنه استجابة لما تم الاتفاق عليه في قمة الملوك والرؤساء العرب التي انعقدت في الدوحة (آذار/ مارس 2009) وعالجت للمرة الثالثة - بعد القمتين السابقتين - موضوع اللغة العربية وقد أسلفنا تفصيل القول فيه. انطلقت المبادرة بدعوة من خمسة «خبراء» - كان بينهم كاتب هذه الأسطر - لدراسة «وثيقة تصوّرية» أعدها «ديوان ولي العهد» رسمت أهدافاً عامة للمشروع وأهدافاً محددة. وكانت الوثيقة ثمرة استفتاء وجهه فريق العمل إلى الخبراء من أبرز عناصره سؤالان، الأول: ما هي أهم التحديات التي تواجه اللغة العربية حاضراً

ومستقبلاً؟ والثاني: ما هي المبادرات التي كنتم جزءاً منها وما هي الصعوبات التي واجهتكم وما هي الدروس المستفادة؟

وبناءً على ما تلقاه فريق العمل رسمت الوثيقة التصورية أهداف المشروع مُصنّفة إياها إلى عامة ومحددة. فمن الأولى: نشر الوعي العام بأهمية اللغة العربية وارتباطها بهوية المجتمع - تنمية اللغة العربية والتخطيط لها لإبقائها في عداد اللغات الحية - تبني التقنيات العلمية وتطويرها في سبيل تطوير اللغة العربية. ومن الثانية: تحديد علاقة اللغة العربية بالتقنيات الجديدة وتوظيفها لمعطياتها - رفع مستوى جودة التقنيات الحاسوبية بالعربية - توسيع قواعد البيانات العربية لتأسيس شبكة عالمية متصلة بها - متابعة استيعاب اللغة العربية للحصاد المعرفي في مجتمع المعرفة الجديد - تطوير تعليم اللغة العربية وتحديث تقنياتها على نحو منافس - تنسيق الجهود بين المؤسسات المختلفة وإقامة الشراكات بينها.

اجتمعنا في أبوظبي (20 - 21 كانون الأول/ ديسمبر 2009) وجرى حوار حول تجسيم المشروع وحول طبيعة المؤسسة التي يُعهد إليها به، وما الاسم الذي سيعبر بوفاء تام عن غاياتها، وتراجحت كفتان: أن تسمى «مركز اللغة العربية» أو تسمى «أكاديمية اللغة العربية» وذلك بعد أن تم تجاوز مقترح ثالث هو «مجلس أبوظبي للغة العربية». وأفضى اجتماع الخبراء مع فريق العمل إلى إصدار البيان التالي:

«إيماناً منا بأهمية العناية باللغة العربية وضرورة تحديثها وتطويرها لاستيعاب إيقاعات العصر واتخاذ المبادرات الإيجابية الخلاقة، واستناداً إلى ما أثبتته هذه اللغة على مدى الحقب التاريخية المتلاحقة من قدرة على الصمود المكين والانطلاق المتجدد، وأمام التحديات الجسيمة التي تواجه اللغة العربية، والتي ما انفكت تتعاضم بحيث باتت تقلص إشعاعها، وتهدد مصيرها، ويخشى أن تنذر بأفول نجمها، تنبعث في أبوظبي «أكاديمية اللغة العربية» تجسيمياً للشعور العميق بالمسؤولية التاريخية نحو لغتنا العربية بما هي لسان النص المقدس، ومستودع تراثنا الحضاري، ورمز هويتنا الجامعة، وبما

هي أيضًا أداة التواصل في الفضاء العربي، وعُدة الأمة في الإبداع وبناء الحياة حاضراً ومستقبلاً.

إن «أكاديمية اللغة العربية» مشروع ينطلق من التسليم بأن أفضل المسالك وأنجحها في مواجهة التحديات الراهنة هو الإقدام بجرأة تامة على الأخذ بناصية العلم في معالجة قضايا اللغة العربية لفض الإشكالات العالقة بتداولها، وتعلّمها، وترويجها، وجعلها اللغة المعبرة عن حاجات العصر ورهاناته النابعة من الثورة المعرفية الكبرى التي تعيشها الإنسانية قاطبة في زمننا الراهن.

وإذ يعتزم هذا المشروع رفع التحدي الجسيم كي تحظى الأمة العربية بمكانتها المرموقة في محافل مجتمع المعرفة فإنه سيعمل بوعي ومثابرة على مواصلة كل الجهود العربية السابقة في كل المجالات التي تعين على النهوض باللغة العربية بما يتيح إنجاز المشاريع التي طالما راودت نفوس ذوي العزائم الصادقة وساورت تطلعات أصحاب الطموح الحضاري التواق.

إن الغاية البعيدة السامية التي ترمي إليها «أكاديمية اللغة العربية» هي أن تظل لغتنا العربية لغة حية، وأن ترقى إلى منزلة اللغات العالمية الكبرى، وأن تتعزز بكل المستحدثات العصرية ولا سيما في مجال الطفرة الحاسوبية الرقمية، لتحظى عندئذ بالمكانة الاعتبارية المكيّنة في نفوس أبنائها من مختلف الأجيال.

وبناء على كل ذلك ستعمل الأكاديمية على الاهتمام بالبرامج الحاسوبية المتصلة باللغة العربية في المجالات المختلفة من الترجمة ومعالجة النصوص إلى المعاجم والموسوعات، وستجعل ضمن أولوياتها تطوير طرائق تعليمها بالإفادة من النقلة المنهجية التي حققتها علوم التربية، كما ستجتهد في نشر الثقافة العلمية بواسطة اللغة العربية متوسلة بتنمية الذاكرة الرقمية في مختلف حقول المعرفة. ولن يفوت الأكاديمية الاهتمام بالوسائط الإعلامية ولا سيما في مجال البث الفضائي الغزير.

إن «أكاديمية اللغة العربية» على يّنة بأن الدرب أمامها طويل، ولكنها على

ثقة عتيدة بأن المخلصين من أبناء هذه الأمة للغتهم أقوى من أن تفل من عزمهم جسارة التحديات، ولن يتوانى أحد منهم في الانتصار للغة العربية التي تظل هي الرمز الأعلى لهويتها الحضارية الخالدة. ونظرًا لطبيعة مشروع الأكاديمية وضرورة ضمان إتاحة فرصة لنموها، فإنه من المفضل أن تتمتع باستقلالية تامة».

وحين سجل ديوان ولي العهد البيان الختامي ضمن وثائق المشروع أثر أن ينص على أنه «البيان الختامي للاجتماع الأول لمشروع مركز اللغة العربية»، وهو ما يدل على أن الخيار قد حسم الجدل حول التسمية، وجاءت الخطوة الأخرى الهامة، وهي تنظيم «حلقة عمل» عُقدت في 11 - 13 جويلية (تموز/ يوليو) 2010 على أنها «تهدف لتصميم نهج تأسيسي شامل ومتناسك لمشروع مركز اللغة العربية» دُعي إليها جمع كبير من المختصين بالقضية اللغوية من كل أطرافها، فيهم اللغويون واللسانيون؛ العلماء العرب في أوطانهم والذين في المهجر، وفيهم المتخصصون الأجانب ممن لهم صلات أكاديمية بالثقافة العربية إما استنادًا إلى اللغة الفصحى أو استنادًا إلى مستويات التداول الأخرى. وأثرنا الإسهام ببحث حول «المصدر اللغوي الأساسي» مستعرضين قصة ما يسمى «الرصيد اللغوي المشترك» لبيان افتقارنا للأبحاث اللسانية الميدانية التي تضبط مستويات الرصيد اللغوي المشترك بين العرب كافة انطلاقًا من المادة اللغوية الواردة في الكتب المدرسية، وذلك بحسب سلم الارتقاء في درجات المنظومة التعليمية باعتماد الإحصاء المقارن بين مناهج كل الأقطار العربية.

يمثل الوقوف عند هذا المشروع محطة هامة في مسعانا هذا الذي أردناه مرصداً يجمع بين التوثيق التاريخي والمجادلة المعرفية في أدق مكنونات القضية اللغوية. فمن خلال الوقوف على المفاهيم نستشف أعماقًا ثاوية وراء المنطوق به، وقد رأينا كيف اختار من أسسوا في الشارقة «جمعية حماية اللغة العربية» لفظ «الحماية» ليرزوا حجم الأخطار الضاغطة، ونرى كيف انطلق مشروع أبوظبي معتمدًا على فكرة التطوير (مشروع تطوير اللغة العربية) مجانبًا بذلك المصطلح الذي تم تداوله في أدبيات القمم العربية الثلاث وهو

«النهوض باللغة العربية»، وربما يعود السبب إلى تحاشي اللبس الذي قد تتحول به المبادرة إلى امتثال مباشر لتوصيات قمة الدوحة (2009) بعد أن أحيل الملف بأكمله إلى الألكسو. وسبق لنا أن أدرجنا في الاستفتاء الذي سبق اجتماع الخبراء الإشارة التالية كما هو مدوّن في سجلات المشروع: «لا بد من التدقيق التالي وهو أن تطوير اللغة العربية لا يعني إحداث التغيير في منظومتها الذاتية أصواتًا أو صيغًا أو تراكيبًا، وإنما يتعلق التطوير بأسلوب التعامل مع لغتنا القومية وطرائق تداولها وتعليمها وتطويع أدواتنا المعرفية وفقًا لها، فالأمر يرجع إلى موقعها في وجودنا، وإلى إعادة النظر في منزلتها لدينا ضمن منظومة القيم الرمزية العليا التي تحكم حياتنا».

ومن طريف ما قد يعكف عليه الباحث استقراء الأسماء التي سُميت بها الجمعيات الكثيرة التي ظهرت في كل أرجاء الوطن العربي انتصارًا للعربية وذنبًا عن حماها. ومعلوم بالبديهة أن فعل التسمية يحمل في حد ذاته موقفًا مبدئيًا من جوهر الموضوع؛ إذ هو يُبرز صورة كاشفة لما نريد أن نخلعه على المسمّى. وتكفيينا برهة نتأمل فيها الألفاظ المفاتيح التي تتأثت بها أسماء تلك الجمعيات وتتوشح بها موثيقها وأدبياتها، ولئن أجمعت على جعل مدارها هو «اللغة العربية» فإن المنظمة الأهلية التي نشأت لهذا الغرض في مصر عام 1992 قد اقتفت تسمية أخرى فقالت «جمعية لسان العرب» كما أشرنا آنفًا، ولا شك في أن ذلك الاختيار في التسمية نابع من إدراك لأسرار التاريخ العربي، وأهل الدراية يعرفون أن لفظ «اللغة» يكون وفقًا في التداول العتيق للدلالة على ما تختص به القبائل من أنظمة تعبيرية متفرعة عن نظام الأداء اللغوي العام، وهكذا كانت عبارة «لغات العرب» مرادفة لقولنا «اللهجات العربية» وكان يقال: لغة قريش ولغة تميم ولغة قيس، ولم يكن بذخًا ولا ترفًا أن اختار ابن منظور لمعجمه عنوان لسان العرب. ولكن الوثائق المتداولة كثيرًا ما تقدّم الجمعية بالاسم المستفيض ونصه «جمعية لسان العرب لرعاية اللغة العربية» وهي صيغة تطوف بأطراف المعاني احترازًا من كل التباس.

بعد سلسلة الجهود التي امتدت في الزمن (2009 - 2010) كان كل

شيء جاهزاً على مستوى دراسة المشروع الإماراتي بما في ذلك الهياكل التنظيمية، وهو ما سمّاه فريق العمل في ديوان ولي العهد «هيكل الحوكمة»، وتم التنصيب فيه على مجلس الأمناء واللجنة الاستشارية والأمين العام ومدراء المشاريع والإدارات الفنية، كما تم تحديد الميزانية اللازمة بكل أبوابها ومقاديرها. ولا يسع الناظر المتأمل والمهموم الواعي بعمق مأساتنا اللغوية وتكاثُر الجراح على جسدها الكليم إلا أن يتمسك بالأمل عسى أن يخرج المشروع من حيز القوة إلى حيز الفعل، ولا سيما والوثيقة التصورية قد جعلت في المرتبة الأولى من أهدافها «نشر الوعي العام بأهمية اللغة العربية وارتباطها بهوية المجتمع». وما نحن في الجوهر الصميم من قضيتنا الأم: الهوية العربية والأمن اللغوي.

وما هي إلا فترة وجيزة حتى تجدد في الإمارات الحراك النضالي حول اللغة العربية، حصل ذلك لما أطلق حاكم دبي سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم في ماي (أيار/ مايو) 2012 مبادرته الرامية إلى المحافظة على اللغة العربية وتعزيز مكانتها في المجتمع، وجاءت متعددة الأبعاد كان في صدارتها ما سُمّي «ميثاق اللغة العربية». وتم الإعلان عن تأسيس مجلس استشاري للغة العربية يتكفل بالسهر على تطبيق بنود الميثاق، ويكفينا الوقوف عند المواد الخمس الأولى منه حتى نقدر حجم الطموح النضالي، ونقيس سقف الأمل المعقود على النقلة النوعية في مجال الوعي بأزمئتنا اللغوية:

المادة الأولى: اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة، وذلك بحسب المادة السابعة من دستور دولة الإمارات العربية المتحدة.

المادة الثانية: اللغة العربية هي لغة الحكومة وعليه تكون جميع الخطابات والمراسلات والوثائق والاتفاقيات الرسمية والقوانين والأنظمة والقرارات الصادرة عن حكومة دولة الإمارات باللغة العربية.

المادة الثالثة: اللغة العربية هي لغة التخاطب الرسمي ضمن الجهات الحكومية وبين الجهات الحكومية والأطراف الأخرى ذات الصلة.

المادة الرابعة: اللغة العربية هي اللغة الأساسية في الخدمات التي تقدمها الجهات الحكومية، مع إتاحة هذه الخدمات بلغات أخرى لغير الناطقين بالعربية عند الحاجة.

المادة الخامسة: اللغة العربية عنصر أساسي في التعليم في دولة الإمارات، ويتوجب على وزارة التربية والتعليم وجميع الهيئات المعنية في الدولة أن تبذل قصارى جهدها لتطوير أساليب ومهارات تعلّم العربية وبناء قدرات مدرّسي العربية في المدارس الحكومية والخاصة في الدولة بما يتطابق مع أعلى المعايير العالمية، كما توجّه الحكومة الجهات المعنية لضمان التزام المدارس الخاصة بالتركيز على اللغة العربية لتمكين الطلاب الإماراتيين والناطقين بالعربية من امتلاك أدوات لغتهم.

وتفصيلًا لميثاق اللغة العربية؛ أصدر المجلس الاستشاري للغة العربية برئاسة وزير الثقافة والشباب وتنمية المجتمع في 30 جوان (حزيران/ يونيو) 2013 قرارًا يقضي بالتواصل مع مؤسسات التعليم العام والعالي لوضع اختبارات موحدة تتيح مدى كفاءة الطلاب في استخدام اللغة العربية، كما «أقرّ المجلس أهمية التنسيق مع مؤسسات النشر الرقمي والتواصل مع البلديات والدوائر الاقتصادية في إمارات الدولة». وقد تداولت الصحافة الموضوع تحت عنوان لافت هو قرارات نحو «تمكين اللغة العربية»، وهو ما يعيدنا - على مستوى المصطلحات - إلى غزارة البدائل التي تم استخدامها، ومن أهمها الثنائي اللفظي «النهوض والتمكين» ومن ورائهما صورتان دلالتان تكشف كل واحدة منهما - في مرآة المقاصد - تعليلًا متفردًا.

هكذا نلتقط من جديد صورة بليغة من المشهد العربي كما أفضنا في توصيفه سابقًا، والسمة الغالبة عليه هي التنافس الحميد على خدمة اللغة العربية انطلاقًا من وعي جديد - بل مفاجئ - يحكي قصة الهوية العربية والأمن اللغوي. ولئن رأينا هذا التنوع في المساعي داخل البلد الواحد فإنه سيكون أكثر تعددًا وأبعدَ تميزًا إذا رصدناه بالمقارنة بين الأقطار العربية. ولا يفوتنا التذكير بتلك الخصوبة التي اختص بها مفهوم المجتمع المدني في أوطاننا،

وقد رأينا أنموذجًا من هذا الفضاء الجديد الذي لا هو مجتمع مدني خالص ولا هو مجتمع رسمي مُلزم للدولة من حيث هي دولة. وسنرى من هذا النمط الجديد نماذج أكثر تنوعًا. وسيظل السؤال الافتراضي يراود خاطرَ المهتموم بالرصد والتعقب: أي معيار يُنجدنا فيساعدنا على رسم خط فاصل بين التعدد الذي يصبّ بغزارة تنوعه في جدول الإغناء والتعدد الذي يفضي بتهافل أدبياته واستئناف مقولاته إلى هدر الجهد وضياع الجدوى المأمولة؟

الفصل الثاني عشر

مع الفكر العربي

في 30 أوت (آب/ أغسطس) 2001 كنا في مدينة أبها السعودية، وكانت المناسبة ندوة موضوعها «عبد الله الفيصل في دائرة النقد» منطلقها الكتاب التكريمي الذي أشرف على إعداده د. عبد الله المعطاني بعنوان الشاعر عبد الله الفيصل بين مشاعر الحرمان وغربة الروح. ولما كنا من الذين دُعوا للمشاركة فقد تمثل إسهامنا في بحث بعنوان «شعرية عبد الله الفيصل بين وحي الحرمان وحديث القلب». ونشرت دار سعاد الصباح الأبحاث في مجلدين. دعاني الأمير خالد الفيصل - وكان يومئذ أميراً على منطقة عسير - إلى جلسة خاصة بمعية د. عبد الله المعطاني، ودار الحديث عن التصورات التي يمكن أن تعطي مضموناً عميقاً لمشروع طالما راوده وتمنى إنجازها، والذي أتم تأسيسه قبل أشهر من ذلك الوقت (ماي (أيار/ مايو) 2001) بعد أن كان أعلن عنه بشكل مبدئي في بيروت قبل عام (ماي (أيار/ مايو) 2000)، ألا وهو «مؤسسة الفكر العربي» ثم جنح الحديث إلى واقع اللغة العربية واحتمالات اضطراب مآلاتها.

لقد كانت فرصة أن حدثنا الأمير خالد الفيصل عن تجربة نموذجية حرص بنفسه على إنجازها، وهي المدرسة التي لا يتداول الكلام فيها أحدٌ إلا بالفصحى. وبدا أنه مهوم جداً بموضوع اللغة. هذا وقد أمدنا بوثيقة في شكل «مطوية» كتب عليها: «مشروع الأمير خالد الفيصل للالتزام بالفصحى تحدثاً وكتابة - النموذجية الابتدائية بأبها». وجاء فيها تحديدٌ لما سُمّي «فكرة المشروع» وهو بمثابة ضبط للغاية الأساسية مداره: «حث الطلاب والمعلمين داخل المدرسة بالالتزام باللغة العربية الفصحى تحدثاً وكتابة خلال اليوم الدراسي، ودعوة الأهالي لتطبيق هذا المشروع في كافة جوانب التعامل داخل المدرسة وخارجها». وتذكر الوثيقة في باب الأهداف: «التزام جميع العاملين

بالمدرسة بالفصحى تحدثًا وكتابة فيما بينهم وبين طلابهم - العودة إلى الأصالة وذلك بتأسيس الحس اللغوي عند الأبناء بفهم آيات الكتاب الحكيم، والغوص في أعماق السنة المطهرة، والإبحار في الشعر العربي - الاطلاع على الثقافات المختلفة المتعددة الواردة إلينا من العالم الغربي والتعامل معها بفهم». وتشير الوثيقة إلى أن الأمير خالد الفيصل قد أمر بتطبيق مشروع الفصحى تحدثًا وكتابة في المدارس النموذجية بأبها يوم 9 / 6 / 1420 للهجرة الموافق 19 / 9 / 1999 للميلاد.

وانبعثت في تلك الظروف التي طبعت مطلع الألفية الجديدة «مؤسسة الفكر العربي» بعد تضافر جهود مضيئة، وكان لها «ميثاق» نستشف ركائزه من التعريف الذي أعطي لها: «مؤسسة دولية أهلية مستقلة، غير ربحية ليس لها ارتباط بالأنظمة أو التوجهات الحزبية أو الطائفية، وهي مبادرة تضامنية بين الفكر والمال لتنمية الاعتزاز بثوابت الأمة، ومبادئها، وقيمها، وأخلاقها بنهج الحرية المسؤولة، وتُعنى بمختلف سُبل المعرفة من علوم وطب واقتصاد وإدارة وإعلام وآداب في سبيل توحيد الجهود الفكرية والثقافية التي تدعو إلى تضامن الأمة، والنهوض بها، والمحافظة على هويتها». فكان جليًا أن الهدف الأسمى الذي تصبّ في نهره كل الجداول إنما هو الحفاظ على الهوية، وها نحن وجهًا لوجه أمام هذا المفهوم الذي إذا أخذناه على عموم معناه بدا سهلًا لينا مطواعًا، فإن رُمنّا تفصيله على التخصيص بدا متعسرًا، عنيْدًا، ذا شفرة معقدة توشك أن تستعصي على التفكيك. فلا شك أن ظاهر القول يومئ إلى أن ميثاق هذه المؤسسة الناشئة يجعل اللغة من أعمدة صروحها بما أنه يبتغي الدفاع عن ركائز الهوية، ولكن هذا الاهتمام لم يبرز إلا على التدريب.

دأبت المؤسسة منذ عام 2008 على إصدار التقرير العربي للتنمية الثقافية ويتمثل في التوصيف الموضوعي لما تحقق في هذا المجال خلال السنة المنقضية. وكان لهذا العمل الدؤوب سياق مبدئي تلخصه الفقرة التالية الواردة في مقدمة التقرير الثاني: «ومن المؤكد أن حلم التقدم الذي يراود كل إنسان عربي هو حق مشروع لأمة شاركت بفاعلية في صنع الحضارة الإنسانية، كما أن

تحقيق هذا الحلم يجب أن ينطلق من مشروع هدفه التنوير، ومضمونه الثقافة والمعرفة، ومنهج العلم، ووسيلته قراءة موضوعية معمقة لواقع الحاضر من أجل البناء عليها في استشراف المستقبل. وهو ما يحرص عليه التقرير ليكون لبنة مضافة إلى جهود المخلصين من أبناء الأمة، الساعين لصياغة مشروعها الحضاري».

وفي التقرير الأول وبصدد الحديث عن النشر، ورد ما يلي تحت عنوان تعزيز مكانة اللغة العربية: «من المهمّ التذكير بضرورة تعزيز اللغة العربية الفصحى والعناية بها في هذا المجال، وضرورة توطيد تدريس العلوم بها في الجامعات والمعاهد العليا، لأن ذلك أساس من أسس التأليف والتعلم والقراءة والتواصل مع الكتاب العربي ومع التراث بأنواعه. وتعزيز مكانة اللغة العربية مطلب رئيسي أيضًا في مجالات التأليف العربي كافة، فهي أداة التفكير والتعبير في الوقت ذاته. ووضع اللغة العربية اليوم يحتاج إلى اهتمام شديد من المؤلفين والمسؤولين عن التحرير والمصححين في مجالات التعليم بمراحله ومستوياته. وتلك مسؤولية وطنية وقومية وحضارية، خاصة وعامة، تتصل بمقوم رئيسي من مقومات الهوية والشخصية الثقافية العربيتين. وكل طرف أو جهة من الأطراف والجهات العامة والخاصة يتحمل مسؤولية ويقع عليه واجب حيال تنشيط الأداء والتلقي بالعربية السليمة، وتشجيع ذينك الأداء والتلقي وتنميتها والإقبال عليهما والتعامل معهما باقتدار واعتزاز ومحبة. إن توصيف وضع اللغة العربية في الوقت الراهن مكتوب ومعروف، والتوصيات والقرارات في هذا المجال كثيرة، لكن الأهم هو تحديث الاستراتيجيات الموضوعية لتعزيز مكانة اللغة وموقعها المعرفي والعلمي وحتى الفكري والأدبي والإبداعي في داخل الوطن العربي وخارجه، وتعزيز مكانتها العالمية بتوطين علوم ومعارف وفكر وإبداع متقدم فيها يطلبه العالم فلا يجده إلا فيها. وهي الآن لغة عاملة في المحافل الدولية مثل الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى ولكنها تعاني في مجالات علمية ومعرفية ومعلوماتية كثيرة»⁽¹⁾. ثم يعرّج التقرير في قسمه

(1) مؤسسة الفكر العربي، التقرير العربي الأول للتنمية الثقافية، 2008 (د. م.): المؤسسة، =

المخصص للحصاد الثقافي على «أزمة الهوية» في الأحاسيس السائدة لدى أفراد الأمة العربية محللاً إياها إلى مكُوناتها الثقافية والحضارية⁽²⁾.

وفي التقرير الثاني قسم يتناول «المعلوماتية» وفيه تم الحديث عن «تنمية مكُون اللغة في ثقافة عصر المعلومات»⁽³⁾ فجاء التحليل على غاية من التركيز لأنه يتوسل بأحدث ما جدّ في مجال المعارف اللسانية ولا سيما مجال اللسانيات الإدراكية، وهو ما أعطى المسوّغ العلمي لمقترحات صيغت بعنوان «منطلقات ومشروعات مقترحة لتنمية مكُون اللغة».

وفي التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية الصادر عام 2010 تم تخصيص قسم للبحث العلمي، وأوضح د. سليمان عبد المنعم، أمين عام المؤسسة ومنسق التقرير، في المقدمة كيف بُني التقرير على رصد واقع التنمية في دول الوطن العربي من خلال التركيز على أهم مقوماتها. ويّين أن «لدينا في عالمنا العربي الكثير من فكر التأصيل والتنظير الذي يحتاج بالضرورة إلى فكر الواقع والتفصيل؛ فالثاني يمنح الأول المعرفة التي تتيح له القدرة على الاستشراف واقتراح الحلول». ولكن الذي يعنينا أكثر من ذلك في سياقنا المخصوص هذا هو تطوّقه إلى المسألة اللغوية إذ يقول: «لئن كان أحد التحديات الحضارية التي يواجهها العالم العربي هي كيفية تطوير اللغة العربية في مجال البحث العلمي وتعظيم استخدامها، فإن رصد واقع لغة الضاد على شبكة «الإنترنت» يقدم مجموعة دلالات هامة تستحق النقاش والتأمل. وتُظهر إحصائيات حديثة تدّني محتوى الإنترنت من الصفحات باللغة العربية التي لا تتجاوز نسبتها الواحد في الألف من تعداد الصفحات الإجمالي على الشبكة العنقودية». وفعلاً تضمن التقرير - في سياق معالجة «البحث العلمي» - قضايا تتصل بواقع اللغة العربية واستشراف مستقبلها، فطاف بالمسائل الفنية الدقيقة كما يطرحها

= (2008)، ص 411 - 412.

(2) المصدر نفسه، ص 629 - 630.

(3) مؤسسة الفكر العربي، التقرير العربي الثاني للتنمية الثقافية، 2009 ([د. م.]: المؤسسة،

(2009)، ص 142 - 149.

منظور اللسانيات الحديثة سواء من حيث خصائص اللغات الطبيعية، أو أدوات المعالجات الرقمية كبرمجيات التدقيق النحوي والتحليل الصرفي والإعراب الآلي، ومحركات البحث بصفة عامة فضلاً عن تقنيات الترجمة الآلية. وختم هذا القسم بعرض الحثيات التي حفت بفكرة القمة الثقافية العربية الأولى. جاء ذلك في شكل بيان نرى مفيداً جداً إيرادَه بنصه، ففي ذلك خيرٌ معين على تدقيق الرصد وإغناء التوثيق بحيث يتولى من يؤرّخ للقضية اللغوية مقارنة المبادرات بعضها ببعض من خلال تواريخها سبقاً أو تعاقباً أو تداخلاً.

«عام 2009 أطلق رئيس مؤسسة الفكر العربي الأميرُ خالد الفيصل الدعوة إلى عقد قمة ثقافية عربية، ولاقت الدعوة موافقة القمة العربية التي عُقدت في سرت - ليبيا في آذار/ مارس عام 2010 على عقد هذه القمة في عام 2011، وتضمن البند 14 من إعلان «سرت» الصادر عن القمة: وجهنا للإعداد لعقد قمة ثقافية عربية لصياغة رؤية ثقافية مستقبلية للدول العربية ولتوفير أشكال الدعم كافة للمؤسسات الثقافية والمبدعين والكتاب العرب للارتقاء بالإبداع العربي في مختلف المجالات. ومن ثم شكلت لجنة تحضيرية من جامعة الدول العربية ومؤسسة الفكر العربي ومنظمة الألكسو، واتفق على أن تتولّى مؤسسة الفكر العربي تنظيم لقاء يُعدّ للقمة الثقافية العربية الأولى، ويُمهّد لوضع مجموعة من التوصيات في هذا الشأن. ويخص نص الوثيقة الختامية الصادرة عن اللقاء التحضيري الأول للقمة الذي عقد في جويلية/ يوليو من العام ذاته «إنقاذ اللغة العربية» بالأولوية، فقد تضمن بنوداً تناول وضع الخطط الرامية إلى:

- تشخيص أوضاع اللغة العربية بتعيين المشكلات ونقاط الضعف التي تعاني منها وتحديد أسبابها، والتعرف إلى التحديات التي تواجهها.

- توفير معلومات ومعطيات وإحصاءات تتيح التعرف إلى أوضاع اللغة العربية على صعيد كل بلد عربي على حدة، وعلى صعيد العالم العربي كله.

- تخصيص ملف للغة العربية في التقرير السنوي الذي تُعده مؤسسة الفكر العربي.

- دعوة كل المؤسسات العربية لأن تكون مؤتمراتها كلها، بما فيها مؤتمرات الشباب، باللغة العربية.

- تفعيل المواد المتعلقة باللغة العربية في الدساتير أو النظم الأساسية للحكومات العربية، التي تنصّ على أن اللغة العربية الفصحى هي اللغة الرسمية للبلدان العربية، وذلك بإصدار الأنظمة والتشريعات التي تحمي اللغة العربية وتعزز مكانتها في جميع المجالات.

- إقرار سياسة لغوية واضحة لدعم اللغة العربية، على الصعيدين الرسمي والشعبي، وبصورة خاصة في قطاعات التعليم والاقتصاد والإعلام والتقنية.

- إنشاء مجلس أعلى للغة العربيّة، يرتبط مباشرة بالقمة العربية، يتولى دراسة أوضاع اللغة العربية في البلدان العربية، ورسم السياسات والاستراتيجيات ومتابعة تنفيذها. ويكون له فروع في كل بلد عربي.

وفي قطاع التعليم تضمنت توصيات اللقاء الأول الدعوة لاعتماد اللغة العربية لغة للتدريس والبيئة التعليمية والبحث العلمي في جميع مراحل التعليم مع العناية بتعليم اللغات الأخرى، وحث وزارات التربية والتعليم في البلاد العربية على إعداد مدرّسي اللغة العربية إعدادًا ملائمًا وتطوير مناهج اللغة العربية. وفي مجال الإعلام أوصى اللقاء الأول بتعزيز العلاقة بين اللغة والهوية والتأكيد على توسيع نطاق استخدام اللغة العربية الفصحى في وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية وتشجيع إنتاج المواد والبرامج الإعلامية المعدة باللغة العربية الفصحى. كما تضمنت توصيات اللقاء التمهيدي الأول للقمة بنودًا تخص دعم المحتوى الرقمي العربي على شبكة الإنترنت منها:

- التأكيد على أهمية عدم وضع أية قيود محلية أو دولية تؤثر في حرية تداول المعلومات والبيانات والآراء.

- وضع سياسات رشيدة ومتوازنة للتعامل مع الشركات العالمية في تقنية المعلومات بهدف ضمان الإسهام العربي الفعال في صناعة المحتوى الرقمي.

- توحيد قوانين الملكية الفكرية الواجب تطبيقها في العالم العربي بشكل لا يُعيق إغناء المحتوى العربي على الإنترنت، وسد الفجوة في تشريعات الإنترنت بشكل يضمن الحفاظ على الخصوصية الفردية ولا يتعارض مع حرية التعبير والنشر وتبادل المعلومات.

- الشروع في الحفاظ على الذاكرة العربية الرقمية عن طريق أرشفة المخزون العربي الرقمي وتوثيقه.

- رَأب الفجوة الرقمية المتفاقمة للغة العربية واعتبارها اللغة الأساسية لصناعة المحتوى الرقمي العربي واستغلال إمكانات حوسبتها التي تتيحها تقنية المعلومات والاتصالات في ذلك.

وعلى صعيد الترجمة وترشيدها اقترح اللقاء التمهيدي الأول للقمّة تأسيس «هيئة عربية للترجمة والنشر» مُمثلة فيها كل الدول العربية، وأهم مراكز الترجمة والمؤسسات الأكاديمية ودور النشر العربية، ونخبة من الخبراء المختصين؛ بحيث توكل إلى هذه الهيئة مهمة الإشراف على ترجمة أهم الأعمال الإنسانية من العربية وإليها وتشكيل لجنة تبلور المقترح وتصوغ الركائز والأهداف والأولويات والاستراتيجيات وآليات التنفيذ، توطئة لعرض ما تخلص إليه على القمة الثقافية المزمع عقدها. ومن الجدير بالذكر أن التوصيات الخاصة بالترجمة الآلية لم تفرد بنودًا تتناول الترجمة الآلية.

لنناظر في هذا النص زوايا عديدة يرصد من خلالها ويستشرف، ولكن لن يفوته - في سياقنا هذا - أن يقف عند تلك الجملة الواردة في مظانه: «أوصى اللقاء الأول بتعزيز العلاقة بين اللغة والهوية». هنا تحديدًا نتمثل الالتحام الحميم بين طرفي المعادلة المستعصية في واقعنا العربي، بل هنا أيضًا وتحت قباء ذاك البيان المُسهب نتسوّغ باقتناع مكين تعالق الهوية العربية والأمن اللغوي.

مع التقرير الرابع (الصادر في 2011 والخاص برصد أحوال التنمية الثقافية خلال 2010) يتجدد الاهتمام بالقضية اللغوية من خلال ملف خاص حول

«أزمة اللغة العربية في الحاضر العربي» تم تقديمه بعنوان «اغتراب اللغة أم اغتراب الشباب» وكانت قاعدته استطلاعاً للرأي أجرته المؤسسة في تسع دول عربية. وخلص التقرير - حسب مقدمة د. سليمان عبد المنعم، أمين عام المؤسسة ومنسق التقرير - إلى ما يلي: «أصبح جلياً أن اللغة العربية تعاني من الاغتراب في ديارها، وهو اغتراب تتفاقم حدته لدى الشباب. فالحاصل اليوم أن شبابنا العربي يكاد ينطق بلغة لا يكتبها، ويكتب لغة لا ينطقها. أصبحت الثنائية اللغوية والازدواجية اللغوية ظاهرتين مقلقتين في الحاضر العربي. فهل نحن إزاء اغتراب اللغة ذاتها أم إن شبابنا هو الذي يعاني الاغتراب؟ وقد جاء هذا الاستطلاع كاشفاً عن مجموعة من المؤشرات المهمة وربما المثيرة. أول هذه المؤشرات المقلقة أن 53 في المائة من الشباب العربي الذي تم استطلاع رأيه يستخدم اللغة الإنكليزية أو لغة أجنبية أخرى في التواصل عبر الإنترنت في ما يعرف بقاعات «الدرشة». كما أضحت الكتابة عبر الإنترنت، وباستخدام أجهزة الهاتف المحمول، تتم بالحروف اللاتينية لمفاهيم تدرك باللغة العربية في ظاهرة تستدعي التوقف والقلق. هذه وغيرها مؤشرات يتعين استخلاص الدلالات الكامنة فيها لكي لا تصبح اللغة العربية هي الجدار الرخو في آخر حصون مقاومتنا الحضارية في زمن طوفان العولمة».

وكان العنصر الأول الذي تم على أساسه الاستطلاع هو «اللغة وثقافة الهوية والانتماء لدى الشباب». وختم هذا القسم من التقرير بإيراد استطلاع للرأي حول واقع اللغة العربية حمل العنوان التالي «لننهض بلغتنا» وتم تدقيقه على النحو التالي: «هذا استطلاع رأي ذو هدف علمي ونهضوي وقومي تأمل مؤسسة الفكر العربي في التجاوب معه، ونشق أن الاهتمام به هو جزء من الاهتمام بهويتنا وهوية أجيالنا المقبلة». وهكذا تنخرط المؤسسة في قلب الدائرة من محيط المعضلة اللغوية، ويتحوّل عنوان الاستطلاع إلى مشروع ضمن سلسلة المبادرات، ولا نفتأ نذكر بهذه الخصوصية العربية التي تجعل أطرافاً متباينين يلتقون على رابطة واحدة بحيث تبرز تركيبة هي مزيج من العمل العربي المشترك، ومن المجتمع الخاص، ومن أعلام هم في صميم المؤسسات الرسمية. ولن تجد تصوّراً مفهوماً - في ثقافة الغرب - يستوعب مثل هذه

المنظومات المتضافرة الأبعاد على مستوى البنى المجتمعية الشائعة، ولا شك أن البلمس المُلين لكل آليات الحركة الجماعية المشتركة هو أننا أمام قضية مصيرية هي قضية اللغة في ارتباطها بالهوية، بل هي قضية الهوية في تعالقها مع الأمن اللغوي كما صادرنا عليه.

أطلقت المؤسسة مشروعها معنونة إياه «لنهض بلغتنا» وشارحة بالإضافة: «مشروع لاستشراف مستقبل اللغة العربية» فاكسبت ثلة من المعنيين بالقضية اللغوية من موقع الاختصاص المعرفي والالتزام النضالي، وكانت ديباجة الاستكتاب واضحة المرامي، صريحة التوصيف، معللة بالأسباب الجلية لكل الأبصار، قالت: «شارفت اللغة العربية في العقود الأخيرة حدود الأزمة التي لم يعد ممكناً تجاهلها، والتي تجلت في مظاهر شتى. لم تعد هذه المظاهر مقلقة فقط للخبراء والتربويين وعلماء اللغة، بل تفشت وتفاقت بحيث يمكن رصدها في كل مناحي الحياة اليومية. وتعددت في السنوات الأخيرة مبادرات، وأقيمت مؤتمرات، وأطلقت صحاح لإيقاف تدهور استخدام لغة الضاد. هكذا أصبحت اللغة العربية اليوم قضية «أمن لغوي» بلا مبالغة. ولم لا وتجارب التاريخ تثبت أنه لم تحدث نهضة علمية في أي دولة في العالم بغير لغتها الوطنية. وقد اعتبرت مؤسسة الفكر العربي منذ انطلاقتها في عام 2001 تنمية الاعتزاز بثوابت الأمة وقيمها وهويتها الهدف الأول من بين الأهداف السبعة التي تجسد رسالة المؤسسة. وقد آن الأوان لكي تضطلع مؤسسة الفكر العربي برسالتها، وتتحمل مع كل الأطراف الأخرى مسؤوليتها العربية والأخلاقية والتاريخية من خلال مبادرة يتاح فيها لأهل العلم والخبرة والرأي أن يضعوا رؤية مستقبلية للنهوض بواقع اللغة العربية في شتى المجالات، وليتوافر لهذه الرؤية ما هي جديرة به من رعاية ومؤازرة على أعلى مستوى سياسي؛ لتكون في نهاية المطاف بين أيدي صنّاع القرار التعليمي والتربوي والثقافي في دول الوطن العربي، ليرتبوا على الأمر مقتضاه».

كان من حظنا أن دُعينا للإسهام في المشروع، فأثرنا - اعتماداً على المحاور المعروضة - أن نكتب بحثاً بالعنوان التالي انطلاقاً من العنوان

الرئيسي المعروض الذي هو «نحو رؤية مستقبلية للنهوض باللغة العربية» فكان مدار بحثنا: «أوجه التطوير المنشود في المناهج والأساتذة في التعليم ما قبل الجامعي: نحو ميثاق معرفي». لقد اجتمع لدى المؤسسة فيض غزير من الأبحاث فابتدعت أسلوبًا استثنائيًا لاستثمارها. لم تنشرها بنصوصها وإنما اتخذت منها مادة أولية لصياغة وثيقة مستفيضة على منوال التقارير الشاملة، طبعتها في مجلد ضخم احتوى دراسات إحصائية مقارنة انطلاقًا من استقراء ميداني في دول عربية عديدة، ثم ضربت موعدًا (دبي، 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2012) لإطلاق المشروع بشكل رسمي، فكان الاحتفاء فاتحة لمؤتمرها السنوي، وفيه تمّ «الإعلان» عن صدور الوثيقة التي جاءت تحت عنوان: «لننهض بلغتنا» وهذا نصّها:

«إن المجتمعين في ملتقى «لننهض بلغتنا» المنعقد اليوم في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 في مدينة دبي، بحضور صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل رئيس مؤسسة الفكر العربي، وأصحاب المعالي وزراء الثقافة العرب، ورؤساء المجامع اللغوية في الدول العربية، ونخبة من رموز الفكر والثقافة وخبراء اللغة:

إذ يستنهضون همة الأمة في ما آلت إليه حال لغتها،

ويشدّدون على أن اللغة العربيّة مكون أصيل من مكونات هوية الأمة، ورمز خالد لانتماء أبنائها، وهي التي تمثل ذاكرتها الثقافية والحضارية، وقد أسهمت من خلال حركة الترجمة المتبادلة في إغناء قيم الحوار والتقارب بين الشعوب، ويذكرون بأن التاريخ لم يسجل نهضة علمية لشعب من الشعوب بغير لغته الوطنية، ما يجعل من اللغة العربية قضية أمن قومي بلا منازع، وأداة معرفية لا يمكن الاستغناء عنها في أي مشروع عربي للتنمية،

ويدركون أن موجبات إعلاء شأن اللغة العربية ودعمها لا يتعارض مع اعتبارات الانفتاح على الثقافات العالمية وتعلم اللغات الأجنبية،

ويدعون إلى ضرورة الوعي بما تواجهه لغة الضاد من تحديات وتعديات، وما تشهده من تراجع يكاد يبلغ حد الاغتراب على صعد شتى: تعليمية وتربوية، وتقنية، وإعلامية، وإبداعية نتيجة لهيمنة اللغات الأجنبية والعاميات المحلية على العربية الفصحى،

ويعتبرون أن تنوع مظاهر أزمة اللغة العربية يتطلب تنوعاً مماثلاً في خطط حمايتها، والنهوض بها، وتطوير استخدامها لمواجهة متغيرات العصر الرقمي وتقنياته العلمية الحديثة، وبخاصة ما يفرضه التواصل مع شبكة «الإنترنت»،

ويشيدون بكل المبادرات والمشروعات للمنظمات والجمعيات الرسمية والأهلية والخاصة التي تهدف إلى حماية اللغة العربية والارتقاء بها،

ويستحضرون قرار مؤتمر القمة العربية التاسعة عشرة المنعقدة في الرياض بتاريخ 29 آذار/ مارس 2007 حول دور اللغة العربية في التعبير عن الإرث الحضاري وتطوير العمل العربي المشترك، وكذلك قرار مؤتمر القمة العربية العشرين المنعقدة في دمشق بتاريخ 29 - 30 آذار/ مارس 2008 الذي شدد على دور اللغة العربية في الحفاظ على الهوية تداركاً لتأثير الضعف اللغوي في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية،

ويشتمون مبادرة مؤسسة الفكر العربي إلى إنجاز مشروع «لننهض بلغتنا» المرتكز إلى دراسة ميدانية واسعة النطاق خضعت للتحليل والدراسة، وانتهت بوضع رؤية مستقبلية عملية للنهوض باللغة العربية صاغها رؤساء المجالس اللغوية العربية، ونخبة من خبراء لغة الضاد، ورموز الفكر والإبداع؛

فإنهم يقدمون إلى المسؤولين العرب في شتى مواقع صنع القرار، وإلى المعنيين بشأن اللغة العربية، وإلى عموم الرأي العام التوصيات الآتية:

أولاً: اللغة العربية وتعزيز الهوية والانتماء

1 - السعي الجاد والحثيث إلى اتخاذ سياسات لغوية ملزمة مبنية على تخطيط لغوي شامل يهدف إلى إعلاء شأن اللغة العربية في التداول والتعليم

وإعادة الاعتبار إليها عن طريق القيام بمبادرات تشريعية وثقافية وتربوية واجتماعية وإعلامية ترعاها الحكومات العربية توجيهاً وتمويلاً، بما في ذلك إمكانية تخصيص نسبة من الموازنة السنوية للدولة لدعم اللغة العربية.

2 - تكريس يوم واحد من العام، وإعلانه يوماً للغة العربية، يُحتفى به على امتداد الوطن العربي، فتستنهض به الهمم والعزائم الداعية إلى النهوض بلغة الضاد، وتقام فيه الندوات والمباريات التي تعزز مكانة اللغة الأم. ولا ضير في اعتماد الثامن عشر من ديسمبر من كل عام، ليكون «اليوم العالمي للغة العربية»، وهو ما صادف أن أعلنه مؤخرًا المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة «يونسكو».

3 - إلزام المدارس الأجنبية في البلدان العربية بتخصيص حصص كافية لتدريس اللغة العربية لطلابها.

4 - اعتماد مبدأ التعريب الشامل، من منطلق المنظار السيادي، إطاراً جامعاً يتمثل في وحدة اللغة والثقافة والانتماء، وانتهاج هذا التعريب في المقررات الدراسية بما لا ينتقص من مستوى التحصيل في اللغات الأجنبية، في المقررات العلمية بخاصة، ودعوة كل المؤسسات العربية لأن تكون مؤتمراتها كلها بما فيها مؤتمرات الشباب باللغة العربية.

5 - اعتبار تعليم اللغة العربية للأجانب في مختلف البلاد واجباً وطنياً يضاهي خدمة العلم ويمكن أن يحل محلها في بعض الظروف مع تهيئة الوسائل والأدوات الممكنة من برامج حديثة لتعليم اللغة العربية وتقنيات متطورة على غرار ما هو معمول به في تجارب بعض الدول التي تعتبر لغتها رمزاً لشرفها القومي.

ثانياً: حماية اللغة العربية باشتراع القوانين اللازمة

6 - وجوب استعمال اللغة العربية في التعامل الرسمي، وفي المجالات الإدارية والتجارية والاقتصادية والتربوية، وفي المعاملات القانونية وغيرها،

ودعوة الدول العربية التي لم تشرّع حتى تاريخه، كليًا أو جزئيًا، إلى إصدار تشريعات ملزمة ترمي إلى حماية اللغة العربية، وتفعيل المواد المتعلقة باللغة العربية في الدساتير أو النظم الأساسية للحكم التي تنص على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للبلدان العربية، وذلك بإصدار الأنظمة والتشريعات التي تحمي اللغة العربية وتعزز مكانتها في جميع المجالات.

7 - تفعيل النصوص الدستورية والتشريعية التي تنص على أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية وتحويلها إلى منظومة دقيقة وذكية من اللوائح التفصيلية والقرارات ذات الصلة الملزمة التي تفرض تعميم استخدام اللغة العربية في كافة الأنشطة والمعاملات، على أن يقترن تطبيق هذه اللوائح والقرارات بجزئات محددة حال مخالفتها.

8 - ضرورة أن يقتصر تحرير الوثائق والمذكرات، والسجلات، والمحاضر، والعقود، واللافات، وأسماء الشركات، والعلامات، والبيانات التجارية، وبراءات الاختراع، وكافة أنواع الإعلانات التجارية، ونحوها، على اللغة العربية. وفي حال التعاملات الدولية لا يغني تحرير الوثيقة بلغة أجنبية عن وجوب تحريرها أيضًا باللغة العربية.

9 - العمل على تهيئة بيئة تشريعية وقانونية ومالية لإقامة صناعة المحتوى العربي على شبكة الإنترنت، واستصدار القوانين التشريعية والتنظيمية التي تساعد على نمو هذا المحتوى، وتطوير المعايير والتقانات اللازمة للتعامل مع هذا المحتوى توليدًا ومعالجة ونقلًا واستخدامًا.

ثالثًا: التخطيط المستقبلي في إطار سياسة لغوية واضحة

10 - الدعوة إلى إنشاء هيئة تخطيط لغوي عُليا تنبثق من اتحاد المجامع اللغوية والعلمية الموجودة حاليًا لتتولى شؤون التخطيط والتنسيق بين الأقطار العربية، والرقابة والإشراف على تنفيذ قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية وعلى سياسة تعليم اللغات واستخدامها، واقتراح مشروعات قوانين وأنظمة متعلقة بقضايا اللغة العربية، ووضع تقرير سنوي عن نتائج تطبيق التشريعات

اللغوية يُرفع إلى رئاسة الدولة في كل قطر عربي وإلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

11 - دعوة جامعة الدول العربية إلى تأسيس كيان دولي للغة العربية على غرار المنظمة الفرنكوفونية تكون بمثابة مظلة لتنسيق الجهود والأعمال بين كافة المؤسسات العاملة في مجال اللغة العربية الحكومية والأهلية على أن تتوافر لهذا الكيان رؤية العمل الواضحة، والموارد اللازمة، والصلاحيات الضرورية لوضع الخطط والبرامج الكفيلة بالنهوض باللغة العربية.

12 - دعوة وزارات التربية والتعليم والثقافة في الدول العربية إلى وضع خطط منسقة بينها، بالتعاون مع الجهات المعنية الرسمية والخاصة، للتوسع المنهجي في الترجمة من اللغات الأجنبية إلى العربية وفقًا لخطط مدروسة تتفادى الازدواجية والتكرار والتضارب التي تتسم بها العديد من المشروعات الثقافية واللغوية، ووضع معاجم المصطلحات سعيًا وراء إغناء المحتوى العلمي في جميع الميادين المعرفية.

13 - إصدار الحكومات العربية، عبر الوزارات ذات الصلة، القرارات السياسية اللازمة للتعريب، مقرونة بالطلب من المعنيين بشؤون التعريب وضع سياسة لغوية وتخطيط لغوي في ضوءها، بهدف توحيد المصطلحات المزمع استعمالها في الوطن العربي، تقوم به المجامع اللغوية والعلمية، بمساعدة الخبراء والمختصين في شتى المجالات.

14 - تشجيع المجامع اللغوية والعلمية والباحثين المختصين على وضع المعاجم التي تستخلص المشترك والفصيح من مفردات اللهجات المحلية، من أجل تأليف المعجم العربي المعاصر.

رابعًا: اللغة العربية والتعليم ما قبل الجامعي

15 - تمكين تعليم اللغة العربية في مراحل التعليم كافة، وتكثيفها في رياض الأطفال ومراحل التعليم الأساسي مرورًا بالتعليم الثانوي الممهّد

للتخصص الجامعي، والمكمل بشهادة ثانوية عامة لا تغني عنها شهادة أجنبية، وإيلاء العمل على تطوير أساليب تعليم النحو العربي أهمية خاصة وملحة.

16 - العمل المنهجي الجاد في المؤسسات الرسمية والخاصة على تحديث تعليم اللغة العربية، من حيث محتوى المناهج، وترشيقيها لتكون أكثر وظيفية، وطرائق التدريس لتكون نشطة تفاعلية مستندة إلى الوسائل التقنية المتطورة، في الحرص على تنمية مهارات الاستماع والتواصل الحي مشافهة وكتابة، ولغايات التحليل والنقد والإبداع.

17 - جذب أفضل الكفاءات إلى مهنة التدريس في مجال اللغة العربية وذلك بشتى وسائل التحفيز، والحرص على إعداد المعلمين في جميع المواد إعدادًا لغويًا صحيحًا، وتدريبهم النوعي المستمر والاستفادة من التجارب المعاصرة الناجحة التي تأخذ بها بعض الدول المتقدمة في هذا المجال.

18 - التعامل مع تقييم الأداء الدراسي بأقصى درجات المسؤولية، باعتماد أنواع التقييم التشخيصي والتكويني والنهائي، وأدواته ووسائل القياس (بنك اختبارات خضعت للتجريب)، ووجوب إنشاء هيئة للتقييم تتمتع بالاستقلالية على غرار ما هو معمول به في تجارب الدول الأخرى تكون مهمتها قياس مستوى الأداء على الصعيدين الوطني والعربي، وصياغة الاختبارات المقننة وتطويرها باستمرار.

خامسًا: اللغة العربية والتعليم الجامعي

19 - ضرورة اعتماد اختبار لغوي مقنن متعدد المستويات يقيس درجة التمكن من أساسيات اللغة العربية، واستحداث شهادة كفاءة لغوية عربية كالشهادة المعتمدة بالنسبة للإنكليزية والفرنسية، واعتبار الحصول عليها شرطًا للدخول إلى الجامعة، والالتحاق ببعض المهن والوظائف في الحقلين الرسمي والخاص.

20 - دعوة وزارات التعليم العالي في الوطن العربي، بالتنسيق مع

الجهات ذات الصلة، إلى وضع سياسة وطنية على المستوى العربي، لمعالجة قضايا اللغة العربية في المناهج الجامعية، من حيث الحرص على مواصلة التمكن منها، واستخدامها من أجل تحقيق التعريب التدريجي في التعليم، وفي مقررات العلوم والتقنيات الحديثة بخاصة.

21 - اعتماد اللغة العربية في التعليم الجامعي، في إلقاء المحاضرات بلغة فصیحة ميسرة، وكذلك في التدريب، وإجراء البحوث العلمية والتجارب والاختبارات، وتأليف الكتب المرجعية المستخدمة في التعليم.

22 - تشجيع أعضاء هيئة التدريس والطلاب على القيام بالأبحاث، وتحفيزهم على الترجمة من اللغات الأجنبية، واعتماد العربية في جميع وسائل النشر العلمي للجامعات، وفي المؤتمرات، والندوات، وورش العمل، واعتبار الأبحاث بعد تحكيمها مقبولة للترقية إلى الدرجات العلمية.

23 - استحداث تخصصات علمية ضمن المناهج الجامعية تواكب التقنيات الحديثة مثل هندسة اللغة على نحو يسهم في تطوير تقنيات معالجة اللغة وتذليل العقبات التي قد تعترض تطورها على الصعيد التقني الرقمي.

سادسًا: اللغة العربية والإعلام العربي

24 - العمل على إصدار ميثاق شرف إعلامي يوجب استخدام اللغة العربية الفصیحة الميسرة في وسائل الإعلام العامة والخاصة، ويهدف إلى الحد من ظاهرة استثناء التعبير بالعاميات المحلية.

25 - ضرورة إنشاء برامج تدريبية مكثفة للإعلاميين، وجعل شهادة الكفاية اللغوية شرطًا لدخول الجُدد منهم إلى المهنة، وخلق وسائل التحفيز لمكافأة المجيدين منهم في مهارات التواصل اللغوي.

26 - العمل على إصدار دليل لغوي للإعلاميين، يخلو مما تمتلئ به المعاجم القديمة والحديثة من استطرادات وتفاصيل وذيول، ويُعنى كل العناية بصحة الكلمة في ذاتها، وصحة استخدامها في سياقاتها المختلفة.

27 - تشجيع المحطات التلفزيونية، والقائمين على الأعمال السينمائية، على دبلجة الأفلام الدرامية والوثائقية والمسلسلات والبرامج الأجنبية باللغة العربية الفصحى، عن طريق بذل المحفزات المادية والمعنوية، والإفادة من تقنيات التسجيل التي تسمح بوجود ترجمة عربية فصحى وميسرة من ضمن ترجمات متعددة اللغات للأفلام السينمائية.

سابعًا: اللغة العربية والإبداع الفني

28 - ضرورة قيام الجهات المعنية بإنتاج الإبداع الفني في مجالات السينما والمسرح والدراما التلفزيونية والأغنية بإعادة الاعتبار للغة العربية في ما تقدمه من أعمال.

29 - دعوة وزارات الثقافة العربية المنظمة لمهرجانات الفنون على اختلاف أشكالها وكافة الجهات المعنية الأخرى إلى تخصيص جائزة لأفضل الأعمال الفنية التي تعلي من شأن اللغة العربية استخدامًا في سيناريوهات الأفلام وحوارات المسرحيات والمسلسلات التلفزيونية ونصوص الأغاني.

30 - حث الجهات المسؤولة عن وضع المناهج التربوية والكتب المدرسية على انتقاء نصوص عصرية جذابة، تتجلى فيها سمات الإبداع اللغوي والتفكير الناقد، وتنمي ذائقة الموهوبين من الناشئة، وتُحفّزهم على المحاكاة والإبداع الشخصي.

31 - إنشاء صندوق مالي لتمويل شتى المنتجات الإبداعية المرتكزة إلى اللغة العربية ورعايتها، وبخاصة ما يقدمه الشباب من هذه الإبداعات.

ثامنًا: اللغة العربية وتحديات العالم الرقمي

32 - العمل المنهجي والدؤوب على رقمنة اللغة العربية وإثراء المحتوى العربي عبر إنشاء مركز عربي يُعنى باللسانيات الحاسوبية، ويحرص على ترسيخ أسس ومعايير تلتزم بها جميع الدول العربية لضمان إنشاء بنية عربية شاملة تدعم جميع المشاريع والمبادرات، وتُحول دون ضياع الجهود والموارد

المالية في مشاريع متكررة، أو تمنع عملية التكامل في تحقيق الأهداف الرئيسية لرقمنة اللغة العربية، وإثراء المحتوى العربي.

33 - التشديد على أهمية معالجة مسألة المحتوى الرقمي من خلال نظرة متكاملة، تأخذ بعين الاعتبار طبيعة الخصائص التي تتسم بها البيئة العربية، وطبيعة الآليات المطلوبة لإنشاء المحتوى، وخزنه في المستودعات الرقمية، وتداوله، وعرضه ضمن شبكات المعلومات المحلية، وشبكات الإنترنت، مع أخذ الأبعاد الثقافية والقانونية ذات الصلة بهذا الموضوع بعين الاعتبار.

34 - دعوة الحكومات العربية مجتمعة، وبالتنسيق فيما بينها، لأن تتحمل مهمة توفير المناخ المناسب لدعم صناعة المحتوى العربي الرقمي من خلال طرح مبادرات عربية متنوعة لرعاية الابتكار في هذا القطاع، ومنح مقاعد دراسية في المؤسسات الدولية الرصينة للمتميزين في مجال رقمنة اللغة العربية ومعالجة المحتوى الرقمي.

35 - العمل على مواكبة التطور السريع في عالم النشر الرقمي وحشد الموارد اللازمة للاستثمار في هذا المجال الجديد، وتوظيف مهارات الأطفال والشباب في التعامل معه في مجالات التربية (اللوح الذكي..) وكتب المطالعة قراءة واستماعًا.

ذاك هو «الإعلان» الذي لئن جاء في قالب وثيقة استثنائية فمن الأصدق أن نعتبره ميثاقًا بكل مضامين الكلمة في فضاء العقد الاجتماعي الذي يراود العرب ويرادونه منذ فجر النهضة المعاصرة أولًا، ومنذ انبثاق دولة الاستقلال تخصيصًا. إنه نص ينطق بنفسه عن نفسه، وإذا عنّ لنا الوقوف عند السمات الثاوية وراء النص فلنقتصر على واحدة ماثرة، هي اللغة التي بها كتب «البيان» من حيث يقوم مقام «المانيفستو» على حد دلالة اللفظ المعرب الشائع. إنه خطاب يزواج بين سجلين: سجل الصرامة المكسوة بالقفاز الحريري الناعم بحيث تتوالى صيغ الوصايا مكبوتة الأنفاس تتمنى لو تحرّرت فارتدت جلاباب الأوامر الحاسمة، وسجل الأدبيات التي تلاطف المشاعر النائمة وتستثير

الأحاسيس الخاملة. إنه الاستنهاض، وبناءً على هذه السمة زالت الحواجز بين دلالات الألفاظ، وامتحت الفروق بين المعاني، فاغتنى النص بما يُخيّل أنه مترادفات، والحال أن الترادف لم يكن يومًا - في كل الألسنة الطبيعية - حقيقة في ذات اللغة، وإنما هو صورة من صور تمثيلات الإنسان عن اللغة. الترادف لا ينتمي إلى الحقائق الطبيعية بقدر ما يندرج ضمن عوالم المدركات. ولنقف - دون إفاضة - على سلسلة البدائل التي ازدان بها النص: النهوض باللغة العربية - إعلاء شأنها - حمايتها - دعمها - تطوير استخدامها - تعزيز مكانتها - الحفاظ على سلامتها.

والذي يتبغي الإفاضة له أن يعيد قراءة «الإعلان» متوسلاً بأدوات علم تحليل الخطاب، وذاك مرمى آخر. أما نحن فقد آثرنا أن يكون إسهامنا في المشروع انخراطاً في المقاربة الموضوعية ما وسعنا الجهد إلى تحقيق ذلك، وهو ما نخصّ به الفصل الموالي.

الفصل الثالث عشر

نحو ميثاق معرفي

تَعَدَّدَ النداء فازدهرت أدبيات جمّة لم تلق من قاموس اللغة شحّا ولا من تلوين مقاصدها تبرّماً، وها هو فيض غزير يصوّر مشهداً ثراً من مشاهد الفكر العربي، فيه يتولّد المعنى من المعنى وتتكاثر مقاصد الألفاظ ومَرَدّها واحد أو كالواحد كأنما هي الغصّة في حناجر الدعاة يسكنها هاجس الخوف أن تسمعها آذان أولي الأمر ولا تصغي إليها أفئدتهم. «حماية اللغة العربية» عبارة تأتي حاملة بين طياتها الإقرار بأن المخاطر تحاصرها بل تشي بأن أعداء مجاهرين يتربصون بها كيّداً ونسفاً. أما «العربية وأزمتها الراهنة» فقولٌ يتلطف بالكياسة معلّناً أن المأزق اللغوي قد سما إلى سنمه الأعلى، وأننا على مشارف سقوط مأساوي حادّ. وبناءً على ذلك جاء المشروع راتياً إلى استنباط وثيقة تحلّي عنوانها بصيغة فعل الأمر «لنتهض بلغتنا» حيث أثر الصائغون التوسّل بأسلوب الإنشاء على أسلوب الخبر، وإذ خاصّمنا التاريخُ على حدّ ما خاصّمناه فالملاذ الآمن أمسى هو المستقبلُ بوصفه القادم من الزمن والآتي، هكذا يتسمّى الجهدُ بأبلغ العبارات ويُسكب في أفصح القوالب: «نحو رؤية مستقبلية للنهوض باللغة العربية».

لقد أفصحت أدبيات التقديم ومفاصل الديباجة على أن الحديث النظري قد أوشك على التشبّع لفرط ما حُمِّلَ إفاضة واجتراراً، لذلك تم التأكيد علناً على ضرورة الانتقال مما هو كائن إلى ما ينبغي أن يكون، وظهر أن من أولويات هذا المشروع الإحيائي الانكباب على معالجة علّة الوهن من جذورها، وما جذورها إلا البنى التعليميّة، وما خليّتها الأولى إلا «المدرسة» في معناها الأشمل، وليس من مجال لاستيعاب الوضع من أطرافه إلا بمراجعة جوهرية للركنين الأساسيين في «العملية التعليمية» عامة وفي قضية «تدريس اللغة العربية» تخصّيصاً، ألا وهما مقرّرات المناهج وتكوين المدرّسين.

جميلٌ أن نستحث الخطى لنغادرَ مجالَ التنظير كي نلج مُختَبَرَ التطبيق، والتطبيق في سياقنا المعين هذا له أهله وله فرسانه، هؤلاء الموكول إليهم أمرُ مراجعة البرامج التعليمية لتطويرها، وهؤلاء المعهود إليهم أمرُ إعداد المدرسين لمادة اللغة العربية من معلمين وأساتذة، ولكن الأجل والأبلغ أن نسد فجوة الفراغ بين التنظير والتطبيق؛ إذ بينهما فضاء إذا أهملناه أفقدنا عملية الإصلاح نصيبًا من حظوظ فلاحها. ولكن المنطقة الفاصلة بين النظرية التعليمية وإنجاز التطوير العملي هي من الدقة والعمق بحيث تخفى على أصحاب القرار التربوي في كثير من الحالات؛ فضلًا عن الذين يتولون صياغة المناهج من حيث هي مقررات ذات مضامين تعليمية أو من حيث هي طرق تدريسية ذات اختيارات «بيداغوجية».

إن بين المجالين مجالًا كثيرًا ما ظل منسيًا في أعرافنا العربية السائدة حتى لكأنه الحلقة الغائبة التي بغيابها تقصُر محاولات التطوير عن بلوغ تمامها. إنه مجال المرجعيات المعرفية التي يحتكم إليها التنظير ويصدر عنها التطبيق، هي المنطلقات التأسيسية التي تتحدّد في ضوئها نظرية المعرفة اللغوية وفلسفة الإدراك الذهني، وهي التي تُملي على صنّاع القرار التربوي أن يتوخوا أقصر السبل وأيسرها لتوفير حظوظ الاكتساب اللغوي السليم. وكم من جهود إصلاحية تشتت في تجاربنا العربية بموجب تعدد نظريات التحصيل اللغوي وتباينها، ولم يكن أصحاب الشأن التعليمي عندنا بقادرين على حسم الخلافات النظرية والتطبيقية لضعف الزاد المعرفي الحديث، ذاك الذي جادت به علوم متضافرة في مقدمتها علمُ اللسانيات حين امتزج مع علوم التربية وعلوم الإدراك. إننا على يقين قاطع بأن «تجسير» الفجوة بين التنظير والتطبيق في مسعانا إلى النهوض باللغة العربية لا يتم إلا بتدوين «ميثاق معرفي» يقوم بوظيفة الجسر بين المجالين. عندئذ سيتسنى لأهل الخبرة التعليمية أن يعيدوا صياغة المناهج بعد أن يراجعوا مجموع الأشراف الدنيا التي تكون كالمفاتيح الضرورية في إعداد مدرّسي اللغة العربية من معلمين وأساتذة.

في مقدمة بنود هذا الميثاق المعرفي الذي نحاول هنا وسمّ ملامحه الكبرى

تاركين تفصيلاته التطبيقية لأهل المباشرة البيداغوجية في تدريس اللغة العربية للصفوف التعليمية التي تسبق المرحلة الجامعية عددًا من المبادئ تقوم مقام المرجعيات المعرفية المتعينة، من ذلك أن اللسان العربي - شأنه شأن سائر الألسنة البشرية - إنما هو بأهله، وأهله هم المتكلمون به من الجموع، وكذلك أولو الأمر بينهم القائمون على شؤونهم. فما سنتحدث عنه من تحديات العصر هو حاصل تراكمات تاريخية فيها ما هو نابع من طبيعة اللغة العربية بوصفها لغة سامية ذات تكاثر اشتقاقي، وهو ما يُنتج إشكالات تقنية سواءً في الطباعة أو في القراءة أو في التعاطي التكنولوجي واستثمار الوسائط المبتكرة، وفيها ما هو مرتبط بالوضع الحضاري الذي آل إليه العرب والذي تبرز فيه إرادات دولية متنفذة تريد إقصاء الثقافات الإنسانية العريقة في ضرب من الثأر التاريخي؛ وذلك بغية تكريس نسق ثقافي متفرد يجني وحده ثمار الوضع البشري الجديد القابع تحت سطوة العولمة النمطية الآسرة. ومن ذلك أيضًا أننا على يقين بأن انفصامًا حادًا يقوم اليوم في الواقع العربي الراهن بين حضور الوعي العام في السياسة والاقتصاد والمعرفة وغياب الوعي الخاص بالمسألة اللغوية، وأن هذا الانفصام إلى حد التصادم الضدي لم تعرفه الشعوب الأخرى، ولا عرفه العرب أنفسهم في أي حقبة ماضية حدثنا عنها تاريخهم البعيد والقريب.

إن من أبرز التحديات الراهنة أن أمة العرب اليوم - بين أولي الأمر السياسي فيهم وأولي الشأن الفكري أيضًا - غائبون أو كالجائين عن محفل الحقائق العلمية الجديدة في مجال المعرفة اللغوية لأنها لم تستطع اختراق الحجب ليتحول الوعي بها إلى جزء من الثقافة العامة، ويستلهمها أصحاب القرار، وتستوحيها النخبة الفكرية المختصة بحقول المعارف الأخرى. من أهم تلك الحقائق الغائبة أن العلم اللغوي - الذي ما انفك يبلور نظرياته المتعاقبة، والذي ما فتئ يؤسس المناهج الدقيقة في كشف بواطن الظاهرة الكلامية، والذي يغوص يوميًا بعد يوم على أسرار العلاقة بين آليات التعبير وآليات الإدراك - قد أمسى مهتمًا بقضية اكتساب اللغة وتحصيل مهاراتها، وذلك ما أولاه منزلة متميزة جدًا في مجال التطوير التربوي ولا سيما في تدريس اللغة للناشئة. وهذا ما طفق يستثمره المختصون في بعض الجامعات الأميركية ومراكز الأبحاث

التابعة لها ليبتكروا طرائق جديدة في تدريس اللغة العربية للناطقين بها بدءًا ولغير الناطقين.

إننا أمة لا ننفك نعمل على ضياع هويتنا اللغوية؛ ذلك أن اللغات الأجنبية لم تعد هي العدو الأول للغة العربية، وإنما الذي حل محله في هذا العداء الشرس النافذ، والذي في مستطاعه أن يُجهز على العربية فيذهب بريحها، هو اللهجات العامية حين تكتسح المجال الحيوي للفصحى. إننا ما فتئنا نفسح الأبواب للعاميات كي تغزو الحقول التي تحيا بفضلها العربية. غزت العاميات منابرنا الإعلامية السمعية والبصرية وسكتنا. غزت العاميات حواراتنا الثقافية وسكتنا. غزت العاميات مجالسنا الفكرية، ثم تسللت إلى فصول التدريس ومدارج الجامعات، وها نحن نصمت متبرمين أو منخذهين. فكيف نتحدث عن الموارد البشرية وتنميتها، أو عن التخطيط المستقبلي الشامل ونحن نعيش انفصامًا بين أدوات المنظومة التربوية وشروط النهضة الحضارية؟ كيف نرقى إلى آليات الاستثمار في حقل التواصل؟ وكيف نمسك بأساسيات اقتصاد المعرفة ومجتمعنا العربيّ هو المجتمع الوحيد - بين سائر مجتمعات المعمورة - الذي يتخرج فيه التلميذ من التعليم الثانوي وهو عاجز عن تحرير عشر صفحات تحريرًا سليمًا: لا بلغته القومية ولا بلغة أجنبية؟

مَن له أدنى قدر من الرويّة والرجحان عليه أن يعرف أن اللغة - بما هي موضوع للتعليم وللبحث وللإنتاج - ركن أساسي في كل مشروع حضاري. ليست اللغة إناءً نُصبّ فيه التصورات الذهنية، والانفعالات الشعورية، والأحاسيس الغريزية، والاستلهاقات الروحية. إن الفصل بين الظرف والمظروف، بين الوعاء وما فيه، بين الصورة والمضمون، هو الآن حماقة كبرى عاشت عليها الثقافات الإنسانية، ولكن فك شفرتها هو من الدقة والخفاء بحيث لم تنجل إلا بفضل تطور المعارف الإنسانية المتعاضدة. ثم متى يسلم أصحاب الأمر في وطننا العربي بكل أطراف المعادلة: أن السيادة الاقتصادية رمز للسيادة السياسية، وأن السيادة السياسية مستحيلة بدون سيادة ثقافية لغوية، وأن امتلاك لغة الآخر سلاح ليس له اعتبار تقديري في السياسة والاقتصاد والثقافة إلا إذا

استند إلى مرجعية لغوية قومية تعين الأنا على أن تقف ندًا للآخر؟ ولكننا - في كل ما هو باد على السطح الدولي - أمة بلا مشروع لغوي، نحن مجتمع يريد أن يبني منظومة تنموية وهو يُغمض العين عن مآزقه اللغوي المكين.

سنقول مبدئيًا إن الهوية في مفهومها الشامل قيمة جوهرية في حياة الإنسان بوصفه كائنًا ثقافيًا قبل أن يكون كائنًا بيولوجيًا، وجوهر الهوية الانتماء، وهو الذي به يفارق الإنسان آدميته الغريزية مرتقيًا إلى آدميته المتسامية. والانتماء مضمون وإبلاغ، فأما المضمون فعقيدة تكفل له الإيمان وتقويه شر الضياع في الوجود، وأما الإبلاغ فلغة تؤمن له التواصل الإنساني الخلاق. فإذا تصابقت دائرة الإيمان ودائرة اللسان كان الانتماء إلى التاريخ، وكان الاستشراف إلى المآل. سيبدو غريبًا لكثير من الناس أن نقول لهم إن قبول تفتيت اللغة القومية هو الخطوة الأولى الحاسمة نحو قبول تفتيت الذات، وقبول تفتيت الهوية، فقبول تفتيت السيادة، ثم قبول تفتيت الأرض. وسيبدو لهم ذلك غريبًا. وغير بعيد أن يبدو لهم مستهجنًا، وأن يتأولوا أنه استنفار مدفوع بعقدة المؤامرة.

يُسلمنا كل ما سبق إلى أم المعضلات في واقع اللغة العربية وفي مصائرنا المحتملة ألا وهي تحديد المسؤولية الكاملة في المسألة اللغوية. لقد جرى العرف على أن نوزع الأمر إلى صنّاع القرار التربوي، فكأننا بذلك نفصح عن جزء من الحقيقة كي نحجب جزءًا آخر، والحال أن المحجوب أثقل وزنًا من المذكور. فمن ظن أن اللغة شيء والسياسة شيء آخر فقد وضع نفسه خارج منطق التاريخ، ومن توهم أن الخيارات السياسية تستقيم في معزل عن الخيار اللغوي فقد ظلم السياسة وظلم اللغة وظلم نفسه. إن المسألة اللغوية قائمة في جوهر التصور السياسي من حيث هو إدارة حياة الناس في معاشهم وفي إنجازاتهم وفي أحلامهم، أما ما يتصل بعوالمهم الرمزية من فن وإبداع فلا معنى لشيء من كل ذلك خارج الخيار اللغوي. اللغة ملازمة للسياسة، إنها العنصر المحايث لها بالفعل أو بالقوة، غير أن المنسي في القضية أو المغفول عنه هو أن السياسة مُلازمة للغة؛ بمعنى أن الوجود اللغوي - بطرفيه المتناهيين اللذين هما البقاء والاندثار - مرهون بالفعل السياسي كإدارة وكقرار وإنجاز.

إن هذا التلازم يتجلى أحياناً فيدركه ذوو النظر المتأني، ويتخفى بتستر بالغ في أحيان كثيرة أخرى، وهو في حالات السلم أكثر انحجاباً مما هو عليه في حالات الصراع.

ليس أدلّ على مآزق اللغة العربية عند أهلها من ذاك التذبذب النفسي الذي يسكن أحاسيس الناشئة، والذي كشفه لنا الاستطلاع انطلاقاً من السؤال العاطفي الحميم: «هل تحب اللغة العربية؟» فكانت النسب المئوية في الأجوبة كالتالي: نعم = 53.1 في المائة، لا = 10.9 في المائة، قليلاً = 35.3 في المائة، لا جواب = 0.7 في المائة. وهذا ما يذكّرنا بوجه آخر من أوجه الأزمة، ذاك الذي تضمنه تقرير التنمية الرابع حيث كشف التوالج بين اغترابين، اغتراب الشباب العربي عن لغته القومية واغتراب العربية الفصحى في نفوس الشباب.

وعندما يركز الاستطلاع على تعريف محدّد لتدريس اللغة العربية بأنه «يهدف في جوهره إلى معرفة اللغة وممارستها استماعاً وكلاماً وقراءة وكتابة» ندرك أن المسألة هي من الشعب وأن حصرها هو من التعسّر بحيث نكاد لا ننفذ إلى جوهر الأمر، فالعملية التعليمية صناعة لها موضوع ولها طريقة، فأما الموضوع فيتحدد بمضمون المعرفة كالتاريخ والجغرافيا وعلوم الطبيعة، وأما الطريقة فهي المستند البيداغوجي بالمعنى التأثيلي لكلمة بيداغوجيا التي تدل في أصولها الاشتقاقية على «مرافقة الأطفال». وبناءً على ذلك تشتهر العملية التعليمية بأنها في نفس الوقت علم وفن، فإذا كان الموضوع هو «تلقين» اللغة ذاتها، أي تهيئة المناخ الذي يتيح للطفل أن يكتسب اللغة فإننا نلج هنا فضاء آخر من الصناعة التعليمية، وهنا أيضاً يتوجب تفكيك ما نرمي إليه بقولنا «معرفة اللغة وممارستها». ذلك أن الالتباس يكمن في لفظة «المعرفة»، فإن كان مدلولها هو الإدراك الواعي فذاك ينطبق على كل المواد التعليمية ذات الموضوع المنفصل عن لغتها كالتاريخ والجغرافيا والرسم وعلوم الأحياء ولا ينطبق على اللغة، لأن تعليم اللغة ينبنى على اكتساب المهارات الأدائية، والملكات التعبيرية لا تبلغ أنموذجها الأوفى إلا إذا تمكّنت فأضحت مندرجة ضمن الآليات اللاواعية.

لقد كشف لنا العلم اللغوي الحديث بعد تضافره المعرفي مع علم النفس الإدراكي وشتى العلوم العصبية، الطاقة العجيبة التي يتمتع بها الطفل في سنوات نشأته الأولى، والتي تخص اكتساب اللغة لا من حيث هي لسان فريد أوحده، ولكن من حيث هي ظاهرة كلية يمكن أن تتشكل في تجليات متعددة. وللطفل طاقة من الاستيعاب تخول له اكتساب السنة الطبيعية متكاثرة عددًا، ومتباينة في بناها التأيلية والاشتقاقية بحسب الأسر اللغوية التي تنتمي إليها أو تنحدر منها. وكل هذه الطاقات التحصيلية مرتبطة بآليات الاكتساب اللاوعي أكثر من اقترانها بالتلقين عبر القواعد التنظيمية من نحو وصرف وأصوات. غير أن المكتشفات العلمية في آخر مسلماتها المدققة أقرت بأن محرك عملية الاكتساب المتعدد لا ينطلق في «إنجازه الخلاق» إلا إذا ارتكز أساسًا على نواة مركزية صلبة، هي «اللغة الأصل» والتي لا تكون إلا مرتبطة ارتباطًا ما بما يسمى «لغة الأمومة» وهو المفهوم الذي يترجمه أهل الدراية بعبارة «اللغة القومية» في دلالتها الثقافية الأنثروبولوجية.

إن الخبراء العالميين هم أدرى الناس بأن الأداء اللغوي للفرد لا يمكن أن يرتقي ذهنيًا بأي لغة أجنبية ما لم ينطلق من امتلاك تام للمهارة الأدائية بواسطة طريق اللغة القومية، أي بواسطة اللغة التي يرتبط بها الاكتساب الأمومي، وما يرافقه من شحن بالقيم الوجدانية والعاطفية والروحانية وحتى الأسطورية أحيانًا. وهذا مما يندرج ضمن الحقائق المعرفية على الإطلاق لا على وجه التقييد، وهو في مكاسب علم اللسانيات في صنف الحقائق اليقينية القاطعة، لأنه في منزلة الكليات التي تصدق على كل فرد آدمي، وفي كل عصر من العصور، ومع كل ثقافة من الثقافات، وانطلاقًا من أي لسان بين الألسنة البشرية الطبيعية.

إن هذه التقديرات العلمية لئن أصبحت تمثل مرجعًا جوهريًا في سياق نظريات التحصيل اللغوي بالنسبة إلى كل الثقافات وكل اللغات فإنها بالنسبة إلى العرب وإلى معالجة أزمتهم اللغوية أكثر تأكيدًا وأكثر إلحاحًا؛ بل هي تعنيهم على وجه الاضطرار لا على وجه الاختيار. لذلك عَدَدناها من أركان

الميثاق المعرفي. فتحصيل الكفاءة اللغوية هو اكتساب للملكة التعبيرية التي هي مهارة أدائية إذا ارتسخت أمست سجيّة تماهي الطبيعة الثانية التي لا تختلف كثيرًا عن الطبائع الأولى. نحن هنا بحضرة ضرب من الإدراك هو ذاك الذي يسمّى بالشمولي المستوحى من نظرية الجشطالت والتي تقول إن «الكلّ» هو ليس فقط حاصل مجموع الأجزاء وإنما في الكلّ ما في الأجزاء وزيادة، وهو ما ينطبق انطباقًا تامًا على اكتساب اللغة، ثم إننا أيضًا بحضرة صدى من أصداء تلك النظرية المتقدمة التي قالت صاحبها يومًا: «علّموا الأطفال وهم يلعبون» وإن لم تكن تعني تحديدًا تعليمهم اللغة على وجه التخصيص.

من هذا الباب نلج إلى ركن عتيد آخر من أركان الميثاق المعرفي، ومداره ضرورة الفصل بين قضيتين: تدني مستوى اللغة العربية وتعريب تعليم العلوم الطبيعية والرياضية، ونحن على وعي كامل بدقة ما نقول وبعسر تمثله للوهلة الأولى، بل إن فيه ما قد يسهل حمله على غير مُراد. ما نعينه حصرًا هو أن العمليتين متميزتان بعضهما من بعض؛ إذ من المحتمل جدًا أن يُعَرَّب تدريس العلوم جميعًا - وهي الحال الطبيعية في كل الثقافات - ويظل الأداء اللغوي رغم ذلك متدنيًا، ومن الوارد أيضًا أن يرتقي الأداء التعبيري باللغة العربية مع أن قسطًا من العلوم والمعارف يظل غير معرّب. ومن غير المظنون فيما نطرحه أن نكون غافلين عن حركة التأثير والتأثر بين العمليتين، ومن اليقين القاطع أن العربية تتألق أكثر حين تكون هي المطيّة الطيّعة لنقل شتى العلوم والمعارف، ولكن هذه الحالة الأنموذجيّة لا تصلح أن تكون الحاسم القطعيّ الفريد في معالجة أزمة اللغة العربية على أيدي أبنائها. والذي نراه هو أن يستقلّ طرحنا لموضوع النهوض بالفصحى عن طرحنا لمسألة تعريب العلوم تدريسيًا وبحثًا، فتلك هي السبيلُ الأسلم للعثور على مفاتيح الحل للارتقاء بمستوى الأداء اللغوي الفصيح. ولئن شكلت لغة العلوم الدقيقة قسطًا مهمًا في مشهد البيئة اللغوية فإن نسبة ذاك القسط زهيدة جدًا أمام حجم مشاهد أخرى ولا سيما المشهد الإعلامي بكل أطرافه، فضلًا عن مناخ الحياة العامة وعن خصائص المشهد اليومي المعيش بما في ذلك ملامح التداول السياسي، وفي جميعها يسود تلوث لغوي يشوّه الهوية اللغوية حتى يأتي على سماتها الفارقة.

وإذ لم يكن الفصلُ الصريحُ بين تلكما القضيتين فقد غدا طبعياً أن تتخلل الاستطلاعُ أسئلة واستفسارات تنم - هي في ذاتها - عن تصوّر مفارق لطبائع الأمور، تلك الأسئلة المُلقاة: «هل يُسمح لك بالإجابة عن أسئلة مواد العلوم والرياضيات في الخطي والشفوي باللغة العربية؟ فإن سُمح فماذا تختار؟» والأمر هنا شديد التعقد مكشوف الخلل، والسبب أننا أمام حالة يغيب فيها الوعي عن تراكم مستويين من الخطاب: مستوى اللغة العلمية بمنظومتها المفهومية والمصطلحية ومستوى اللغة الواصفة التي بها نعبر عن المضمون العلمي وغير العلمي، وهذه حالة من الفصام اللغوي الحاد. وإلى ذلك النمط من الاستطلاع ينضاف السؤال التالي: «ما هي اللغة التي يعتمد عليها أساتذة مواد العلوم والرياضيات؟» وتأتي قائمة الاحتمالات بستة بدائل: الفصحى - العامية - الأجنبية - الأجنبية والعامية - الفصحى والأجنبية - الفصحى والعامية.

سيأخذ ما أسلفناه دلالة البعيدة حين نقرنه بالأجوبة التي وهبها لنا تلاميذ التعليم الثانوي حين سُئلوا في الاستطلاع: «هل ترغب في تعلّم مواد العلوم والرياضيات وسائر المواد في الثانوية باللغة العربية؟» فكانت النسب المئوية في ردودهم كالتالي: نعم = 18.6، لا = 65.1، لا أدري = 14.4، لا جواب = 1.9، إن ما يعيننا في سياقنا المحدد هنا ونحن ندبج بنود الميثاق المعرفي أن شيئاً ما قد ترسّب في أغوار البنية النفسية لدى الناشئة العربية يهمس لهم بالحاح عند أن لغة الضاد ليست أهلاً لأداء دلالات العلم الدقيق ومقاصده، وفي هذا تكمن جواهر الداء الثقافي، فليس الحرجُ في أن تدرّس العلوم الطبيعية وما إليها بلغة أخرى غير العربية إذا كنا على يقين أن كل الألسنة البشرية متساوية الكفاءات في المطلق، وإنما القلق الوجودي أن يتوهّم التلميذ بأن لغته العربية مُقصاة أصلاً من الكفاءة الأدائية التي تتمتع بها سائر الألسنة الطبيعية.

ومما ينبغي أن يستقيم في أذهان «أصحاب القرار التربوي» الفصلُ المميّز بين ملكة الأداء اللغوي وصناعة الإعراب النحوي، فمثلاً أن الكفاءة النحوية في تحديد وظائف الكلمات داخل الجملة ووظائف الجمل داخل النص ليست البتة دليلاً على امتلاك السليقة التعبيرية بالانسياب التلقائي وعلى شروط

السلامة المتجافية عن اللحن فإن انطلاق اللسان بالأداء المرتجل على البديهة لا يدل بالضرورة على إتقان الصناعة النحوية وصفًا وإعرابًا. بل لا مجازفة في القول إن الوعي اليقظ بتفاعل النواميس النحوية عند عملية الإفصاح التلقائي بالعربية السليمة المستوفية لعلامات الإعراب كثيرًا ما يكون معطلًا للانسياب الأدائي وذلك في مراحل الاكتساب الأولى، فلغة الضاد من فصيلة اللغات الإعرابية، فهي تقتضي إدراكًا مزدوجًا أثناء العملية التعبيرية: الإدراك المرتبط بلحظة النطق بكل جزء من سلسلة الكلام والإدراك الاستشراقي بما قبل تلك اللحظة وبما بعدها، أي بسائر أجزاء السلسلة المكوّنة للخطاب.

بناءً على ما سبق لا يبقى من أفق للنهوض باللغة العربية إلا الاعتمادُ على المعلمين القادرين على ممارسة الأداء اللغوي السليم منذ المراحل الابتدائية الأولى، فذلك هو المدخل الطبيعي لإنشاء المؤانسة الدائمة بين ملكة السمع بالتلقي عند الطفل ثم ملكة إعادة إنتاج المسموع بالتصرف التدريجي المتنامي، وهكذا تنزرع في نفس الطفل أحاسيس لغوية ونفسية تساعد على تحويل مهارة الاكتساب إلى ما يشبه السجّية بالطبع الأول. حينئذ نصل إلى أم القضايا، بل إلى أم المعضلات: بأي لغة نَعَلِم اللغة وغير اللغة؟ لقد آن الأوان أن نعيد بسط الموضوع من أساسه وهو ذو شقين، الأول قائم على ازدواجية الفصحى والعامية، والثاني على ثلاثية المستويات الأدائية بحكم هذه اللغة الوسطى التي تأخذ من الفصحى ألفاظها وعباراتها وبعض ملامح بناها التركيبية، وتأخذ من العامية إسقاط الإعراب وكثيرًا من خصائص الربط والنظم وصياغة الجُمَل، وهي المرحلة الوسطى التي تمهد لترك اللغة العربية كليًا من حيث هي لغة إعرابية تنتمي إلى صنف الألسنة التأليفية بحسب المصطلح اللساني الدقيق، ثم الانتقال بها إلى صنف الألسنة التحليلية على حد ما حصل بعد ترك اللغة اللاتينية وتولّد فروعها المختلفة. إن هذه اللغة الوسطى لئن بدت في الحياة العامة ارتقاءً بالعامية نحو الفصحى فإنها في مجال التربية والتعليم انحدرت بالفصحى إلى اللهجة العامية بما يُنذر بضياح رشم اللغة العربية المستوفية لحقوقها.

إن مسألة ازدواج الفصحى بالعامية في المؤسسة التربوية تأتي كرجع الصدى للتلوّث اللغوي السائد في الحياة الاجتماعية بما هي البيئة اللغوية، وأكبرُ أنموذج لذلك الخليط هو أجهزة الإعلام المسموعة منها والمسموعة المرئية، ومن أدق الحقائق التي يتعين استحضارها الالتباسُ السائد في البنية الذهنيّة العامة لدينا، وهنا يثوي أكبر التباس وأعظم سوء فهم: فاللهجات اللغوية جزء من كياننا الحيّ، بها نعيش، وعليها نتربّي، ومعها نساfer في رحلة الوجود؛ نأكل بها، ونلبس بها، ونفرح ونحزن بها، ونحب أو نكره ثم نعشق أو نبغض بها أيضًا. والذي كان قدره أن يختص في علم اللغة فهو الأولى بأن يدرك ما في كل لهجة عربية من أسرار التركيب ومفاتيح الإيحاء وألغاز الدلالة، وهو الأجدر بأن يقرّ بأن عبقرية الإنسان لا تتجلّى في شيء كما تتجلّى في لغته التداوليّة المكتسبة بالأمومة، وهو الأعلم بأن في كل لهجة عربية صيغًا لو طاف بسائر اللهجات العربية، وبكل مستويات اللغة الفصحى، ثم عرّج على ما يعرف من لغات كونية عالمية لما وجد لها بديلًا مطابقًا، ولما استطاع أن يترجمها ترجمة تفي بكل شحناتها التصريحيّة والتضمينيّة.

ولكن الإقرار بكل ذلك لا يمنعه من اتخاذ الموقف الحضاري المسؤول، وهو أن تكريس اللهجة حاملًا للرسالة الثقافية وبديلًا عن اللغة القوميّة لهو الضياع الجماعي على عتبات قلعة التاريخ. ولن يسألنا أحد برهانًا جديدًا، فلو فعل لأحلناه على تجارب سائر الأمم، وعلى مواقف سائر الشعوب، وعلى قرارات سائر الأنظمة، وسيصدّقنا اللهم إلا إذا كان يظن - واهمًا - بأن لهجات كل هؤلاء وكل أولئك لم تكن تحمل هي الأخرى مخزونًا عاطفيًا مماهيا لأحاسيس أهلها الناطقين بها. قضيتنا المستعصية نحن العرب اليوم هي أن الوعي اللغوي لدينا ينبري حاضرا ما دام الأمر متعلقًا بمستوى المعرفة التي مَحملها الحرف المكتوب، فإذا غاب النص والمتن والخط غاب بغيابها وعيُننا بوزن اللغة، ووعيُننا بخطر اللغة، ووعيُننا بأن اللغة سلاح حضاري بأيدينا، فإذا زهدنا فيه انقلب علينا وغدا الرامي مرميًا، وأمسى القناص فريسة. إن عالم اللسانيات - شأنه شأن عالم اللغة منذ خمسة عقود، وشأنه شأن فقيه اللغة منذ أضعاف تلك العقود - ليعلم علم اليقين بأن اللهجة التي تنعت بالعامية

أو بالدارجة هي من أقوى الطاقات الثقافية الحاملة لخصائص الإبداع في الغناء وفي الشعر؛ شعبيًا أو ملحونًا أو نبطيًا، وفي النص المسرحي، وكذلك في سيناريو الأفلام التلفزيونية والسينمائية. ولن يكون عالم اللسانيات مخلصًا للمعرفة المتجردة ولا منصفًا لحقائق التاريخ الموضوعية لو أنه زعم أن على العرب اليوم قاطبة أن يَهْجروا لهجاتهم في الأغنية وفي المسرح وفي السينما ليقفوا كل إبداعاتهم الفنية على العربية الفصحى. ولكن الانحراف التاريخي هو في تلهيج الخطاب الثقافي بما هو خطاب يتحدث عن الإبداع، وبما هو كلام نصف به الفن ونُحلّله وننقده، وبما هو لغة نتحدث بها عن لغة.

إن اللغة العربية - لو أنصفها التاريخ وأهلها - لكان من المفروض أن تكون هي أداة التداول في كل ما يتصل بمجالات الفكر والثقافة والمعارف، وبكل حقول التسيير والتوجيه، وكذلك بكل دوائر الإبداع والفنون، أي كان من المظنون أن تكون هي اللسان التداولي في كل خطاب حي يتعلق بما يُسمّى في الأعراف الإنسانية بعالم الرموز والمجرّدات، وعندئذ يكون من الطبيعي أن يتخاطب الناس بلهجاتهم العامية فيما اتصل بالحياة المعيشية، وبالصلات الاجتماعية المتحققة على مدار الزمن الطبيعي، وهو ما يُصطلح عليه بعوالم الماديّات وما جاورها. إن وضع اللغة العربية في هذه المرحلة التاريخية وضعٌ حرجٌ جدًّا، فهناك حملة واسعة تصاحب حملة الكونية الثقافية تتقصد النيل من كلّ الثقافات الإنسانية ذات الجذور الحضارية المتأصلة، وفي مقدمتها الثقافة العربية، وتتوسل هذه الحملات العدائية دائمًا بالعامل اللغوي، وكثيرًا ما تتعلل بأن العربية الفصحى لغة مفارقة للواقع الحي المعيش، فتحاول أن تبث الوهم بأن لغة الواقع هي التي يجب أن تصبح اللغة الرسمية، وهذا معناه تحويلها إلى لغة تربوية، ثم إلى لغة إبداعية حتى يُكتب بها الفكر، ومن هنا تتسلل المعاول الناسفة. أما المرمى البعيد المنشود فهو أن تلقى العربية نفس المصير الذي صادفته اللغة اللاتينية بأن تنحل إلى لهجات تتطور إلى لغات قائمة الذات.

ومن القضايا الجديرة بالطرح والاهتمام مسألة «الكتابة العربية» بوصفها صورة للكيان الخطي للفصحى وبوصفها المجسّم الطبيعي للعلاقة الحسيّة

البصريّة بين الإنسان وكيونة اللغة، وهو مستوى من الاقتران شديد التعقيد له آليات ذهنيّة وعصبيّة ونفسيّة لا تطابق البتة الآليات التي تحكم طبيعة العلاقة السمعيّة بين الإنسان واللغة. وفي هذا الباب يندرج ما جاء في الاستطلاع من استبيان حول مسائل الإملاء ومدى عسرها أو يسر منالها، وكذلك الاستبيان حول درجة الصعوبة في قراءة النصوص التي تأتي حروفها عارية من الشكل، وكل ذلك ينخرط في مبحث عميق الدلالة فسيح المقاصد تتناوله العلوم اللسانية الحديثة ضمن ما يعرف بمقروئيّة نظام الكتابة.

إن كثيرًا من حقائق العلم وحقائق التاريخ إذا اجتمعت أفضت إلى خلاصات مركزة، بل إنها - في بعض المجالات - تنجلي في بساطة متناهية، تكاد تتحدانا بيداهايتها لفرط ما تناسيناها. فاللغة العربية لو أنصفها التاريخ وأهلها لكان من المفروض ألا تنتقل من المستوى الأدائي وهو المنطوق المسموع إلى المستوى الخطي وهو المكتوب المقروء إلا وهي مستوفية لحروفها. فتدوين اللغة العربية خطيًا وهي عارية من حركاتها بدعة لا تعرفها اللغات الإنسانية في مجملها. وبناء على هذا الوضع الشاذ شاع قول بعضهم «الناس يقرؤون لغاتهم ليفهموا ما قرؤوا، والعرب يفهمون المكتوب كي يتوصلوا إلى قراءته» وهو أمر في منتهى الغرابة؛ لأن هذه القولة قد قيلت في أول أمرها على البراءة، بل قيلت للإشادة بعلوّ الطاقة الحدسية الموظفة عند القراءة، ثم حوّلها الذين يتجنون على اللغة العربية إلى قولة ظالمة؛ تشي بالغمز على العربية إيعازًا بأنها هي الحاملة لأعراض القصور والشذوذ.

إننا بما أسلفنا نروم الإحاطة بالدوائر التي تمثل أسبجة متناضدة، تحاصر مسألة التداول الأدائي الذي هو عنوان الاقتران بين اللغة والهوية. بل إننا نصادر على أن الأداء التعبيري كما تقتضيه فصاحة اللغة العربية، وكما يغيب في معظم أحوال التداول اللغوي في الواقع العربي، إن هو إلا إشكال جوهري يقع على سنم هرم من الإشكالات الحيوية التي علينا أن نفحصها مليًا لتبين حقيقة هذا الأداء الغائب. أما مدارات هذا الهرم الإشكالي فأربعة: ثقافي وتربوي ولغوي وسياسي، ولئن جاءت متباينة حينًا فهي في الأحيان الكثيرة متوالجة متداخلة.

إننا على يقين قاطع أن واقعنا العربي إذا تواصل استخفاف قاداته بالمعضلة اللغوية ولم يحسموا أمرهم في رسم استراتيجية مُلزِمة تقوم على سن سياسة لغوية جريئة سيفرز حالة من التداول تفرض نفسها فرضاً بمنطق ضرورة الواقع، فتنبثق مشاهد تعبيرية تتمازج فيها بقايا الفصحى وشظايا اللغة الأجنبية - هذه أو تلك - وتآليفات عامية تتأرجح بين الخصوصية المحلية والحد المشترك الأدنى من تقاطع اللهجات العربية. ويومئذ ستنجلي المفارقة العظمى بين يسر ظاهر في مجال التداول الشفوي وعسر قاهر في مجال التداول الكتابي. سيكون المشهد اللغوي متشخّحاً بالاستعصاء، وسيمرّ زمن قبل أن يتسنى لكل شعب في قطره، أو نظام في بلده، أن يعيد صياغة منظومته اللغوية على مقاس حاجات الضرورة وبعض مقاسات ما سيبقى من معايير القيم المرجعية.

وبعد؛ فكيف هي المعالم الكبرى التي تساعد على ترجمة الميثاق المعرفي إلى خارطة ترسم أسس الانطلاق على طريق صناعة المستقبل بما يبدّل حالنا اللغوية غير ما هي عليه، وبما يُهيئها لمآل غير ما هي سائرة إليه؟

إن الأصوات الداعية إلى النهوض باللغة العربية، والتي لطالما أكدت على ضرورة استدراك حالها قبل أن يفوت أوان إنقاذها من حالة التهاوت والاندحار، ما انفكت تتعدد وتتوالى حتى أمسى بعضها يكرر بعضاً بلا يأس ولا ملل. ولقد اتضح لكل متتبع يرصد بأناة وتمعن أن كثافة الدعوات المعبّرة عن إرادة التغيير كانت دائماً تصطدم بغياب عزيمة الإنجاز، ولكم كانت الدعوات تصدر عن مؤسسات رسمية في أقطارنا العربية! وليس من بلد عربي إلا وقد عرف خلال العقود القليلة الماضية صيحات من الاستنهاض، وكانت تصدر من الدوائر المعبّرة عن سياسات الدول كتلك التي كانت توصي بها مجامع اللغة العربية حينما وُجدت. واتضح أيضاً أن تعطل تحويل الإرادة إلى فعل إجرائي مُنجز قد وصّم كذلك مؤسسة العمل العربي المشترك سواءً بما هي المؤسسة المختصة بالتربية والثقافة والعلوم أو المؤسسة الأم؛ جامعة الدول العربية منذ أعلنت في قمة الرياض (عام 2007) التزامها باحتضان القضية اللغوية. أفترانا اليوم على أبواب تجربة جديدة تخالف ما دأبت عليه التجارب السالفة، وهي

تجربة المؤسسة المستقلة المستظلة بظلال النضال الطوعي في المعنى النبيل
لما يُصطلح عليه بالمجتمع المدني؟

إن النهوض باللغة العربية في حاجة إلى عمل استراتيجي طويل النفس،
تتآزر فيه جميع القوى الحية الفاعلة في المجتمع معضودة بإرادة نافذة من
صناع القرار، تدعمها عزيمة جريئة من لدن القائمين على مؤسسات العمل
العربي المشترك جميعها، ولا أقل من أن تعلن «مؤسسة الفكر العربي» لتحقيق
منشودها الطموح عن خطة عشرية ترسم أهدافاً تطبيقية محدّدة، تتدرّج فيها
حسب الأولويات الأسرع نجاعة، ثم تترقى إلى إنجاز سائر الخطى وذلك طبقاً
للمحاور التالية التي يمكن أن تنطلق بالتوازي كمشروعات فرعية ويمكن أن
يترتب بعضها على نتائج البعض الآخر.

إننا نرى أنؤكد الخطوات في مشروع «لننهض بلغتنا» تتمثل في العمل
على توفير الشرط الضروري المطلق لدى مدرّس اللغة العربية في المراحل
الثلاث المتتالية التي تسبق المرحلة الجامعية - الابتدائية والإعدادية والثانوية
- وهذا الشرط هو الكفاءة التعبيرية بالفصحى عند المشافهة ارتجالاً مع ضمان
شروط السلامة النحوية بتلقائية طبيعية وفي انسياب يؤمّن التسلسل الوظيفي بين
أجزاء الكلام. ذلك هو المدخل الطبيعي لجعل التلميذ يأنس بالفصحى كما
لو أنها سجيّة من سجايا الوجود العربي تجسّم هوية الذات الفردية ثم الذات
الجمعيّة. والذي يتوجب زرعه في نفوس الجميع - معلمين ومتعلمين - هو
أن اكتساب الكفاءة التعبيرية يقع خارج دائرة الوعي بالقواعد النحوية من حيث
هي منظومة «تقنيّة» تتبع البنية الصوريّة في فضاء الإدراك الذهني، ولذلك
يتعيّن أن يبدأ التداول التلقائي الفصيح منذ المرحلة التعليميّة المبكرة. وهذا ما
أصبح مسلماً به على صُعد التجارب العالمية، بل هذا هو الذي يدفع القائمين
على المدارس الأجنبية التي ما انفكت تنتشر في بعض أقطارنا العربية إلى أن
يفرضوا على أبنائنا فيها ألا يتحدثوا إلا باللغة الأجنبية تلك، ومنهم من يبعث
إلى أولياء التلاميذ برسائل تحثهم فيها على أن يحادثوا أبناءهم في البيت بتلك
اللغة الأجنبية، ونحن - على مستوى الوعي الحضاري العام - نستهجّن ذلك،

ولكن للأمر وجاهته العلمية في باب الاكتساب اللغوي عن طريق التداول طبقاً لما يُسمى بالبيئة اللغوية بمعنى المناخ الحاضن للتداول الأدائي.

وكم يكون مفيداً أن تنشأ في أقطارنا العربية مدارس نموذجية للتداول اللغوي الفصيح بحسب المراحل الثلاث «قبل الجامعية» وسيكون الدليل أقوى والبرهان أمكن حين يثبت أن تلاميذ تلك المدارس هم الأقدر أيضاً على امتلاك اللغة الأجنبية بالتوازي مع اللغة العربية؟ نحن إذاً في حاجة لرسم خطة عملية مبدؤها «إعادة تأهيل مدرّس اللغة العربية» على الأسس السالفة الذكر، وهذه الخطة ذات شقين: شق عاجل يتمثل في تعهّد مستوى المدرّسين المباشرين الآن لمهامهم، وشق يتمثل في إعادة ترتيب الأشرط اللازمة لانتداب المدرّسين مستقبلاً. وفي كلتا الحالتين سيكون مفيداً ناجعاً أن نوفر للجميع قدرًا أدنى من الزاد المعرفي المتطور ولا سيما من ذاك الذي أنجزته اللسانيات سواءً التربوية منها أو التداولية أو الإدراكية. ومن الخطوات المتأكدة «تيسير النحو» على معنى تيسير طرائق تدريسه، ومن المهمّ التمييز بين مفهومين للنحو: النحو من حيث هو منظومة النواميس التي تحكم اللغة وهذا مُعطى مُسلم به لا يجوز النيل منه لا كلياً ولا جزئياً، والنحو من حيث هو طريقة في وصف اللغة لاستنباط قوانينها الخفية ومن ثمة طريقة في تعليم اللغة وتلقين قواعدها.

ويجتمع لدى العرب مخزون تراكمي في باب إصلاح المناهج النحوية بدأت منذ زمن طويل، ومن أبرز الإنجازات الجهد الذي بذله طه حسين عندما عهد إليه مَجْمَعُ اللغة العربية في القاهرة بالإشراف على لجنة هُيئت لذلك الغرض. ولقد آن الأوان لاستثمار ما أنجز وتطعيمه بالمكتسبات المعرفية الطارئة، وقد يتعين أن يدخل ذلك ضمن الخطوات الأولى من مشروع النهوض باللغة العربية، فتألف لجنة تستصفي من الكتب المدرسية المتداولة في كافة الأقطار العربية أفضل ما فيها من أبواب مادة اللغة نحواً وصرفاً وبلاغة وعروضاً وإملاءً، ثم تعدّ لنا كتاباً نموذجياً مَوْحِداً قد نرى فيه تجديداً عصرياً لمعالجة كثير من مسائل النحو يأخذ في الاعتبار ما طرأ على قوالب اللغة من تغير في تواتر استعمالها أو في مضمون مقاصدها كالذي حصل في «باب المفعول المطلق»

أو في «باب التخصيص» وغيرهما. على أن وجهًا آخر من وجوه التجديد التعليمي يتعين إدخاله في ما يخص معالجة ظاهرة اللحن، ومفاده أن نستبدل بالنهج الزجريّ القائم على مبدأ «قلّ ولا تقلّ» نهجًا تحليليًا يقوم على محاولة تفسير الخطأ النحوي ولا سيما الخطأ الشائع، ذلك أن العلم اللغوي المؤسس على قواعد معرفية عميقة يفيدنا بحسم جازم أن الخطأ النحوي لا يشيع إلا إذا استجاب إلى نزوع ما قائم في بنية اللغة أو قائم في التهيؤ النفسي لدى الناطق بها. وهكذا فإن ردّ اللحن لا يُفلح إلا إذا انبنى على شرح عميق لنواميس اللغة.

من المداخل المفاتيح للنهوض باللغة العربية تدريسيًا ومناهج الحسّم في موضوع «الرصيد اللغوي» وهو باب رئيس في مسألة تعليم اللغات على أسس علمية في العصر الحديث، ومفاده إجراء الأبحاث التطبيقية لتحديد معجم الألفاظ الأكثر تداولًا والأيسر منالًا، وذلك طبقًا لسلم الكثافة الكمية: الألفان الأكثر شيوعًا ثم الأربعة آلاف فالعشرة آلاف، وبدون هذا الضبط لا يتسنى لنظريات تعليم اللغات تحقيق النجاعة بمقياس اختصار المراحل الزمنية في التلقين والتلقي. سيقضي منا ذلك أن نتخلّى عن كثير من الأوهام التي نحملها معنا بحكم سوء تمثّلنا لمخزوننا التراثي، فالتباهي بتفوق لغة على أخرى لأن رصيدها من الألفاظ يفوق رصيد الأخرى بأضعاف هو وهّم معرفي خالص، وكذلك التفاخر بالفيض الهائل من المترادفات حتى إن المسمّى الواحد له مئات الأسماء هو أيضًا خطل معرفي تام. والحقيقة العلمية الباتة هي أنه لا وجود لكلمتين متطابقتين كليًا في المعنى والمقصد والإيحاء، وهذا قانون صادق في كل لسان بشري، وقد انتبه إليه أعلام أفذاذ في تراثنا وجعلوا له مبحثًا أسموه «باب الفروق في اللغة».

وحيث إن اللغة العربية موزعة بين أقطار ذات سيادات وطنية مستقلة، وذات سياسات تربوية مختلفة، بل وأحيانًا ذات أولويات وظيفية متباينة؛ فإن ضربًا من البحث العلمي الميداني لا بد أن يسبق - أو يوازي - ذلك، ويكون مداره «الرصيد اللغوي المشترك». وهذه تجربة سبقت ثم انقطعت، ففي يوم من الأيام كانت هناك «الهيئة الاستشارية للمغرب العربي في التربية والتعليم»

فأنشأت لجنة سمّتها «اللجنة الدائمة للرصيد اللغوي» فأنجزت ما اصطلحت عليه «الرصيد اللغوي الوظيفي للمرحلة الأولى من التعليم الابتدائي» وأصدرته مطبوعاً، كان ذلك عام 1976. ثم تبنت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم المشروع في صيغة عربية شاملة، وأطلقت عليه اسم «الرصيد اللغوي العربي» فأصدرت منه كتاباً أول بعنوان الرصيد اللغوي العربي لتلاميذ الصفوف الثلاثة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي (عام 1989) وكتاباً ثانياً يخص الصفوف الثلاثة الأخيرة (عام 1990).

إن العودة إلى مشروع الرصيد اللغوي سيكون خطوة إجرائية مكيّنة يتأسس عليها التخطيط الاستراتيجي لمشروع النهوض باللغة العربية. وعلى درب الخطى السابقة يمكن أن تنطلق سياسة تعليمية جديدة تخص «سياسة الكتاب المدرسي» بشكل عام، فتتجاوز دائرة الكتاب الموحد في مجالات المواد اللغوية من نحو وصرف وبلاغة كما ألمحنا آنفاً، وتنتقل حيثند إلى الكتاب المدرسي عمومًا ولا سيما ما يتصل منه بمادة النصوص المعدة للشرح، أو المقطوعات الشعرية أو النثرية المعدة للحفظ. وقد يقع استثمار الرصيد المشترك في صياغة «الأدبيات» المصاحبة لمواد التاريخ والجغرافيا، وحتى علوم الأحياء.

ولن تكون الخطة العشرية التي نقترحها مستوفية أشراط فاعليتها إلا إذا انكبنا على سدّ ثغرة عميقة ولكنها غائبة عن مشهد الوعي التربوي العام، ألا وهي القواميس المدرسية المتنوعة بحسب مراحل التعليم الثلاث التي تسبق المرحلة الجامعية، وهي الابتدائية والإعدادية والثانوية، أو في تفصلها الثنائي: التعليم الأساسي والتعليم الثانوي، وهي التي تسمى أيضاً بالقواميس التعليمية، ولها علم خاص يخطط لها ويشرّع لفنونها، وستكون صناعة تلك القواميس إنجازاً علمياً بامتياز كلما استندت إلى ثمرات المرحلة السابقة الخاصة بتراتب طبقات الرصيد اللغوي العربي المشترك في الكمّ كما في الكيف.

وعلى جسر الإنجازين السالفين: الرصيد اللغوي والقواميس التعليمية ستم مراجعة الآليات التعبيرية التي على أساسها تؤلف كتب المطالعة للأطفال

والتلاميذ، وهذا مجال بالغ الأهمية، شديد الخفاء، دقيق المعالجة، كثيرًا ما تسوده الفوضى البيداغوجية بحكم التهافت على ترويج الكتاب بين أيدي الأطفال، فيقوم ضرب من التواطؤ الهدّام بين مَنْ يَنْشُرُ ومن يُولِّف. وليس الظن بحسن السرائر ولكنه الافتقار المعرفي في أقصى أغواره. ويكفي للراصد المتدبّر أن يجسّ نبض الكتاب من خلال نظام الجملة النحوية التي تكتب بها قصص الأطفال، وكم من أعلام مرموقين انتصبوا فجأة يكتبون للأطفال فإذا بهم على مسافات كبرى من الشروط الدنيا، ناهيك أن نصهم مكتوب بجمل ذات بُنى برهانية أو استدلالية لا تقوى عليها طاقة الإدراك التي للأطفال؟ وفي كل الفضاءات الجامعة بين كل المراحل التي فصلنا أمرها لا بدّ من استثمار تقنيات الطباعة الحديثة كي توفر قدرًا من الشكل في الكتابة يتدرج بحسب مراحل التعليم وما يظهر فيها من عُسر المقرئية لدى التلاميذ أو يُسرّها.

هي خطة عشرية لا أقل من أن يُهيأ لها كيان تنظيمي كأن يكون لجنة علمية دائمة ترعاها، وتضبط سلم أولوياتها، وتخطط لمراحلها، وتستنفر لها صفوة من طاقات الخبراء اللغويين والتربويين، وما أكثرهم عددًا في وطننا العربي، وما أغزرَ عطاءهم وفيضهم وما أشدّ غيرتهم على لغتنا العربية بحميّة وجدانيّة تؤازرها دراية عقلانية صامدة!

الفصل الرابع عشر

الهوية والمعلوماتية

لئن بدا هاجس الهوية العربية يتيقظ حسّه لدى كثير من أقطار الوطن العربي فإنه في بعض دول الخليج قد اشتد ضغطه وعلت نبرته لأن تواتراته قد صعدت إلى سطح الحياة الاجتماعية اليومية. وفي دولة قطر كان الانتباه مبكرًا للتعلق المكين الذي يُحتّمه ولوج العرب إلى عصر التكنولوجيا الافتراضية. في خضم سنوات الوعي بقضية الهوية واللغة العربية على مستوى العمل العربي المشترك (2007 - 2009) بادر المجلس الوطني للثقافة والتراث في دولة قطر بتاريخ 28 جانفي (كانون الثاني/يناير) 2008 إلى تنظيم ندوة بعنوان «الهوية والمعلوماتية» وكنا بين المدعوّين، فأعدنا بحثًا قدّمناه بعنوان «الهوية والمراجعات المتحتمة في عصر المعلوماتية: نحو تحديد المفاهيم» هذا نصّه:

تندرج ندوتنا هذه ضمن سلسلة الندوات التي تحاول أن تُعالج مسألة «إشكاليات الثقافة العربية» وهي بذلك تمثل إحدى زوايا النظر في مواجهة القضية الكبرى التي ما انفكت تؤرّق قادة الفكر وقادة الأمر في الأمة العربية وهي التي ما فتئت تجدد أسئلتها منذ فجر نهضتنا الحديثة وقد مرّ على انبثاقها زهاء القرنين. غير أن زاوية النظر التي اعتزم القائمون على درس قضايا الثقافة العربية معالجتها في هذه الندوة المخصصة تستوجب ملحوظة أولية عامة تتصل بطرافتها أولًا، وبجراتها ثانيًا، ثم بخروجها عن النسق المألوف ثالثًا؛ ذلك أن بسط موضوع الهوية في حد ذاته أصبح مُدعاة إما للزهد فيه، أو لاستنكار ارتياده، أو لإثارة نوازع التهم الجاهزة. أما موضوع المعلوماتية فيوحي بالانخراط المسبّق والكلّي في آليات مبتدعة توهم بأنها تكفي لإعلان التخلي عن الانتماء النوعي بغية اعتناق مبدأ الانتماء الإنساني الأشمل. على أن جمع موضوع الهوية إلى موضوع المعلوماتية قد يترأى لبعضنا غريبًا، والسبب هو ترامي الأطراف بين قضية موهلة في التجريد لأنها خلاصة القيم الرمزية

المختلفة، وقضية تتصل بالظواهر العملية اتصالاً مباشراً، ومن ضمنها التجليات التطبيقية للعلم النظري الخالص ومدى مساهمتها في تجسيد الاستثمار التكنولوجي الأقصى.

بين كل هذه الواجهات الأولية بدا لنا أن نتناول الموضوع من مصادراته الأولية، وذلك بضبط مفاتيح الحوار حوله، ولا يتسنى ذلك إلا بتحديد المفاهيم التي يتوسل بها الموضوع، والتي تؤمن المحاوراة الخصيصة المثمرة طالما انطلقت على لسان أصحابها من مصطلحات مضبوطة تحيل على متصورات مدققة. وللموضوع - في مجمله وبين سائر أطرافه - أركان بادية وأعمدة متخفية، فالبادية هي: الهوية، ثم الثقافة العربية، فالمعلوماتية، وأخيراً مفهوم الإشكالية ذاته. وأما المتخفية - تلك الثاوية وراء العلاقات المفترضة بين العناصر الأربعة الأولى - فأهمها: مجتمع المعرفة، فالعولمة، والتنوع البشري، وأخيراً حوار الثقافات. وكلها - هذه وتلك - مفاهيم مستحكمة ترد في سياق سرد الاختيارات ولكنها ترد أحياناً في سياق إعلان الشعارات فتتلبس مقاصدها من حيث تتوالج حوافز التوسل بها.

على شرح مضامين هذه المفاتيح التي عددناها، وعلى إيضاح تداخل بعضها في بعض أو التباس مقاصدها بحوافزها، ثم على ربط ما تشي به من أنساق ذهنية وإجرائية بسياساتها الدائري العام الذي هو تسيير شؤون الناس وسياسة مجتمعاتهم، ستدور مساهمتنا هذه من حيث هي خواطر عامة نأمل أن تستجيب لمدارات الندوة الاستثنائية التي نجتمع على مائدتها. وفي البدء لا بد من التأكيد على أننا - نحن العرب - نمر بلحظة حضارية فارقة، ولعل ذلك هو الدافع الحقيقي لاختيار هذا الموضوع الشائك الذي تطرحه علينا ندوة «الهوية والمعلوماتية». والأمر في حد ذاته مفاجئ لنا الآن رغم أنه مألوف في تاريخ الثقافات الإنسانية؛ ذلك أنه قد تمرّ بالأفراد وبالجماعات بين الفينة التاريخية والأخرى أحداث وخطوب تعصف بالقناعات الذهنية فإذا بالمرجعيات التي كان الناس يظنون أنها ثابتة، والمسائل التي كانوا يخالون أنها محسومة، تغرض من جديد على بساط البحث. عندئذ يجد المثقف نفسه مضطراً إلى إعادة ترتيب

بيته الذهني من خلال إعادة توظيف المرجعيات العامة التي إليها يتم الاحتكام عند كل محاوره فكرية. وكثيراً ما يجد الناظرون المتأملون أنفسهم مضطرين للحديث في البديهيات لأن الأحداث حملتهم على إعادة تأسيس منطلقاتهم حتى يرمموا ما تصدّع من المعمار الفكري. وتزداد المراجعة تأكيداً وإلحاحاً كلما كان الخطب أعمّ على الإنسانية وأوسع مدى في أرجاء الزمن البشري.

من هنا يمسي سائغاً أن نستعمل مصطلح «الإشكاليات»، لا على أنه مجاز يُرسَل جزافاً كما يأتي على ألسنة المتداولين كثيراً، وإنما بوصفه مصطلحاً دقيقاً له ظلاله من المعاني تحيط بنواته من الدلالة. والذي نقف عنده في هذا السياق المخصوص هو أن هذا المصطلح مُولد تم صوغه عن طريق الاشتقاق باستنباط ما يسميه اللغويون «المصدر الصناعي» وهو مصدر صرفي (إشكال) تلحقه ياء النسبة (إشكاليّ) ثم تضاف إليه تاء التأنيث (إشكالية) فيخرج بعدها من دلالة الوصف (سؤال إشكاليّ - أسئلة إشكالية) إلى دلالة الاسم (إشكالية واحدة - إشكاليّتان اثنتان...) وهذا ما ينتقل باللفظ من خانة النعوت إلى خانة الأسماء فنقول عندئذ - على حد عبارة اللغويين - إن اللفظ «متمخض للاسمية». على أن هذا المصطلح - كما صيغ في أصله في اللغات الأجنبية - قد ارتبط بمعجم الفلسفة ولا سيما عند معالجتها لقضايا المنهج وأدوات التفكير، وكان يدل على الشكل المجرد الذي يستوعب به الفكرُ الظواهرَ المبسوطة عليه كي يتأملها وينظر فيها ثم يجادل حولها. وما لبث أن تحوّل المصطلح شيئاً فشيئاً إلى الدلالة على ضرب معين من القضايا، وهي تلك التي تستعصي على الفكر، أو تستعصي على الإنسان الحسّم فيها بيقين، أو تلك التي إذا اختار المرء بعض جوانبها شق عليه أن يزهد في الجوانب الأخرى. وبهذه الدلالة يصلح المصطلح في العنوان الذي اختير عند تناول «إشكاليات الثقافة العربية» والذي في حيزه تنزل مقاصده بإثارة موضوع المعلوماتية في قرائنها المتعالقة مع الهوية.

أما المعلوماتية فجوانب تحديداتها كثيرة لأن المصطلح - ومن ورائه مفاهيمه المتعاضلة - متعدد الأبعاد، ولكن ما يخصنا منها هنا اثنان فقط،

الأول وجهها التكنولوجي باعتبارها أداة تيسر مهمة دراسة الظواهر الإنسانية واستكشاف نواميسها المتحركة في مختلف تجلياتها، فهي هنا مأخوذة في عمقها المعرفي الخالص من كل شوائب تكريسها لأي غرض تعسفي أو لأي مرمى تحكيمي. إنها هي الأداة التي تعيننا على تحليل العناصر المكونة لمفهوم الهوية ذاتها تحليلًا علميًا اختباريًا، سواءً على نهج علم الاجتماع أو على نهج سائر الحقول المعرفية ومن أبرزها علم اللغة المسمى باللسانيات. وأما الوجه الثاني لمصطلح المعلوماتية فيختص به بُعدها الاتصالي من حيث هي مسلك سيّار للمعلومة إذ تتدفق لاغية القيدتين المتحتمين في كل وجود مادي وهما قيد المكان وقيد الزمن. ومن هذا الجانب يتم توظيف المعلوماتية للغايات الاستخبارية تحت مظلة الهواجس الأمنية التي هي «كلمة حق» كثيرًا ما يراد بها الباطل. وكيف لا نقرن المعلوماتية بالهوية حين يستشري تعقّب خطى العربي حيثما حلّ ومن أي بقعة جاء تحت كوابيس التهمة المعلبة الجاهزة؟

هكذا تتضح لنا - بشكل أولي - ملامح شبكة العلاقات التي عليها تستوي جدران القضية المطروحة: فعن الوجه الأول للمعلوماتية ينبثق الجسر الرابط بينها وبين «مجتمع المعرفة» وعن الوجه الثاني ينبجلي الجسر الجامع بينها وبين فكرة «العولمة» وعندئذ نكتشف السياج الأسر الذي تنحشر داخله منظومة الهوية؛ هذه التي إذا سلمنا بأن عمودها الفقري هو «الأنا والآخر» عرفنا كيف يمتد بنا التفكير إلى حوار الثقافات وإلى مبدأ التنوع البشري الخلاق.

إن أول ما تتأسس عليه الثقافة هو توفر مصادر المعلومات، وتعدد مصادر المعلومات، والارتياض باختبار موارد المعلومات. وأعظم ما في ذلك وأجلّه هو توطين النفس على ألا تزهد في أي معلومة ثقافية مهما بدا شأنها صغيرًا. فمن أهم قضايا الإنسان في عصرنا - إذا ما قيس حاله بأحوال الإنسان عبر أجيال التاريخ - قضيتان هما على غاية من الخطورة بقدر ما هما على غاية من الدقة الخفية: الأولى تتمثل في نسق إنتاج المعرفة والثانية تتمثل في نسق تحويلها إلى مجال الاستخدام.

لقد كان الفكر البشري يتعامل مع تولّد المعرفة على أساس متوازن،

وكان يعلم أن تحقيق مخاضات العقل يأتي على نسق كثيرًا ما يمتد تواتره إلى ما بعد حياة الفرد الواحد. واليوم قد تغير النسق وأصبح الإنسان - سواء من موقع العالم المتخصص أو من موقع المتابع الذي يستثمر الإنتاج باستهلاكه والانتفاع بمحصوله - يجري لاهثًا للاحق انبثاق المعرفة وتولّد بعضها من بعض في حركة مترامية الأطراف بين مادتها وتلوّن صيغها. وطبيعي أن ينتج عن كل ذلك أن التحكم في المعرفة قد أضحي مرتبطًا بإدراك نسقها أكثر مما هو مقترن بمجرد إدراكها. وتغير الأمر من جهة أخرى في ما يخص تحويل المعرفة إلى مجالات الاستخدام بتوظيف العلم ومستنبطاته النظرية إلى عالم التطبيقات العملية، ومن هنا يبرز مفهوم التكنولوجيا في العصر الحديث لأنه يفترض وجود العلم أولاً، ووجود التقنية ثانياً. ولكن ارتباط تطور هذه بتطور ذاك هو الذي ولّد مفهوم التكنولوجيا لأنها في حقيقة أمرها ليست إلا دلالة على الاقتران النسقي بين الجانبين من جهة، ولأنها ليست من وراء ذلك إلا وجهًا من وجوه إحكام استغلال المعلومة وتوظيفها توظيفًا أقصى. إنه لم يعد بدّ من التسليم بهذا الاقتران بين المعلومة من حيث هي مضمون إخباري وعامل الزمن من حيث هو التوقيت الذي تنكشف فيه، كما لم يعد مناص من الإقرار بأن هذا الارتباط هو ارتباط وظيفي لأن قيمة المعلومة ترتبط بزمانها، ولأن وقعها في مسلك الحدث يرتفع باللحظة التي تدخل معها في جدلية الفعل والتأثير. فإذا اعتبرنا أن أهمية كل فكرة من الأفكار تزداد باقتراب انكشافها من اللحظة المطابقة لأدائها - وهو ما يعني سرعة وصولها إلى النقطة الملائمة على محور الأحداث - تسنى لنا أن نمثل كل ذلك بالقانون الفيزيائي الذي يضبط اقتران طاقة الأشياء بسرعة حركتها.

فما هو معلوم في المبادئ الفيزيائية أن الأجسام لها وزن، ولها كتلة - هي حصيلة كثافة المادة المكوّنة لها - وأن الجسم إذا تحرك بسرعة معينة كانت له طاقة تتفاوت بتفاوت سرعته تلك. وبهذا القانون نقيس - فيما يقاس - قوة الصدمة التي تحدث بين جسمين بحسب أن يكون أحدهما متحركًا والآخر ساكنًا، أو بحسب أن كليهما في حالة حركة، فضلًا عن أن ذلك مربوط بالسرعة التي هي المسافة المقطوعة في وحدة الزمن. وعندئذ سنقول إن طاقة أيّ

معلومة من المعلومات تساوي مضمونها الثقافي مضروبًا في عامل الزمن الذي تتجلى فيه. وبهذا التصوّر وفي هذا السياق نفهم كيف يغدو البحث في سلطة المعلومة جزءًا من البحث في خصائص الثقافة ومدخلًا إلى استقصاء آليات إنتاجها. ونفهم أيضًا كيف غدت الثقافة محكومة بهذه السلطة: المعلومية أولًا، والإعلامية ثانيًا، والاستعلامية ثالثًا وأخيرًا. ثم نفهم لم كانت المعلومة مع المعلومة زوجين مؤسسين لمنظومة القرائن الدالة التي تتحوّل إلى ما يشبه رقعة الشطرنج فيصدق على علاقاتها وعلى تجاوب عناصرها وعلى توليد دلالاتها ما يصدق على أيّ نظام سيميائيّ بما أن كل فعل هو رمز وأن المعرفة في خاتمة المطاف ليست إلا استخراج المعلوم من المجهول.

فما انفكت أهمية المعلومة في عصرنا الحديث تزداد بوزنها في ذاتها ثم بانتشارها المتكاثّر حتى أصبحت مشاكلها تعمّ كافة أوجه النشاط الإنساني، سواء على مستوى الفرد في إدارة شؤون حياته الخاصة أو على مستوى ارتباط الأفراد في منظومة الجماعة. وتمثلت عملية الاقتران بين وزن المعلومة والثورة الثقافية المعاصرة في أن سمّى الناس العلم الذي ينكبّ على توفير ما يحتاج إليه الإنسان في كل مظاهر حياته وفي كل أنشطته اليدوية والذهنية باسم اشتقوه من لفظ المعلومة ذاته، فالذين قالوا إعلاميّة ركزوا على عملية إيصال مضمون المعرفة الحاصلة، والذين يقولون معلوماتية يركزون على نسبة المعرفة إلى نواتها الأولى وهي المعلومة وتعليق كل شيء بها. ولقد انتبه الفكر البشري الحديث بنوع من الطفرة الواعية إلى أهمية المعلومة في حد ذاتها وإلى خطرها البعيد في توليد الثقافة وتصنيعها. وليس معنى ذلك أنه كان غافلاً عن دور المعلومة في التقدم الفكري الذي حققه العقل الإنساني، وإنما ارتكزت يقظة الحس لديه بشكل خاص على حلقة الوصل بين أهمية المعلومة في منطلق ذاتها والأهمية التي تكتسبها عندما تضحّر في نسق وظيفي يعطيها قوة إجرائية لم تكن لها في البدء ولم يكن أحد يتوقعها لها في منظور النسق المألوف سابقًا. وهكذا نفهم كيف تدرّج أمر المعلومة نحو إخراج صورة للمجتمع الإنساني تكاد تزول فيه الفوارق بين الأعراف والثقافات والأجناس والخصوصيات المتوارثة، وهذا كله أعان على الزهد في مرجعيات الهوية أيًا كانت مناهلها، وهو ما يسوّغ أكثر

فأكثر معالجة موضوع «الهوية والمعلوماتية» كقضية فكرية وحضارية على غاية من الأهمية والخطورة.

من هذا المنطلق نُدرِك كيف أن أهم تحوّل - في تقديرنا - طرأ على قواعد الثقافة في العصر الحديث، بل أبعدّه غورًا وأعتاه خطرًا، هو دخول عنصر الزمن في معادلة المعرفة: فالمعلومة قد خرجت من سياق القيمة المطلقة في ذاتها واندرجت في خانة الارتباط بالزمن ارتباطًا ملزمًا وملازمًا، ولهذا السبب أصبح متعينًا علينا أو كالمتعين أن نتحدث عن «المعلومة» في صيغة المفرد؛ إذ رغم اندراج كل معلومة مفردة ضمن نسيج من أخواتها التي تكون وإياها نسقًا متجانسًا فإن لكل معلومة وجودها الذري المرتبط بعنصر الزمن: بدءًا بتاريخ ميلادها، ثم ساعة انتشارها، وانتهاءً بلحظة انضمامها إلى مجموعتها. ولكن ذاك الاقتران بين المعلومة والمعرفة قد بلغ ذروة خطه البياني عندما تطابق العلم النظري المتصل بهما مع العلم التطبيقي الخاص بتوفير الأدوات التي تساعد على إحكام مادة المعرفة وتوفير الآليات التي تعين الإنسان على إنجاز العمليات التي لا يمكنه بدونها أن ينجزها إلا بمشقة عالية. وبعضها قد لا يتوصل إلى إنجازها بصفة قطعية إن هو عوّل على العين المجردة، والذاكرة الذهنية، والأصابع الكاتبة، أو عوّل على الجذاذات الورقية، والحافظات القرطاسية، والرفوف الخشبية، والأدراج المعدنية. وكيف لنا أن نتصوّر اليوم سير شؤون البنوك دون المعلوماتية، ولا شؤون البريد وشركات التأمين ومؤسسات الاستشفاء، فضلًا عن شركات المياه والكهرباء؟ وما عسى أن يؤول إليه أمر الطيران المدني وتنظيم رحلات المسافرين، وإحكام عمليات العبور بين أصقاع المعمورة قاطبة لولا الذاكرة الحاسوبية؟ وعلى ذلك فقس شؤون الأرشفة وتنظيم موارد المعلومة منه في كل مجال: في الإدارة والأحوال المدنية، وفي نصوص التشريع وشؤون القضاء، وقس أيضًا تنظيم كبريات المكتبات في الجامعات ومراكز البحوث العلمية.

من هذا الباب داهمنا عصر بنوك المعلومات وليس جزافًا أن سمّيت مراكز تخزين المعلومة بنوكًا، والسر ليس في الهيكل الخازن - فذاك مجاز - وإنما في

المادة المخزونة إذ تقوم المعلومة مقام النقد النادر والعملية الصعبة. ومرد الأمر أن الإنسان قد خرج من عصر الجمع القائم على تكديس المعرفة إلى عصر معالجة العناصر المكوّنة للمعرفة: فمن السعي إلى التراكم الكمي للمعلومة انتقلنا إلى آليات التناول التي تعين على تفجير المعرفة.

لقد كان إنتاج المعرفة مرتبطاً بمادتها في ذاتها، واليوم تحوّل إلى الاقتران بكيفية تنظيمها، واحتلت بذلك الآلية التصنيفية موقع الصدارة في إنتاج المعرفة: فتوفّر المعلومة، وجمعها، فتبويبها، ثم توفير المداخل إليها بحسب مقاييس متنوعة، كل ذلك قد أعان على تفجير المعرفة بتوليد المعلومة من المعلومة عندما يتسنى إحكام التأليف بين عناصرها، وتلويناتها، وضوابط بنائها. إن بنوك المعلومات - تلك التي اجتهد بعضنا في تعريبها باشتقاق لفظ «المكنز» وجمعه على مكانز - هي الصورة الخلفية من تكنولوجيا الثقافة المعاصرة، وهي التي أحدثت تحوّلًا في أخلاقيات الملكية المعرفية. فلئن ظلت ملكية العلم شائعة فإن مجانيته قد انحجبت لأنه أصبح يذعن إلى قوانين التصنيع وآليات الإنتاج؛ فاكسبت المعلومة بذلك سلطة في بعدها الدلالي كما في بعدها الإجرائي، وأصبح وقعها غير متحدد بذاتها، وإنما هو متحدد بوظيفتها ضمن شبكة العلاقات المحيطة بها، والتي تجعل أصغر المعلومات وأيسرها قادرة على أن تكون في لحظة معينة من لحظات التعامل الفكري هي المفتاح السحري لإنجاز الفعل المعرفي، شأنها في ذلك شأن «البندق» الذي هو أصغر القطع وأوهنها في النسيج الشطرنجي عندما يحركه الماهر فيُرسى به على موضع يكون فيه هو الحاسم في مصير الجولة. وتلك صورة أخرى من صور سيمياء المعرفة.

إننا بحضرة تغير جذري عميق قد هز قواعد مفهوم الهوية كما توارثناها منذ فجر النهضة الحديثة، وإننا لأمام تحدّ معرفي جبّار: كيف السبيل في نفس الوقت إلى تقمص الحال الثقافية المتولدة معنا في تاريخنا الحضاري الراهن الحيّ وإلى استلال ما قد يعتريه من النيل المذيب للهوية الثقافية من حيث هي عنصر ديمومة البقاء؟ لعل المكاشفة الرمزية تكون عونًا إضافيًا ورافدًا مساعدًا. بل لعلها تحقق الإنجاز المزدوج، هي الموضوع الحديث المستجدّ

وهي الأداة المستنبطة الفاعلة. ولكن لا بد من إيضاحات أولية تتصل بالسياق التركيبي الذي نصوغ فيه مدار بحثنا ضمن المقصد المحدد - أو المظنون - الذي يسوّغه الجمع بين طرفين متقابلين: الهوية والمعلوماتية. ماذا تعني عبارة «مجتمع المعرفة» في ذاتها أولاً وفي نشأتها التاريخية ثم في سياقها المحدد بهذا المقام؟ وإلى أي مدى تظل فكرة الهويات صامدة في تنوعها أمام سلطة المعرفة في توحيدها؟

إن محاولة الإجابة هي التي ستمكننا من الإمساك بالموضوع من أطرافه حتى نؤسس وجهة الطرح الفرعي الذي يتناول الهوية وخصوصية الثقافة. عندها سيتسنى لنا أن نطرح الموضوع برمته في سياق المشهد الكوني الجديد، ذاك الذي يتسم بانكشاف القناع عن المرمى البعيد من فلسفة العولمة السائدة والذي يتمثل في أن التفوق العسكري والسطوة الاقتصادية ثم التنفيذ السياسي لا بد أن يفضي إلى الاستفراد الثقافي بحيث يصبح كالضرورة السعي إلى تفتيت الهويات المصاحبة مهما كانت عراققتها وحجم مرجعياتها. وسيتيح لنا كل ذلك أن نصوغ السؤال الإشكالي: بأي وسيلة أدائية - على مستوى التواصل المعلوماتي - نعتزم نحن العرب اقتحام المستقبل للانخراط في المشهد الاستشراقي؟ وكيف صيغت عبارة «مجتمع المعرفة» إذا؟ وما هو المسكوت عنه في تاريخها المعلن والشائع مما لا يتطرق إليه التداول لغياب الإحساس بدلالة النشأة الجنينية لأدوات التعبير؟

إن الحلقة المفقودة في شرح الشراح لعبارة «مجتمع المعرفة» هي أنها قد نسجت على منوال عبارة أخرى، وليس استنساخها ذاك بغاية المماهة قطعاً، ولكنه أيضاً لا ييوح بأن مرماه قائم على المضادة، إنها عبارة «مجتمع الاستهلاك» الذي هو نتيجة طبيعية لسيطرة المعلوماتية على تنظيم حياة الإنسان المعاصر. ففي مستوى التركيب الأدائي نرى كيف انتظمت إضافة المفهومين على أساس إضافة الفاعل إلى فعله كما لو أننا حيال مفهوم واحد متفرد هو «المجتمع - الاستهلاكي».

من هذا الباب نلج إلى فاعلية الصياغة بعد أن نستشف توألهما ونختبر

نسيجها في التعبير والأداء. إنها تتمثل في الاختزال الشديد الذي يتحوّل إلى ما يشبه الحصر ناهيك أن العبارة تغدو متحلية بخصائص التسمية: «مجتمع المعرفة» هو قول يقوم مقام الحدّ في علم الدلالة كما في علم المنطق، كأن الوارد فيه هو على سبيل الجمع والمنع؛ جمع الصفات الملازمة وإقصاء ما قد يتسرب معها من سمات غير ملازمة. عبارة «مجتمع المعرفة» هي إذا الصيغة المحايدة لمدلّولها كأدق ما تكون المحايدة. وإذا نحن بصدد استشفاف المضّمّنات بين صيغ الأداء، وبصدد استقراء التناسل السلالي لآليات التعبير، فإن من موجبات الاستيعاب الاختباري أن نقف عند الصيغة الأجدّ بعد الصيغة الأقدم، فكثيراً ما يكون للاحق فضل على السابق عند عملية الشرح الساعي إلى التفسير، فالذي تم استحداثه ضمن آليات الخطاب العابر للثقافات بعد صيغة «مجتمع المعرفة» هو صيغة «مجتمع المعلومات». وقد مثل هذا الاستحداث حفرًا إضافيًا في نسيج المعرفة لأن فيه تعديلًا لوجهة «العلم» المشاع بين الناس ومجتمعاتهم، وكان في مفهوم «المعلومات» حشرٌ واحتشاد لآفاق متعددة: المعلومة، والإخبار عنها، وتوظيفها، وحق الجميع في الوصول إليها... ويكفي للاقتناع بالتحوّلات العميقة التي يمر بها الفكر الإنساني في لحظته التاريخية الحاضرة أن نذكر الحدث الذي صنّعه السياسة الدولية بانعقاد «القمة العالمية للمعلومات» برعاية الأمم المتحدة (تونس في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2005) وكأنها تبشر أو تنذر بزوال الحدود بين الهويات.

«مجتمع المعرفة» هو إذا متصوّر ذهني تناسل من مفهوم «مجتمع الاستهلاك» ثم تناسل منه مصطلح «مجتمع المعلومات» وفي الأثناء بين طور وآخر، أو لنقل بين استخدام واستخدام، خرجت تركيبة الصياغة من الدلالة الناصّة بذاتها إلى دلالات حافة يحكمها الإيحاء. كان الخروج بيتًا على مستوى الأداء اللغوي، فالقالب التركيبي ما إن انبثق حتى تلبس بثوب «الشعار» لأنه يختزل المسافات للإعلان عن موقف مبدئي من الأحداث، أو للتعبير عن خيار قطعي من الظواهر السائدة في الاجتماع الإنساني، أي في علاقة الفرد بالجماعة ثم في علاقة الجماعة بأعراض الوجود وهو الوجه الآخر لمفهوم الهوية. ليست عبارة «مجتمع المعلومات» إذا من المفاهيم التي يحاصرها الكشف الدلالي

بالأدوات التقنية في الوصف التداولي وإنما هي جارية مجرى الرصيد المشترك من المعجم اللغوي رغم تلبسها بمراسم المصطلح الفني الذي يلحقها بالرصيد المختص. وقد لا نغالي في الافتراض المنهجي إن نحن أدرجناها ضمن القاموس السياسي المستخدم في الترويج للمسوغات الكبرى التي تثوي وراءها أضرب من المصالح يسكت أصحابها عنها قصدًا وتدبيرًا. والذي قد يشفع لهذا الطرح الافتراضي هو ما شاهدته ساحة التداول الإعلامي من توظيف هذا القالب التركيبي حين تمّ جرّه إلى قياسات نائية فتمّ الحديث عن «مجتمع السلم» كشعار تقاوم به نزعة التعدي والاجترار في روابط المنظومة الدولية، وبناءً على هذا الصوغ تمّ ابتعاث الزوج الرديف - على مبدأ المضادة المفهومية - فعُقد التقابل النقضي بين «مجتمع السلم» و«مجتمع الحرب».

هكذا نلغي أنفسنا على شرفات إطلال جديد، فمن غير إسهاب طويل ولا إمعان في التأويل يتراءى لنا من هذا القالب التداولي طيف المقاصد المتأدلجة بالمعنى الذي هو خروج باللغة من دلالاتها الناصّة إلى دلالة تضمينية يراد السكوت عليها؛ لأن الإفضاء بها يعطل تحقيق أغراض المستعمل لها. وهذه الرائحة التي يعبق بها الأداء اللغوي ملازمة للقالب بصرف النظر عما ينجلي فيه من مفاهيم متحققة، ذلك أن الذي نقوله يصدّق على كل الصيغ المنجزة: مجتمع الاستهلاك أو مجتمع المعرفة أو مجتمع المعلومات أو مجتمع الحرب فمجتمع السلم بحثًا عن «هوية معلوماتية» أو عن «معلوماتية ذات هوية». غير أن المتصوّر المنبثق من «مجتمع المعلومات» قد اتسع مجاله اتساعًا شمل مخططات العمل السياسي في دوائره المتدرجة من الخطط المحلية إلى الخطط الإقليمية ثم الدولية. وهكذا أصبح الأمر بالمراهنة على الثروة البشرية أكثر من الاستكانة إلى الثروة الطبيعية، فموارد الأرض تقف عند حدود مادتها كمًّا ونوعًا وموارد الطاقة الإنسانية خلاقة لا تعرف الحدود. وبوسعنا أن نربط مفهوم «مجتمع المعلومات» بمفهوم «الموارد البشرية» كمتصورين إجرائيين في الخطاب السائد منذ عقود. فالمورد البشري هو الخامة الفكرية بطبعها، لذلك عُدّ الذكاء البشري من أعظم المخزونات التي ينهض عليها ازدهار المجموعات الثقافية.

إن «المورد البشري» قد حوّل فكرة «مجتمع المعرفة» إلى آلية تحقق إنجاز مفهوم «رأس المال البشري» من حيث هو المورد الطبيعي الذي يتصف بالشمول والدوام لأنه طاقة مجردة وليست مادية كالنفط والمعادن. ولقد انتهى المطاف - في مجال البحث عن مقومات التكتل الإقليمي الواسع كما في مشروع أوروبا الموحدة - إلى مراجعة سلم الاحتكام القيمي فشاع التلويح بأهمية «اقتصاد المعرفة»، وهو الشعار الذي أصبح يطرحه الألمان في سباقهم نحو الانفراد بزعامة المشروع الأوروبي. ولكن المثال الأدل والأفصح هو ما أنجزه المجتمع الهندي في مجال المعرفة الرقمية، فالتفوق في مجال البرمجيات الحاسوبية دليل ناصع على أن التكنولوجيا الحديثة نفسها يمكن التفريق فيها بين مستوى مرتبط بالمادي المحسوس كصناعة الحاسوب وهندسة المواصلات الإلكترونية ومستوى مجرد تام التجريد وهو اختراع البرمجيات الذي يقع في قلب المناولة الافتراضية.

في كل ما سلف ما فتئنا نتحسس السياق الأوفق للإبحار في البعد الجديد الذي تنزل فيه علاقة الهوية بمجتمع المعرفة، فلا جدل في أن الكشف عن منظومة المفاهيم من خلال خريطة المصطلحات السائدة كفيل بأن يجلو الآليات الذهنية التي ما انفكت تتحكم في الخطاب الكوني الفاعل. فلا يمكن إذاً أن نقارب الاستقصاء ولا الشمول دون أن نستدعي منذ الآن مفهوماً آخر يطوف على مشارف الموضوع في الحدود الفاصلة بين الثقافي والمجتمعي أي بين الحضاري والتكنولوجي، بل بين الانخراط في عصر المعلوماتية والحفاظ على ميثاق الانتماء إلى الهوية وفقاً للمعادلة الرمزية التي تختزل الظواهر اختزالاً فتأتي في صيغة ناموس طبيعي نصّه: الهوية رمزها اللغة واللغة مرموزها الهوية. إنه «هجرة الأدمغة» وهي تسمية نبعت من داخل المجتمعات «النامية» أو الصاعدة. ومبدأ التموضع داخل الخطاب يؤكد ذلك لأن العبارة دالة على مكان الخروج لا على مكان الدخول، أي على فضاء المغادرة لا على فضاء الاستقبال. ولو كان للمجتمع «المتقدم» أن يطلق التسمية لقال عن هؤلاء: «الأدمغة الوافدة» أو «الأدمغة المستوعبة»، وهل منا من يتناسى أنك تتفوّه بعبارة هجرة الأدمغة إلا وأنت تحتضن - بوعي أو بغير وعي - مفهوم «اغتراب اللغة»؟

وبمجرد أن نترك المسالك المعبّدة في البحث ونرصد شقائق الأحداث من وراء رقائق الخطاب نقف على المرايا الخلفية في فضاء «العالم الآخر»؛ عالم السبق المعرفي والتحكم المعلوماتي. ففي فضاء ما بين المعلوماتية والانتماء انبعثت مهنة جديدة هي بمثابة مكتب للخدمات مهمته استرصاد الكفاءات البشرية من ذوي حَمَلَة الشهادات العليا ومن ذوي الخبرات العملية الفائقة بصرف النظر عن هوياتهم، يتم تعقب خطاهم لإغرائهم بالالتحاق بالمؤسسات التي هي في حاجة إلى أمثالهم، وتلك المؤسسات متعددة الأطياف: صناعية ومصرفية وتكنولوجية وحتى المؤسسات المختصة بتقديم الخدمات. وبلغ في الأمر أن المشتغل في هذه المكاتب والمكلف بجلب الكفاءات البشرية العالية إذا أريدَ تحديد وظيفته أو مهنته قيل عنه «قناص الأدمغة» أو «صيّاد العقول». ولكن منتهى الدلالة - ونحن نتعقب خلفيات البنية الذهنية الجديدة من خلال آليات الوضع الكوني الجديد - أن هذا التسابق نحو الانفراد بالموارد البشرية المتحيّنة في خانتها الذكائية المنطلقة عن طريق الإغراء والاستدراج قد خلق وضعًا جديدًا يُحدّث فيه بإسهاب عن «حرب الأدمغة»؛ بحيث انزعج الصراع في صميم الموهبة الطبيعية من حيث هو مورد بشريّ خلاق قيمة المعلوماتية فيه أرفع بكثير من قيمة الهوية. ولا يشغلن أحدٌ باله بأن اقتناص الأدمغة من شبابنا العربي يمكن أن يُتوسل فيه باللغة العربية.

إن من أخطر القضايا الفكرية وأدقّ الأبواب الحضارية مسألة الهوية، ولا يعود خطرها إلى استعصاء فيها، ولا تعزى دقتها إلى قصور في إحساس الناس بها أو إدراك نخبهم لها، وإنما يأتيان من شمولها الأفقي على سطح الأحداث ومن عمقها العمودي إلى قاع الأغوار في الوعي وفي اللاوعي، سواءً على مستوى الكائن الفردي أو على مستوى الكيان الجمعي. مسألة الهوية يتناولها المؤرخون لأنها عمودٌ من أعمدة بحثهم في علاقة الأحداث والوقائع بصانعيها وبمستقبلها، ويعالجها علماء الاجتماع لأنها محط أنظار همهم في تأسيس العلاقة بين الظواهر المادية في الاجتماع الإنساني والظواهر المعنوية، ويتطرق إليها علماء الإناسة الأنثروبولوجيون لأنها في مقام مركز الدائرة عند كل محيط ثقافي وبمثابة العمود الفقري في كل منظومة رمزية تشكل بها

الأعراف كما في مراسم الفرح أو طقوس الموت أو نوااميس الزواج أو تراتيب الميراث. ولا يغفل عن مسألة الهوية علماء السياسة ما دامت من أعظم الحوافز الدافعة إلى الصراع بين المجموعات البشرية أو إلى المهادنة، وما دامت من أجل المرجعيات التي تحتكم إليها التكتلات الوطنية أو الإقليمية أو الدولية. ولا يكاد يختص في العلوم الإنسانية يستغني عن مسألة الهوية تبسّطاً فيها أو تعريجاً عليها سواء أكان مجاله علم النفس أم علم اللغة أم علم الجمال الذي لا يستطيع تفسير أدوات الإبداع وآليات التلقي إلا إذا كان كاشفاً لمكونات الذائقة الفنية كما تتحدد معالمها بتميز فارق بين الثقافات الإنسانية. أما عن الباحث في أمر الديانات والمستقصي لكل ما يكون للمعتقد من تأثير علني صريح في سلوك الأفراد وروابط الجماعات فإنه لا يبرح يطوف بقلاع الهوية مرة على تخومها ومرة إلى صميمها.

على أن موضوع الهوية ما انفك يتعقد أمره ويتعاضم شأنه بحكم الانتقال الفجئي الحاصل في مرجعيات الحياة السياسية على المستوى الكوني مما ألقى بظلاله على كل معايير الانتظامات الوطنية والقومية والإقليمية. ولقد ازدادت المسألة تضخماً ومعاييرها ارتجاجاً منذ انبرى بعض المنظرين ينفثون في أتون المنازعات الثقافية سواء بطرح مقولة نهاية التاريخ أو بطرح مقولة صراع الحضارات. بل ومنذ أمعن بعض محترفي الإغاطة السياسية وبعض المخططين للكيد الحضاري في تمضية السكاكين الجارحة لأديم الجسد الثقافي والغائصة على شرايين الانتماء التاريخي، وذلك بتنصيب أنفسهم وكلاء على ما يسمونه حقوق الأقليات ويسدلون به غطاء أجنحتهم على الأقليات العرقية، والأقليات الدينية، والأقليات اللغوية. ولقد وجد المثقفون الخُلف أنفسهم في كافة الأوطان ومن مختلف الاتجاهات والانتماءات محمولين حملاً على التصدي لهذه المظلمة الفكرية المستشرية. ولكننا على يقين راسخ بأن أولى الناس بالانزعاج وأحقهم بالانخراط في الجبهة الفكرية الشريفة هم جيل المثقفين العرب ممن يؤهلهم زادهم الفكري المتفتح ورسوخهم الحضاري الأصيل إلى أن يكونوا الأقدَر على فك شفرة النظام الثقافي العالمي دون أن يفرطوا في أواصر الارتباط بالهوية.

إن أول ما يتأسس عليه نضال المثقف العربي في هذا الزمن الحضاري المخصوص هو استنكار جملة من الأوليات ربما لم يكن لها من الخطر في أي زمن مضى كما لها اليوم منه في هذه الأيام. فالانتماء الحضاري لا يتأسس إلا على قواعد تمتد مع التاريخ بما هو زمن فيزيائي متعاقب، والانتماء هو دومًا سليل الاستمتاع بقناعات ذاتية يطمئن لها الإنسان في أعماقه الحميمة وتكون في لبها حائقة بكل مجاذبات الأنا والآخر. وفي البدء لنعلم أن الهوية ليست وقفًا على الأرض التي نعيش فيها أو نرتب عليها أو نختار الهجرة إليها، ولا على الأرض التي نساق إليها سوقًا سجناء بين أسوار المنافي الإرادية يوما ومتاريس القضبان القسرية التي يحشرها العدو الحضاري وراءها مرة أخرى. والهوية لا ارتباط لها بالجنسية السياسية المعرفة لنا سواءً وسمّتنا بحكم السلالة، أو بحكم المكان الذي وضعتنا عليه أمهاتنا، أو بمقتضى التشرد الذي نما بنا على أنقاض اغتصاب الأرض من أيدينا. وليست الهوية قرينة اللغة القومية إن كنا نحذقها حذقًا عاليًا أو كنا متعثرين بها متكئين عليها. وغير مُجد في أمر اللغة والهوية إن كنا نكتب بها أو نتوسل بغيرها وإنما الإجداء أن نتكلم من داخلها إذا تكلمناها وأن نفكر بها وفيها إذا نطقنا بلسان آخر غيرها.

إن الهوية حق من حقوق الانتماء يكتسبه الإنسان بشرعية تامة إذا آمن به، ثم يستبقي حقه فيه ما دام قائمًا على شأنه حريصًا على صونه متفانيًا في الإصداح به. ولا ينهض من المثقفين بأمانة الانتساب على الوجه الفاعل إلا من آمن بأن التاريخ صيرورة. ومعناه في الأدبيات الفكرية الرائجة أن الحاضر وليد الماضي وأن المستقبل وليد الحاضر بحيث لا انفصام بين مراحل الزمن ولا توتر بين أدراج السيرورة، ولكن معناه في الرؤية الثاقبة العميقة أن الحاضر من الأزمان هو متصورٌ لشيء غير موجود لأن الحاضر عديمٌ خالصٌ بحكم أن الزمن الطبيعي انقضاءً بالضرورة. ولكن الفكر يفسح في أرجاء التصور فيتخذ من اللغة مجازات ومن دلالاتها صورًا مطاطية فيطلق مفهوم الحاضر على كل ما امتد من الزمن ونحن واقعون في امتداده، أو على كل ما نفترض أنه ممتد وقد علقنا عليه أحداثًا نقيم أنفسنا في دائرتها إقامة اعتبارية تقديرية. على أن التسليم بصيرورة التاريخ يتضمن بشكل متعين أن نتخلى عن مفهومي له آخرين، أولهما

القول بأن التاريخ انسلاخ دائم بحيث لا يكون القادم فيه إلا تشويهاً لما مضى، وهذا المفهوم قائم في جذوره على تصوّر مداره الإيمان بمثالية الماضي مطلقاً، وبأن الذي تلاه ما كان إلا إفساداً له وانحداراً به إلى قاع الوجود المتهالك، وإلى هذا التصوّر تنسبُ القولة السائرة على مضرب الأمثال: ليس في الإمكان أحسن مما كان. وأما الثاني فهو المفهوم الميكانيكي للتاريخ وهو الذي يعتقد القائلون به بأن الزمن تولدّي بالضرورة، وأن التاريخ تصنعه العوامل الحاضرة، فهو لذلك غير مرتهن بروافده الماضية.

إن التصورين - الانسلاخي والآلي - يلتقيان بشكل غريب في منتهى واحد هو أنهما يرسخان لدى المثقف استشعاراً ما بالاحتمية، ولكن خطرهما أنهما يفترقان افتراقاً مشطاً بحكم ما يتولد عنهما من مفهومين متقابلين للهوية الحضارية، فالانسلاخي منهما يُكبّل أجنحة التوق تحت وطأة الموروث، والآلي منهما يقطع صلات الأرحام مع الجذور التي فيها أنساغ الانتماء التاريخي. سيكون متعيّناً على المثقفين المؤمنين بميثاق التوازن بين الثورة التكنولوجية بكل أبعادها المعلوماتية وقيم الانتماء الحضاري أن يسلموا بأن اللهث وراء المنافع في ظل الوضع الكوني الجديد أمر مشروع ولكنه مشروط بحدود تضبطها مراجع القيم المُعلنة: أن لا نفع بدون انتفاع، وأن الأدوار في ذلك يتبادلها الأطراف جميعهم، وذلك ناموس من نواميس التوازن الاجتماعي، بل هو سر من أسرار اكتمال الثقافات وانتقالها إلى المناضد الإنسانية الشاملة. إن في النفع إقراراً بمشروعية الانتفاع وربما تسليمًا بضرورته، كما أن في التسليم بهذا وذاك اعترافاً بأن الواقع يصنعه المثال، وبأن الأنموذج يراجع نفسه بنفسه من خلال صيرورة الواقع مع التاريخ. وهذا كله يستتبع القول بأن المعيار لا يناقض الاعتراف بإجرائية الواقع ومضائه عليه. ولئن لم يُنكر الواقع أنموذج المعيار حتى ولو خالفه فإن المعيار ليس له أن ينكر الواقع حتى ولو تماهى وإياه.

إن الوعي بالهوية وإن التيقظ بعقدتها الباطنة لمرهونان بإدراك الجدل الحيوي القائم بين مرجعية الهوية ومرجعية المعلوماتية من حيث إن الأولى هي

المتن والثانية هي الشرح والتفسير والتأويل، ومن حيث إن الأولى هي جوهر الدلالة والثانية هي النص المفصّل عنها. وهنا بالتحديد يتعين على المثقف أن يسلم تسليمًا وعي لا تسليمًا انصياع بأن للهوية في العصر الحديث منطقيًا قد لا يطابق في ظواهره منطق النظر العقلي الخالص. وليس من همّة الأكبر أن يلج إلى القلعة لفك شفرتها من الداخل، فإن استطاع أن يفعل فتلك منة، وإن عزف عن ذلك فيبقى له وعليه أن يحلل وينقد معتمدًا على الوقائع، وأن يستشرف ويوجّه متوسلًا بما يتكشف من مقاصد. إن عقل الأشياء بمنطق الثورة التكنولوجية لا يلغي بأي وجه من الوجوه حق المثقف في الانتماء، بل كل لحظة وجود بها العقل ويسخو بها العلم في أبعاده التطبيقية ستكون عونًا على تزكية الانتساب الحضاري إلى هوية عالية الشأن؛ إذا شاطر ك أناس إياها عز بهم صوتك، وإذا خاصمك عليها أناس آخرون لم يكن لهم بد من أن يحترموك بها وأن يحترموها لك. إننا بالعقل التكنولوجي نعزز أركان الهوية ونقوي دعائم الانتماء ولكننا بالحماسة الفياضة لن نبني معمار العقل ولن نشيد صرح الجبهة الثقافية.

إن الكونية الثقافية التي أصبح الناس يستسهلون الحديث عنها بإرسال العبارة المشؤومة «عولمة الثقافة» هي مشروع حضاريّ كامل يتلبس بلبوس الثقافة فينطوي على مقومات جديدة في الفكر والذهن واللغة، والقضية الكؤود هي أنها مشروع صامت سيفضي - ما لم يقيم المثقف بدوره التنويري المضاد - إلى ترويض أيديولوجيا جديدة تصبح فيه الفريسة لسان الدفاع عن قناعاتها، وتصبح معه الضحية بماسوشية سريالية الحارس الأمين لجلادها. لن يبقى شيء في مجالات الفكر والثقافة - بعد اقتحام مفاهيم المنظومة الكونية الجديدة لمجالاتنا الذهنية والنفسية وبعد اختراقها لآليات التلقي المعرفي - على ما كان عليه، ولن يبقى على الذي هو عليه. بل حتى مسلمات الاكتساب الثقافي هي الأخرى لن تجدي نفعًا كبيرًا إذا لم تتم مراجعتها في الأعماق.

قبل عصر العولمة الذي يرافقه عصر الحواسيب الحاضرة بين أيدينا في كل المجالات، والتي تجرنا إليها جرًا بحكم إغرائها الفعلي، وبحكم اختزالها للجهد المبذول وللزمن المقضي، كانت المعرفة الإنسانية قائمة على الانتقاء،

وكان يصدق عليها في جل الأوقات قانون الإدراك الشمولي لأن الآلية الجشطالتيّة التي يستغني فيها الوعي بالكل عن استيعاب الأجزاء آلية تأليفية قصوى، وقبل عصر العولمة كانت الثقافة نسياناً لجل المعارف التفصيلية ثم استثناءً لبعض المعارف الكلية نستبقها خارج دائرة النسيان. أما في سياق المنظومة الراهنة فإن الإدراك الجشطالتي قد انتفت في الشأن الثقافي فاعليته، وإدراك الأجزاء في قضايا النظام العالمي الجديد قد أصبح شرطاً رئيسياً ولا سيما في التداعيات الاقتصادية المتوجبة ضمن العولمة، ذلك أن المعلوماتية لم تعد تهتم بما نتذكر أو بما ننسى، لأن ذاكرة الحاسوب جاهزة، وأقراصه تلج بنا إلى أدق التفاصيل التي جرت عادة الإنسان أنه ينساها. إن هذا المشهد المعلوماتي هو الذي يضع المثقف وجها لوجه أمام حتمية جديدة ألا وهي الانخراط طوعاً أو قسراً في المثاقفة الإنسانية المستمرة. وليس بوسع الواقع الفكري الجديد أن يستوعب أي نموذج من نماذج الثقافة الرافضة، فالمدّ الإنساني اللاغي للحدود يتمثل في أنموذج الاعتراض ويزدهر بأنموذج المهادنة ولكنه يقسو على أنموذج الرفض القطعي.

للمرحلة الراهنة مقتضيات وللوضع الثقافي الكوني الجديد أشرط وإملاءات، وعلى رأس كل اللوائح الطارئة ما على المثقف أن يعتمد في إعادة التفعيل، وهو أن المثاقفة العربية تقتضي استراتيجية ذهنية في عصر التكنولوجيا المعلوماتية. وإذا يكون الوعي الثقافي قد تأسست قواعده داخل الأوطان فإن على الخطة أن تتجه صوب الفضاء الإنساني الشامل لتأسيس جبهة خارجية يجتمع إليها كل شرفاء الفكر ونبلاء الإنسانية من المتمسكين بأوتاد الإنصاف وبحق البشر في أن تتنوع هوياتهم تنوعاً خلاقاً. فعندما أعلن النظام العالمي الجديد عن نفسه فأشاع بالتصريح قانون العولمة الاقتصادية وسكت عن التصريح بناموس الأمم السياسية دون أن يستاء من الذين بادروا بإفشائه، ودون أن يغتاظ من الذين جاھروا بمقاومته من أجلها، كان واضحاً أن ركيزته العملاقة هي الثورة الاتصالية التي أساسها التوظيف الجبار للمعلوماتية، كما كان من الواضح - لكل من يحسن قراءة ما وراء الأحداث البادية ولكل من يحذق رصد القرائن الدالة على لوحة الأحداث العالمية - أن مهمة الاختراق الثقافي

قد أوكلت إلى الأجهزة الفكرية الموازية التي يقول ظاهرها إنها تعمل بحياد موضوعي بينما يشي مضمونها بأنها تشتغل ضمن منظومة معلوماتية متماسكة من حيث الحوافز ومن حيث الغايات. وما أطروحة نهاية التاريخ وأطروحة صدام الحضارات إلا قمة الجبل الجليدي الغائر في أعماق المحيطات.

ليس بوسع مثقف منصف إلا أن يقرّ - ولو على مضض من أمره أو من أمر الذين ينتمي إليهم بالولاء الثقافي - بأن نسيج الكونية الثقافية لن يكون إلا من نسيج الأممية السياسية والعولمة الاقتصادية. فمثلما عمل الاستقطاب الانفرادي على ترويض إرادة الدول سياسيًا وعلى امتصاص الفائض من الجهد الاقتصادي لشعوبها فإن التنميط الثقافي - بدءًا بفلسفة الفكر ومرورًا بتقنيات المنهج وانتهاء إلى كل الصناعات الثقافية - يستهدف سلب المجموعات الإنسانية خصوصياتها، وترويض إرادتها في الاستقلال الذهني، وتسخير قدراتها في فهم الأحداث أو تأويلها، وكل ذلك يتم عبر تقنيات تركيب الخطاب الإعلامي المحبوك. وما كان ذلك متيسرًا لولا سيادة سلطة اللغة التي تحتكر فضاء الفكر عبر احتكارها آليات المعلومة، وأين لغتنا العربية من هذا الفضاء الفسيح وسلطته العاتية؟

إنها الحرب الثقافية القائمة بالقوة المعلوماتية في أرحام النظام العالمي الجديد، وإن من أخفى أدواتها وأشرس أسلحتها وأخطر آلياتها الحرب اللغوية التي ما انفكت فقاقيعها تطفو على سطح المياه بين المحيطات، وما فتئت قرائنها تتساقط متهاطلة من أقمار البث المسموع والمرئي، ناهيك عما يُخزن في ذاكرة الشبكات المندمجة وما يُشحن في البرمجيات الصادرة عن بنوك المعلومات، وما تزدهي به وكالات الأنباء العملاقة في انحياز حضاري مكشوف يتدرّج بأقنعة الإعلام المتعدد، ويتستر بأردية حرية المصادر في اقتناص المعلومة المناسبة. إن التحدي الكوني الجديد يضعنا في كل لحظة على عتبات عصر من الاستعمار المعلوماتي الجديد هو الاستعمار الثقافي المتشابك مع العولمة الاقتصادية والمتضافر مع أممية القرار الدولي ذي الاتجاه المتفرد، إنه استعمار ثقافي يختلف كليًا عن حركة الاستعمار الثقافي التي واكبت حملة الاحتلال

في القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين حين كانت الدول الغربية تبحث عن المجالات الحيوية لثورتها الصناعية فتتقن بقاء التبشير الحضاري والرسالة التمديدية. والخطر الأكبر في هذا الاستعمار الثقافي المعلوماتي الآن هو أننا نحن العرب لم نتسلح له بما يكفي من الاستعداد، فالثقافة المعلوماتية ما زالت تخطو خطاها الأولى في بُناها الاجتماعية الأساسية.

إن الحرب المالية المبرمجة هي الآن صانعة المعجزات إذ تحقق من الانتصارات ما لا تحققه أي حرب تقليدية بأي سلاح ذكي، ثم إنها تحقق الإنجاز الكبير في الوقت القصير محطمة بذلك أرقامًا قياسية عاتية، ولكن الحرب الجديدة التي يُشهر سيفها على الأعناق في ضوء القطبية الكونية ذات البعد الواحد ستكون هي الحرب العلمية وسلاحها هو التكنولوجيا العالية. وما نسوقه هنا لا يتطابق مع الأدبيات الشائعة من أن التفوق الإنساني في العصر الحديث هو بالضرورة التفوق العلمي والمعرفي والتقني والتكنولوجي، فهذا مسلم به ولا سيما إذا دققنا مقاصدنا به من أن كل المنظومات السياسية والاقتصادية والعسكرية هي منظومات ذات مرجعية ثقافية جديدة. وإنما الذي نعينه هو الحرب العلمية على الحقيقة لا على المجاز.

ليكن من باب الاستشراف اليقيني وإن بدا في ثوب إرهاب حداثي أن الحرب القادمة ستكون أسلحتها من نوع خاص جدًا: أقمار البث الصوتي التي تمرّ عبرها كل الاتصالات الصوتية الفضائية وضمنها أقمار البث الإذاعي والتلفزيوني. وليست الحرب عندئذ حربًا بالصواريخ لتدمير الأقمار السيّارة مما قد تصح في حقه عبارة حرب النجوم وإن كانت العبارة قد وُضعت لغير هذا، فذاك مدى يعسر بلوغه إلا يوم تتكافأ القوى المتنافسة، ولن يتعجل الإنسان اختراق خطوطه الحمراء لأن المَهْلَكة هي على ربّان السفينة وعلى راكبيها جميعًا. ولكن حرب أقمار البث ستكون بالأسلحة الصامتة التي هي أسلحة الاستنزاف: خلق الحاجة، وتعويد الناس عليها، ثم ترويضهم بها، وبعد ذلك ابتزاز مدخراتهم في سبيلها بحيث ينفرد القطب بحصص الأسود ويترك للمادحين فتات اللهاث.

ومن أعظم السيوف المسلولة التي ستتدجج بها عساكر الحرب العلمية الشبكات المندمجة التي هي الحليف الاستراتيجي لبنوك المعلومات، فكلها أسلحة فتاكة في الحرب الثقافية الكبرى، وكلها تبدأ بتوفير الاستفادة مقابل ضريبة ميسرة ثم تتنامى فواتير التكلفة بتعمق الحاجة وتوطن العادة ومؤالفة التيسر وطواعية المناولة. وبين ترغيب وترهيب سيمسك فرسان النظام المعلوماتي الجديد بكل أضرار الضغط فلا يبقى للآخرين من خيار إلا التقاذف بين معاصر الدفع ومنافع الحظر. إن الوعي المعلوماتي لهو اليوم ضرورة مطلقة، ولعله يتحتم - كما يتعزز - بقدر ما يكون مدعوماً برؤية نقدية ثابتة تنطلق من تشخيص عيني دقيق. إنها الضرورة الملحة التي تدفع إلى التزام جديد بعد أن تخلخلت كل المسلمات الفلسفية المتواترة على مدى قرن بأكمله، وتزعزعت كل الموثوقات الأخلاقية التي اطردت على مدى تاريخ البشرية المكشوف.

أن نناضل في سبيل وعي ثقافي جديد، ذاك هو قدرُ المثقف العربي وهو اليوم متأكد ملحاح كأشد ما يكون التأكد والإلحاح.

الفصل الخامس عشر

تعدد الأبعاد

فصلًا بعد فصل؛ ها نحن نقفو مياسم الظاهرة النوعية التي اختص بها الحراك العربي في أمر اللغة ولا سيما منذ النصف الثاني من العقد الأول من قرننا هذا. هما ميزتان بارزتان، الهبة العامة التي تتزامن وقائعها أو تتلاحق أو تتوالج، وامتحاء الحدود بين البنى المجتمعية المتعارف عليها من مؤسسات حكومية أو خاصة أو عالقة بالعمل العربي المشترك أو ذات جسور ممدودة بين البعض من هذه والبعض من الأخرى؛ وذلك بفضل مبادرة شخصيات لها صفات رسمية ولكنها تناضل في سبيل اللغة من خلال منظومات غير رسمية. ففي 4 ماي (أيار/ مايو) 2010 كنت في الدوحة أستجيب لدعوة خاصة تلقيتها من سمو الشیخة موزا بنت ناصر المسند، حرم أمير البلاد يومئذ. تم اللقاء بحضور صفوة من رجالات الدولة، وكان السؤال الذي من أجله جيء بي واضحًا ومباشرًا: ما الذي بوسعنا أن نصنعه لفائدة اللغة العربية وهي تتخاذل أمام اكتساح مخاطر الاستلاب والتعريب؟ أجبت ولم أستبق من الكياسة إلا حدها الضروري الأدنى، ثم اقترحت تنظيم لقاء يُدعى إليه ثلة من أهل الذكر، فعُهد إليّ بالمشورة، فرفعت التقرير التالي:

تقديم:

انطلاقًا من التصور العام الذي عرضته صاحبة السمو في الاجتماع الذي دعنا إليه وحضره ثلة من الكفاءات العالية في دولة قطر بتاريخ 4 ماي (أيار/ مايو) 2010، واستنادًا إلى الآفاق الاستراتيجية البعيدة التي رسمتها بغاية صيانة اللغة العربية من المخاطر التي تتهددها، يُسعدنا أن نرفع إليها ما رجته منا من رسم خطة أولية عامة تترجم الإرادة السياسية التي تفضلت بإبرازها والتأكيد عليها. إن ارتفاع سقف الطموح الذي يحفز أصحاب القرار في دولة قطر على

إيلاء اللغة العربية الأهمية التي هي جديرة بها والتي هي أيضًا ضرورة متحتمة لنجاح أهداف الدولة في تنمية المجتمع، لا يمكن أن ينهض به الأفراد ولا يمكن أن تحقّقه المناسبات الموسميّة حتى ولو كانت متواترة، وإنما هو يقتضي بعث مُنشأة مُحكمة متكاملة يمكن أن تسمى «مؤسسة النهوض باللغة العربية» وأن ترفع شعارًا دالًا وهادفًا: «إن العرب بقدر ما هم في حاجة إلى الأمن الغذائي، والأمن الصحي، والأمن المائي، هم أيضًا في حاجة إلى الأمن اللغوي».

التوصيف الوظيفي:

- تعمل مؤسسة النهوض باللغة العربيّة على نشر الوعي بأهميّة صيانة اللغة القومية.
- تتولّى الربط الجدليّ الفعال بين تنمية القدرات اللغوية وتنمية المجتمع.
- تؤكد أن أي مشروع نهضوي لا يبلغ غاياته إلا إذا ارتكز على مشروع لغوي قومي.
- تنطلق من التسليم بأن حوار الأنا والآخر لا يستقيم إلا على أساس النديّة اللغوية.
- تسلّم بأن اللغات الأجنبية هي حليف استراتيجي للغة العربية.
- تصدر المؤسسة على أنه لا مجال لمعالجة قضايا اللغة العربية إلا بتآزر وثيق مكين بين المؤسسة السياسية التي تتخذ القرار والمؤسسة العلمية بمختلف تجلياتها، فهي التي تسخر طاقاتها من الخبرة والاختصاص لصيانة المشاريع التي تترجم الإرادة السياسية إلى منظومات تنفيذية.

المهام المبدئية:

- إعداد البحوث الأصيلة الكفيلة بدعم اللغة العربية.
- تنظيم المؤتمرات القادرة على بلورة الحلول العملية للقضايا اللغوية المعلقة.

- العمل على إعداد مكتبز (بنك للمعلومات) لتجميع كل الاجتهادات السابقة في هذا المجال تيسيرًا للنجاعة التراكمية.

- إعداد المخططات العملية التي يحتاجها أصحاب القرار لحل أمّيات القضايا اللغوية.

- مساعدة الجهات الحكومية والأهلية على تصور الحلول الكفيلة بتجاوز صعوباتها اللغوية.

تجليات الإشكال اللغوي:

المستويات التي تبرز فيها القضية اللغوية في الواقع العربي الراهن بحكم طبيعة التحديات التي تواجهها والتي تعمل المؤسسة على تناول المسألة اللغوية من خلالها:

1) المستوى التعليمي.

2) المستوى الثقافي.

3) المستوى المعرفي.

4) المستوى الإعلامي.

5) المستوى التداولي.

6) المستوى الرقمي.

يشير كلّ مستوى من تلك المستويات إشكالات عديدة تسعى مؤسسة النهوض باللغة العربية إلى صياغتها وإلى بلورتها، ويمكن أن ندلل بسؤال أنموذجي واحد حيال كل سؤال وذلك على سبيل المثال لا الحصر:

1 - إلى أي مدى تتمتع العربية الفصحى بالتداول السليم داخل صفوف التعليم ابتدائيًا وثنويًا وعاليًا؟

2 - ما موقفنا من ظاهرة «تلهيج» الخطاب الثقافي حتى من لدن النخبة العربية الفكرية؟

3 - لماذا يظل العرب - في مجمل الحالات - غائبين عن الوعي بما حققته المعرفة اللسانية الحديثة وفيه الجواب العلمي الشافي لكثير من القضايا التي يطرحها واقع اللغة العربية المتهاافت؟

4 - كيف حصل عندنا جميعًا أن تحولت الثورة الإعلامية - ولا سيما بوسائط البث الغزير عن طريق الأقمار الاصطناعية - إلى نكبة على الأداء اللغوي السليم؟

5 - لماذا يصّر أصحاب القرار السياسي على تجاهل دعوات مجامع اللغة العربية على مخاطبة شعوبهم بالعربية الفصحى؟

6 - كيف السبيل إلى إدراج العربية ضمن المشاغل الكبرى فيما يخصّ الثورة الرقمية بما في ذلك استدراك ما فاتنا على مستوى الوسائط الشبكية؟

الإفادة من المكتسبات السابقة:

تعمل المؤسسة على الإفادة الكاملة من كل الجهود السابقة في مجال دعم اللغة العربية والنهوض بها سواءً في ذلك:

- مجامع اللغة العربية حيثما وجدت.

- مؤسسات العمل المشترك عربيًا وإسلاميًا: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألكسو)، مكتب تنسيق التعريب التابع لها، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسيسكو)، منظمات المجتمع المدني ولا سيما الجمعيات التي انبعت للدفاع عن اللغة العربية.

- إنجاز العمل بناءً على التراكم الفكريّ الخلاق في ضوء المشاريع الجادة التي سبق إنجازها ولا سيما:

✱ الخطة الشاملة للثقافة العربية التي أنجزتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

✳ استراتيجيّة تنمية لغة الطفل العربي التي أشرف على إعدادها المجلس العربي للطفولة والتنمية.

الخطوات العمليّة المقترحة:

تشكيل فريق عمل استشاري:

- محصور العدد.

- يكون أعضاؤه من الخبراء المتخصّصين في مجال اللسانيّات، والتخطيط التربويّ، والسياسات اللغويّة.

- يعقد الفريق الاستشاري اجتماعاً أوليّاً ويرفع تقريره المتضمّن لمقترحات أعضائه في خصوص بعث المؤسسة ومعالم منظوماتها المختلفة.

- يتم تشكيل مجلس أمناء المؤسسة بحيث يكون بعض أعضاء الفريق الاستشاري نوابه الأساسيّة الأولى.

- يتولّى فريق العمل في نفس اللقاء الإعداد لمؤتمر علمي يكون موضوعه اللغة والهويّة يُستدعى إليه متخصّصون في هذا المجال. ويمكن أن يكون انعقاد المؤتمر هو المناسبة التي يتم فيها الإعلان عن انبعاث مؤسسة النهوض باللغة العربية وعن تركيبتها وميثاقها ومنظومتها، مع ما يصاحب كلّ ذلك من الزخم الإعلامي الملائم حول المشروع الرائد الذي تبادر إليه دولة قطر.

*** **

لم يمض شهران حتى التأم اجتماع ضمّ نخبة من أصحاب القرار ومن الخبراء المهمومين بقضية اللغة العربية كان من بينهم د. علي أحمد الكبيسي، ود. أحمد الضبيب، ود. محمود كامل الناقة، ود. محمود السيد. اختير لذلك اللقاء الذي تم في الدوحة بتاريخ 27 جوان (حزيران/ يونيو) 2010 عنوان

مخصوص: «اللقاء التشاوري حول الهوية: الحالة القطرية». وكان بين الحضور د. عزمي بشارة الذي كان يعكف يومئذ على تأسيس «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» في الدوحة. كان مهمومًا بالطرح المبدئي المتعلق بمفهوم الهوية فسعى إلى إجلاء مخفيات المسألة مدققًا: «إن مصطلح الهوية غير موجود في القواميس والمعاجم، والمجتمعات الإسلامية السابقة كان فيها تعدد للهويات وآخرها الدولة العثمانية، وما يُميّز المجتمع الحديث هو تعدد هويات الفرد بحكم ارتباطه بقيم الجماعة، ولكن تظل اللغة العربية هي العنصر المميز لهويتنا». ومما أضافه: «إن هناك تنافسًا تكنولوجيًا وهناك موازين من القوى فلا بد للعربي من تطوير ثقافته، والاحتكاك المباشر بالفضائيات الأجنبية والفضائيات العربية التي تتولّى تسويق الثقافة الغربية بشكل مكثف، ولكن الوسائل الغربية تُمعن في تسويد صورة العربي إذ تنتج صورة تقليدية عنه. إن الهوية لا يوجد لها مركز استقطاب، وعلى الشاب القطري أن يفهم أنه عربي من أجل نفسه، فلا توجد هويات بديلة».

انطلق اللقاء التشاوري من وثيقة أولية صادرة عن «مكتب حرم سمو الأمير» يومئذ جاء فيها: «لا وجود لشعب دون هوية، فالهوية هي التي تعطينا فكرة عمن نكون؟ ومن نحن؟ وكيف نتواصل مع الآخرين في العالم الذي نعيش فيه؟ إن الهوية قضية مركّبة تتداخل فيها عدة عناصر، حيث إنها لا تنفصل عن الهوية الوطنية أو المواطنة، فمفهوم الهوية الوطنية يشير إلى حالة الولاء والانتماء التي يشعر بها الفرد تجاه المكان والمجتمع اللذين يعيش فيهما، وهي عنصر ضروري لخلق الدافعية للمشاركة والدفاع عن الوطن، في حين تحدد المواطنة كنه الرابطة بين الدولة والفرد، وهي دالة قانونية تبنى على منظومة الحقوق المدنية والسياسية. وتضم الهوية مكونات ثابتة وأخرى متحوّلة، ويزداد خطر طمس الهوية عندما يفقد المجتمع القدرة على الحفاظ على الثوابت المميزة للهوية مثل اللغة وباقي السمات الأساسية المحددة للهوية».

إن نهضة الأمم وتماسكها لا يقومان إلا على سياق اجتماعي يؤكد على العناصر الثقافية التي تمثل مرتكزات وثوابت ترشده إلى طريق التقدم، وفي هذا

الإطار تشهد المنطقة جملة من التغيرات والتعقيدات التي فرضتها حالة التطور التي تمر بها، مما قد يمثل لها تحديات أمام قدرتها على الحفاظ على هويتها الثقافية. إن مساهمة العولمة في فتح المجال أمام التلاقي الحضاري حملت معها عناصر ثقافية متنوعة ومختلفة، مما فرض تنوعًا وتسارعًا في مسارات التطور، وانصهارًا للهويات الثقافية لكي تأخذ أبعادًا ورموزًا مشتركة، فبدأت عناصر التغيير تغلب على المعاني الأصلية للثقافة، وتنبئ بتراجع العناصر المميزة للهوية. وإذا كانت اللغة تعد مؤشرًا على الحالة الحضارية للمجتمع، ومرآة عاكسة لمكونات التطور واتجاهاته، ودلالة على قدرة الأنساق الحضارية على التزامن مع مقتضيات النمو المعرفي والاقتصادي، فإننا نجد اللغة العربية - المقوم الأساسي للهوية العربية الإسلامية - تواجه تحديات شتى في مجالات التوظيف والتعليم والإعلام والمحيط الاجتماعي.

ولا يخفى أن الواقع يشهد تناقضات عدة، ولا سيما في محتوى الحراك التنموي وقدرة اللغة العربية على مواكبة احتياجاته من المعرفة والتقانة، وهذا يشير إشكالية الحفاظ على اللغة العربية بوصفها الوعاء الفكري والمعرفي للأجيال في تعاملهم مع مقتضيات الحضارة، في حين أن الاستجابة لمتطلبات النمو المعرفي والاقتصادي تتطلب إتقان اللغة السائدة في العالم. فكيف يمكن الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية بدون أن يؤدي ذلك إلى الانغلاق؟ وكيف يتم الانفتاح بدون ضياع الهوية؟ وكيف يمكن تفعيل دور اللغة العربية في الحركة العلمية والفكرية دون أن يؤثر ذلك في مسار التطور نحو العالمية والاندماج مع الثقافات الأخرى؟

ومن بين التحديات التي تواجهها الهوية أيضًا الآثار المترتبة على الهجرة الوافدة، فكما أن هناك مناطق طاردة وأخرى جاذبة للمجموعات البشرية لأسباب مختلفة لعل أهمها العامل الاقتصادي، فإن المنطقة - شأنها شأن مجتمعات عديدة - أصبحت منطقة جذب لهجرات وافدة من مصادر مختلفة نتيجة الطلب المتزايد على الأيدي العاملة التي تحتاجها مشاريع التنمية، وفرض ذلك تحولات في البنية السكانية وتعددًا في الهويات الثقافية. فعندما نقارن نسبة

السكان الخليجين بالوافدين الذين ينتمون إلى جنسيات غير عربية ويتحدثون بلغات مختلفة نجد المتحدثين باللغة العربية في المنطقة أصبحوا أقلية، إضافة إلى مظاهر أخرى تنم عن عدم الانسجام الثقافي ما بين المجموعات السكانية. إن هذا الواقع السكاني والثقافي قد فرض طرح إشكالية مستقبل الهوية الثقافية العربية الإسلامية للمنطقة، وبما أن استشراف المستقبل الاقتصادي للمنطقة لا يدل على تراجع في الهجرة الوافدة فعلى أن نتساءل كيف نجعل التنوع السكاني في المنطقة موضوع التقاء حضارات بدلاً من كونه مصدر تهديد وضياح هوية؟ وما هي البدائل التي يمكن أن تهتئ فرصاً أكبر للتناغم السكاني؟ وهل يجعل هذا الواقع استقطاب الهجرات العربية - خصوصاً للفئات التي ترغب في الحفاظ على هويتها كبديل عن الهجرة إلى مجتمعات ذات هويات ثقافية مغايرة - أمراً ملجأً وضرورياً؟ ومن ناحية أخرى فإن البنية الاجتماعية في المنطقة وفي المجتمعات العربية بشكل عام ما زالت تستند على البنى الاجتماعية التقليدية ذات الجذور العربية الإسلامية، الأمر الذي يطرح مسألة كيفية توظيف هذه البنى في حركة التطور ودمجها والاستفادة من خصائصها في تعزيز الهوية الوطنية وبناء الدولة الحديثة.

كل العناصر السابقة تمثل تحديات للهوية تستلزم التفكير فيها ومناقشتها، ومن هذا المنطلق يأتي هذا اللقاء التشاوري لكي يتيح المجال لتوسّع دائرة النقاش حول محددات الهوية ومرتكزاتها وتأصيل معانيها ورموزها، ومناقشة السبل والآليات الكفيلة بتعزيز قدرة هذه المجتمعات في الحفاظ على رموز هويتها، والتفكير حول نوعية الهوية التي نريدها في قادم الأيام والتي سوف ترشد الأجيال الجديدة إلى مسارات التطور الآمنة. واللجنة التحضيرية إذ تعي شساعة الحقل المفاهيمي لموضوع هذا اللقاء التشاوري فقد ارتأت جعل السياق القطري محطة للنقاش، ساعة من وراء ذلك إلى تكامل الجهد المرجعي لها مع أنساق التنفيذ والإجراء وصولاً إلى توافق ينسجم ورؤية «قطر الوطنية 2030» واستحقاقاتها خاصة تلك المتعلقة بأطر الهوية.

نحن مع هذه الوثيقة إزاء رؤية استشرافية بعيدة المدى تحرص على أن تكون خطواتها الأولى في مسيرة العقدين من الأعوام 2010 - 2030 التشخيص الموضوعي لجسد اللغة العليل. وكان اللقاء. وكانت للقاء نتائجه التي تم تدوينها في الخلاصة التالية:

أولاً: ملامح الهوية ومرتكزاتها

- الهوية هي كينونة ووجود ومعطى تاريخي وحضاري للشعوب.
- ترتكز الهوية على الدين واللغة والتاريخ والتراث.
- اللغة العربية هي رمز من رموز الهوية في المنطقة ومقوم حضاري يجب الحفاظ عليه وتأكيد دوره في حياة الناس.
- اللغة العربية تمثل الوعاء الفكري والمعرفي للأجيال في تعاملهم مع مقتضيات الحضارة.

ثانياً: التحديات التي تواجه الهوية

- ضعف استخدام العربية في العلوم الحديثة.
- تأثيرات العولمة الثقافية فرضت تراجع الاهتمام باللغة العربية.
- تراجع دور اللغة العربية في التعليم.
- العزوف عن استخدام اللغة العربية في وسائل الإعلام.
- تأثيرات سوق العمل في ظل العولمة الاقتصادية.
- ضعف تواجد اللغة العربية في المنظمات الدولية.

التوصيات:

- الحفاظ على الثوابت المميزة للهوية مثل الدين واللغة وباقي السمات الأساسية المحددة للهوية العربية الإسلامية.

- الحفاظ على اللغة العربية يعزز الهوية ويزيد من قدرة الأمة على مواجهة التحديات المختلفة.

- اللغة العربية مقوم حضاري أساسي يحفظ للأجيال هويتها من الضياع.

- تنمية الإحساس بالفخر بالهوية بين الأجيال من خلال التأكيد على استخدام اللغة العربية كرمز للهوية العربية الإسلامية.

- التأكيد على دور التعليم باللغة العربية في تقوية الجانب الوجداني والعلاقة بين الإنسان ولغته.

- تطوير استخدامات اللغة العربية في الحركة الفكرية والعلمية والاقتصادية.

- توفير المعطيات التي تساعد اللغة العربية على الانتقال من حالة التلقي إلى الإرسال.

- طرح نموذج عملي يساعد على الحفاظ على اللغة العربية ويُقدّم كنموذج ناجح للمجتمعات العربية الأخرى.

ثالثاً: الآليات المقترحة لتعزيز اللغة العربية كمقوم حضاري ورمز للهوية

- سن تشريعات وصياغة قوانين تحافظ على اللغة العربية.

- وضع خطة وطنية للحفاظ على اللغة العربية.

- تعريب المصطلحات الإعلامية الإرشادية والتعليمية.

- إنشاء مؤسسة للحفاظ على اللغة العربية.

- تطوير منهاج تدريس اللغة العربية والتربية الإسلامية.

- تطوير مهارات معلمي اللغة العربية.

- تطوير برامج تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها.

توصيات عملية:

- قابلية المشروع للتطبيق.
- وجود القرار السياسي والإداري الملزم.
- توفير الوسائل الإجرائية لتنفيذ هذه القرارات.
- التكامل والتنسيق ما بين الجهات المختلفة.

في أثناء ذلك العام (2010) تم في الدوحة إنشاء «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» وتنص وثائقه على تعريفه بالشكل التالي: «أنشئ المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ومقره الرئيسي في الدوحة - قطر، في منتصف عام 2010 كمؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية، وبأشر نشاطه الفعلي مع نهاية عام 2010.

إضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتمامًا لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه».

ونصت الوثائق أيضًا على أن «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات يشكل أحد أركان مشروع أكبر قيد التنفيذ هو مؤسسة أكاديمية مستقلة للدراسات العليا في العلوم الاجتماعية والإنسانية والإدارة العامة. ويخطط لهذا المعهد أن يقوم على دمج عملية التعليم والتعلم بالبحث العلمي، وأن يمنح

شهادات الدراسات العليا في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية، والإدارة العامة والسياسات. ويقبل المعهد نخبة ممتازة من الطلبة يجري اختيارهم تنافسيًا، ويؤهلهم ليصبحوا أكاديميين قادرين على العمل في مجال الإنتاج العلمي والمعرفي، وفي مجال الإدارة العامة، وقادة مهنيين في المجالات العلمية والتنفيذية. ويهدف المعهد إلى تنشئة جيل مؤهل علميًا بالمعايير العالمية، يجمع ما بين المعرفة العلمية والاستقلالية الفكرية وروح المبادرة والأدوات المنهجية اللازمة لتفكير نقدي مسؤول».

وما إن ارتكزت دعائم المركز حتى اختط لنفسه منهجًا تجلّى في عقد مؤتمر سنوي يتناول من القضايا ما يوائم بين فضاءين معرفيين قد نصطلح عليهما في شيء من التجاوز بفضاء الإنسانيات وفضاء الاجتماعيات، وفي هذا من الحصافة ما يشي برشاقة التدبير ودقة إدارة شؤون الفكر. ولم يمض عامان حتى عقد المركز مؤتمره السنوي الأول في 24 - 26 آذار/ مارس 2012 وكان موضوع أبحاث المجال الاجتماعي «من النمو المعاق إلى التنمية المستدامة». أما في الإنسانيات فاختر موضوع «الهوية واللغة في الوطن العربي»، وعُهد إلينا في هذا الحقل بتقديم المحاضرة الافتتاحية فجعلناها بعنوان «الهوية واللغة في الوطن العربي بين أزمة الفكر ومأزق السياسة». وإذ قد أنشأ المركز ضمن مشاريعه «الجائزة العربية للعلوم الاجتماعية والإنسانية لتشجيع البحث العلمي» فقد اتخذ لأحد محاورها موضوع «الهوية ولغة التعليم في البلدان العربية».

أعد المركز لموضوع الهوية واللغة في الوطن العربي ورقة تمهيدية جاء فيها: «تنبؤاً قضية اللغة والهوية مكانة مركزية ليس كقضية نظرية فكرية من زاوية نظر فلسفية أنثروبولوجية وحسب، بل كقضية عملية وقضية سياسات تنفيذية تربوية وغيرها. وأصبحت قضية وجودية لمستقبل الثقافة والمجتمعات العربية، وأصبح استخدام اللغة من عدمه في عملية التدريس، أو التشديد على العامة بدلاً من الفصحى في وسائل الإعلام وبالعكس، جزءاً من صناعة الهويات. ويمكن من دون مجازفة كبرى التعميم كقاعدة أن النهوض باللغة وتحديثها عبر الاستخدام في التواصل الإعلامي وغيره وعبر التدريس والبحث العلمي هو

من أهم عناصر النهضة. وتطرح حاليًا عدة إشكاليات متعلقة بهذا الموضوع، خاصة إزاء التحديات التي تواجه اللغة العربية كلغة للبحث العلمي الذي قد يقوم على مفاهيم ونظريات أنتجت في ثقافات أخرى، وبلغات أخرى، تمت في حاضنتها صياغة المكتشفات والنظريات. كما تطرح حاليًا قضية استخدام لغات غير العربية في التدريس في بعض المدارس والجامعات الخاصة وحتى الحكومية، وتعود إلى الواجهة مسألة الاستعمار الثقافي. ونشهد في المقابل إنجاز عمليات التحديث العلمي والتربوي والمجتمعي باللغات الأم في العديد من الدول المتطورة في الشرق والغرب كالدول الإسكندنافية والبرازيل وكوريا واليابان، وغيرها.. وتقدم جميعها نماذج ليس فقط على أن اللغة الأم لا تتعارض مع التطور والتحديث بل على أنها كما يبدو شرط هذه العملية، وهو ما أثبتته تجارب هذه الدول.

لقد دار، وما يزال يدور، نقاش واسع في أدبيات العلوم الاجتماعية حول كون اللغة مكونًا رئيسيًا للهوية القومية، ولكن يكاد يُجمع على كونها المكون الرئيسي لهوية أخرى هي الهوية الثقافية أو الحضارية؛ فهذه تكاد تكون بديهية، لأن اللغة ثقافة وحضارة وليست فقط أداة تواصل: إنها ليست مجرد أداة للفكر، بل هي الفكر ذاته. وهي مرشحة بالتالي لأن تشكل إحدى أهم الهويات للفرد المعاصر المتعدد الهويات، بل إن كافة الهويات الأخرى تصاغ بواسطتها. وتبرز خصوصية اللغة العربية من ارتباطها الوثيق بحضارة الأمة العربية وتاريخها الحافل، فضلًا عن كونها لغة القرآن الذي شكل أحد أهم عناصر نشرها. وهي لغة مئات الملايين من البشر الذين يفكرون ويحلمون بالعربية. ولا شك أن اللغة العربية هي اللغة الأم لجزء من الأقليات الإثنية التي تجري محاولات لإعادة صياغة لغاتها السابقة ضمن محاولة إنتاج هوية قومية جديدة في إطار الدول العربية. وبغض النظر عن دوافع هذه العملية وفرص نجاحها فإن اللغة العربية إضافة إلى المواطنة المتساوية ستظل أداة الدمج الأساسية لهذه الأقليات في بلدانهم. ولكن الشرط لذلك أن تهتم الدولة والقطاعات المجتمعية والسياسية المختلفة بمكانة اللغة.

من ناحية أخرى، فإن التحلل القائم على المستوى السيادي، والارتهان السياسي للدول المتطورة، بالإضافة إلى انتشار الثقافة الاستهلاكية؛ قد ساهمت جميعها في انتشار ثقافة سطحية ترى أن استخدام لغة الدول المتطورة، سواء كان ذلك في الحياة اليومية أو التدريس، ستجعل من مستخدميها كائنًا متطورًا. وانتشرت محاولات تحويل الفجوات الطبقية القائمة إلى فجوات ثقافية بواسطة استخدام لغات مختلفة في تداولات الفئات الميسورة وحياتهم. ورغم جديتها ما زالت هذه محاولات هامشية خاصة في الدول العربية الرئيسية مثل مصر وسورية والعراق والسعودية. ولكن المشكلة في دول المغرب العربي هي مشكلة حقيقية مرتبطة بالإرث الاستعماري أصلاً، وتجعل الموقف من خيار اللغة الفرنسية أو العربية موقفًا أيديولوجيًا سياسيًا، ما يزيد الإشكالية حدة. وتأسيسًا على هذا كله يعقد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤتمر اللغة والهوية في البلدان العربية؛ لتدارس إشكالية التفاعل بين المجتمعات العربية واللغة من خلال محاور مثل لغة التدريس المتبعة في التعليم العام والتعليم العالي، ولغة البحث العلمي، والعلاقة التفاعلية بين لغة البحث والتعليم والهوية، وقضايا الترجمة ومجامع اللغة العربية ودور الإعلام وشبكات الاتصال، وذلك من منظور لغوي وتربوي واجتماعي وفلسفي وسياسي. ويهدف المؤتمر إلى:

- تناول العلاقة بين الهوية العربية والثقافة واللغة.
- بحث العلاقة التفاعلية بين الهوية ولغة التعليم.
- إلقاء الضوء على جوانب القوة في اللغة العربية بوصفها لغة بحث وتعليم.
- تبادل الخبرات في مجالات الترجمة وتدريس العلوم باللغة العربية.
- تقصي التحديات التي تواجه التدريس والبحث باللغة العربية.

- التباحث حول استراتيجيات تعزيز اللغة العربية في التعليم وتوحيد مناهج تدريسها عربيًا.

- مناقشة قضايا التعليم بلغات أجنبية، والتشكيك بقدرة اللغة العربية على التجدد ومواكبة العصر، واللغات العامية، والقضية الطبقية واللغة.

- تقييم مدى تأثير الإعلام المرئي والمسموع والإعلام الجديد بشبكات الاتصال في اللغة.

وبناءً على ورقة العمل هذه أعدنا محاضرتنا الافتتاحية التي كان عنوانها «الهوية واللغة» كما سنأتي بنصّها في الفصل الموالي.

الفصل السادس عشر

الهوية واللغة

إن انعطاف الهوية على اللغة في عبارة تركيبية واحدة يتضمن تبايناً في الجوهر أعانت على إخفائه العادة من حيث هي طبعٌ ملازم، وأكدته الأعراف البحثية في معظم تجلياتها. فاللغة ظاهرة اجتماعية، وهي اصطلاحية بامتياز، تستند إلى مكونين متلازمين؛ مكوّن مادي حسي ومكوّن ذهني غير مادي. أما الهوية فظاهرة رمزية مجردة ليس لها أي تحقق مادي يربطها بعوالم الحس الوجودية. الهوية انتماء بينما اللغة اكتساب، والهوية نتوارثها وليس في اللغة - أصواتها وألفاظها ودلالاتها - شيء ينقله الوليد عن أمه أو أبيه لمجرد أنهما أمه وأبوه. فلا أثر للغة في الخزينة الوراثية ولا في شفرة حياملها.

فأي السبيلين أوفق في هذينا إلى فض هذا التعارض الضدي بين المفهومين المتضايقين؟ أنعالجهما بمنهج دراسة الظواهر أم نستكشفهما بمنهج البحث في المُدركات؟ ففي الأول نخال أن الدرس يوقفنا على حقيقة الظواهر في ذاتها ولذاتها، بينما يوقفنا المنهج الثاني على أننا نعالج فقط ما نتخيله نحن عن تلك الظواهر، وما دراستنا لها إلا توصيف لما نتمثله عنها وتشخيص لملامحها القائمة في مخيالنا الفردي أو الجمعي، وقد سبق لنا أن حللنا كل ذلك بإطناب. ثم ألا يكون لنا ملاذ ما - لفض هذا التعارض المبدئي - لو أننا فككنا مفهوم الهوية عند انعطافه على مفهوم اللغة إلى هوية حضارية وهوية ثقافية؟ ولكن هل يسوغ أن نعالج موضوع اللغة والهوية دون أن نأتي على ملمح اقتراني آخر نستدعي به البعد السياسي مستشرفين مدى حضوره ضمن مكونات المسألة؟ فالهوية مُعطى حضاري وافد من التاريخ تتوسل به السياسة فتكس عليه أو تستثمره أو تناور به. واللغة مُعطى وظيفي يتحقق في الزمن الراهن وإن وفد من الأزمنة المواضي، تثبتّها السياسة على أصولها أو تجمّع بها نحو مصائر مغايرة. عندئذ نفهم أن «دراسة السياسات» تتضمن أيضاً «السياسة

اللغوية». ثم ما علاقة الهوية بصناعة التاريخ إن سلّمنا أن محركه الذي لا يغيب هو الصراع في معناه الشامل؟ وهل لثنائية الأنا والآخر من أثر في الصيرورة الإجرائية للزمن المتعاقب أو من أثر في صياغة الوجود الإنساني انحدارًا أو ارتقاءً؟ تلکم قضايا متعاضلة لا طاقة لبحث تسيّجه أعراف الحوارات الفكرية بفك إشكالاتها، وإنما منتهى مرامنا أن نجتهد في صياغة مرجعيات معرفية قد تفضي إلى مزيد الغوص على معادنها الغائرة.

إن اللغة أمر جليل، بل لولا خشية المظنات واثقاء انفلات التأويل لقلنا إن اللغة أجلّ من أن تترك بيد السياسيين، والسبب في ذلك أن رجال السياسة يصنعون الزمن الجماعي على مرآة زمنهم الفردي، أما رجال الفكر فينحتون زمنهم الفردي على مقاس الزمن الجماعي. فإن نحن سلّمنا بما أسلفناه من جلال الظاهرة اللغوية بصورة شاملة مطلقة فمن المفروض أن يكون شأنها عند أمة العرب أجلّ وأمكن. لكن الواقع التاريخي الراهن يشهد بعكس ما كان من المظنون أن تجري به الأحداث.

كتب التاريخ على العرب أن يكونوا بين الشعوب التي أناخ الاستعمار على مصائرهما دهرًا، ولكنهم كانوا في طليعة البلدان التي استماتت في معاركها التحريرية حتى نالت استقلالها، وكانت بما نالته أكثر جدارة واقتدارًا من شعوب عديدة أخرى جاءت شهادتها التحرير على أطباق فضيّة بفضل الترتيبات الدوليّة في أواسط القرن العشرين. وبعد نصف قرن من قيام دولة الاستقلال - ومع بداية العقد الثاني من القرن الجديد ومع حصول الانفجار السياسي الموار بكل تقلّباته المباغتة - ها هم العرب يسطون على الفكر الإنساني النقدي حالة مستعصية؛ فهناك مأزق في صيرورتهم التاريخية، هناك حجم هائل من التناقضات بين العديد من مكوّنات الوجود الجماعي لديهم، لكان ما يتحدث عنه فلاسفة السياسة وفقهاء الفلسفة، فيسمونه بالعطالة التاريخية، لم يصدق يومًا كما صدّق على أمة العرب طيلة العقود المتتالية.

هي تلك العطالة المحفوفة بالغاز العبث الوجودي الذي يسافر على الأرض العربية إلى تخوم اللامعقول، كنا نقرأها على شاشة السياسة إذ نتعجب

لماذا لم تنجز دولة الاستقلال وعدها الأكبر، ونقرأها على لوحة الاقتصاد، ولكن العطالة نقرأها أيضًا في المشهد الفكري بين الثقافة والمعرفة، فبين السياسة والاقتصاد والثقافة ينبثق جامع أكبر سيكون هو الشاهد الجامع لكل واجهات العطالة التاريخية. إنه مأزق اللغة العربية على أيدي أهلها وأبنائها، ويكفي أن المشهد ما انفك يتلوّن بأصباغ درامية تبعث على الاستغراب والعجب، فهذه العطالة التاريخية تحدّق باللغة على مرأى أصحاب القرار ممن يتولّون الأمر ويخططون للمستقبل ويستشرفون مآل شعوبهم بعدهم. إننا على يقين بأن انفصامًا حادًا قد قام في الواقع العربي بين حضور الوعي العام في السياسة والاقتصاد والمعرفة وغياب الوعي الخاص بالمسألة اللغوية، فإذا أدركنا مجهر الأضواء صوب القضية اللغوية دون سواها من القضايا الأمّيات ألفينا أنفسنا وجهًا لوجه أمام سمة أخرى من الخصائص الواسمة لحالتنا العربية، ومدارها أن العرب كالغائبين عن محفل الحقائق العلمية الجديدة في مجال المعرفة اللغوية.

من أهم تلك الحقائق الغائبة أن العلم اللغوي - الذي ما انفك يبلور نظرياته المتعاقبة، والذي ما فتئ يؤسس المناهج الدقيقة في كشف بواطن الظاهرة اللسانية، والذي يغوص يوميًا بعد يوم على أسرار العلاقة بين آليات التعبير وآليات الإدراك - قد أمسى مهتمًا بقضية «موت اللغات» اهتمامًا متواترًا مكينًا، فهل نحن العرب معنيون بمسألة موت اللغات؟ وهل تخوض العربية صراعات لغوية؟ فإن هي تخوضها أفترقى المواجهة إلى الحد الذي يصح أن نتحدث فيه عن حرب لغوية؟ ثم هل العربية تواجه من التحديات ما يهددها في وجودها أو ينذر بامحائها إلى حدّ الزوال؟ ما من خلاف حول أمر متعين بالضرورة وهو أن الوعي المعرفي في هذه القضية غائب أو كالغائب في ساحتنا العربية بوجهيها السياسي والفكري، وما من شك أن غياب الحقائق يفضي إلى تعطل القدرة على استشراف التاريخ، وعلى استنظار منحنياته القادمة وبما قد تأتي به الأحداث المتعاقبة. وقد سبق لنا أن حفرنا في أعماق العلل التي دفعت بالمخيال العربي إلى التسليم بتأويل خاص حمّل العقيدة أكثر مما جاءت به وأكثر مما تطيقه نصوصها.

كثيرًا ما يحار المتأمل في علاقة العرب بلغتهم كيف يُصار بالخيارات الجوهرية في الحياة الجماعية إلى مثل هذه الأوضاع التي كأنما يتحوّل فيها الفاعل عدوًّا على نفسه. والأوجع أن أصحاب القرار يتبنون حول المسألة اللغوية خطابًا يستوفي كل أشراط الوعي الحضاري، ثم يأتون سلوكًا يُجسّم الفجوة المُفزعة بين الذي يفعلونه والذي قالوه. ثم يزداد المثقف ألمًا حين يعلم علم اليقين بأن الحقائق العلمية ليس لها لدى ساسة العرب من الوزن ما لها لدى ساسة العالم المتطور. إن الناس بيننا يميلون إلى الاطمئنان بأن انقراض اللغات في العالم يصيب لغة المجموعات الإثنية المعزولة، وليس الأمر واردًا - تبعًا لما يخالون - على اللغة العربية، وهم في ذلك لا يميّزون بين الظاهرة العامة التي مدارها انقراض بعض اللغات تحت تأثير لغات أخرى غيرها، والظاهرة النوعية الخاصة ومدارها انقراض اللغة بانفلاق يُصيبها من الداخل عند حلول الفروع التي انبثقت منها محلها.

لقد أسلفنا بأننا أمة لا تنفك تعمل على ضياع هويتها اللغوية. وليس من اليسير إقناع الناس بأن للتاريخ أطوارًا وللقضايا اللغوية محطات. وهي اليوم غير ما كانت عليه بالأمس. وقد لا يخفي هؤلاء جميعًا استغرابهم الأقصى إذا كاشفناهم بحقيقة جديدة تخلّقت في رحم الأحداث الكونية غير المسبوقة، وهي أن اللغات الأجنبية - وقد سبق القول فيه - لم تعد هي العدو الأول للغة العربية، وإنما العدو الذي في مستطاعه أن يُجهز على العربية فيذهب بريحها هو اللهجات العامية حين تكتسح المجال الحيوي للفصحى؛ ولا سيما حين تغزو قلاع المؤسسة التعليمية. ومنذ زمن ليس بالقليل طفق طه حسين يصيح بقلمه محذرًا من آفة انتشار العامية في صفوف التعليم، ومن ينسى صيحته التي دوّنها في كتابه نقد وإصلاح إذ يقول: «وكان من المربين من لا يُغربون إلا حين يقرؤون في الكتب، فإذا تكلموا غرقوا وأغرقوا طلابهم في اللغة العامية إلى أذقانهم أو إلى آذانهم»⁽¹⁾.

فكيف نتحدث عن الموارد البشرية وتنميتها أو عن التخطيط المستقبلي

(1) طه حسين، نقد وإصلاح (بيروت: دار العلم للملايين، 1956)، ص 166.

الشامل ونحن نعيش انفصامًا بين أدوات المنظومة التربوية وشروط النهضة الحضارية؟ كيف نرقى إلى آليات الاستثمار في حقل التواصل؟ وكيف نمسك بأساسيات اقتصاد المعرفة ومجتمعنا العربي هو المجتمع الوحيد - بين سائر مجتمعات المعمورة - الذي يفتقر لمشروع لغوي واضح السمات متناسق الغايات منسجم الرؤى؟ بم سيحيب ساستنا حين نذكرهم بأن اللغة العربية قد كان لها - على وجه القطع واليقين - من الوزن الاعتباري لدى كل فئات مجتمعاتنا أيام الاستعمار أضعاف ما لها منه الآن بعد عقود من دولة الاستقلال؟ ومن له أدنى قدر من الحصافة يعلم أنه من المتعذر على أي مجتمع أن يؤسس منظومة معرفية دون أن يمتلك منظومة لغوية تكون شاملة، مشتركة، متجذرة، حمالة للأبعاد المتنوعة فكرًا وروحًا وإبداعًا. فاللغة هي الحامل الضروري الملازم لكل إنجاز تنموي. والذي له ذاك القدر الأدنى من الروية والرجحان عليه أن يعرف أن اللغة - بما هي موضوع للتعليم والبحث والإنتاج - ركن أساسي في كل مشروع اقتصادي. لقد آن الأوان - ويكاد يفوت - أن نكف عن اعتبار اللغة مجرد أداة للتعبير يمكن أن نستبدل بها أي أداة تعبيرية أخرى.

إن اللغة هي المعمار الخفي الذي يتشيد به الفكر ويستقيم، وكم يحدث أن يتعاون أصحاب القرار مع فئات محسوبين على النخبة كي يتقلص إشعاع اللغة العربية، ثم يتفتت كيائها تدريجيًا، وإذا بهؤلاء وأولئك - دونما قصد أو إضرار - حلفاء موضوعيون لإرادات دولية نافذة ما انفكت تضغط كي تلاقى العربية المصير الذي لقيته اللاتينية كما أسلفنا، فتحلّ العاميات المنحدرة منها محلها. إنها دعوة خرجت من سياق المناورات السياسية المعهودة، ودخلت ضمن الإطار الاستراتيجي الأوسع. وعلى هذا النسق - ما لم ينتفض أصحاب القرار بوعي فجئي جديد - سنكون في المنظور المتوسط المدى أمة بلا هوية لغوية. لنعلم أنه كان من المفروض أن تكون اللغة الفصحى هي أداة التداول في كل ما يتصل بمجالات الفكر والثقافة والمعارف، وبكل حقول التسيير والتوجيه، وكذلك بكل دوائر الإبداع والفنون، أي كان من المظنون أن تكون هي اللسان التداولي في كل خطاب حي يتعلق بما يسمى في الأعراف الإنسانية بعالم الرموز والمجردات، وعندئذ يكون من الطبيعي أن يتخاطب الناس بلهجاتهم

العامة فيما اتصل بالحياة المعيشية، وبالصلات الاجتماعية المتحققة على مدار الزمن الطبيعي، وهو ما يُصطلح عليه بعوالم الماديات وما جاورها.

إننا من خلال كل ذلك نروم الإحاطة بالدوائر التي تمثل أسيجة متناضدة تحاصر مسألة التداول الأدائي الذي هو عنوان الاقتران بين اللغة والهوية. بل إننا نصادر على أن الأداء التعبيري كما تقتضيه فصاحة اللغة العربية، وكما يغيب في معظم أحوال التداول اللغوي في الواقع العربي، إن هو إلا إشكال جوهري يقع على سنم هرم من الإشكالات الحيوية التي علينا أن نفحصها مليًا لتبين حقيقة هذا الأداء الغائب. أما مدارات هذا الهرم الإشكالي فأربعة: ثقافي وتربوي ولغوي وسياسي، ولئن جاءت متباينة حينًا فهي في الأحيان الكثيرة متوالجة متداخلة.

سبق لنا الحديث عن حملات الكيد المنظم الرامي إلى النيل من لغة الضاد حتى تنحل إلى عاميات محلية، ومثل هذه الدعوى لا تجد لها رواجًا في أقطارنا العربية بشكل رسمي ولكن السلوك الموضوعي كثيرًا ما يُمهّد لها السبيل ولا سيما إذا انتبهنا إلى طغيان العاميات على أجهزة الإعلام المرئي والمسموع؛ فنصيب العربية الفصحى ما انفك يتقلّص، ونزعة الاستسهال بحكم قانون المجهود الأدنى ما فتئت تزرع الوهم بأن العربية لا تتلاءم مع برامج الحياة اليومية. إن سلاح الكونية الثقافية الغازية إنما هو اللغة، فباللغة تغزو لتكتسح قلعة الهوية الثقافية باختراق سورها، ثم بنسفها من الداخل، وما سورها المسيج لها إلا اللغة. إننا إذا قلنا إن الغرب - بمفهومه الثقافي الموروث ثم بمفهومه المتلبّس بصيغ النظام العالمي الجديد - يترصد باللغة العربية فلسنا نزايد على حماس الضمير الواعي، ولسنا نلتجئ إلى العزف على أوتار النعرة الحضارية، وما نحن متوسّلون البتة برواسب الخطاب الأيديولوجي أو بقايا الخطاب النضالي الذي أمّدت في أنفاسه نفايات عهد الاستعمار. ولكننا نقرر حقيقة يستشعرها التاريخ وتشهد بها الوقائع.

إن الترصد المنظم للغة العربية يتخذ شكل الحرب الصامتة تتكشف حينًا وتتقنع أحيانًا أخرى، واستتارها أخطر من تكشّفها؛ لأنه يستنجد بسلاح

المسكوت عنه، وهو أوقع في النفوس وأقدر على تملك الأغرار. ولهذا الترصد أسبابه الموضوعية، فهناك اليوم قلق حقيقي يساور كبار المهندسين الذين يرسمون خريطة الاستراتيجية الكونية ومداره احتمال تزايد الوزن الحضاري للغة العربية في المستقبل المنظور فضلاً عن المستقبل البعيد. إن هؤلاء المخططين الاستراتيجيين يقرؤون للحقيقة الموضوعية حسابها، فاللسان العربي هو اللغة القومية لما يقارب 370 مليوناً، وهو يمثل إلى جانب ذلك مرجعية اعتبارية لحوالي مليار ونصف من المسلمين غير العرب كلهم يتوقون إلى اكتساب اللغة العربية، فإن لم يتقنوها لأنها ليست لغتهم القومية فإنهم في أضعف الإيمان يناصرونها ويختتمون بأنموذجها. ثم إن اللسان العربي حامل تراث، وناقل معرفة، وشاهد حي على الجذور التي استلهم منها الغرب نهضته الحديثة في كل العلوم النظرية والطبية والفلسفية. ولا يغفل الساهرون على برمجة الذهن الجماعي في عصر الكونية عن الرسالة الحضارية والروحية التي حملت بها اللغة العربية، وهم العارفون بأن التماهي بين الذات واللغة لم يبلغ تمامه الأقصى في الثقافات الإنسانية كما بلغه عند العرب بكل اطراد تاريخي وبكل تواتر فكري واجتماعي ونفسي، وما التماهي بين الذات واللغة إلا جوهر الهوية في ذاتها ولذاتها. وما من شك أن الحضور المتكاثر للجاليات العربية والإسلامية في الدول الغربية - حيث أصبحوا مواطنين في تلك البلدان لهم حقوقهم الدستورية في اللغة وفي المعتقد - قد ضاعف شعور أصحاب القرار السياسي بتغير المشهد المألوف.

ولكن اللغة العربية تخيف أيضاً بشيء آخر هو الصق بالحقيقة العلمية القاطعة وأعلق بمعطيات المعرفة اللسانية الحديثة. فلأول مرة في تاريخ البشرية - على ما نعلمه من التاريخ الموثوق به - يكتب للسان طبيعي أن يعتمر حوالي سبعة عشر قرناً محتفظاً بمنظومته الصوتية والصرفية والنحوية، فيطوّعها جميعاً ليواكب التطور الحتمي في الدلالات دون أن يتزعزع النظام الثلاثي من داخله. بينما يشهد العلم في اللسانيات التاريخية أن الأربعة قرون كانت فيما مضى هي الحد الأقصى الذي يبدأ بعده التغير التدريجي لمكونات المنظومة اللغوية، وهذا حاصل قطعاً بصرف النظر عن انتماء اللغة إلى اللغات الحضارية

التي صنعت ثقافة إنسانية، أو بقائها في صنف الألسنة الطبيعية الفطرية كلغات شعوب كثيرة عاشت في المناطق الاستوائية وفي المناطق القطبية.

إن العربية تلقي بتاريخها تحديًا كبيرًا أمام العلم الإنساني، وهذا التحدي يتهج به العلماء الذين أخلصوا للعلم مهجتهم، ولكنه يغيظ سدة التوظيف الأممي، ويستفز دُعاة الثقافة الكونية؛ ولا سيما منذ بدأت المعرفة اللغوية المتقدمة على المستوى العالمي تكتشف ما في التراث العربي من مخزون هائل يتصل بآليات الوصف اللغوي، ويقف على الحقائق النحوية العجيبة، ويستلهم مكونات المنظومة الصورية الراقية التي انتهى إليها النحو العربي: من حيث هو إعراب، ومن حيث هو منطق قياسي، ومن حيث هو كذلك علم بأصول الظاهرة اللغوية الكلية. أما الحقيقة الأخرى فتمثل في تصنيف اللغات المتشعبة اليوم، والتي لها سيادة ما في حقول العلاقات الدولية إلى لغات تكتسب بالأمومة ولغات تكتسب لاحقًا بعد أن ترسخت لدى الطفل لغة الأمومة التي هي من طبيعة مغايرة، وأحيانًا من فصيلة مباينة. وتصنف اللغة العربية ضمن الألسنة التي يرتبط بها الطفل ارتباطًا أموميًا رغم الفوارق القائمة بينها وبين سائر اللهجات في مستوى المكونات الصوتية والصرفية والنحوية.

لست تحار من شيء كما تحار من حال أولي الأمر في الوطن العربي، فهم بين خطاب يشي بإدراك قوانين الوجود الدولي في العصر الجديد وسلوك يؤكد الهوية المُفزعة بين الأهداف الواضحة والمسالك التي لا تفضي إلا إلى نقائضها. إن المعركة الحضارية المستشرية تدور على واجهات متعددة متوالجة. إن المعركة الحضارية صراع بين الثقافات، وتطاحن في الهويات، وتناحر على القنوات، ثم هي تقاتل على مراكز النفوذ اللغوي بلا هوادة. إن الترابط الكوني الذي ما انفك يكرّس نفسه كحقيقة تاريخية وكمقولة تترسخ بين القنوات الذهنية والمتسرّبة إلى بواطن النفس الحميمة لهو اليوم - بفعل انهيار مفهوم السیادات الوطنية - أشد إصرارًا على تثبيت الأممية السياسية من حيث إنها انفراد بسلطة القرار وعلى غرس مشاتل الكونية الثقافية ترسيخًا للفوز بسلطة المعرفة من حيث هي معلومة لها قيمة الرمز ولها فائض القيمة

في نفس الوقت. وهل أدل على ما نقول من تسابق القوى الدولية إلى أخذ زمام المبادرة حتى في مسارات الانفجار العربي؟ ولكن السياق الدولي الجديد في كونيته الثقافية تلك لا بد له أن يتضمن مشروعًا لغويًا. فاللغة هي الحامل الأكبر للمنتج الثقافي، وهي الجسر الأعظم للمستوق الإعلامي، وهي السيف الأمضى في الاختراق النفسي، وعليها مدار كل تسلل أيديولوجي أو اندساس حضاري. فدعاة الأممية والمحتشدون وراء الكونية يعلمون علم اليقين أن اللغة هي أم المرجعيات: في تشييد المعمار الحضاري، وفي بناء صرحه الثقافي، بل هي التي تصنع الهوية وتوثقها؛ إذ لا هوية بغير ثقافة ولا ثقافة بغير لغة. وليس من عاقل يسلم باكتسائ الترابط العالمي الجديد ثوب الحرب الاقتصادية والثقافية إلا وهو يسلم تسليمًا طوعيًا بأنه - على تعدد أربابه - حامل لبذور الصراع اللغوي المحتدم: كل على شاكلته، وكل بحسب طاقته في الجذب أو أسلحته في خلخلة النفوس وامتلاك الأذهان والفوز بالفائض.

أفلا يرى الرائي كيف تستر الكونية بالأقنعة المثيرة: حوار الثقافات عنوان نبيل تأتي بين طياته كل الدلائل على حقيقة أخرى هي صراع الحضارات. وحق الاختلاف شعار أسر جذاب يجيء إليك عبر أدبيات الخطاب الثقافي الكوني مستأنسًا بدفاتر حقوق الإنسان، ومستلهمًا دواوين ما يسمونه بالحرريات الفردية، ولكنه ما يفتأ يؤكد تنميط القيم وبنوّه بنسقية المرجعيات، وكل ذلك يأتي تحت تأويل محدد لمقولة حقوق الإنسان ومفهوم الحرريات الفردية. والتواصل المتعدد الأطراف منظومة قيمية كاملة تعني أحقية استخدام الألسنة البشرية المتنوعة، وتعني كذلك انتفاء التفاضل بين لغة طبيعية وسائر اللغات إلا بمقدار ما تستجيب به كل لغة للحاجات التي يشعر بها أهلها، وتعني أيضًا أن لا فضل لفن صيغ بهذا اللسان على فن صيغ بآخر إلا بمقدار ما عبّر كل واحد منهما عن الأبعاد الإنسانية المضمنة فيه. ولكن هذا الشعار النبيل ما برح يجنح نحو الغلبة، وما فتئ يكرّس سطوة الغالب على المغلوب مرسخًا في كل لحظة، ومع كل توتر، وعند كل مجاذبة، سلطان اللغة الأقوى. فتفتيت القوميات المتماسكة، وخلخلة الثقافات الراسخة، وإرباك اللغات ذات المتانة الرمزية بدفعها نحو التشظي: تلك هي حقائق الحرب الثقافية، وتلك هي طلائع الحرب اللغوية التي

تدق على الأبواب بعنف صامت عنيد. والذي يجعل القضية في واقعنا العربي الراهن قضية مصيرية بلا مبالغة، وقضية حيوية بلا مجاز، إنما هو تضخم خطر الكونية اللغوية الناسفة لمقومات الهوية بفعل تحالفين حاقنين يأتي بهما التاريخ ليضخ في سرايين الكونية بلا حساب: خطر التحالف الموضوعي وخطر التحالف الذاتي.

فأما الأول فنقصد به مخاطر التحالف الذي يحصل بين العلم والتاريخ، فلقد قامت في القرن التاسع عشر الثورة الصناعية في أوروبا، فخرجت بلدانها تبحث عن «المجال الحيوي» لتصدير صناعتها، واستعمر الأوروبيون الشعوب فانبهرى الفكر المتواطئ يؤسس التسويغ، ويصوغ ما به يجعل حركة الاستعمار عملاً شريفاً نبيلًا، فادعى المنظرون بأن البلدان الأوروبية تؤدي فيما تفعله وظيفة إنسانية تتمثل في رفع الأمية عن الشعوب، والارتقاء بالأمم من مستوى البدائية إلى مراتب الحضارة والتمدن. وحصلت المغازلة اللغوية فجاءت حركة الاستشراق، وبدأت مشروعاتها التحالفي الواسع بين السياسة الاستعمارية ومناهج فقه اللغة بمفهومه الفيلولوجي القديم، وانصبّت الأنظار والعنايات على اللهجات العربية، وازدهر البحث في هذا المجال بما أغنى العلم اللغوي الخالص بدون شك، ولكن مناورات التوظيف لم تكن خافية ولا متخفية. وهكذا أمعن المستشرقون في تجنيد البحث الفيلولوجي سواء منه ما كان في الساميات أو ما تركّز على دراسة اللهجات العربية بغية تنميطها وكشف أنساقها، إلى أن تهيأ كل شيء لإطلاق الدعوة إلى نبذ اللغة العربية وإحلال بناتها محلها. وكان الميثقال الأكبر في الحبكة الفكرية والاستدراج الذهني هو القياس المتعجل بين ما حصل للغة اللاتينية وما يجب أن يحصل للغة العربية كما سبق أن ألمحنا إليه آنفًا، وكانت الأشياء تقدّم وكأنها قانون من قوانين التاريخ الصارمة.

ودارت عجلة الزمان فمضى عهد وجاء عهد، وقامت الثورة الإلكترونية، وظهر النظام الجديد بأهميته وعولمته وبكونيته الثقافية. وتعزز المخزون الإنساني بعلم اللسانيات الذي حقق إنجازات كاسحة حتى أضحت المعرفة

الكاشفة للظواهر اللغوية بطريقة علمية دقيقة سلطة في حد ذاتها. وإذا بالتاريخ يعيد نفسه، وإذا ببعض الأغرار من العرب أنفسهم قد حملوا التاريخ على أن يعيد نفسه فانصاع برهة ثم تأبى، وكانوا في ذلك متسارعين إلى إرضاء أساتذتهم الغربيين، متهافتين على استدرار الشهادة منهم بأنهم نجباء وبأنهم أوفياء، ولكنهم لم يُخلصوا للعلم فخذلهم العلم بعد أن أمهلهم ردحاً من الوقت. لقد تطورت المعرفة اللسانية وهي اليوم تكاد تشفق بأطروحات بعض الباحثين العرب الذين انتموا إلى علم اللغة في أواسط القرن العشرين، ولكن قدمهم - تحت وقع الانبهار - قد انزلت على مركب القياس الخاطئ في موضوع اللغة العربية وعلاقة اللهجات بها، وفي ما حدثتهم به الظنون في شأن الحركات الإعرابية حتى أنكر بعضهم الحقيقة التاريخية لخصائص اللغة العربية ولا سيما صفتها الإعرابية المحايثة، ثم انساق منهم جمع بين غرّ وماكر فتنادوا باللغة الثالثة، وتمادحوا بلغة الكادحين، وتستروا بقميص الواقعية، وما علموا أن في ندائهم مَحَقّاً لهويتين: هوية اللغة العربية الفصحى وهوية اللهجات العامية التي تمثل كل واحدة منها منظومة لسانية متكاملة. ولكن بين الإقرار بالحقيقة العلمية وتسخيرها لأغراض سياسية بوناً بائناً.

أما الخطر الكبير الثاني فهو خطر التحالف الذاتي، وهو لا ينعقد بين الخارج والداخل، وإنما يقع في حدود الدائرة الداخلية. والمعضلة الكأداء إنما تقبع في زاوية التحالف الخفي الصامت بين الكونية الثقافية في حربها اللغوية ونزعة العرب الجامعة نحو تلهيج الثقافة. فكأن اللهجة بهذا الاعتبار عنوان الهوية الفردية في بعدها الذاتي الحميم. ولكن الإقرار بكل ذلك لا يمنعنا من اتخاذ الموقف الحضاري المسؤول، وهو أن تكريس اللهجة حاملاً للرسالة الثقافية وبديلاً عن اللغة القومية لهُوَ الانتحار الجماعي على عتبات قلعة التاريخ. ولن يسألنا أحد برهاناً جديداً، فلو فعل لأحلبناه على تجارب سائر الأمم، وعلى مواقف سائر الشعوب، اللهم إلا إذا كان يظن - واهماً - بأن لهجات كل هؤلاء لم تكن تحمل هي الأخرى مخزوناً عاطفياً مماهياً لأحاسيس أهلها الناطقين بها.

لقد أسلفنا ونحن نحبر إسهامنا في صياغة رؤية مستقبلية للنهوض باللغة العربية أن قضيتنا المستعصية اليوم هي أن الوعي اللغوي لدينا ينبري حاضراً ما دام الأمر متعلقاً بمستوى المعرفة التي مَحْمَلها الحرف المكتوب، فإذا غاب النص والمتن والخط غاب بغيابها وعينا بوزن اللغة، ووعينا بخطر اللغة، ووعينا بأن اللغة سلاح حضاري بأيدينا، فإذا زهدنا فيه انقلب علينا. معضلتنا أن وعينا اللغوي يسكن فيتخدر وينام إذا تعلق الأمر بالثقافة المحمولة على القنوات التواصلية غير الخطية، والحال أن المسألة واحدة والهَم مشترك والخطر على قدم من التوازن التام. بين المسرح والسينما، وبين الرسم والنحت، وبين طيات الموسيقى الناطقة، يضيع وعينا فلا نتساءل بأي لغة نتداول الثقافة وكأننا ننسى أننا في كل ذلك لم نغادر أبداً حرم الفكر ومحراب العقل ومدارج التأمل الإنساني الخالص. إن عالم اللسانيات ليعلم علم اليقين بأن اللهجة التي تنعت بالعامية أو بالدارجة هي من أقوى الطاقات الثقافية الحاملة لخصائص الإبداع في الغناء وفي الشعر: شعبيّاً أو ملحوناً أو نبطيّاً، وفي النص المسرحي، وكذلك في سيناريو الأفلام التلفزيونية والسينمائية. ولن يكون عالم اللسانيات مخلصاً للمعرفة المتجردة ولا منصفاً لحقائق التاريخ الموضوعية لو أنه زعم أن على العرب اليوم قاطبة أن يهجروا لهجاتهم في الأغنية وفي المسرح وفي السينما ليقفوا كل إبداعاتهم الفنية على العربية الفصحى. ولكن الانحراف التاريخي هو في تلهيج الخطاب الثقافي بما هو خطاب يتحدث عن الإبداع، وبما هو كلام نصِّف به الفن ونحلله وننقده، وبما هو لغة نتحدث بها عن لغة.

كيف لا ننتبه إلى غياب الوعي اللغوي عندما نتناول الشأن الثقافي؟ نتمثل الإبداع ثم نتداول الحديث عنه باللهجة العامية والحال أنه في أرقى منازل الإفصاح، والمتحدث عنه كالذين يتحدث إليهم من أقدر الناس على استيعاب الأداء اللغوي القويم. يرسم الفنان لوحاته، ويعرضها، ولكن الناس يتجادلون حولها ويجادلون مبدعها فيها، ويدور ذلك على منصات الإعلام المسموع والمرئي ولا أحد يحسّ بالتناقض الصارخ بين حضور إبداع الفن وغياب إبداع اللغة. فكل على شاكلته في الرطانة واللغظ. ويناقد المثقفون شؤون المسرح وشؤون الشعر وطبيعة القصائد فينزلقون إلى الحوار الماحي لمراسم الإبداع

ولا يُعون ولا يشتكون، بل يحتفون بما يقولون على مصادح المذيع وبين تجهيزات التلفزيون.

ذلك هو تلهيج الثقافة، يبدأ من الخطاب المسوّى على الفن، وينتهي بخطابنا الذي نتحدث به عن هموم الثقافة ذاتها على المنابر وفوق منصات النوادي والملتقيات، بل والمؤتمرات وأعظم بها من مفارقة. ما إن تغادر مراسم المكتوب والمقروء حتى تستهويننا قوانين المجهود الأدنى، فكأن العربية أم لا تفصح عن نفسها بقدر ما يفصح عنها بناتها. إنه الخطر الذاتي يأتي مُضافاً للخطر الموضوعي، وإنها الحالة من الانفصام. فالخطاب الثقافي محمول على نظام لغوي بينما الخطاب الواصف للثقافة أو الناقد للإبداع محمول على نظام آخر مغاير له. نستقبل الثقافة الفصحى ثم نعمل على تلهيجها حتى لنكاد نعزل العربية عن السياق التداولي الحي. ربما يكون الخطر التاريخي آتياً من أهل القرار الإجرائي في مجتمعنا العربي عندما لا يُولون المسألة اللغوية حجمها الحضاري التي هي متسعة له، قادرة عليه، مُوكلة به، وعندما يغفلون عن أن بقاءهم وبقاء رعاياهم متوقفان على بقاء هويتهم، وأن بقاء هويتهم مرصود ببقاء لغتهم القومية الجامعة. ولكن الخطر الأدهى هو أن المثقف العربي ما انفك في كثير من الأحيان يتحول إلى متواطئ على الثقافة، بل على الهوية الثقافية التي بها قوام وجوده الحضاري، وعليها مدار صيرورته التاريخية.

إن المثقف الذي يدير شأنه الفكري والأدبي والإبداعي بلغته القومية وهو يخط ويكتب ويدوّن وينشر ويساجل، ثم إذا حاور أو ارتجل أو تحدث عبر أمواج الأثير أو على شاشات المرايا توسل باللهجة، لهو مثقف متواطئ على ذاته الثقافية، ولا يعنك منه ما قد يبدو عليه من نزعة المجهود الأدنى انسياقاً مع الكسل الذهني أو اتقاء لركوب المحاذير. إنه يحيك المشهد الأول من تراجيدية الضياع اللغوي الذي ينذر بانسلاخ الهوية الحضارية. إننا لا ننفك نردد أن اللغات الأجنبية فيما مضى كانت عدوّاً أيديولوجياً يوم كان الصراع الحضاري معتمداً على الاكتساح العسكري، وكانت المذاهب رأس الحربة في المعركة. أما اليوم فإن اللهجات المهددة لبقاء اللغة القومية الفصحى هي العدو الثقافي

الأشرس، لأنها تنتصب حليفًا موضوعيًا للكونية الغازية - كما أسلفنا - ولأنها بين أيدي فرسان الأمميّة ومَهرة التدويل حليف استراتيجي ليس كمثله حليف. بل لنقل غير متوجسين ولا مهادينين: إن اللغات الأجنبية قد كانت فعلًا عدوًا تاريخيًا، وستظل فعلًا عدوًا تاريخيًا، ولكننا مدعوون اليوم إلى أن نتخذها حليفًا استراتيجيًا بعيد المدى فنستنبط معها عقد شراكة بكل فوائضه القيمية المربحة. أما اللهجات - لا كأداة تعبير حي تلقائي وإنما كوسيط ثقافي وكنقل للمنتج الفكري والإبداعي عند التواصل والمشافهة - فإنها شقيق طبيعي يتحول على أيدينا إلى عدو أيديولوجي بكل قيمه السلبية الناسفة.

إنه لا ثقافة بغير هوية حضارية. ولا هوية بغير إنتاج فكري. ولا فكر بغير مؤسسات علمية متينة. ولا علم بغير حرية معرفية. ولا معرفة ولا تواصل ولا تأثير إلا بلغة قومية تضرب جذورها في التاريخ، وتشارف بشموخ حاجة العصر وضرورات المستقبل. إنها تعاضلات بالغة التوالج بين الشأن اللغوي والشأن المعرفي والشأن الاقتصادي ولا جامع لها كلها إلا مؤسسة صناعة القرار.

إن السؤال المتعلق بمصير اللغة العربية ربما كان فيما مضى، ومن خلال منعطفات زمنية وتاريخية مختلفة، ضربًا من الاحتشاد الوقائي. وقد كان بالفعل كذلك منذ بداية النهضة العربية الحديثة، واستمر على ما هو عليه عندما جثم الاستعمار، ثم تمكن واشتد طيلة سنوات المقاومة والتحرير، ولكنه في هذا الزمن الجديد، ومع تفتق التاريخ عن الاستعمار الثقافي الجديد، قد غدا سؤالًا راهنًا، ضاغطًا، حارقًا، لا يحتمل التأجيل، بل أضحي من أمهات الأسئلة لأنه بثقله الرمزي يقوم مقام أركان الصراع الكلاسيكية كلها: السياسي والحربي والاقتصادي والفكري. نؤكد هذا ونحن نرتجي أن يخبئ لنا المستقبل العربي مفاجآت سعيدة تعيد الاعتبار إلى اللغة القومية وتعين على تطهير أحاسيسنا حول الهوية.

من قبل - في حقبة الاستعمار التقليدي وما تلاه من موجات التحرر والانعتاق - كان الخطاب السياسي الرسمي لدى السلطات الاستعمارية يتفصّل من مسؤولية العداء الثقافي، ويتنصّل تبعًا لذلك من كل المرامي

الحضارية البعيدة، ويقدم نفسه على أنه حركة تمدينية ذات مقاصد إنسانية نبيلة. وهكذا كان الخطاب الاستعماري خطاباً تبشيراً يخاتل ليتستر على قناعات أصحابه بأفضليتهم الثقافية. أما الحقيقة التي أعقت ذلك فتتمثل في تحوّل الخطاب الرسمي من خطاب يوازن بحذق سياسي بين المصرّح به والمسكوت عنه إلى خطاب مجاهر يُعلن استعلاء الحضاري، ويكشف بتهجين الآخر، ولا يتردد في إبراز قناعاته التي تشرّع لأفضليته الثقافية بناء على دونية سائر الثقافات الإنسانية. والذي أعان الآخر على الضخ في أوداج خطاب الاستعلاء هو المأزق الذي آلت إليه دولة الاستقلال على مدى عقود متتالية إذ أخفقت في إرساء منظومات الحكم الرشيد حتى انفجر الواقع العربي. ولكن هذا الواقع الجديد ما زال يمرور في فوران تاريخي لا نستطيع الآن استشراف مآلاته الثقافية واللغوية ولم نرَ إلى حد الآن انبثاق وعي حضاري جديد يحمل رؤى جديدة تعطي معنى عميقاً للوعي المستقبلي.

هناك جملة من الحقائق جلاها العلم اللساني واعتمدها بشكل كلي، وأهله كانوا واعين بأنها ليست اكتشافات بالمعنى الحقيقي، بل إن بعضها يُعدّ من البديهيات. ولكن الحدث الجديد تمثل في إيضاح أمرها وتأهيلها إلى منزلة المفاتيح الإجرائية الناجعة. من تلك الحقائق التي غدت كالمسلّمات أن اللغة تحيا وتدوّن وتبقى بفضل التوارث الثقافي. وهو ما يتضمّن النفي القطعي لمبدأ الوراثة الطبيعية في الظواهر اللغوية كما سبق أن أشرنا إليه؛ لأن أي مولود إذا نقلناه في سنواته الأولى من بيئته الاجتماعية، وأسلمناه إلى بيئة أخرى، فإنه ينشأ على اللغة التي يتداولها من حلّ بينهم كما لو أنها لغة أمه وأبيه. فأمر اللغة مشدود بالكلية إلى قانون الاكتساب الذي هو ركن متين من أركان النسق الثقافي بكل نواميسه المجردة وبكل آلياته الإنجازية الفاعلة.

ومن الحقائق العلمية التي لها أن تتألق الآن في ضوء الشطرنج الإنساني الجديد الحقيقة التي تصف الرابطة المعقدة القائمة بين اللغة والفرد والجماعة، ومدارها أن اللغة سابقة للفرد، باقية بعده، لا تحيا إلا بتداول الأفراد لها، ولكنها تموت وتقرض إذا ما أعرض الأفراد عن تداولها. من هنا يفتح باب كبير

لدراسة أبعاد هذه العلاقة الجدلية حين يتناولها علم اللغة الاجتماعي من زاوية الهرم المجتمعي، وكيف تتنظم الصلة بين قمة الهرم فيه - وهي سلطة القرار - وقاعدته وهي جموع الجماهير. وهكذا تتأسس سلسلة من المسلّمات: فاللغة «تشتغل» بفضل عقد ضمني بين الأفراد، وهو عقد ضمني بالضرورة لأن مجرد التداول بشأنه يجعل اللغة تتحوّل من وظيفتها الطبيعية، وهي الحديث عن الكون والوجود والعلم، إلى الحديث عن نفسها، واللغة هي النموذج الأقصى الذي يجسم بالإطلاق مفهوم الملكية المشاعة. ولو أن أحداً أراد أن يضيف إلى اللغة شيئاً - في مفرداتها أو في مجازاتها أو في صيغها وتراكيبها - فإما أن يرفضه الاستعمال فيذهب هدرًا وإما أن يتقبله فيكون ذلك بمثابة التخلي الواعي عن الملكية الفردية وإسهام طوعي في كنوز الثروة الجماعية على الشياع.

إن اللغة هي التي تنتقل بالأفراد من جماعة بشرية إلى مجموعة ثقافية، وهذا على وجه التمحيص يعني أن الرابطة اللغوية أقوى من الرابطة السياسية؛ لأن الجماعة البشرية إذا ترابطت سياسيًا كوّنت مجموعة وطنية، وهذا لا يقتضي بالضرورة أن يكون التجانس الثقافي قد قام فعلاً بين أفراد المجموعة بمجرد الانضواء تحت الرابطة السياسية الواحدة. والتاريخ - القديم منه والمعاصر والحديث - مليء بالشواهد الدالة، ويكفي أن نبيّن كيف انفلقت كيانات سياسية كان يُظن أنها التحمت بمجرد انصهارها في سياج الدولة السياسية. ولكن سلطة الثقافة كانت أقوى فتطارت المنظومة إلى دول إثنية ثقافية شأن ما حصل في يوغسلافيا، وفي تشيكوسلوفاكيا، وفي ما كان يسمى بالاتحاد السوفياتي. أما الشاهد المضاد والذي يبرهن على أن السياسة والاقتصاد والأيدولوجيا هي جميعاً أضعف من الثقافة المتجانسة ومن اللغة المشتركة ومن التراث الفكري الواحد فهو توحد ألمانيا بعد سقوط جدار برلين.

إن الخبراء العالميين هم أدرى الناس بأن الأداء اللغوي للفرد لا يمكن أن يرتقي ذهنيًا بأي لغة أجنبية ما لم ينطلق من امتلاك تام للمهارة الأدائية بواسطة طريق اللغة القومية، أي بواسطة اللغة التي يرتبط بها الاكتساب الأمومي وما

يرافقه من شحن بالقيم الوجدانية والعاطفية والروحانية وحتى الأسطورية أحياناً. وهذا مما يندرج ضمن الحقائق المعرفية على الإطلاق لا على وجه التقييد، وهو في مكاسب علم اللسانيات من صنف الحقائق اليقينية القاطعة؛ لأنه في منزلة الكليات التي تنطبق على كل فرد آدمي، وفي كل عصر من العصور، ومع كل ثقافة من الثقافات، وانطلاقاً من أي لسان بين الألسنة البشرية الطبيعية. وإذا ما رمنا التعرّيج على ما وراء هذا التواشج اللغوي السياسي على بساط الوقائع التاريخية ساغ لنا أن ننبه إلى التعديلات الطارئة على ساحة المعارف والبحث العلمي، فلقد انبثق عن ذاك التعالق حقول من البحث هي كفروع من الاختصاص العام ضمن شجرة اللسانيات الكبرى، أولها حقل التخطيط اللغوي، وثانيها حقل السياسة اللغوية، وأخيرها حقل الحقوق اللغوية. إن اللغات البشرية تتولّد وتحيا وتموت، وقد يبلغ بها الاحتضار مشارف الفناء فيقتض التاريخ لها من ينفخ في أنفاسها، فتنبعث انبعاثاً جديداً، فيشتدّ عودها وتستقيم هامتها. ولئن كان الأصل في اللغات أن تعيش بفطرتها وأن تفنى بفعل الزمن فيها فإن التاريخ لقننا من الدروس ما به نسلّم أيضاً بأن اللغات قد تُقتل قتلاً فُتُباد، أو تُبعث بعثاً كأنما هو الإحياء بعد الممات.

الحاصل لدينا من كل ذلك هو أن الظاهرة اللغوية ظاهرة طبيعية، بمعنى أنها تسير من تلقاء كينونتها وفق نواميس خفية تحدد سيرها بشكل مطلق يصدق على كل الألسنة البشرية، ثم بشكل مقيد ينطبق على الألسنة الطبيعية كل لسان منها على حدة بحسب خصائصه الذاتية وبحسب طبيعة الأسرة التي ينتمي إليها والفصيلة التي يندرج في خانتها. ولكن الحاصل الأهم هو أن الإنسان بوسعه أن يتدخل في الظاهرة اللغوية - تماماً كما يتدخل في عديد الظواهر الطبيعية الأخرى - فيحدد مسيرتها، ويتحكم في مجريات أحداثها، وقد تصل الإرادة البشرية في توجيهها للظاهرة اللغوية إلى حد إبادتها وهي في أوج تألقها، أو إحياؤها وهي على عتبة مدافن التاريخ. إن اللغات تترك على عواهنها فتتغير وتبذل، فتستحيل عبر القرون من هيئة إلى هيئة حتى تنحل إلى ألسنة تتغاير، ثم تنفصل عن الأم الأولى، ثم يتباعد ما بينها من أواصر النسب حتى تتمايز وتتباين فتسمي ألسنة مختلفة. غير أن تبدل اللغات وانسلاخها عبر الزمن قد تحف بهما

ظروف تاريخية تكبح نزوع الظاهرة الطبيعية نحو التبدل، فيستمر كيائها، ويكتب لها الدوام فتبقى، ويتعطل حيالها قانون التاريخ القاضي بفنائها عبر الانسلاخ.

إن علاقة اللغة بالسياسة أمر بديهي، ولكن علاقة الخيار اللغوي بالصراع السياسي الممتد على الزمن الطويل أقل انجلاء؛ لذلك يمكننا أن نعتبر الوعي به مسبارًا نقيس به انخراط شعب من الشعوب أو أمة من الأمم في النسق التاريخي الواعد. ولئن أجمع العرب - أو كادوا يجمعون - على أن التفريط في الأرض كالإقرار بشرعية اغتصابها يهدد وجودهم فإنهم كالغافلين عن أن التفريط في لغتهم القومية سيكون هو المسوّغ للتفريط في الأرض، وما كان للكيان المغتصب أن يُحيي لغة أشرفت على الممات فارتكنت على رفوف اللغات غير المستعملة لولا أنه يعتزم المضي في لي ذراع التاريخ واختراق قوانين الحق الشرعي. سنقول مبدئيًا إن الهوية في مفهومها الشامل قيمة جوهرية في حياة الإنسان بوصفه كائنًا ثقافيًا قبل أن يكون كائنًا بيولوجيًا. وجوهر الهوية الانتماء وهو الذي به يفارق الإنسان آدميته الغريزية مرتقيًا إلى آدميته المتسامية. والانتماء مضمون وإبلاغ، فأما المضمون فعقيدة تكفل له الإيمان وتقيه شر الضياع في الوجود، وأما الإبلاغ فلغة تؤمن له التواصل الإنساني الخلاق. فإذا تصابقت دائرة الإيمان ودائرة اللسان كان الانتماء إلى التاريخ، وكان الاستشراف إلى المآل. سيدو غريبًا لكثير من الناس أن نقول لهم إن قبول تفتيت اللغة القومية هو الخطوة الأولى الحاسمة نحو قبول تفتيت الذات، وقبول تفتيت الهوية، فقبول تفتيت السيادة، ثم قبول تفتيت الأرض. وسيدو لهم ذلك غريبًا. وغير بعيد أن يبدو لهم مستهجنًا وأن يتأولوا أنه استنفار مدفوع بعقدة المؤامرة.

عندما نؤكد أن اللغة مكون جوهري ضمن معمار السياسة، فإننا نتعامل مع المسألة من منظور اختباري، يُمليه الغطاء العقلاني الذي يتحرك تحت قبائه الفكر النقدي، كما أننا نشخص «الموضوع» أكثر مما نفحص «الذات» كي نجس نبضها. وبين الموضوع الإنساني والذات الجماعية جسر واصل، تجسده الدساتير التي يتأسس عليها مفهوم الدولة، وهنا ينبري مشهد قارع يتناساه الناس

لفرط بداهته: فالدستور - في أغلب الحالات - ينص على اللغة القومية التي يتعلق بها الشعب لتكون جزءاً جوهرياً في تحديد هويته، وقد يعتمد الدستور مبدأ التعدد اللغوي، ولكنه يحدد مكوناته بالتنصيص الصريح. وهكذا نجد جل الدول تنص في دساتيرها على ما تعتبر أنه هو اللغة القومية. والبلاد التي لم ينص دستورها على ذلك فلأن الجميع يعتبر سيادة اللغة القومية أمراً بديهيّاً ليس في حاجة إلى التنصيص عليه كما كانت الحال عند الفرنسيين حتى استدرکوا أمرهم فسارعوا عام 1992 إلى تنقيح دستور بلادهم كي ينص على أن اللغة الفرنسية هي لغة البلاد شعباً ودولة. إننا في سياقنا هذا نبتغي فحسب الاستدلال على الرابطة المتينة بين الهوية واللغة، ونروم إجلاء الشاهد على نبل الإحساس بالحمية الوطنية من خلال أداة التخاطب الرسمية. والأهم من ذلك كله هو إثبات وجاهة القرار الصادر عن السلطة السياسية، وبالتالي تأكيد ما يُصطلح عليه بالتشريع اللغوي.

هو ذاك الذي نبغي، فنحن نبحث عن استزراع الوعي اللغوي من خلال الوعي السياسي، أن نؤصل الوعي من خلال الوعي المضاد، نحن نطمح أن يتصالح العرب مع هويتهم بمجرد أن يتصالحوا مع لغتهم، وما من سبيل إلى ذلك إلا حين يدركون التماهي الأقصى بين السياسة واللغة والهوية. أفلا ينظرون إلى عدوّهم كيف بعث الحياة في لغته بعد الممات؟ فلم تمض خمس سنوات على اغتصابهم حق الأرض بعد قرار التقسيم عام (1947) حتى بادروا إلى إنشاء مجمع اللغة العبرية (1953) ثم كونوا مجلساً أعلى يضم نحو أربعين لجنة متخصصة في كل الفروع العلمية والفكرية والأدبية والفنية، تهتم بمسيرة اللغة للتطور المستمر، واستحداث المصطلحات والمفردات العبرية التي تغطي الحاجة في كل المجالات، وما يتفق عليه منها ينشر في الجريدة الرسمية، ويصبح العمل به إجبارياً في الدوائر الحكومية والمؤسسات المدنية والجامعات ودور التعليم ووسائل الإعلام بأنواعها، ويعاقب القانون كل من يخالف ذلك ولا يلتزمه، وبذلك استطاعوا أن يعيشوا الحياة في اللغة العبرية بعد أن شبت موتاً، وخلقوا لها كياناً بعد أن كانت أثراً من آثار التاريخ وهم يقولون: إن اللغة العبرية هي المعبرة عن شخصيتهم وثقافتهم وتاريخهم والجامعة لكيانهم

المشتت، والصاهرة لكل اختلافاتهم الفكرية والرابطة لوحدتهم وتضامهم.

إن التشريع اللغوي مسألة في غاية الدقة والتأثير، وهي قضية مبدئية تطفو على سطحها الهواجس المغمورة والإشكالات المزهود فيها. والعرب - من فرط ثقتهم بأن عوامل التهرئة لا يمكن أن تنال من لغتهم ولا أن تأتي على رسمها - زهدوا في أخذ أنفسهم بالحذر، وأغمضوا أعينهم عن الاستشراف المستقبلي الحصيف. إن موضوع الهوية أصبح يستلزم منا طرحاً جديداً، وذلك في ضوء سببين اثنين، أولهما تغير المشهد الثقافي الإنساني بما أفضى إلى انقلاب مرجعياته وإلى اضطراب سلم أولوياته، وثانيهما تصدر العامل اللغوي أمام سائر المقومات التي منها تتكون منظومة قيم الانتماء الحضاري. لقد كان بديهياً أن الهوية تركز على أركان تاريخية يتصدرها الانتماء إلى أصول سلالية واحدة، وهي تلك التي تمثل خريطة الأجناس والأعراق، ثم تأتي اللغة كعنصر معتبر عن ذاك الانخراط السلالي، وبعد ذلك تأتي المعتقدات التي طالمت كانت الجامع بالضرورة في مختلف الثقافات. وعرف العرب - خلال القرن العشرين - من المذاهب السياسية التحزبية ما أدخل تعديلاً على سلم الرتب، فأقام الهوية على وحدة الانتماء السلالي، ووحدة اللغة، ووحدة التاريخ، مُسقِطاً بذلك الركن الروحي وإن اعتبره مقوماً مؤازراً لمنظومة القيم التي عليها يستوي معمار الهوية، وكان في ذلك تصور استراتيجي يهدف إلى توحيد صف العروبة بمختلف المعتقدات الروحية القائمة بين أبنائها، غير أن المشهد الكوني قد تغير بشكل جذري بل قل قد انقلب سلم القيم الذي كان يحكمه، ولا يمكن النفاذ إلى العلل الكامنة في المسألة اللغوية ما لم نع الفروق الباطنة في علاقة السياسة بالثقافة أولاً، وفي علاقة الثقافة بالهوية تالياً، ثم - باستبعاد حتمي - في علاقة اللغة بالسياسة كما سبق أن شرحناه. ومهما تكن درجة الوضوح التي عليها مشاهد القراءة الفكرية فإن القضية تظل مرهونة بمدى وعي أصحاب القرار السياسي بمكوناتها.

إن الصراع على الأرض والصراع على الثروة والصراع على الماء كلها مطايا للصراع على السيادة وعلى المجد، وكلها صراعات بادية للعيان، ولكن

الصراع الأدق والأعمق والأبقى وربما الأعنف إنما هو صراع الهويات. وقد راح بعض العلماء اللغويين من أجل ذلك ينادون بتأسيس منهج جديد في مبحث العلم اللغوي يقوم على مراجعات بعض المصادرات التي سلمت بها اللسانيات الحديثة، من ذلك ما فعله جون جوزيف في كتابه اللغة والهوية: قومية - إثنية - دينية إذ دعا إلى إدراج موضوع الهوية ضمن الدراسة اللسانية ناقضًا بذلك ما كان شائعًا من أن مسألة الهوية لا يمكن فحصها بمعايير العلم الموضوعي ولذلك نفسد مشروع اللسانيات كلما حاولنا إقحام الهوية في مواضعها.

إن هذا التغير العميق الذي اخترق جوهر مفهوم العلم لم ينشأ من فراغ ولم يأت ثمرًا لنزوة منهجية، بل نراه امتدادًا طبيعيًا لما طرأ على المشهد الإنساني كله فيما يتصل بالقضايا الثقافية الكلية. فها هي اليونسكو تقرر في مؤتمرها (المكسيك 1981) إعلان مبدأ حوار الثقافات، وتخصص له عقدًا من السنين سُمي بالعشرية الثقافية (1988 - 1997) وأفضى إلى تقرير جاء في صيغة مجلد ضخيم بعنوان: تنوعنا الخلاق، ثم تواصل الجهد الأممي في سعي حثيث نحو تحقيق معاهدة دولية تكون بمثابة «الإعلان العالمي عن التنوع الثقافي» من أهم مبادئه إقرار حق الدول في انتهاج السياسات الثقافية التي تحددها لنفسها، وإقرار مبدأ حماية المنتج الثقافي الخاص بكل شعب، وإقرار حق كل شعب في التمسك بلغته القومية بوصفها الرمز الأكبر لهويته الثقافية، لذلك أضيفت إلى ميثاق التنوع الثقافي وثيقة الحقوق اللغوية وقد جاء في ديباجتها «أن اللغة ليست أداة للاتصال واكتساب المعرفة فحسب، بل هي أيضًا مظهر أساسي للهوية الثقافية ووسيلة لتعزيزها سواء بالنسبة إلى الفرد أو إلى الجماعة». وقد تمت المصادقة على المعاهدة في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2005.

إننا - نحن العرب - نمر اليوم في المسألة اللغوية بامتحان تاريخي خطير عسير، ونواجه إشكالات لا تقف عند حدود الشأن السياسي الثقافي وما يلزمه من شؤون اقتصادية، وإنما نواجه وضعًا يمكن في كل لحظة أن ينفجر تحت

وقع تناقضاته، ويكون انفجاره هدية ذهبيّة على طبق فضيّ تتلقفها القوى الدولية لقمة سائغة بلا عناء.

إن السياسة جسر عماده الثقافة، والثقافة نهر تسقي جداوله مزارع السياسة. والهوية قلعة حصنها الثقافة وسياجها اللغة. كذا نبتين كيف يغفل أهل التدبير عن أبسط الحقائق وهم الذين يتدبّون أنفسهم بأنفسهم لحمل أمانة التاريخ بالسهر على مصائر شعوبهم. فهل من مذكّر لهم بأن الحق الثقافي غير الحق السياسي، وغير الحق الاقتصادي؟ إن الحق السياسي يقبل المفاوضة ويتحمل المهادنة لأنه لا يتنافى وأسلوب الإمهال، فالزمن قد يتكفل بتقويته لا بإضعافه. والحق الاقتصادي - هو من ناحيته - يقبل المساومة لأنه لا يحمل في ذاته مبدأ المقايضة، والتأجيل الزمني لا يضره لأن له ثمنًا يؤدّى بقيمة تنضاف. أما الحق الثقافي فهو كليّ وقاطع، لأنه حصري يتقابل ضديًا مع فكرة المهادنة والإمهال، فهل من مذكّر بأن الاستحقاق الثقافي لا يعرف تدرّج ألوان الطيف، لأنه عماد الهوية، فهو كالقناعات الحكيمة، ولأنه جزء من المسلمات الذاتية؟

ننظر اليوم إلى حال اللغة العربية في واقعنا الحي المعيش فنجد أنفسنا على مسافات رهيبة خيال ما صاغته القرارات السياسية وما ارتأته وما أوصت به، تركنا حبل اللغة على غارب الاستعمال في عجز مفضوح من لدن المؤسسات الرسمية، ولا نعرف بلدًا عربيًا واحدًا يصح في حقه أن نقول إن له سياسة لغوية بالمعنى التام للعبارة؛ والسياسة اللغوية عند أهل الدراية المختصين ليست مجرد سياسة للتعريب كما يتوهم الكثيرون، ليت ملوكنا ورؤساءنا يستيقظون فيُعُوا أن الأمن اللغوي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي، لا يقل أهمية عن الأمن الغذائي والأمن المائي.

لقد تولّد عن موضوع اللغة والهوية فيض غزير من الأدبيات ما زال يبحث عن حاضن سياسي وعن رافع إجرائي، ولم تبرح فئة من الصفوة الفكرية يتنادون بصيحات الاستغاثة باسم الوعي اللغوي الحضاري، فيعلون صوتههم على منابر متباينة المشارب. تأتي بها المجلات في قالب أعداد خاصة كالذي فعلته مجلة الفكر العربي الصادرة في بيروت عن معهد الإنماء العربي، في عدد

أول محوره «اللغة العربية والأمة» وفي عدد آخر بعنوان «التباسات في الهوية واللغة الثقافية»، أو كالعدد الذي خصصته «سلسلة كتاب قضايا فكرية» بعنوان «لغتنا العربية في معركة الحضارة» وأشرف عليه محمود أمين العالم. هذا فضلاً عن جهود الأفراد على حد ما فعله الدكتور أحمد درويش بإرسال صيحته «إنقاذ اللغة إنقاذ الهوية».

ولا تنسَ الحيرة المتجددة التي ظلت تتاب العمل العربي المشترك، فقد حمل مؤتمر وزراء الثقافة العرب في دورته السابعة شعار «اللغة العربية هويتنا القومية» (1989)، وإذ قد انعقد في الرباط فقد صدر عنه بيان سُمي بيان الرباط؛ ضمته المنظمة في مجلد صدر بعنوان من قضايا اللغة العربية المعاصرة وما بيان الرباط في حد ذاته إلا شهادة حية على الانقسام الجوهري العميق بين متن السياسة العربية وحاشيتها.

الفصل السابع عشر

نحو المعجم التاريخي

تلاحقت المبادرات وتصاقت الرؤى، وكان هاجس الهوية على الدوام حاضرًا حضورًا مركزيًا. أقدم المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بالدوحة ابتداءً من صيف 2012 على إصدار مجلتي فصليتين: مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية ومجلة تبين للدراسات الفكرية والثقافية، وخصّ العدد الأول من كلتيهما بأبحاث متقاة من المحورين اللذين عالجهما مؤتمره السنوي الأول؛ فاشتملت مجلة تبين على الأبحاث التي قدّمها الدكاترة حسن حنفي ورمزي بعلبكي وعبد القادر الفاسي الفهري وحسن حمزة وكاتب هذه الأسطر. ثم جمع المركز كافة الأبحاث ونشرها في العام الموالي (2013) في مجلدين يُعدّان من أهم المراجع العربية الراهنة في هذا الموضوع الخطير. ولكن الملمح الطريف الذي قد لا يستوقف عابر السبيل هو أن تعديلًا حصل في العنوان الواسع للموضوع الذي نحن بصددّه، فحين انتظم المؤتمر وتم استكتاب الدارسين المتخصصين بدعوات صاحبّها ورقة العمل الشارحة لإشكاليات القضية كانت صيغة الموضوع «الهوية واللغة»، ولمّا صدرت مجلة تبين أصبح «محور العدد» هو «اللغة والهوية» بدل «الهوية واللغة». وكذا الأمر لما جُمعت الأبحاث في مجلدين؛ إذ جاء عنوان الأول اللغة والهوية في الوطن العربي: إشكاليات تاريخية وثقافية وسياسية، وعنوان الثاني اللغة والهوية في الوطن العربي: إشكاليات التعليم والترجمة والمصطلح. فما الذي حدث حتى يتغير الترتيب فتبادل الهوية واللغة موقعيهما فيه؟ وهل في الأمر مراجعة لسلم الأولويات؟ وعندئذ أيّ المنزلتين أقوى وأمتن من الأخرى: منزلة ما تقدّم، أم منزلة ما تأخّر لأنه أبقى في النفس وأوقع عند الإصغاء؟ أم لا يعدو الأمر أن يكون دفعًا للبس محتمل بحكم العبارة المتممة لنص الموضوع عند قولنا «في الوطن العربي»؟

لا شك أن قولنا «الهوية واللغة في الوطن العربي» يوشك أن يجعل إشكالية المكان وقفًا على قضية اللغة بينما في قولنا «اللغة والهوية في الوطن العربي» احتضانًا لمسألة الهوية في الفضاء الجغرافي الأرحب. واللافت لبصر المتعقب أن المقدمة التي تصدرت المجلدين - وهي نص واحد - قد حرصت على تذكير القراء بما جرى عليه المؤتمر السنوي الأول وبأن المؤتمر قد انبنى على قضيتين محوريّتين. ولما ذكرت المحور الذي نحن بصدده قالت إنه «مؤتمر اللغة والهوية في الوطن العربي» ولم تنصّ على أنه كان «مؤتمر الهوية واللغة في الوطن العربي». ويهمنا هنا - استكمالًا للجدوى البحثية وامتنالًا لمبتغانا من التوثيق - أن نقف برهة على طبيعة المجلتين اللتين صدرتا عن المركز بوصفهما فصليتين محكّمتين، فالتعريف بهما جزء من المرجعية المعرفية، وهو المتوجّج الفكري لهذا الوزن الاعتباري الذي آلبنا على أنفسنا الانخراط فيه كشفًا عن «الهوية العربية والأمن اللغوي».

يكتب د. عزمي بشارة في افتتاحية العدد الأول من مجلة عمران قائلًا إنها «وُلدت من [...] إشكاليات المأزق المنهجي والوظيفي الذي تواجهه العلوم الاجتماعية والإنسانية العربية في مرحلة التغيرات الاجتماعية الكبرى الجارية في الوطن العربي. فخلال العقود الثلاثة الماضية، ضمرت الطبيعة النقدية لهذه العلوم، وكادت تتمدرس من دون حرية أكاديمية في مؤسسات تعليمية منعزلة عن التحولات الاجتماعية الجارية، أو تحوّلت إلى خبرات فاقمت مهارات المشتغلين بها على مختلف مستوياتهم وضاعت خصوصيتها في شريحة الخبراء الذين يُوظفون معارفهم وقدراتهم لخدمة واضعي السياسات ومُتخذي القرارات في الأنظمة السياسية السلطوية العربية المتشاركة مع وكالات التنمية الدولية. وقد ساهم هذا في هدر الطبيعة البحثية العقلانية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، ألا وهي تحليل البنى الاجتماعية وأنماط الوعي وتبيين تاريخيتهما وتفسير صيرورتها [...]». ولهذا كان لا بد للعلماء العرب أن يعيدوا النظر جذريًا في مناهجهم وأدواتهم ووظائفهم في مجتمعات دخلت دورة تغيراتها الانتقالية الكبرى، وانطلقت فيها قوى وشرائخ اجتماعية جديدة من منطقة «الصمت المقهور»، إلى منطقة «الصوت المسموع»، وأن يبحثوا في تراثهم

الجامعي - وغير الجامعي - عن تلك اللحظات التنويرية المضيفة التي حافظت على الموضوعية العلمية والرصانة، مع الالتزام بقضايا الإنسان - والإنسان العربي على وجه الخصوص - والتي يمكن البناء عليها لكي لا يدعي أحد أنه يبدأ من الصفر [.....]. ونحن بوصفنا نعيش تحديات [.....] المجتمعات العربية ندرك [.....] مع موجة التغيير التي تعصف بالمنطقة والشعور العام بأن مشاريع نهضوية تقرر الأبواب [.....] أن النهوض بالعلوم الاجتماعية والإنسانية من شروطها المكونة».

وتدرج المجلة نفسها في سلسلة دوريات العلوم الاجتماعية والإنسانية في الوطن العربي والعالم، لكنها تحاول في إطار التكامل معها والاعتراف بما أنجزته أن تتميز منها بطرحها لهويتها الأساسية كمجلة/ مشروع، مستعدة تقاليد المجلات والدوريات التي أنتجت اتجاهات وحركات ومدارس علمية وفكرية. وهي تطمح في ذلك إلى أن تشكل نقلة نوعية في مناهج هذه العلوم، تقوم على مقارنة مناهج العلوم الاجتماعية كوحدة متكاملة فيما هو قريب من «المنهج التكاملي» و«المنهج المركب» العابر للاختصاصات مثل علم الاجتماع والأنثروبولوجيا والتاريخ والتاريخ الاجتماعي وما يندرج في إطار علم السياسة والاقتصاد السياسي والسكان والبيئة والتنمية. وتعتبر المجلة/ المشروع أن هذا ما يميزها من الدوريات الراهنة. وهي في جوهرها محاولة لإعادة الاعتبار للعلوم الاجتماعية والإنسانية بوصفها علوم «العمران» الكلي في جوهره ومضامينه الأساسية، واشتقاق المفاهيم النظرية من الظواهر الاجتماعية الملموسة والمدروسة وإنتاجها وتجديدها والابتكار فيها، بما يسمح على المدى الطويل بإنتاج مدرسة عربية في العلوم الاجتماعية والإنسانية تقوم على محاولة بناء نظرية للمجتمعات العربية في مرحلة التغيرات الاجتماعية الكبرى التي تشهدها المجتمعات العربية الراهنة والتي تحتاج إلى مقاربات نقدية جديدة تشمل نقد المفاهيم نفسها وإعادة طرح الأسئلة عليها.

أما عن مجلة تبين فمن أهم ما قاله د. عزمي بشارة في افتتاحية عددها الأول أن المجلة «تُعنى بشؤون الفكر والفلسفة والنقد، وكل ما يمكن أن يدخل

في ذلك المجال العابر للتخصصات الذي يطلق عليه في بعض الجامعات اسم «الدراسات الثقافية». وهي بذلك تكمل مهمة زميلتها «عمران» التي تعنى بالعلوم الاجتماعية والإنسانية [...]. إن الفصل بين شتى العلوم الاجتماعية والإنسانية هو فصل عشوائي، وإن كان قد تحوّل إلى تقليد كرّسه عملية مأسسته أكاديميًا. وهو غير مبرر موضوعيًا لأنه يفصل ما لا يمكن فصله، ولم يعد منسجمًا مع درجة التطور التي وصلتها مناهج البحث في هذه العلوم. من هنا كان عملنا على دمج هذه التخصصات في دورية «عمران». غير أننا وجدنا مع ذلك أن مساحة شاسعة ظلت خارج هذا الدمج العابر للتخصصات، ولا بد أن تتمتع مقاربتها العلمية باستقلالية نسبية. وارتأينا أنه من الخطأ التنازل عن مجال الثقافة والفكر بشكل عام واختزاله في مصطلح العلوم الاجتماعية والإنسانية، وأنه من المناسب أن نفرّد إصدارًا خاصًا يُعنى بقضايا الفكر والفلسفة والنقد الأدبي والثقافي بشكل عام، وهذا هو «تخصص» مجلة «تبين» التي يُفترض في المقالات التي ستُنشر فيها أن تتعامل مع القضايا بمقاربة فكرية ونظرية أو عامة وشمولية، وأن تحلل مثل هذه المقاربات الفكرية للمجتمع والتاريخ، وتعنى بالنقد الثقافي والأدبي بشكل عام.

وبالطبع فإنه لا يُقصد بالفكر هنا مجرد التفكير، فكل إنسان هو كائن مفكر، غير أننا لا نعتبر كل من يفكر ينتج فكرًا بهذا المعنى. وهذا يعني أنه يُقصد بالفكر جوانب متعلقة بالتفكير التعميمي المجرد، يُقصد به أمر متعلق بزاوية نظر شمولية للمجتمع والإنسان والأشياء، مبنية على حصيلة معارف وعلوم وأذواق، أي على حصيلة ثقافية في مرحلة تاريخية محددة. ومثل هذا التحديث يميّز الفكر عن التخصصات العلمية أيضًا، رغم أنه قد يؤسس على حصيلة هذه العلوم أو على مستويات تجريد أصبحت ممكنة بفضلها. فالفكر بهذا المعنى عمومي النزوع، شمولي الرؤية، يتناول ما تتناوله العلوم التخصصية كالأخلاق والقيم والخطاب الثقافي السائد وتاريخ الأفكار وقضايا الفلسفة، أو يبني على التخصصات ليذهب من حيث وصلت إلى حيث لا تسمح لنفسها أن تذهب خارج مجالها في النظرية والتعميم.

وثمة مفاصل تاريخية يسبق فيها هذا النوع من الإنتاج الفكري العلوم الاجتماعية التخصصية. ففي مراحل تاريخية معينة تنشأ مشاريع فكرية تطرح قضايا فكرية كبرى أو تتناول قضايا المجتمع بالإجابة عن أسئلة ملحة تثيرها المرحلة وتصاغ كأسئلة فكرية لا تلبث الإجابات والردود أن تتحول إلى مشاريع فكرية: الصراع المذهبي يطرح أسئلة تقود إلى فكرة التسامح، ولا تلبث أن تتولد عنها فكرة حرية التفكير، والاستبداد على أنواعه يقود إلى أسئلة وإجابات متعلقة بالعدالة والإنصاف والمساواة، وأسئلة أخرى تقود إلى إجابات حول خصوصية الإيمان والأخلاق والجمال ... ولا تلبث الإجابات والردود أن تتحول إلى مشاريع كبرى. والحال أنه ما من قانون في التحقيق يحكم هذه الصيرورة، فقد يكون الدافع مرحلة انحطاط وأفول حضاري، وقد يكون الدافع مشروعًا نهضويًا أو مشروعًا قوميًا أو مشروع دولة... ولا يمكننا أن نصطنع الحاجات التاريخية وتفاعلها مع تاريخ الأفكار، هذا التفاعل الذي يتولد عنه الاهتمام بالإنتاج الفكري النظري ويبرز إلى الصدارة بعد أن كان مهمشًا ومحتقرًا في مراحل أخرى. وما يُجمع عليه الحدس والتحليل هو أن المرحلة التاريخية التي يمر بها الوطن العربي هي مرحلة حاسمة لناحية القضايا الكبرى التي تبحث عن إجابة، ولناحية قضايا أخرى تبحث عن صياغتها في أسئلة صحيحة، سوف يكون دأبنا في «تبين» أن نطرحها في شكل عقلاني في سياقها الثقافي العربي والإنساني، وأن نمّح مساحة للتفاعل والحوار المثريين حول هذه القضايا».

نحن هنا - في ما يطرحه الدكتور عزمي بشارة وعلى مستوى الفكر الخالص - إزاء خطة استراتيجية يتصاقب فيها عماد المضمون وعماد المنهج بما يحولها إلى ميثاق معرفي، بل إلى التزام حضاري يستوفي شروط النضال الفكري التواق. من ذلك أنّ مجلة تبين ستخصص بعدئذ عددها السادس من مجلداتها الثاني (خريف 2013) لموضوع خطير يندرج ضمن تشكلات الوعي اللغوي هو «الترجمة وتطوير اللغة العربية» شارك فيه من العلماء الباحثين كلّ من د. حسن حمزة ود. نادر سراج ود. نادر ديب ود. صالح مصباح. وإذا نحن نرصد بالتزامن منعطفات يقظة الوعي اللغوي في حقبة مرسومة الحدود

ونواصل حفر الأنفاق تحت أخاديد الهوية والأمن اللغوي فإننا نقف على توالي المنعطفات المؤثرة. فلم يكد يمضي على ذاك المؤتمر السنوي الأول شهران حتى انبثقت في الدوحة مبادرة جديدة جاءت تستجيب لإحدى التوصيات التي تواتر النصحُ بها، واتخذت المبادرة في صيغتها العملية سياقًا تنظيميًا سُمِّيَ «منتدى النهوض باللغة العربية» انعقد أيام 29 - 31 ماي (أيار/ مايو) 2012، صدرت الدعوة إليه من «مكتب حرم سمو الأمير» ونصّت في مستهلها على ما يلي: «لقد أكدت لنا الكثير من المؤتمرات والبحوث والدراسات التي تطرقت إلى قضايا واقع اللغة العربية ومشكلاتها أن لغتنا العربية في عصر العولمة تواجه تحديات كبيرة آلت إلى حالة من الاجتياح الفكري واللغوي لمنطوقنا ومكتوبنا أحدثت قلقًا كبيرًا عند كل القيادات والمهتمين بشأن اللغة العربية والحرص على التمكين لها في حياتنا».

لقد انتظم المنتدى بناءً على التقاء مجامع اللغة العربية والجمعيات التي تُعنى بها بغية عرض الإنجازات الحاصلة ومناقشة التحديات القائمة ورسم التطلّعات المتظرة. وكانت مع الدعوة ديباجة تحت عنوان «دواعي عقد المنتدى» جاء فيها على وجه الخصوص: «تقوم دعائم الأمة المجيدة على ثلاث: الدين واللغة والثقافة. واللغة هوية الإنسان يعلو شأنه بعلو شأنها، وترقية استعمالها مؤشر كاشف لمدى حرص الأمم على هويتها وحفاظها على كيانها بما يضمن لها القوة والرقى على جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وحيث إن لغتنا العربية قد أصبحت تعاني من التضييع والتهميش حتى أصبحنا مثلها على هامش عصرنا نعاني خوفًا وفرقًا من فقدان هويتنا العربية الأصيلة فقد قيض الله لنا من يغار على لغتنا ويحفظ لنا هويتنا».

هل من حاجة للتذكير بأنها شواهد نوردها بل نطلب في إيرادها لأنها مادة خصيبة خامٌ لكل من امتلكته الرغبة - ضمن بحوث علم الخطاب - في دراسة «أدبيات» النهوض باللغة العربية؟ وستكون للدرس نكهته الفريدة لو عمد الباحث إلى تصنيف الخطاب إلى مناضده بحسب صدوره عن النخبة الفكرية أو عن النخبة السياسية، فيمّاط اللثام عن الفروق بين منزلة اللغة عند صنّاع

القرار ومنزلتها لدى صنّاع الأفكار. وهاكم مقتطفات من الخطاب الرسمي الذي افتتحت به سمو الشیخة موزا بنت ناصر ذاك المنتدى: «اللغة قيمة حضارية فهي وعاء الفكر وحاضنته، وهي وسيلة تواصل بين أفراد المجتمع ومؤسساته المختلفة. وللغة العربية خاصة دورٌ تنويري امتدّ لقرون طويلة فهي لغة الآي القرآني والبیان النبوي، ووعاء الفطن والمنجز المعرفي في التراث العربي الإسلامي، والوسيلة الرئيسية لربط الأمة بحاضرها وماضيها، وثروة ثقافية للإنسانية قاطبة. وليست مجرد لغة يومية لتفاصيل أداءات العیش العادي، بل هي حاضنة تراث حضاري أسهمت في تشکيل المعارف والعلوم طوال قرون ممتدة، الأمر الذي نحن بحاجة إليه لاستنهاض الهمم ولاستعادة المبادرة من أجل يومنا ومطالبه وغدنا الأفضل ومستلزمات تحقيقه. ونظرًا للدور الذي تضطلع به اللغة العربية في الحفاظ على هوية الأمة وثقافتها فإن دورنا اليوم يتعاضد في ظل الظروف والمنعطفات والتحديات التي تمر بها لغتنا العربية والتي حادت بها عن مجالات التنمية والإبداع والإنتاج.

وفي عصر تتفاعل فيه الحضارات والثقافات واللغات ينعقد هذا المنتدى للنهوض باللغة العربية لتواكب التقدم المعرفي، ولتأخذ مكانتها الطبيعية كلغة علم وبحث ولغة حاضرة على الألسنة لا أن تكون لغة منابر فقط. وهذا التحدي الكبير الذي نواجهه يحتم علينا - قادة ومسؤولين - دفع عجلة التطوير والتحسين لمخرجات اللغة العربية ترجع لها سيادتها ومكانتها بين لغات العالم انطلاقًا من دور التعليم ومؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي والتركيز على الجيل القادم من أبناء هذه الأمة للسير قدمًا نحو تزويدهم بمقومات النجاح والعزة والانتماء. كل تلك الرؤى والآمال نؤمن بأنها ستكون حقيقة وواقعًا يومًا ما طالما وجدت العزيمة والإرادة، وحينها سيكون للغتنا العزة والتمكين.

تشکل اللغة العربية مكوّنًا حضاريًا لمجتمعاتنا العربية والإسلامية فهي لغة الفصاحة والبیان، وأداة التواصل والتعبير، ووسيلتنا لاكتشاف العالم من حولنا. وتعدّ اللغة الممثل الرئيس لفكر المجتمعات الإنسانية فهي التي

تصوغه وتكوّن حركته الداخلية المستمرة، وهي شرط أساسي للتمكن من العلم والمعرفة. وتأكيدًا لذلك كله تثبت اللغة العربية أنها ما زالت أداة العلم والبحث والفن والإبداع. من هذه الرؤية المستنيرة وجّهت سموّ الشیخة موزا بنت ناصر إلى ضرورة عقد منتدى للنهوض باللغة العربية يركز على إبراز دورها الريادي في بناء دولة الحضارات ويحافظ عليها من التهميش والتضييع، ويُعنى بطرح الإشكالات التي تواجهها في مجتمعاتها وذلك من خلال دعوة مجامع اللغة واتحاداتها في دول العالم العربي والإسلامي لإسقاط الضوء على إنجازاتهم تجاه اللغة والتحديات التي يواجهونها في ظل الظروف التي تمر بها مجتمعاتنا، واستشراف دورها المستقبلي على مستوى جميع المؤسسات الرسمية منها والمدنية، وذلك بغية رفع جدار آمن يحفظ للغة كيانها ويعكس ثراءها وجذورها الأصيلة عبر قنوات تعد الأكثر تأثيرًا في العالم المعاصر ألا وهما التعليم والإعلام».

اتقد الحماس بفعل مُجريات المنتدى، ترجمه البعض بخطاب الحميّة، وترجمه آخرون برويّة العقل الراجح. كان جليًا أن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - حديث النشأة يومئذ - في حاجة إلى أمرين: مضمون بحثي جاد ومنهج كفيل بأن يرفع سقف المطامح عاليًا. وكان من بين الحاضرين من هو عليم بقصة عربية أليمة هي قصة عجزنا - نحن أبناء أمة الضاد - عن إنجاز معجم تاريخي للغتنا يضاهي ما أنجزته سائر اللغات الراقية الأخرى، ولم لا تباهي به الإنسانية المؤثرة؛ إنه الدكتور رمزي بعلبكي، وما إن عَرَض الأمر على المدير العام للمركز الدكتور عزمي بشارة حتى تلقفه، فجمّعنا للمشورة، وانسرحت الفكرة بأجنحة التزكية المطلقة.

تشكلت لجنة من الخبراء وتالت لها اجتماعات ثلاثة. التقينا في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2012 وفي 6 جانفي (كانون الثاني/يناير) 2013 وفي 10 آذار/مارس 2013. تحلت الدعوة الأولى بدعاية جاء فيها: «لا تخفى على أي مهتم الحاجة الماسة إلى معجم تاريخي للغة العربية، تبنى فيه «ذاكرة» لكل لفظ عربي، تحدد - ما أمكن - تاريخ ولادته ومراحل تطوره في

الاستعمال بنية ودلالة، وغير ذلك من المعلومات الأساسية التي تسلط الضوء على فترات إهماله واندثاره، أو بقاءه وإعماله. وأصبح من نافلة القول تأكيد أهمية هذا المعجم في جمع ما تفرق من ألفاظ اللغة العربية وحفظها، واستثمار ذلك في توفير سند علمي للفهم الصحيح لتراثنا العربي بكل فروعها في المعرفة والآداب والعلوم، وفي تقديم صورة واضحة عن تطور الفكر العربي انطلاقاً من تطور لغته، وفي استخلاص أنواع من المعاجم الفرعية التي تسد الثغرات الكثيرة، وفي الرقي العملي باللغة العربية إلى مصاف اللغات العالمية. ولم يعد مقبولا ولا مستساغا تحمّل مزيد من التأخير في إنجاز هذا المعجم، في وقت لا يُغوز الأمة إمكانات بشرية خيرة أو إمكانات مادية أو تقنية أو غيرها وفي زمن «الربيع العربي» الذي يجب أن تكون فيه الإنجازات الفكرية والعلمية متواكبة مع الإنجازات السياسية. إن المجهود العلمي اليوم يجب أن يُوجّه إلى تدقيق منهجية بناء المعجم التاريخي للغة العربية، وتحديد خطط إنجازه على أساس تصور واضح يستفيد إلى أقصى حد من التجارب السابقة الناجحة منها والمتعثرة، ومن نتائج الأبحاث والدراسات والمؤتمرات المعقودة، ويستفيد إلى أقصى حد مما تتيحه التقنيات المعلوماتية الحديثة والبرامج الحاسوبية المتطورة».

وانطلق اللقاء الثاني من وثيقة مبدئية باعتبار أنها «أرضية للنقاش» تضمنت ذكر الخطوط العريضة التي تحدد منهج إنجاز المعجم انطلاقاً من «اطلاع واسع على التجارب الأجنبية والعربية (...)»، وعلى خلاصات الدراسات والأبحاث المقدمة في المؤتمرات وغيرها، وعلى أهم المقترحات التي سبق تداولها». وبناء على ذلك تم تحديد جملة من المبادئ أهمها:

- إن التأخر الكبير في إنجاز معجم تاريخي للغة العربية يجب ألا يكون مسوّغاً لإنجاز معجم دون مستوى المعاجم التاريخية للغات العالمية تحت وطأة هذا التأخر. والعجلة مضرّة بالمشروع خاصة في وضع خطة إنجازه وما يتعلق بها من تفاصيل.

- إن تضييع فرصة الرعاية المادية لأي مشروع موجه لخدمة اللغة العربية

بدافع التعصب للرأي أو الاستقطاب القطري أو غير ذلك لهو خسارة للأمة يجب بذل كل الجهد لعدم السماح بوقوعها.

- إن إمعان النظر في المعاجم التاريخية للغات العالمية يدلّ دلالة واضحة على تعدد الأساليب والاختيارات المنهجية في إعدادها، ومعنى ذلك أن الانحياز إلى اختيار منهجي ما ليس حكمًا على عدم صلاحية الاختيارات الأخرى.

- إن الانحياز إلى أحد الاختيارات المنهجية يجب أن يكون مدعومًا بجدوى هذا الاختيار وبمدى تحقيقه لأهداف المعجم التاريخي للغة العربية فقط دون أي اعتبارات أخرى. والمقصود بالجدوى إنجاز المعجم بالصفات المثلى للمعاجم التاريخية بأنسب ما يبذل من مجهود ووقت ومال.

- إن اعتماد اختيار منهجي ما في إنجاز المعجم التاريخي للغة العربية لا يصادر حق أي جهة كانت في إنجاز معجم تاريخي آخر للغة العربية وفق اختيار منهجي آخر، مثلما حدث في بعض اللغات العالمية، كالفرنسية والألمانية والروسية وغيرها.

- إن المعجم التاريخي للغة العربية هو المعجم الذي يتضمن «ذاكرة» كل لفظ من ألفاظ اللغة العربية، تسجّل - حسب المتاح من المعلومات - تاريخ ظهوره بدلالته الأولى، وتاريخ تحولاته الدلالية والصرفية، ومكان ظهوره، ومستعمليه في تطوراتهِ إن أمكن، مع توثيق تلك «الذاكرة» بالنصوص التي تشهد على صحة المعلومات الواردة فيها، وهو موجه في الأساس للأكاديميين والباحثين ويمكن أن يستفيد منه عموم المثقفين والطلاب.

وهكذا سار المشروع حثيثًا، فكان يوم 23 ماي (أيار/ مايو) 2013 يوم الانطلاق الفعلي للمشروع، وذلك بانعقاد الاجتماع التأسيسي الأول للمجلس العلمي لهذا المشروع الطموح الذي أطلق عليه «معجم الدوحة التاريخي للغة العربية». واقرن اللقاء بالإعلان عن هيكلية المشروع وتركيبه المجلس إذ تقلد رئاسته الدكتور رمزي بعلبكي، وتولى كاتب هذه الأسطر أمانة سرّ المجلس،

وعُهد إلى الدكتور حسن حمزة والدكتور إبراهيم بن مراد بنيابة رئيس المجلس، وكلف الدكتور عز الدين البوشيخي بالإدارة التنفيذية.

في خضم تعاقب الأحداث وعلى نسق التزامن المتكامل كانت الفكرة الأمّ قد اكتملت وحن تحقيقها بعد إنضاجها بإيقاع متدرج وثيد. فبناءً على توصيات منتدى النهوض باللغة العربية الذي انعقد أيام 29 - 31 ماي (أيار/ مايو) 2012 كما رأينا تم إنشاء "المنظمة العالمية للنهوض باللغة العربية" بموجب وثيقة التأسيس المؤرخة في 4 فيفري (شباط/ فبراير) 2013 والمسجلة لدى وزارة العدل في دولة قطر بتاريخ 23 فيفري (شباط/ فبراير) 2013 وقد تضمنت قرارًا بتشكيل مجلس أمناء المنظمة (وهو القرار رقم 4 لعام 2013) موقعًا من طرف "المؤسس" - سمو الشيخة موزا بنت ناصر - بتاريخ 17 جوان (حزيران/ يونيو) 2013. وينص القرار على تركيبة مجلس الأمناء الذي يرأسه السيد عبد العزيز بن تركي السبيعي، أما سائر أعضائه فخمسة منهم بصفتهم التمثيلية (مثل عن المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، وممثل عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، وممثل عن اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية، وممثل عن معهد قطر لبحوث الحوسبة) واثنان بصفتهم الشخصية وهما السيدة بثينة آل عبد الغني، وكاتب هذه الأسطر. وانهقد الاجتماع الأول لمجلس أمناء المنظمة العالمية للنهوض باللغة العربية بالدوحة في 15 جويلية (تموز/ يوليو) 2013. وتنص المادة الثانية من النظام الأساسي على «أن المنظمة العالمية للنهوض باللغة العربية مؤسسة خاصة ذات نفع عام، تكون لها شخصية معنوية، وذمة مالية مستقلة، وتتمتع بالأهلية الكاملة للتصرف». وتنص المادة الرابعة على «أهداف المنظمة» وهي:

1 - تشجيع عملية التعليم والتعلم من خلال أداء المعلم والطالب والمناهج.

2 - وضع التوجه الإعلامي بأشكاله كافة ليصبح أقرب ما يكون إلى اللغة العربية الفصيحة المعاصرة.

3 - تشجيع البحوث وتطويرها في مجال اللغة العربية، واستخدام التقنيات الحديثة في ذلك.

4 - دعم جهود الترجمة من وإلى اللغة العربية، وتعريب المصطلحات العلمية والتقنية.

5 - تشجيع مبادرات المجتمع المدني والأكاديميات والمجامع التي تساعد على النهوض باللغة العربية والحث على استعمالها.

6 - العمل على تطوير حوسبة اللغة العربية من خلال محركات البحث والقواميس الإلكترونية وأرشفة الوثائق الرقمية.

ثم نصت المادة الخامسة على جملة من الغايات التكميلية عددها خمس عشرة غاية نذكر منها على وجه الإجمال: تعزيز اكتساب الطفل للغة العربية قبل المدرسة، وتشجيع تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، وتوظيف استعمال اللغة العربية في الإعلام الجديد، ودعم المشاريع البحثية التي تستخدم اللغة العربية في جميع العلوم والمعارف، ودعم جهود الترجمة لأهم كتب التراث الفكري والحضاري العربي القديم منه والحديث إلى أكبر عدد من اللغات، ودعم العمل على ترجمة الأعمال الأدبية والعلمية ونشرها من وإلى اللغة العربية في أهم المراكز الدولية، مع دعم جهود الترجمة إلى اللغة العربية لأهم الإبداعات الفكرية والعلمية في مختلف التخصصات.

كان تجاوب الدول العربية مع خيار العمل العربي المشترك الهادف إلى النهوض باللغة العربية متفاوتًا، وكان لدولة قطر مبادرات جريئة، ومن تميّزها التفتت إليها بعض الدوائر الدولية إما بإعجاب وإما بارتياب؛ ناهيك أن صحيفة نيويورك تايمز قد نشرت بتاريخ 2012/6/11 مقالاً بعنوان «معركة حماية العربية من غزو الإنكليزية» خصت به القرارات الجريئة التي اتخذتها دولة قطر نحو تكريس التعريب، وقد ركز كاتب المقال على مستوى الطلاب الذين يختلفون إلى الجامعات الأجنبية التي استحدثت لنفسها فروعًا في قطر، وعلى التشخيص الدقيق لتهادي مستوى اللغة العربية على ألسنة الطلاب بما يجعل

الكفاءة التعبيرية متدنية جدًا. ومما جاء في المقال: «إن الانتقال إلى استخدام اللغة العربية في جامعة قطر يعكس حساسيات أوسع حول حماية الثقافة المحلية في البلد الذي يحوي أعلى معدل للهجرة نحو الداخل في العالم. فهناك شعور بأن العربية سرعان ما غدت لغة ثانية في الخليج بما أن الناس يحتاجون إلى استخدام الإنكليزية بوصفها اللغة المتداولة لوجود عدد هائل من العمال المهاجرين الذين يعمل معظمهم في القطاع الخاص ولأن الشباب المتعلم والميسور ماديًا يتحدث على نحو متزايد اللغة الإنكليزية».

الفصل الثامن عشر

بين القومي والعالمي

قادنا الحديث في نهاية الفصل الماضي إلى ذكر إحدى المبادرات الهامة في مجال يقظة الوعي اللغوي وما استوجبه من سعي متلاحق إلى استدراك الزمن، وهي المبادرة القطرية المتمثلة في بعث «المنظمة العالمية للنهوض باللغة العربية». وإذا كانت بنية الخطاب ذاتها ولا سيما أدوات التسمية من أوفق القرائن المساعدة على حسن الرصد وحصافة التحليل فإننا سنقف على طبيعة الوصف الناعت الذي يرسم معالم كل تنظيم مؤسساتي.

. إننا في موضوع اللغة العربية بكل تراكماته التاريخية والسياسية والمعرفية، ومن منطلق البداهة، أمام قضية عربية بامتياز، أو لنقل - توسلاً بالصيغ الرائجة - أمام قضية «عربية عربية». فالنعت بالعالمي يستدعي للتوّ نعوت الدولي والأممي والكوني، وكلها ألفاظ صيغت في زمننا المعاصر انطلاقاً من مفاهيم وافدة ابتكرها الإنسان الحديث بحكم تصوّرات فرضتها نوااميس الانتظام الاجتماعي والسياسي ولا سيما في ارتباط البلدان المتعددة بعضها ببعض. فلو أخذنا كل لفظ من تلكم الأربعة واحداً واحداً وقابلناه بما يُفترض أنه قرينه في اللغة الأجنبية - الفرنسية أو الإنكليزية - للاحظنا أن البديل الأجنبي أكثر جلاءً واستقراراً في الدلالة، ولذلك فهو أكثر توطناً في لغته من حال قرينه العربي في لغتنا. وكم من سياق نرى فيه التذبذب المتكرر إلى حد اللبس في التداول العربي بين الدولي والعالمي، أو بين العالمي والكوني، أو بين الدولي والأممي، وهو تردّد لا نقف له على نظائر في التداول الأجنبي!

في 30 كانون الأول/ ديسمبر 2005 صدر بموجب القانون اللبناني قرار يقضي بالترخيص في «إنشاء جمعية أجنبية» باسم «المجلس العالمي للغة العربية» مركزها بئر حسن، وأهدافها هي:

- 1 - الاهتمام باللغة العربية والحفاظ على سلامتها.
 - 2 - ترسيخ المنهجية والموضوعية في دراسات اللغة العربية وآدابها.
 - 3 - العمل لتشجيع الفصحى وعدم ترسيخ العامية والتسميات والمصطلحات الأجنبية في وسائل الإعلام والإعلان وحيثما كان.
 - 4 - إظهار قدرة اللغة العربية على استيعاب المستجدات العلمية والمعلوماتية الحديثة.
 - 5 - السعي مع الجهات المختصة للعمل قدر المستطاع على تعريب لغة التعليم في بعض المراحل الدراسية ولا سيما في المواد العلمية والتطبيقية.
 - 6 - تشجيع برامج التقنية والمعلوماتية التي تسهم في تطوير اللغة العربية وتيسير قواعد النحو ومعالجة النصوص المختلفة والتي تركز على تعليم مهارات اللغة العربية واستخداماتها الوظيفية وفق متطلبات العصر.
- وحين كتب إلينا رئيسُ المجلس د. الشيخ عبد الناصر جبيري في 31 ماي (أيار/ مايو) 2006 عارضاً علينا عضوية الهيئة العامة للمجلس؛ ضمّن في خطابه أن فكرة تأسيس المجلس العالمي للغة العربية «انبثقت عن مؤتمر اللغة العربية أمام تحديات العولمة الذي عُقد في رحاب مجمع كلية الدعوة الإسلامية في بيروت». ويعرّف المجلس نفسه على صفحته الشبكية بأنه «مؤسسة عالمية علمية ثقافية تعنى بالاهتمام باللغة العربية والحفاظ على سلامتها، وتسعى إلى تشجيع العربية الفصحى وإظهار جمالها وقدرتها على استيعاب المصطلحات العلمية الحديثة ورفع شأنها والذود عنها في مواجهة التحديات المعاصرة والمؤامرات التي تحاك ضدها». وفعلُ التسمية - كما رأينا - مدخل كاشف لما يثوي من دلالات واعية أو غير واعية، فوصف المجلس بأنه «عالمي» يُكسبه بُعداً متجاوزاً للأهلي المحلي أي للوطني أو القومي بحسب اختلاف أعراف الاصطلاح هنا وهناك من قطر عربي لآخر، فضلاً عن امتيازات قد تتعلق بالتنظيم والتمويل وبمساحة الحركة ومشروعات البرامج.

ولكن هذا البعد خارج الحدود المحلية يضيف على اللغة العربية مهابة ويُمدّها بوزن اعتباري مكين. ولا يفوتنا النظر للموقع الذي يتنزل فيه الاهتمام باللغة العربية. إننا هنا في قلب دائرة المجتمع المدني كما كرّسته المواضع، نحن نشغل إذا داخل «النسيج الجمعياتي» ولئن ألفت عبارة «جمعية أجنبية» ظلالاً مستهجنة، فمقصودها أنها غير لبنانية ولكن آليات التلقي قد تدفع بحاسة الأذن إلى التأوّل بأنها غير عربية.

ويبقى أن نقف - في استقرائنا للأدبيات - على أمرين؛ أولهما حياد الاسم الذي اختير لهذه الجمعية ونعني بذلك أن لا شيء من أهدافها المبتغاة والمنصوص عليها بمتجّل من خلال الاسم: «المجلس العالمي للغة العربية»؛ على معنى «مجلس اللغة العربية العالمي»، فلا ذكرَ لغاية محددة على منوال النهوض بها أو حمايتها أو الدفاع عنها أو خدمتها. أما الثاني فغياب فكرة الهوية والتعلق المزدوج بينها وبين اللغة بناءً على أن لا هوية من غير لغة، وأن لا لغة من غير هوية. يأتي ذلك الغياب رغم ما وفرته الأدبيات المصاحبة من إبراز لفكرة الصراع الحضاري: «الذود عنها في مواجهة التحديات المعاصرة والمؤامرات التي تحاك ضدها» كما أسلفناه، وهو ما يؤكد انجلاء الوعي بأن معادلة اللغة والهوية تنخرط على وجه الضرورة في دائرة المعادلة الصراعية المتجددة؛ معادلة الأنا والآخر. ولكن لا ينسى ناس أننا - مع هذه التجربة - في حيز زمني (2005 - 2006) سابق ليقظة الوعي العربي بمعضلة اللغة العربية التي انجلت إبان مؤتمر قمة الملوك والرؤساء أواخر شهر آذار/ مارس 2007.

لم تكد تتشكل ملامح الوعي الجديد بعد قمة الرياض (2007) وقمة دمشق (2008) حتى انطلقت مبادرة ستحكي صدى من أصداء ما رأيناه آنفاً ولا سيما في مضاهاة فعل التسمية. فقد انبعثت في بيروت مؤسسة اختارت لنفسها من الأسماء «المجلس الدولي للغة العربية»، فأخلت نعت الدولي محلّ نعت العالمي. تمّ ذلك التأسيس بتاريخ 14 جويلية (تموز/ يوليو) 2008. وفي 29 جانفي (كانون الثاني/ يناير) 2009 صدر قرار مجلس الوزراء اللبناني «بالموافقة على إنشاء المجلس الدولي للغة العربية، واعتبار بيروت مقرّاً له،

ومنحه موظفيه كامل المزايا والحصانات والإعفاءات الممنوحة للمنظمات الدولية العاملة في إطار الأمم المتحدة». فلنعت «الدولي» إذا رائحة الاستحقاق الدبلوماسي التي يفتقدها نعت «العالمي» وإن لم يمنع هذا ما لذاك. ولأمر ما وصف المجلس نفسه في أدبياته التعريفية بأنه «منظمة دولية أهلية مستقلة». وإذا كان بائناً احتمال اللبس وتنوّع التأويل فقد راح يوضح كمن يشرح نصّاً بنصّ قائلاً: «ويتمتع المجلس بالصفات التالية:

غير حكومي: لا يتبع المجلس لأي جهة حكومية أو أهلية. وتستطيع الأجهزة الحكومية مثل الوزارات والجامعات والكليات والمدارس وغيرها من المؤسسات الحكومية ذات العلاقة باللغة العربية وثقافتها أن تحصل على عضوية المجلس للمشاركة في تنظيم برامجه وإدارتها من خلال أجهزته المختلفة وحسب الأنظمة واللوائح.

دولي: الصفة الدولية للمجلس ناتجة عن كونه يمنح عضويته لكل فرد أو مؤسسة في العالم تنطبق عليها شروط العضوية، ويؤخذ في الاعتبار عدم تعارض العضوية الفردية أو المؤسسية مع أنظمة المجلس ولوائحه وأهدافه.

مستقل: لا يتبع المجلس لأي جهة، وتتم إدارته وتمويله من قبل الأعضاء حسب الأنظمة واللوائح التنظيمية للمجلس. كما يتم الحصول على الموارد للمجلس من الهبات والمعونات والأوقاف وغيرها من المصادر التي تمنح للمجلس. ويحق لجميع الأعضاء المشاركة في إدارة المجلس وفي برامجه المختلفة من خلال اللوائح والآليات والسياسات التي تنظم عمل المجلس ووحداته ومؤسساته وبرامجه المختلفة.

الحصانات والمميزات: يُعامل المجلس معاملة المنظمات الدولية العاملة في إطار الأمم المتحدة، وله كامل الحصانات والمميزات والإعفاءات التي تمنح لتلك المنظمات.

أهلي: يُعدّ المجلس هيئة أهلية من المؤسسات الاجتماعية حيث يعتمد على عضوية المجتمع المدني من أفراد ومؤسسات مختلفة، ويسمح بعضوية

المؤسسات الحكومية. كما يوجه جهوده وبرامجه ومشاريعه لخدمة المجتمع بجميع شرائحه ومؤسساته الحكومية والأهلية التي ترتبط بأهدافه وبرامجه ومؤسساته المتعددة.

منظمة: يُعدّ المجلس منظمة لأنه معنيّ بتضامن جميع الأعضاء، وبالعامل على التنسيق والربط وتنظيم الجهود بين الأفراد والمؤسسات الحكومية والأهلية والمستفيدين من برامج المجلس وخدماته في مجال اللغة العربية وثقافتها في العالم».

صاحب المبادرة هو الدكتور علي بن موسى، أقدمَ على ما فعل بروح نضالية متكثراً على خبرة اكتسبها من تقلده منصباً سامياً في «مؤسسة الفكر العربي» منذ تأسيسها (عام 2001) وهو منصب نائب الأمين العام. عقد المجلس مؤتمره الأول في بيروت (19 - 23 آذار/ مارس 2012) واختار لنفسه شعاراً هو «اللغة العربية في خطر - الجميع شركاء في حمايتها». وصدرت عن المؤتمر وثيقة مرجعية بيانية ضافية سُميت «وثيقة بيروت»، جاء في مقدمتها عرضٌ لكل حيثيات المؤتمر إعداداً وتنظيماً وضبطاً للغايات، ومما ورد فيها: «ويُسَرّ المشاركون في المؤتمر (الذين بلغ عددهم أكثر من 850 مشاركاً ومشاركة، ويمثلون أكثر من 47 دولة ناقشوا في 88 ندوة وجلسة 256 بحثاً ودراسة قدمت للمؤتمر حول مجمل القضايا والموضوعات التي تتعلق باللغة العربية، وقد طبعت في أربعة مجلدات ووزعت على المشاركين في المؤتمر، وكان من بين المشاركين ما يقارب 500 من حملة شهادة الدكتوراه بالإضافة إلى عدد كبير من حاملي شهادات الماجستير والدرجة الجامعية من مختلف التخصصات والوظائف) تبني وثيقة بيروت التي تنصّ على أنّ اللغة العربية في خطر: الجميع شركاء في حمايتها، والتي لخصت أهمّ ما ورد في الأبحاث والدراسات من توصيات وحقائق بعد أن شخّصت مواطن الخلل والقصور على جميع المستويات. وحدّدت الوثيقة المسؤوليات، واقرحت بعض الحلول لمعالجة هذه الأزمة التي إن استمرّ التهاون فيها فسوف تؤدي إلى كارثة لغوية تُهدّد السيادة والاستقلال والهوية الثقافية والوطنية والشخصية. وقد

ركزت الوثيقة على عشرين بنداً رأت أنها مواطن التركيز والاهتمام وأيضاً منها يبدأ الحل.

نحن إذا حيال ظاهرة جديدة لافتة، هي الاحتشاد القائم أساساً على معيار التراكم الكمي دون زهد في التضافر الكيفي المتنوع. ولا يغيب عن أحد التأكيد بالبحاح على أن «كارثة لغوية تهدد السيادة والاستقلال والهوية الثقافية والوطنية والشخصية» كما جاء في النص آنفاً، وهو تراكم للصيغ والأوصاف لا يمكن إدراجه ضمن خانات الإطناب البلاغي، فلكل اسم مستماه. إنما هي الاستجابة للاستحقاقات التي ينتظرها المحفل المهرجاني ولا سيما والوافدون متحمسون، مساهمون، محاسبون؛ لأنهم «شركاء» في الحفز والاستثمار.

وتواصل الديباجة حديثها: «وقد رأى المشاركون أن يرفعوا هذه الوثيقة إلى القيادات والمسؤولين لاتخاذ قرارات تاريخية تستجيب لما ورد في وثيقة بيروت التي أعدت بناء على ما توصلت إليه الأبحاث والدراسات وأوراق العمل المقدمة للمؤتمر الدولي للغة العربية من نخبة مميزة من أهل الاختصاص في الميادين السياسية والاجتماعية والعلمية والتعليمية والإعلامية والثقافية. ويطالب المشاركون بسنّ قوانين تحقق السياسة اللغوية المناسبة على المستوى الوطني لكل دولة عربية إسلامية، والمطالبة بمساءلة من يتهاون أو يعمل على إقصائها في المؤسسات والمنظمات والهيئات الحكومية والأهلية وسوق العمل والإدارة والتعليم والثقافة والإعلام وفي الحياة العامة. كما يتوجه المؤتمر بالنداء إلى أصحاب المعالي الوزراء في جميع الوزارات وإلى الأمراء والمدراء العامين للمنظمات والاتحادات والجمعيات العربية المهنية وإلى مؤسسات المجتمع المدني بكل اختصاصاتها لتبني ما جاء في وثيقة بيروت «اللغة العربية في خطر: الجميع شركاء في حمايتها» من مبادرات وتوصيات واقتراحات وحقائق وتطلّعات وأفكار وهواجس تهتمّ الجميع والاستفادة مما جاء في الوثيقة للقيام بمراجعة شاملة لوضع اللغة العربية في المؤسسات الوطنية والعربية والإقليمية. ويدعو المؤتمر جميع المؤسسات التعليمية والإعلامية والثقافية للاستجابة لما ورد في النداء من ملاحظات

ومطالبات وتوصيات واقتراحات، وما ترجوه من إصلاحات ومعالجات لوضع اللغة العربية في تلك المؤسسات، والمبادرة إلى تقديم الحلول المبنية على استراتيجيات وسياسات وخطط تعتمد على آليات للتنفيذ والمتابعة والمراجعة، إضافة إلى إصدار التقارير وتحمل المسؤوليات. والنداء موجه أيضًا إلى جميع المؤسسات والشركات لدعم كل الجهود الرامية إلى معالجة وضع اللغة العربية على جميع المستويات، وأن تعتبر دعمها شراكة وتضامنًا مع شركائها المهتمين بقضايا اللغة العربية وثقافتها في جميع المجالات. وأخيرًا، فإن النداء موجه إلى جميع أفراد الأسرة من آباء وأمهات وأولياء أمور وإلى أبنائهم وبناتهم وجميع الأفراد بكافة شرائحهم وتخصصاتهم ووظائفهم ومواقعهم لتعلم اللغة العربية السليمة، كل على قدر همتة وقدرته وإمكاناته وأن يتحملوا المسؤولية أيًا كانت للإسهام في دعم لغتهم التي هي جزء أساسي من عقولهم وتفكيرهم وألستهم وشخصياتهم وهويتهم».

وتحت الشعار نفسه عقد المجلس مؤتمره الثاني في دبي (8 - 12 أبريل/ نيسان/ أبريل 2013). وفي دبي أيضًا أعد مؤتمره الثالث (7 - 10 ماي/ أيار/ مايو 2014) ولكنه اختار مدارًا آخر هو «الاستثمار في اللغة العربية ومستقبلها الوطني والعربي والدولي». وابتكر لهذا المؤتمر صيغة توصل فيها بمجاز كرّسته الأعراف العربية؛ إذ جعل «اللغة العربية» هي الموقعة على خطاب الدعوة، ولكنه زان اسمها بكنية مراسميّة فقال: «صاحبة الجلالة اللغة العربية» وهذا مقتطف بالغ التنبيه من نصّ الدعوة: «ويسرّ صاحبة الجلالة اللغة العربية باسم النسب وصلة الرحم والقربى التي تجمعها بكم دعوتكم لتتشرّف بحضوركم ومشاركتكم في المؤتمر، وتؤكد لكم بأن حضوركم ومشاركتكم محلّ الترحيب والتقدير والاهتمام والاحترام الكبير. وتأمل في مضاعفة جهودكم وحشد التأييد والدعم والتضامن ونشر الوعي من خلالكم بأهمية الاستثمار في اللغة العربية والتعريف بفوائدها الكثيرة التي تعود على الفرد والمجتمع والدولة». وغيرُ ذي بال استدعاءً ما في الذاكرة العربية من محمولات زاهية أو كئيبة، سواءً تذكّرنا مسرحية توفيق الحكيم صاحبة الجلالة (1955) أو تذكّرنا صاحبة الجلالة في الزنزانة لمصطفى أمين (1974).

في تشرين الأول/أكتوبر 2013 قام المجلس الدولي للغة العربية - بمبادرة من منسقه العام د. علي بن موسى - بتعميم «قانون اللغة العربية» الذي تمّت مناقشته خلال المؤتمر الدولي الثاني في دبي. وقد أرفق المجلس النص بخطاب من اتحاد المحامين العرب الذي تولى تحرير الصياغة النهائية جاء فيه: «يُسَرّنا أن نكون معكم في خدمة اللغة العربية وحمايتها من الإقصاء والتهميش في الإدارة والتعليم وسوق العمل والإعلام والتجارة والثقافة والصناعة وغيرها من الميادين الحيوية الوطنية والعربية. ونؤكد لكم بأننا سوف نعمل معًا وكل المنظمات العربية والهيئات والمؤسسات الحكومية والأهلية المهمة بهذا الموضوع على متابعته حتى إصدار قرار بهذا الخصوص وفق الإجراءات المعمول بها لدى جامعة الدول العربية. وندعو الدول والحكومات العربية إلى تبني هذا القانون وتوجيه كافة مؤسساتها ذات العلاقة للاطلاع والاستفادة من مواده في معالجة وضع اللغة العربية في إداراتها المختلفة لتعزيز تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية وضمان إيجاد المواطن الصالح وإعادة إنتاج المجتمع والمحافظة على الأمن والاستقرار والاستقلال والسيادة الوطنية، ودعم التضامن والتكامل والتعاون العربي، وبما يعود بالنفع على المواطن والمجتمع والدولة».

اشتمل القانون على قسمين؛ أحدهما يخص الدول العربية والثاني الدول الإسلامية. ذكر في مقدمته أن عددًا من الدول العربية رأت من أولى الأولويات وضع قانون للغة العربية يكون مرجعًا يَسْتَأْنس به صُنّاع القرار والمسؤولون والمخططون والمشرّعون، والقانونيون في المؤسسات الوطنية الحكومية والأهلية، والبرلمانات ومجالس الشورى الوطنية والعربية والإسلامية. ثم أفاضت المقدمة في القول بما يلخص المهجة العامة لنص هذا القانون: «ويُسَرّ المجلس الدولي للغة العربية أن يضع هذا القانون تحت تصرف القادة العرب والمسلمين والمسؤولين وأصحاب القرار وصنّاعه والإداريين والمشرعين والمخططين والقانونيين والمعنيين باللغة العربية للاستفادة منه والاعتماد عليه في وضع سياسات لغوية تحافظ على اللغة العربية كأساس للهوية والثوابت والمرجعيات، والعمل على تعليمها بشكل سليم، وفرض التعليم والعمل

والتعامل بها في بلداننا العربية بقوة القانون أسوة بغيرها من لغات العالم في الدول المتقدمة على مستوى الفرد والمجتمع والمؤسسات الحكومية والأهلية الوطنية والعربية الإسلامية، مع مراعاة الاستفادة القصوى وفق هذا القانون من اللغات الأجنبية وبما يحقق المصالح الخاصة والعامة». ويتكوّن القانون من 23 مادة نصّت المواد الثانية والثالثة والرابعة والخامسة منها على ما يلي:

- اللغة مسألة سيادة وطنية ولا يحق لأية مؤسسة حكومية أو أهلية أن تشرّع أو تنظم أي قانون أو نظام للغة دون الموافقة من الجهة المشرعة للغة على المستوى الوطني في كل دولة.

- اللغة العربية هي اللغة الوطنية للتعليم وسوق العمل والإدارة والثقافة والإعلام والتجارة والصناعة والاقتصاد والسياحة والمعاملات اليومية في جميع المؤسسات والميادين والمهن دون استثناء.

- جميع المؤسسات الحكومية والأهلية معيّنة بتعريب مسمياتها ووثائقها وأنظمتها وميادين عملها ومشاريعها، وتدريب موظفيها، وتخضع لقانون اللغة.

- تعلّم اللغة العربية حق لكل مواطن، وتعليمها واجب على الدولة والمجتمع والأسرة.

وتستوقفنا المادة العاشرة التي تقول: «تنشأ هيئة عربية على المستوى العربي تُعنى بجميع قضايا التعريب والترجمة وتسمّى المؤسسة العربية للتعريب والترجمة؛ تكون مؤسسة ربحية حتى تستمرّ في أداء عملها بشكل تجاري يضمن نجاحها وتوسّعها في عملها وخدماتها واستثماراتها واستقلالها». ثم تخصص المادة العشرون لمسألة «الاستثمار في اللغة» وهو ما يتم تفصيله في أربعة بنود. وإنّ موضوع الاستثمار يحيلنا على ما سبق لنا أن عالجنه من منظورين؛ الأول تشابك الرّؤى والاستراتيجيات بين القطاع العمومي الرسمي والقطاع الخاص الاستثماري، والثاني الدفعُ بالقضية اللغوية إلى ارتهانها بيد النخب في تداخلها بين صُعد السياسة والاقتصاد والمعرفة. وفي مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر 2013 أعلن المجلس عن تكوين صحيفة إلكترونية دولية

مفتوحة لمن يكتبون عن اللغة العربية من كافة دول العالم، وهي الصفحة التي تم تصميمها وإطلاقها في مطلع عام 2014.

بين الوطني والقومي والعالمي، بين المحلي والإقليمي والدولي، ينداح الهمّ اللغوي قلقاً إلى حد الهوس، وتغيبُ الفروق فتتضاهى التسميات وإذا للألفاظ قامات يفاخر بعضها بعضاً كي تتسامق. وفي أثناء ذلك تمّحي الحدود بين المجتمع الرسمي الحكومي والمجتمع المدني، وتتدفق ملامح ذاك النمط المبتكر الذي قد نطلق عليه مجتمع الرعاية الحاضنة، ثم تزول السمات النافرة التي تؤثت مخيال المجتمع حول ظاهرة الاستثمار. لم يعد للفظه محمولها من الهجنة المجتمعية، فلرأس المال فضائل ومكارم ما دام يظلل بأفيائه لغة الضاد والغيورين عليها، وغير مهم أن الراعي يحمل قناعة أو يجود على من يحملون القناعات. ذاك من مشهدنا العربي يرسم بتموجات ألوانه لوحة لا يشاطرنا أحدٌ إياها، فالكل منافس، ومن له أن يكبح أعنة التنافس في الخير أو أن يصادر على النوايا جائساً خلف المقاصد؟

في 26 جويلية (تموز/ يوليو) 2008 وعلى مسافة زمنية وجيزة من انعقاد القمة العربية في دمشق (آذار/ مارس 2008) صدر في المملكة السعودية أمرٌ ملكي يقضي بالموافقة على إنشاء «مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية» مرتسماً أهدافاً محددة هي:

- 1 - المحافظة على سلامة اللغة العربية.
- 2 - إيجاد البيئة الملائمة لتطوير اللغة العربية وترسيخها ونشرها.
- 3 - الإسهام في دعم اللغة العربية وتعلّمها.
- 4 - العناية بتحقيق الدراسات والأبحاث والمراجع اللغوية ونشرها.
- 5 - وضع المصطلحات العلمية واللغوية والأدبية والعمل على توحيدها ونشرها.
- 6 - تكريم العلماء والباحثين والمختصين في اللغة العربية.
- 7 - تقديم الخدمات ذات العلاقة باللغة العربية للأفراد والمؤسسات والهيئات الحكومية.

لقد سبق أن رأينا - في الفصل الثامن - الجدل الذي دار في الصحافة السعودية عام 1999 حول جدوى تأسيس مجمع اللغة العربية في المملكة، وكان الجدل فارقاً بين وجهة نظر المؤيدين ووجهة الرافضين، وكانت حال الممانعين تقول: أو يلق أن تنبعث في السعودية مؤسسة لرعاية اللغة العربية بينما كل المملكة بمثابة حامي حمى الضاد؟ ورأينا أن مبدأ التأسيس قد اتخذ في مستويات المشورة ثم رُفِعَ المشروع إلى المقام السامي. ويأتي بعدئذ هذا المركز وإذا به ينص في بنده الخامس من المادة الثانية في وثيقة التأسيس على «وضع المصطلحات العلمية واللغوية والأدبية والعمل على توحيدها ونشرها» كما ذكرناه آنفاً، وهو لعمرى جوهر الغايات التي تتأسس كل المجامع لتحقيقها. انبعث المركز وفي أدبياته حديث عن الشعار الذي اختير له: «يقوم شعار مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية على رسم حرف الضاد المتكرر أربع مرات في الشعار ليرمز إلى اللغة العربية الشهيرة بلغة الضاد؛ حيث إنه الحرف الوحيد الذي لا يوجد في لغة غيرها. ويجسد اللون الأخضر الذي رُسم به حرف الضاد الدلالة على النضارة والحيوية كما هو حال اللغة العربية المتسمة بالتجدد والحيوية في عصورها المختلفة». ولا يسألن سائل عن رقائق المعنى فيقول: ما الدلالة المرجوة من القول «إنه الحرف الوحيد الذي لا يوجد في لغة غيرها؟» بلى، فالقاف والخاء والحاء ... هي الأخرى حروف تفتقدها لغات نعرفها! هكذا تخون العبارة صاحبها.

نظم المركز بالتعاون مع وزارة التعليم العالي في 1 - 3 ماي (أيار/ مايو) 2012 «حلقة نقاشية» كان موضوعها «مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية: آفاق الريادة والتميز» استهلها بندوة حول «اللغة والهوية». وها نحن في صميم الإشكال الجوهري حتى لكأن منزلة الموضوع من المشروع بأكمله كمنزلة قلب الرحى في كل دوران يسعى بطوافه إلى نيل المُنَى. وشملت أبحاث الندوة استعادة الهوية، والمقاربة بمنظور لساني اجتماعي، وحوارَ الثنائيات. فلئن كانت غاية نبيلة تثوي خلف «آفاق الريادة والتميز» فهي الإلحاح الذي لا يني على مبدأ التنافس على الخير في سبيل اللغة العربية؛ كأنما يحفز الجميع البحث عن الأفضل. ولا يفوتن أحداً ما

لتقاء الألفاظ حين تصوّب نحو الدلالات من وزن اعتباري في عُرف الأشقاء السعوديين، وهم الذين دأبوا على مجافاة «المجاز» كلما كانت «الحقيقة» أقصر مسافة نحو المقاصد. وهذا ما يفسر حيثيات التسمية باصطفاء عبارة «خدمة» اللغة العربية. وهل أرقى منزلة أو أوفرُ رمزية من ارتباط فعل الخدمة بالحرمين الشريفين؟ فمن شاء تسمية الإنجاز بغايته المرتجاة قال «النهوض» باللغة العربية، ومن ابتغى تسميته بأسبابه قال «خدمة» اللغة العربية.

ومن طريف ما يشدّ انتباه الراصد اللساني أن مفهوم «الخدمة» خاص جدًّا، بل استثنائي. هو في العربية ذو محمل دلالي متعدد الأبعاد، يتحتم وجود اللفظ في سياق تركيبى وتواصلى حتى يسمو المعنى سُمُوًّا عاليًا في مُدركات المتداولين للغة العربية. وربما من شدة فرادة هذا اللفظ واكتسابه هالة القداسة كلما اقترن بمفردات رأس المال الرمزي تحاشى القائمون على المركز ترجمته أصلًا حينما ترجموا التسمية إلى اللغة الإنكليزية، وأسقطوه كلية، فجاء الاسم - بالإنكليزية طبعًا - كالتالي: «مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز للغة العربية». وفي المجلد الذي ضمّ أبحاث الحلقة النقاشية مقدمة يجدر بنا أن نقف عليها؛ إذ جاءت كالبيان المبدئي الذي اعتمدته اللجنة التنظيمية على لسان رئيسها: «يحق لنا أن نفخر بالعربية لغة وانتماء ونسبًا وهوية ودينًا، فهي لغة سلام وإسلام، وهي لغة انتماء وهوية ودين، فالعربية لغة جامعة، وليست لغة قومية فقط، بل هي لغة أمة جمعت الأعراق والقوميات والأمم في أمة واحدة. وهي لغة تنطق في كل لحظة بحب وصدق وخشوع وتعبد. فاللغة العربية تمثل هوية قبل أن تكون لسانًا، وتمثّل وحيا سماويًا، وامتدادًا تاريخيًا، وإراثًا حضاريًا وجماليًا، ونريد لها أن تضمن مستقبلًا زاهرًا، وسيكون لها ذلك بإذن الله».

ومما يضيفه كاتب المقدمة قوله: «وكلنا ننتظر الكثير من المركز، ونضعُ عليه آمالًا كبارًا لتحقيقها لخدمة اللغة العربية. وننظرُ إليه كمرجعيةٍ للباحثين والمختصين في مجال اللغة العربية، كما ننظر إليه بوصفه منطلقًا لمشروعات وبرامج رائدة ومعاصرة ومجارية للتطورات الحديثة. ونتوقع منه أيضًا البدء بمشروعات نوعية تعتمدُ على العلم والتجريب، تخدمُ اللغة العربية وتساعد

على تنميتها. ونريد له أن يكون منسقًا للجهود المشتتة، ومنظمًا للجهود العلمية والأكاديمية، ومبتكرًا للمشروعات الكبرى، وراصدًا للمخاطر المستقبلية على اللغة العربية، ومحددًا الأولويات والأهداف، ومستثمرًا للطاقات العلمية في الجهات الأكاديمية والمعرفية الأخرى. كما أنّ المركز معنيّ باستخدام كافة مناهج البحث اللغوي الحديث على تعدد أنواعها ومشاربها ومدارسها لدراسة اللغة العربية واستخداماتها المعاصرة والظروف المحيطة بها تأثيرًا وتأثيرًا، ومعالجة مشاكلها والعقبات التي تواجهها. كما أننا نأمل من المركز إضافات معرفية ومنهجية تساعد على التنمية اللغوية السليمة والحفاظ على سلامة العربية وتطورها. ونتمنى له أن يحقق ما لم يتحقق للمراكز والهيئات والمؤسسات المشابهة له بصورة أو بأخرى في أي هدف من أهدافه، وليس ذلك بعيد في ظل توفر الموارد الفكرية والمعرفية والبشرية والمالية».

في هذا المجلد بحث شارك به د. إبراهيم بن مراد، عضو مجلس الأمناء، ختمه قائلًا: «مجالات العمل التي سبق ذكرها مرتبطة كما ذكرنا بأهداف المركز، وتحقيق تلك الأهداف إنما يكون بتنفيذ برامج يضعها المركز ضمن خطط تنجز في نطاق مجالات العمل المذكورة. لكن الأهداف التي وضعت للمركز ومجالات العمل المرتبطة بها ليست حديثة أو خاصة به، بل هي قديمة قدم المؤسسات العربية التي أنشئت لخدمة اللغة العربية وخاصة المجامع اللغوية والعلمية. وما تأسيس المركز في هذه الفترة من أجل خدمة اللغة العربية إلا إشارة واضحة إلى أنّ تلك المؤسسات العربية لم تنجح بما فيه الكفاية في تحقيق الأهداف التي أسست من أجلها خدمة للغة العربية. على أن واقع العربية اليوم سواء في الاستعمال في المجتمع أو في التدريس وخاصة التدريس الجامعي أو في البحث العلمي أو في تحقيق العالمية لها ينبئ بأن مهمة المركز عسيرة، ولا شك أن نتائج عمله ستشبه نتائج المؤسسات التي سبقته في عدم بلوغها غاية المدح إذا هو سارَ سيرَها التقليدي ونهَجَ نهجَها المحافظ في معالجة قضايا اللغة العربية».

وكانت للمركز بعض المبادرات الأولى تحيي الأمل، منها بعثه مرصدًا

لغة العربية حدد وظيفته على أساس أنه «معنيّ بالرصد الإلكتروني لأخبار اللغة العربية، وتقديمها للمختصين والمهتمين، المعنيين بمتابعة المستجدات اللغوية على كافة الأصعدة. ويتم الرصد آلياً من خلال تتبع مواقع الجهات المتصلة باللغة العربية من الجامعات والمكتبات والمجامع والمؤسسات ودور النشر والمجلات المختصة وأخبار وكالات الأنباء والصحف وقوائم الإصدارات». وما يذكر للمركز أنه قرر في 24 أبريل (نيسان/ أبريل) 2013 إصدار مجلة أسماها مجلة اللسانيات العربية وفي هذا الاسم دلالة رشيقة تُبشّر بجرأة معرفية حميدة. وتقول أديبات المركز المصاحبة: «هي مجلة علمية مُحكمة تصدر كل ستة أشهر، وتعنى بالدراسة العلمية الحديثة للغة العربية من منظور علمي لساني حديث. ويتجه اهتمامها إلى الدراسات التي تربط النظر اللغوي المعاصر والمدارس اللسانية الحديثة باللغة العربية، وإلى الدراسات التي تطبق نتائج تلك المدارس النظرية على اللغة العربية». ويرسم الأمين العام للمركز خطة المجلة مبرزاً «أنها تهتم بالدراسات العلمية الرصينة التي تتناول اللغة العربية من منظور لساني معاصر ومن زوايا لغوية مختلفة، كما تعنى بالدراسات وبحوث علوم اللغة المقارنة والتقابلية والتطبيقية، والدراسات والبحوث التي توظف تطبيقات المدارس اللغوية الحديثة الاجتماعية والبنوية والتوليدية التحويلية، والدراسات التداولية، ولسانيات النص وتحليل الخطاب».

إن سقوط الحواجز التصنيفية بين القومي والعالمي لا يزيدنا إلا تعلقاً بالارتباط المزدوج بين أضلاع المثلث وزواياه: أن لا هوية من غير لغة، وأن لا أمن من غير هوية، فمعركة السيادة ساحتها رأس المال الرمزي، تماماً على حدّ ما تكون ساحتها على مشارف الأمن العسكري، والأمن الاقتصادي، والغذائي، والمائي. كلها جداول تصبّ في نهر الأمن القومي.

الفصل التاسع عشر

الطفل العربي واللغة

وجه من وجوه القضية اللغوية عندنا أن اللغة العربية بحكم أنها عُمُرت طويلاً، بل عُمُرت أكثر بكثير من معدل أعمار الألسنة البشرية حسب شهادة التاريخ؛ فإنها آلت إلى وضعية مألوفة في بعض الثقافات الإنسانية، ألا وهي إنجابها لمجموعة من اللهجات التداولية أصبحت تفارق اللغة الأم في خصائص بنائية تتجاوز حدود الفروق الصوتية والصرفية، وتتجاوز بطبيعة الأمور الانزياحات الدلالية. ولم يغب عن المبادرين بتجسيم الصحوة اللغوية الجديدة موضوع «لغة الطفل»؛ يَعنون لغة الطفل العربي دون أن يتضح جلياً إن كانوا واعين بالفروق العميقة بين بنية الفصحى وبُنى العاميات المتولدة عنها عبر مسار تاريخي طويل. فإن يكن من سلك ناظم لمشاهد ذاك الحراك «النضالي» المتكرر فإنما هو متعلق بقضية الاكتساب اللغوي وهو المفهوم الجامع الموحد لطرفين متكاملين: تعليم اللغة وتعلّم اللغة، وبه يلتحق موضوع التطوير التربوي على معنى تحديث الأساليب التعليمية والطرائق البيداغوجية في المنظومة التربوية بصفة عامة. سنستعرض بعض تجليات هذا الحراك مما كانت لنا به صلة من الصّلات، ثم نعود إلى مستندات المسألة في خلفيتها المبدئية ذات السند العلمي والمعرفي بحسب مكتسبات اللسانيات التربوية تنظيراً وتطبيقاً.

لقد اتضح - في خضم هذا الوعي اللغوي الجديد - أن هناك أطرافاً فاعلة في الوطن العربي آلت على نفسها أن تساهم في معالجة المسألة اللغوية بعد أن وَعَت عمق أزمة اللغة العربية وما يتهدهدها من أخطار حاضرة وقادمة. ونذكر هنا جهود «الجمعية العربية لضمان الجودة في التعليم» بالقاهرة التي عكفت طيلة العامين 2008 - 2009 على إعداد ما أسمته بدءاً «الوثيقة الإقليمية للغة العربية» التي حددت هدفها بإنجاز إصلاح لغوي شامل ضمن برنامج نصّت عليه عند رسم معالم المشروع، ومما جاء فيه: «نظراً لما تحتله اللغة العربية

من مكانة متميزة سواء في ثقافتنا العربية الإسلامية أو في مناهجنا الدراسية فقد أعدت الجمعية العربية لضمان الجودة في التعليم مشروعًا لوضع وثيقة للمستويات المعيارية للغة العربية تحدد على وجه الدقة ما ينبغي أن يتعلمه كل طالب من مفاهيم لغوية، وما ينبغي أن يكتسبه من مهارات في كل صف دراسي بدءًا من الصف الأول الابتدائي إلى الثاني عشر الثانوي وانتهاءً بالتعليم العالي، مما يسهم على المدى البعيد في تحقيق إصلاح لغوي شامل. ولا نملك في هذا الإطار تجاهل ما سبق من جهود سواء من حيث برامج اللغة العربية في المؤسسات اللغوية والتعليمية أو من حيث البحث العلمي في الجامعات أو الدراسات التي قامت بها الهيئات المتخصصة العربية. إلا أن المستقرى لهذا كله لا يغيب عنه ما يلي:

1 - أن كل مؤسسة تعمل بشكل يكاد يكون مستقلة وكأنها جزر منفصلة ومن ثم تفتقد التنسيق ووحدة الجهد.

2 - أن كثيرًا من هذه الجهود يفتقر إلى أدوات التقويم والقياس مما أفقدنا التحديد الدقيق لمستويات الطموح لغياب المعايير القياسية التي في ضوئها نصوب اتجاهنا.

3 - أن كثيرًا من هذه الجهود أيضًا يكاد يغرق في رصد الواقع وتشخيص مشكلاته دون رؤية واضحة تستشرف المستقبل وتحدد ولو بشكل مبدئي ملامح التطوير في أدائنا اللغوي.

4 - أن كثيرًا من هذه الجهود أيضًا جرى في إطار محلي قطري بحيث يكاد يقتصر على البلد الذي صدرت منه دون رؤية شمولية إقليمية تنظر إلى قضية اللغة على أنها قضية أمن قومي بل قضية أمن إقليمي.

من هنا برزت الحاجة إلى عمل إقليمي مشترك يقدم تصوّرًا شموليًا لقضايا اللغة العربية، ويرسم خطة ليست لمعالجة أزمات اللغة العربية في المجتمع العام فقط ولا للتصدي لمشكلات تعليمها فحسب، بل يتجاوز هذا كله إلى استشراف مستقبل هذه اللغة بحيث نستكشف كيف للغة العربية أن تلبي بكفاءة

واقترار حاجات الاتصال اللغوي عند الإنسان العربي، وكيف لها أن تحتل في سباق اللغات مكانة متميزة حتى يعود لها شأنها الذي سجله التاريخ بوصفها أم اللغات».

انطلق العمل من وثيقة أعدها د. رشدي أحمد طعيمة بعنوان: «الوثيقة الإقليمية للغة العربية: المستويات المعيارية - قضايا العصر - آفاق التطوير» (جانفي (كانون الثاني/ يناير) 2008). ودُعينا بتاريخ 23 جانفي (كانون الثاني/ يناير) 2008 إلى المشاركة في المشروع بالكتابة في المحور الرئيسي الذي عنوانه «التقابل اللغوي وتحليل الأخطاء»، وهو مبحث طوّره اللسانيات العامة ثم استثمرت نتائج اللسانيات التربوية، ومداره أن اللحن - أو الخطأ الأدائي - لا ينفع كثيرًا رده أو ردع مرتكبه على منهج «قل ولا تقل» وإنما تكمن النجاعة التعليمية في محاولة تفسيره بالبحث عن الآليات الأدائية المتسببة في ارتكابه. ولذلك جاء المحور العام شاملاً للعناصر التفصيلية التالية: مفهوم التقابل اللغوي - مهام التقابل اللغوي - أسس التعرف عليه وتشخيصه - مشكلات التقابل اللغوي وتحليل الأخطاء - الأسس المنهجية للتقابل اللغوي - مفهوم الخطأ اللغوي وأساليب علاجه. وأفضى المشروع إلى صدور إنجازين بتاريخ 2009؛ الأول بعنوان: «الوثيقة الإقليمية لمناهج تعليم وتعلم اللغة العربية»، والثاني بعنوان: «الحقبة التدريبية لبناء وثائق ومناهج اللغة العربية وتأليف كتبها».

في هذا السياق يتعين الوقوف على الجهد الكبير الذي بذله «المجلس العربي للطفولة والتنمية» الذي يتخذ القاهرة مقراً له. ففي مطلع 2007، وقبل شهر من انعقاد أول قمة عربية أدرجت في جدول أعمالها قضية اللغة العربية، نظم المجلس مؤتمراً (17 - 19 فيفري (شباط/ فبراير) 2007) حول «لغة الطفل العربي في عصر العولمة» عقده في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة، ودُعينا للانضمام إلى فريق الخبراء، وأنجزنا - بموجب التكاليفات - بحثاً في موضوع «أزمة اللغة العربية تجاه الحقائق الجديدة». صدر عن المؤتمر بيان ورد في ديباجته ما يلي: «جاء انعقاد هذا المؤتمر إدراكاً للأخطار والتحديات

التي تهدد اللغة العربية وتحوّل بين الطفل العربي وتكوين هويته العربية وثقافته ولغته القومية، ودعوة إلى إصلاح لغوي شامل، يُمكن الطفل العربي من امتلاك لغته القومية وتنميتها في المستقبل. وتزامنا مع الاحتفالات الدولية باليوم العالمي للغة الذي تطلقه منظمة اليونسكو». وجاء في صلب البيان ما نصه: «بوسع المتابع أن يستشفّ جملة من الأفكار والأطروحات شكلت الجهاز المعرفي الغالب على المقاربة البحثية لموضوع المؤتمر نوجزها فيما يلي:

1 - إن الإصلاح اللغوي يواكب ويتزامن مع كل من الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

2 - إن أمتنا تفتقد إجمالاً خطة لغوية وكذلك سلطة لغوية؛ فأمر اللغة تعامل من منظور جزئي أو ثانوي لا يتناسب مع ما تطرحه اللحظة الراهنة من تحديات.

3 - إن الإصلاح اللغوي أصبح الآن أمراً ملحاً أكثر من أي وقت مضى، شريطة أن ينطلق هذا الإصلاح من مواكبة اللحظة الراهنة دون الارتداد إلى ماضٍ بعيد أو القفز إلى مستقبل مجهول.

4 - إن اللغة ليست قوالب تتضمن معاني بقدر ما تشكل التفكير وتنميته، وإن أمة تقولبت لغتها ليست إلا أمة سجيئة فكر ساكن لا يتفاعل مع الواقع.

5 - إن الحرص على سلامة اللغة وخصوصيتها ليس رغبة في الانكفاء على الذات، ولكنه وعي بأن استعارة الألفاظ والمفردات استعارة لمحمولات ثقافية يحتاج بعضها على الأقل إلى مراجعة وتمحيص.

6 - إن التعامل مع الطفل مهمة شاقة وأمانة ثقيلة لا يضطلع بها إلا من هم أهل لها.

7 - إن تنمية لغة الطفل العربي عنصر من عناصر بنية متكاملة تعنى بتنمية ثقافة الطفل العربي.

8 - إن ما يطرحه المؤتمر من توصيات أو اقتراحات يحتاج إلى حوار

مجتمعي؛ حوار يحثنا جميعًا على إعادة التفكير في أطروحاته بغية التأكيد عليها أو تعديلها أو تغييرها بالكلية إن اقتضت الضرورة.

9 - إننا نؤكد حق الطفل في أن يحتفظ بلغته الأم سواءً كانت عربية أو غيرها من لغات الأقليات المختلفة داخل المجتمع الواحد.

وصدرت وقائع المؤتمر في مجلد ضخيم عام 2008، غير أنه كان انطلاقًا لتخطيط بعيد المدى يتواءم مع السياسات اللغوية الكبرى. وتشكل فريق موسّع من اللغويين والتربويين عكفوا لمدة عامين على إعداد «استراتيجية تنمية لغة الطفل العربي»، ساهمنا فيها يبحث كان هو مدار الفصل الأول من الخطة العامة بعنوان «اللغة والهوية»، فكانت محطة أخرى من محطات البحث الدائم بين أضلاع المثلث: الهوية واللغة والأمن الفردي والجماعي. وصدرت الاستراتيجية بعد ذلك (2009) في مجلد ضخم، فكانت وثيقة هامة في تاريخ البحث «اللغوي - التربوي» في زمننا العربي المعاصر. لقد كان منطلق البحث الذي أسهمنا به حسب الخطة الأولية العامة يطوف بالتحديات التي تواجه الطفل العربي وتعوق نماءه اللغوي. من أجل ذلك سعينا إلى توسيع دائرة الرصد والفحص والاستنباط.

يقوم كل تفكير استراتيجي على صياغة رؤية مستقبلية تصوّر ما ينبغي أن يصير إليه الواقع المتعين المعيش، وهو بذلك تعبير عن موقف حضاري يبتغي تغيير ملامح المجتمع فهو بالضرورة انخراط في سياق حضاري. غير أن هذه الرؤية الثقافية الحضارية لا يكون لها حظ من الفلاح إلا إذا اجتمع لها شرطان: أن تحتكم إلى التشخيص الموضوعي للواقع القائم، وأن تتقيد بالواقعية التاريخية في صياغة المأمول انطلاقًا مما هو كائن. وإذ تعلق الأمر بلغة الطفل فلا بد أن يتقيد التخطيط المستقبلي بمصادرة مبدئية هي أن الطفولة تحمل بالقوة ما تريد الأمة أن يخرج إلى حيز الفعل من الطموح. بناءً على ما أسلفنا يتعين التذكير بأن الطفل - مهما يكن اللسان الطبيعي الذي نشأ فيه وأيًا كانت ثقافة مجتمعه - لا ينفك يواجه صعوبات حين يتلقى بالدرس والتعلم لغته على المقاعد التي تهيئها له منظومات المجتمع الذي ينتمي إليه، أو الذي يعيش فيه

دون أن يكون منتمياً إليه بالضرورة. وتتفاوت درجات تلك الصعوبات حتى يتحوّل بعضها إلى تحديات تنبري بعض الحقول المعرفية لمعالجتها بأساليب مختلفة. وما انفكت هذه الأساليب تتطور ولا سيّما بتصاهر العلم اللغوي مع علوم إنسانية أخرى فينتج عن كل ذلك انجلاءً حقول معرفية جديدة تؤثث شجرة الاختصاصات المتضافرة.

ولكن التحديات التي يواجهها الطفل العربي في المسألة اللغوية لها حجم خاص بحكم ما اجتمع فيها من رواسب تاريخية لم تزدها معطيات الواقع الراهن إلا تضخماً وتشعباً. فمنذ بزوغ فجر النهضة العربية المعاصرة خلال القرن التاسع عشر برزت القضية اللغوية وتصدرت قائمة الأسئلة الحضارية الكبرى. وبعد أن انبثقت دولة الاستقلال في أواسط القرن العشرين تحولت الأسئلة اللغوية إلى إحراجات تاريخية مستعصية، وزاده تشابكاً السياق الدولي الذي ما فتئ يتلوّى بحسب تدافع مراكز الثقل أو تجاذبها وبحسب اشتداد قوى المقاومة دون استنفاد قوى السيطرة اتقاءً لشمولها. إنّ تشعب المشهد العربي في ما يخص المسألة اللغوية بعامة وقضية لغة الطفل تخصيصاً يدفعنا إلى الاستقراء المنهجي بحيث لن يكون للبحث الدقيق من أمل في وجاهة التشخيص ثم في كفاءة المعالجة إلا إذا توّسل بالحقائق المعرفية التي أثمرها العلم اللغوي.

أمّا أكبر التحديات وأشدّها استعصاء على ملكات التلقي عند الطفل العربي فيتمثل في الازدواجية التي آل إليها الوضع اللغوي عند العرب قاطبة. والأمر راجع إلى حيثيات تاريخية تولدت منذ قرون عديدة بعضها يتصل بظروف نشأة الدولة الإسلامية الكبرى انطلاقاً من محضنها العربي الأول، وبعضها الآخر يندرج ضمن الظواهر اللغوية المطلقة التي لا تختص بها ثقافة دون أخرى ولا لسان طبيعي دون آخر. فلقد تولدت في رحم اللغة العربية لهجات عامية بدأت تظهر الفوارق بينها بحسب الأمصار الجغرافية الكبرى. واطرد نموّ الفوارق بحسب تعاقب الحقب التاريخية ثم أصبحت الحدود السياسية للدول بمثابة الأسيجة الفاصلة على جغرافية الأطلس اللغوي، وهكذا تطابقت

إلى حدّ كبير السمات الفارقة بين العاميات مع الحدود الفاصلة بين الكيانات السياسية، فأصبحت كل لهجة عامية داخل كل قطر زوجًا قائم الذات يمازج الزوج الأصلي الذي هو اللغة العربية. وإذا بالازدواجية تعمّ الأداء اللغوي وتمكن منه حتى تفرّدت اللهجات العامية - كل واحدة في ذاتها - بأنظمة صوتية وصرفية وتركيبية ودلالية تختلف عن أنظمة اللغة العربية الفصحى. إن الازدواجية اللغوية ظاهرة شائعة في عديد المجتمعات الإنسانية ولكنها تأتي على وجهين: في بعض المجتمعات يزدوج الأداء اللغوي بحيث تحدث هوة بين اللغة الرسمية التي هي لغة الفصاحة ولغة الوقار والجذ فتحتل مكانة الرمز العالي للهوية القومية، وبين اللغة التداولية التي يتوسل بها الناس في حياتهم، ولكن اللغتين تظلان منتميتين إلى فصيلة تركيبية واحدة. أمّا في حالة الوضع اللغوي العربي فإن العاميات المتولدة من العربية قد فارقته في أنظمتها الذاتية أصواتًا وصيغًا وتراكيب ودلالات، ولكنها فارقته في نفس الوقت بأن خرجت من حضيرة اللغات الإعرابية والتحقت بصنف اللغات غير الإعرابية.

إن التشخيص الموضوعي يفرض علينا أن نقول إن تطوّر الألسنة الطبيعية من الوضع الإعرابي إلى الوضع غير الإعرابي هو ظاهرة عامة، وإن التاريخ لم يحدثنا عن ألسنة غير إعرابية انقلبت إلى ألسنة إعرابية. والإعراب هنا نأخذه في معناه الواسع وهو تغير أواخر الكلمات عند تأليف الكلام سواء اقتصر التغير على الحركة أو شمل الحرف والحركة والمقطع. ولكن التاريخ لم يشهد أبدًا بحتمية هذا الانسلاخ في حركة تطور الألسنة البشرية. ثم إن العلم ظل عاجزًا إلى حدّ الآن عن تفسير الأسباب العميقة لظاهرة الانتقال من الطور الإعرابي إلى الطور غير الإعرابي، فحتى مبدأ المجهود الأدنى المستند إلى قانون الاقتصاد الأدائي لا يزيد المسألة إلا عسرًا لأن اللغة الإعرابية تتطلب احتشادًا لطاقات ذهنية موهلة في التجريد، ناهيك أن الإفصاح باللغة الإعرابية يفترض اكتمال وعي لغوي ونفسي مزدوج يتعزز بتيقظ رقابة ذاتية مستمرة. وإذا صادفنا على أنّ الإنسان ما انفك يرتقي بملكاته الإدراكية فكأن الافتراض الطبيعي هو أن يتقل من اللغات غير الإعرابية نحو اللغات الإعرابية، فالإعرابية تصوغ الروابط الوظيفية بين أجزاء الكلام على أساس التركيب والتأليف والأخرى

على أساس التحليل، وبناءً عليه سُمّيت اللغات الإعرابية لغات تأليفية واللغات غير الإعرابية لغات تحليلية.

كل هذه المعطيات التي تشخص المشهد اللغوي ليست -إطلاقاً- من البذخ الفكري، ولكنها مدخل متحتم لكل تصور استراتيجي. فالطفل العربي -على اختلاف ما تكون عليه الأوضاع في جل الثقافات الإنسانية الأخرى - يواجه منذ مراحل الاكتساب التعليمي الأول واقعاً لغوياً دقيقاً تكون فيه اللغة العربية الفصحى بمثابة لسان طارئ بالنسبة إلى اللهجة التي هي اللسان الطبيعي المكتسب لديه بالأمومة. ومعلوم أن ذلك هو صورة للوضع اللغوي المتعقد في واقعنا التاريخي الراهن والذي تعدد فيه المستويات والأنماط معاً. فإذا بحثنا في تعدد المستويات اللغوية في صلب اللغة العربية نفسها وجدنا مستويين أساسيين: مستوى كتابياً ومستوى شفوياً. والأول مستوى العربية الفصيحة، والثاني مستوى العربية الدارجة ويطلق عليها أحياناً اللغة العامية أو لغة التخاطب. وتفرّع كلتا اللغتين إلى مستويين آخرين: فتشمل العربية الفصيحة مستوى الفصحى الجزلة المأثورة ومستوى الفصحى المعاصرة، بينما تشمل العامية اللهجة المهذبة واللهجة الساذجة. فالفصحى المأثورة تعرّف بأنها اللغة البليغة المنزّهة عن اللحن مهما كانت درجته وأياً كان سياقه في دلالة الألفاظ أو في بنية التركيب، أما وظيفتها الاجتماعية النفسية فتتمثل في أنّها الباب الذي تنفذ منه التربية الأصيلة في الدين والثقافة، فهي باب العربي المسلم إلى القرآن والحديث والشعر والأدب. وأمّا الفصحى المعاصرة فهي لغة المدارس والكتب التعليمية والصحافة السيارة والأجهزة الإعلامية، وخاصيتها أنها تقوم على ما حدث من تفاعل بين الفصحى المأثورة وعناصر أجنبية عنها تفاعلت معها بموجب احتكاكها بطبقات مختلفة من الأداء التعبيري تخالطها القوالب السيارة المستمدة من قانون المجهود الأدنى. وأمّا اللهجة المهذبة فهي دارجة المثقفين، وتقوم على نسبة كبيرة من العربية المبسطة، وتستعمل عادة في المحادثات الرسمية وفي خطاب الساسة والإدارة وكذلك عند نخبة المثقفين. وهي تجمع ما سهل من الفصحى وما هو من خصائص اللهجات الدارجة صوتياً وصرفياً ونحويّاً. ثم لدينا أخيراً اللهجة الساذجة، وهي دارجة عامّة الناس تفرّعت عن العربية الفصحى، وباينتها،

فاختلفت حسب الأوطان العربية اختلافًا جوهريًا حتى أصبحت لغات متميزة لا رابط لها سوى انتمائها تاريخيًا إلى أصل واحد. أمّا قيمتها الاجتماعية فهي مركز التعامل اليومي في شؤون الحياة وسط المجتمع.

ويوزع علماء الاجتماع هذه المستويات حسب رموز الانتماء في المجتمع، معتبرين أن الفصحى المأثورة هي لغة «الأبوة» والفصحى المعاصرة لغة «المعلم» والدارجة المهدبة لغة «السياسة» والدارجة الساذجة لغة «الأمومة». وإذا التمسنا وصف الواقع اللغوي وصفًا شاملاً وجب أن نشير إلى أن كل هذه المستويات قد تتعايش مع اللغة الأجنبية تعايش المزاحمة إلى حدّ الصراع طالما طرد لدى الكثير من الناس - وهما - أن اللغة الأجنبية هي التي يعبر بها عن التراكيب الفكرية والتجريبية وبالتالي هي مترجم الحضارة العصرية. وهذا ما يتسرب تدريجيًا إلى الباطن النفسي لدى الطفل العربي فيثبت بحكم سيطرة المناخ العام. ونتيجة لما أسلفناه فإن الفرد تتجاذبه واجهات لغوية متعددة؛ لأنّ مستويات التعبير وإن تعايشت فهي في حالة اصطراع باطني وهو ما يجعل الفرد في حالة تمزق لغوي يُضعف الطاقة التعبيرية عنده رغم ما يقدمه له من خصب وثراء. على أن لظاهرة تعدّد المستويات اللغوية هذه نتائج نوعيّة تؤثر في المشهد اللغوي العام الذي يستقي منه الطفل العربي نماذجه اللغوية المجردة، وأهم تلك النتائج:

أ - ضعف الرابطة اللغوية التلقائية بين أفراد البلاد العربية وهي نتيجة لانقسام اللغة إلى مستوى مكتوب وآخر منطوق بالممارسة، وتفرّع كل منها إلى فروع ولهجات.

ب - ضعف الأداء اللغوي، وهي ظاهرة تُعزى إلى أن وسيلة الإبداع تشغل الفكر أكثر ممّا تشغله مادّة التفكير فيقصر عن الخلق والإنتاج.

ج - انعدام وسيلة لغوية موحدة تُمكن الطفل من التعبير عن آرائه وغاياته شفويًا وكتائيًا بعيد واحد، فعملية الإفصاح تتقاسمها السبل المتراكمة والمتعاضلة.

د - الشعور بالغربة الناتج عن تعدّد الواجهات اللغوية: فالطفل العربي يحسّ - بوعي صريح أو بوعي غامض - بأنه غريب بين لغة رسميّة ولغة تعاملية ولغة مزاحمة يؤكد أنصارها أن العجز والقصور في اللغة لا في الفهم.

فإذا عدنا إلى انعكاس هذا الوضع على الطفل ولا سيما في المراحل الأولى للاكتساب التعليمي، وهي التي تبدأ مع سن الرابعة التي تصادف فترة رياض الأطفال في مرحلتها التحضيرية أي مرحلة ما قبل المدرسة، فإننا نبيّن بوضوح ما يجزّه الطفل من انعكاس الوضع اللغوي العام. ولكننا في سياقنا المحدد هذا وفي مسعانا الرامي إلى التخطيط الاستراتيجي نبادر بالتأكيد على أن العربية الفصحى واللهجة الدارجة - مهما كان نمطهما في واقعنا العربي - لا تمثلان من وجهة نظر علمية مجرد صورتين منسلختين لحقيقة واحدة، وإنما هما نسقان متميزان: في أصوات الحروف وموازين الكلمات من جهة أولية، وفي بنية الجملة ودلالات الألفاظ من جهة مركزية. وهذا هو الأهم إذ فيهما تتفارقان تركيبياً وتصبح كل واحدة متمية إلى أنموذج مخصوص من الألسنة البشرية: الفصحى إلى اللغات الإعرابية وهي المسماة باللغات التأليفية لاعتمادها تغييراً أو آخر كلماتها عند انضمام بعضها إلى بعض، واللهجات إلى اللغات غير الإعرابية وتسمّى اللغات التحليلية لاعتمادها على عناصر لغوية تبرز بها الروابط القائمة بين الكلمات عند ارتصافها في سلسلة الخطاب كما سبق أن أشرنا.

ذاك شيء من التشخيص اللساني للوضع اللغوي الذي يكتنف الطفل العربي وهو ينشأ في بيئته الاجتماعية والتعليمية فالوظيفية. ولئن أشارت كل الدراسات الميدانية إلى اتساع المساحة الفاصلة بين الفصحى واللهجات، وإلى تناثر الجهود في العمل العربي المشترك، وإلى افتقار العرب لمشروع تربوي ضمن خطة شاملة، فإن كل ذلك يدفعنا دفعاً إلى الكشف عن المسكوت عنه بغية تحديد مواقع المسؤولية التاريخية. وفي هذا لا مناص لنا من مواجهة الحقيقة الغائبة والتي تدور حول التباس موقف العرب مع لغتهم من خلال مؤسسات القرار قبل مؤسسات إنتاج الأفكار. إن الاستشراف الاستراتيجي

المتسلح بالموارد المعرفي، والمتزوّد بالرؤية الواقعية، والمستوعب لأطراف الموضوع بكل مضاعفاته الثقافية والحضارية، يُملّي علينا تأكيد جملة من الرؤى:

أ - إن مصير اللغة العربية متوقف على الإرادة السياسية العليا في مستوى الأقطار العربية فرادى، ثم على مستوى الدول العربية مجتمعة. والقضية اللغوية لم تعد تحتل صيغًا وسطى، ولا تجني فائدة من الأدبيات في حسن النوايا، ولا تشخيصًا بالعموميات، وإنما تقتضي قرارًا حاسمًا وإرادة جازمة.

ب - إن عالم الطفولة هو المحضنة التي - داخل سياجها - إما أن تصان عوامل بقاء اللغة وإما أن تزرع عوامل اندثارها.

ج - إن تصوّر القضاء على اللهجات العامية العربية والتخطيط للعودة بالعربية الفصحى إلى أن تُسود كل مظاهر الحياة بما في ذلك الحياة المعيشية اليومية في كل أرجاء الوطن العربي لهو وهمٌ خالص.

د - إن الممكن - والمأمول - هو التخطيط الاستراتيجي الحريص على تقليص مساحات الأمية، والساعي إلى تنقية البيئة الاجتماعية والإعلامية من التلوث اللغوي الذي ما انفك يَشيع ويتمكن، وإلى المراهنة على مجتمع المعرفة بالاستثمار في المنظومة التربوية وتطوير مناهجها وطرائقها. ويومئذ ستقلص المسافات بين مستويات الأداء اللغوي فينتهي الأمر بالازدواجية إلى الاستقرار في حدودها الدنيا فتختص اللهجات العامية حينئذ بالتداول في ما يتصل بالحياة الاجتماعية التي تنتمي إلى ما يسمّى بعوالم المعيش، وتفوز الفصحى بحقلها الطبيعي الذي هو عالم الرموز من مجالات الفكر والثقافة والمعرفة والإبداع والتشريع والإعلام والتسيير والقضاء وما إلى كل ذلك.

إن اللغة العربية - بأنموذجها الإعرابي - تمثل شاهدًا ثمينًا على شيئين يتصلان بحقيقة العلم بصرف النظر عن البعد الثقافي وعن المرجعية الحضارية، أي إن هناك مكسبًا إنسانيًا خالصًا عند التأمل في أنموذج اللغة الإعرابية عندما تظل حيّة يتداولها المجتمع في كل استخداماته الرسمية والتربوية والمعرفية،

وهذا مما أصبح يندر على مستوى اللغات الإنسانية المتداولة؛ فهناك - أولاً - فرصة للعلم الكليّ يستكشف فيها كيف يتعامل الفكر مع مستويين من التنظيم عند الإفضاء بالكلام، ومستوى ترتيب عناصر الخطاب ثم مستوى إحكام الروابط النحوية بواسطة علامات الإعراب. في تلك اللحظة يشتغل الذهن بنظامين متراكبين، كأنما هناك الوعي النحوي الأول ثم الوعي النحوي الثاني، ولهذا يمكن أن نسمي تلك الدرجة الثانية بالنحو المضاد على معنى أنه وعي رقيب متواصل. وهناك - ثانيًا - فرصة ثمينة لاستكشاف أسرار اكتساب الطفل للغة، فالتجربة التعليمية تثبت أن تداول اللغة العربية مع الأطفال بتحقيق حيثياتها النحوية تفضي بهم إلى استخدام اللغة بشكل نحوي سليم دون أن يكونوا قد تلقوا شيئًا من القواعد النحوية. وعن هذا تنتج حقائق علمية لا تتسنى أبدًا عن طريق اكتساب الطفل للغات غير الإعرابية.

ولئن مثلت الازدواجية تحديًا كبيرًا أمام الطفل العربي، بل وأمام المنظومة التعليمية العربية بأكملها، فإن وقعها متضاعف بحكم امتزاجها مع ظاهرة أخرى لا تقل تعقيدًا على مستوى التلقي اللغوي في وجهيه التداولي الاجتماعي والتداولي التربوي، ألا وهي الثنائية اللغوية. وهذه ظاهرة يصنفها العلم اللغوي الحديث أصنافًا ثلاثة بحسب منشئها ومستوى اقتران اللغة الأصل باللغة الفرع فيها؛ فالصنف الأول ناتج عما يسمى بالطبقة اللغوية العليا، والثاني عن الطبقة اللغوية السفلى، والثالث عن الطبقة اللغوية المجاورة.

إن ثنائية الطبقة اللغوية العليا (Superstrat) - التي تعني لغة مجموعة بشرية هيمنت على مجموعة أخرى وليست للمجموعتين لغة واحدة - قد نجمت عن حقبة الاستعمار. فلغة المستعمر أثرت بحضورها التاريخي في البيئة اللغوية تأثيرًا ظل ممتدًا إلى ما بعد حقبة الاستعمار. ولا شك أن دولة الاستقلال العربية أوفت بوعودٍ وأخلفت وعودًا أخرى، وإذا ما تجاوزنا بعض الحقائق السياسية والاقتصادية فإن على رأس قائمة الوعود المنسية التعريب الكليّ في شتى تجليات الحياة اجتماعيًا وثقافيًا ومعرفيًا. إن كلّ ما في المشهد اللغوي العربي يشير انزعاجًا فكريًا لترجمه العقبات التربوية المزروعة على طريق

الطفل العربي وهو يقطع المراحل على دروب التعليم منذ مراحل الأولى، ثم تشتت ملكاته اللغوية بين المدرسة وما يسمعه في البيئة الاجتماعية العامة. والحقيقة التي لا مفرّ من مواجهتها هي أنّ المناخ اللغوي في أقطار المغرب العربي ما زال يحمل بصمات التأثير التي خلفتها حقبة الاستعمار الفرنسي، وأنّ المناخ اللغوي في جلّ بلدان الخليج ما انفكّ يتيح حضورًا مؤثرًا للغة الإنكليزية ولاسيما في شؤون الحياة العامة، ناهيك أنّ الزائر العربي الوافد إلى تلك الأقطار لا ينفك يحسّ بالغربة الخانقة إن كان يجهل اللغة الإنكليزية.

إن مسألة الثنائية الناجمة عن ممالحة اللغة الأجنبية للغة العربية تبسط على العرب جميعًا تحديدًا عنيّدًا لأنها تتخذ مستويين، الأول يخص المنظومة التربوية والثاني يخص تجليات الأداء اللغوي في الحياة العامة. على أن المسألة ما انفكت تتعاضد بحكم انتكاس سياسة التعريب في الأقطار التي سعت إلى تحقيقه، وبحكم انتشار ظاهرة المدارس الأجنبية التي تتكفل بالناشئة العربية منذ المراحل الأولى يعززها انتشار مؤسسات للتعليم العالي تبني خيار اللغة الأجنبية، ومن المعلوم الشائع أن القائمين على أمر المدارس الأجنبية يوصون أولياء التلاميذ - بمراسلات كتابية موثقة - بأن يخاطبوا أبناءهم في البيت باللغة الأجنبية لأن ذلك يساهم في تعزيز مهارات الاكتساب بفضل توفير المناخ التداولي المستمر. وعن تضافر ضغوط الثنائية مع مؤثرات الازدواجية يغدو الرابط العضوي بين الواقع المعيش واللغة المترجمة عنه على لسان الفرد والجماعة مفصومًا نتيجة هذه الأوضاع المتشابكة. أضف إلى ذلك المشاكل النفسية وما تولده من مركّبات إزاء اللغة؛ فمنها مركّب النقص عند البعض وبرز في ظاهرة فقدان الثقة بمستقبل اللغة العربية واليأس من سيطرتها على زمام العلم والمعرفة، وسببه التاريخي انتشار التكنولوجيا الغازية في حقول معيّنة بحيث توهم الناس أنّ اللغة العربية لا طاقة لها بمنافسة اللغة الأجنبية في تلك الحقول وإنما تبقى - حسبهم - لغة دين وتاريخ وأدب على أقصى الاحتمالات. ومن تلك المضاعفات النفسية مركّب الانسلاخ والتنكر، ويتجلى عند بعض الناس في مظاهر عديدة أخطرها حبّ التظاهر والمباهاة بكلّ ما هو أجنبي في اللغة وذلك على مرأى ومسمع من الناشئة الذين هم على غاية

الإحساس بهذه التجليات النفسية، فيصبح التعامل باللغة الأجنبية - مشافهة أو كتابة - سمة من سمات الحداثة والرقى في السلوك. ومن مظاهره إكبار الأجنبي في متوجهه الفكري عبر قداسة اللغة، وهذا المظهر يتجاوز السلوك فيصبح نمطاً من القناعة ويؤدي إلى تفضيل اللغة الأجنبية على العربية إطلاقاً في كل متوج فكري.

هكذا تتجاوز نتائج المشاكل النفسية حدود اللغة باعتبارها أداة إفصاح إلى جوهر الثقافة التي تكتنف بيئة الطفل العربي بما تبعثه من شعور بأن قصور اللغة يؤدي إلى قصور الثقافة، وبالتالي تنحسر دائرة الإشعاع الفكري بمجرد مقارنتها بطاقة الثقافة المتسلطة. هذا الوضع اللغوي لا شك يخلق إحساساً بالقطيعة مع التاريخ بين الماضي والصيرورة الراهنة، وهي قطيعة مريبة لأنها لا تفضي إلى رفض الماضي نهائياً ولا تسمح بالانصهار التام فيه وإنما هو تأزم وصراع بين المنزلتين. وسط هذا الخضم من المؤثرات المتشاجرة ينشأ الطفل العربي مشتمت الوجهاً فيضطرب مخزونه اللغوي. وبين العوامل الضاغطة تتسلل بعض الآليات الذهنية من أعماق اللاوعي اللغوي، وفيها ما لا يعيره الناس - لا عامتهم ولا خاصتهم - أدنى العناية، فاللهجات العامية كما أسلفنا التحقت بعد تولدها من العربية الفصحى بصنف اللغات غير الإعرابية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى اللغات الإنكليزية والفرنسية والإيطالية والإسبانية إذ التحقت هي الأخرى بعد انبثاقها من اللاتينية بصنف اللغات غير الإعرابية. وعند هذا الخط الرقيق تحصل في الباطن «اللغوي - الذهني - النفسي» مصابقة خفية بين العامية أيًا كانت واللغة الأجنبية الحاضرة من بين تلك اللغات. وعندئذ ينشأ الميل الفطري الحافز على استسهال التجوال بين العامية واللغة الأجنبية فيزداد زهد الناشئة في العربية الفصحى.

لقد عرف البحث اللغوي في وطننا العربي تطوراً عميقاً أفضى إلى إنجازات هامة في مؤسساتنا الجامعية، وأثمر على صعيد الخبرة النظرية والخبرات التطبيقية ثماراً بيّنة. غير أنّ مجال اللسانيات التربوية قد ظل يشكو نقصاً مكشوفاً وذلك لغياب رؤية شاملة، ولافتقار مؤسساتنا إلى مشروع متكامل

في هذا المضمّار. وكل ما أنجز إنما هو في مجمله من حصيلة المبادرات الظرفية - فردية كانت أو جماعية - فتأتي المحاولات محدودة المدى. كل ذلك يجري في نطاق تلاحق الأحداث التي تغطي على الواقع التربوي بشكل يجعلها تسيطر على الظاهرة المعرفية أساسًا. سُقنا ما سقناه لأنّ البحث اللغوي الحديث يُعيننا على إجلاء ثلاث حقائق جوهرية تخص ما نحن فيه؛ الأولى أنّ طاقة الطفل أكثر اتساعًا وأعمق أغوارًا ممّا كان العلماء السابقون يظنون، وهذه الحقيقة تصدق تخصيصًا على قدرات الاستيعاب اللغوي وما يتبعها من مرونة اكتساب المهارات التعبيرية. والثانية أنّ تعدّد الأنظمة اللغوية في مرحلة الطفولة لا ينطبق عليه القانون المبدئي العام الذي يذهب إلى أن تكاثر الكمّ يؤدي إلى تقلص الكيف، بل كثيرًا ما يكون في تعدّد الألسنة الطبيعية المكتسبة إغناء لمخزون الطفل من الخانات الدلالية المتناهية في الدقة. وأمّا الحقيقة الثالثة فهي أنّ الطفل كلما ترسّخت ملكته اللغوية الأولى المتمثلة في لغة الجماعة التي ينتمي إليها بالأمومة والتنشئة كانت قدرته على اكتساب الألسنة الأخرى أقوى وأسرع، ذلك أن عملية تلقين الأنظمة الأدائية المتكاثرة والمتباينة تجد لها عندئذ عمادًا تستند إليه فتكون اللغة الأم بمثابة المرجع الذي يسوّغ تعدد الأجهزة الرمزية، وهذا معناه أن تكاثر الأعراف الاصطلاحية لا يتخلق بيسر إلا في سياق نظام أصلي متماسك.

تمثل الازدواجية تحدّيًا شاملاً أمام الطفل العربي حيثما كان في أيّ قطر من أقطار الوطن الكبير. وتمثل الثنائية المتولدة عن الحضور المتواصل لما يسمّيه اللسانيون الطبقة اللغوية العليا تحدّيًا متفاوتًا؛ فهو شامل للطفل العربي حيثما كان وذلك فيما يخص المنظومة التعليمية بمختلف مراحلها، وهو نسبي فيما يتصل بالحياة العامة. فبصمات حضور اللغة الفرنسية ما زالت بارزة في كل من الجزائر وتونس، وهي في المغرب حاضرة ومعها بصمات اللغة الإسبانية في الشمال خاصة وبصمات أخرى من الإنكليزية لدى فئة المثقفين ولا سيما منذ بضع سنوات، وربما خفت ملامح حضور الفرنسية في موريتانيا كما كادت تحتجب بصمات الإيطالية في ليبيا. والثنائية في الحياة العامة سائدة في لبنان بشقيها الإنكليزي والفرنسي، ولكنها في جلّ أقطار الخليج العربي قد شاعت

بصيغة لا يمكن إلحاقها آليًا بما خلفه الاستعمار الكلاسيكي من آثار، وإنما جاء حضور اللغة الإنكليزية في شتى تجليات الحياة العامة نتيجة طبيعية لما قد نسميه بعصر النفط.

ويزداد المشهد اللغوي تعقّدًا والتحديات أمام الطفل العربي تعشًا واستعصاءً بما يتضافر مع ظاهرة الثنائية على نمط الطبقة اللغوية العليا من ثنائيات يُدرجها علماء اللغة ضمن التداخل اللغوي عبر تأثير الطبقات اللغوية المجاورة (Adstrat). لقد كان المثال الناصع لهذه الظاهرة متمثلًا في حضور اللغة الفارسية - بحكم الجوار الجغرافي أو بحكم التبادل التجاري أو بحكم الامتزاج الطائفي - في العراق وفي البحرين وفي عُمان، ولكن المسألة اتخذت أبعادًا فسيحة أخرى منذ حلول العصر النفطي. ويلخص د. أحمد عتيق في بحثه إلى مؤتمر «لغة الطفل العربي في عصر العولمة» - كما تحدّثنا عنه مليًا أعلاه - هذا المشهد الاستثنائي قائلاً: «بدأت اللغة العربية، لغة المجتمع الخليجي الأولى ومنذ أوائل الخمسينيات من القرن الماضي، صراعها المتواصل مع اللغة الإنكليزية بنحو خاص. حيث أخذت تبرز في البداية كلغة رئيسة للخبراء والفنيين العاملين في شركات النفط الأجنبية العاملة في المنطقة، ثم تبرز كلغة مميزة مألوفة لدى الكثيرين من المثقفين والمتعلمين من المواطنين الأصليين العائدين من بعثاتهم إلى الخارج، ثم أداة للتواصل والتعامل التجاري الذي ظل يواصل نشاطه وحركته في تسارع مستمر مع كثير من الدول الأجنبية ولا سيما الغربية منها، لتصبح بعدها اللغة الإنكليزية محمولة مع الآلاف من الأجهزة والأدوات والسلع الحديثة المستوردة».

ويواصل الباحث توصيفه للواقع اللغوي الخليجي قائلاً: «لقد أخذ صراع العربية مع الإنكليزية الوافدة يتسع شيئًا فشيئًا حتى أصبحت اللغة الثانية الدخيلة تنافس لغة المجتمع الأولى على النفوذ في العديد من مواقعها المهمة. هذا في الوقت الذي بدأ فيه سيلُ العمالة الأجنبية يتدفق ويمتدّ ويزداد مع زيادة النشاطات الاقتصادية والتجارية؛ بحيث لم تمر سنوات كثيرة حتى حلّ في أوساط المجتمع عشرات الألوف من الأجانب من مختلف الأجناس

والأصول، وحلت معهم لغاتهم المتباينة الأصول لتشكيل جبهة ثانية للصراع مع العربية في موطنها وعلى ساحاتها (...) أدت الأسباب المذكورة مع مرور الزمن إلى تراجع مكانة اللغة العربية في كثير من أوساط المجتمع الخليجي، وإلى ضعف ناشئة هذا المجتمع في لغتهم الأم إلى درجة أصبح معها الضعف واضحًا وسائدًا، بل أضحى يهدد باضطراب الهوية أو ضياعها في كثير من الأوساط. ولم يكن هذا الضعف ليقصر على لغة المجتمع المحكية العامة، وإنما تسرب إلى لغة التعليم والثقيف ولغة الكتابة والتدوين وأصبح يهدد بمزيد من الفراغ الفكري والثقافي لدى ناشئة المجتمع. ولا يبعد أن يكون هذا الاضطراب اللغوي وهذا الضعف سببًا رئيسًا فيما يعاني منه المجتمع الخليجي في وقتنا الحاضر من هبوط في مستوى التعليم في مختلف مراحله، ومن تدني مستويات الإنتاج العلمي والفكري الذي ما فتئ المسؤولون عن الثقافة والفكر في المنطقة يصرخون بالشكوى منه».

أما الثنائية الناتجة عن الطبقة اللغوية السفلى (Substrat) حسب تصنيف اللسانيين - التي تعني اللغة الأصلية للمجموعة البشرية قبل تقبلها التاريخي للسان طبيعي بديل - فتجلى بشكل بارز في كل من السودان والمغرب والجزائر. وهي تمثل تحدّيًا إضافيًا أمام الطفل العربي وهو يخطو في تلك الأمصار على درب التلقي اللغوي. فالسودان أنموذج فريد لتعدد الثنائيات اللغوية بحكم غزارة التنوع الثقافي الناجم عن أصوله الإثنية الأولى قبل انخراطه التاريخي في منظومة الدولة الإسلامية التي تعرّبت معها الأجnas العرقية والثقافات المحلية. ففي السودان مائة وخمسون «لغة» ولم تنفك المسألة اللغوية تتصدر كل أضرب المنازعات الداخلية، بل إنّ القوى الأجنبية قد اتخذت من العامل اللغوي سلاحًا حادًا في بسط النفوذ وإيقاد الفتن. ويلخص د. حيدر إبراهيم علي الوضع اللغوي - في بحثه إلى مؤتمر لغة الطفل في عصر العولمة - قائلاً: «استطاعت السياسات الاستعمارية إبطاء انتشار اللغة العربية والإسلام في الجنوب وجبال النوبة، ولكنها عجزت عن إيقاف انسياب اللغة العربية السلمي في تلك المناطق. ولم يحتج المواطنون لدعم الدولة فقد كانت التجارة والهجرة والتعليم من أهم عوامل بقاء اللغة العربية. وكما انتشر

الدين الإسلامي من خلال المهاجرين والصوفيين لا بقوة الدولة وسلطة العلماء
الفقهية فكذلك الأمر بالنسبة إلى اللغة العربية». ويمكننا أن نتيّن الوضع
الاستثنائي للثنائيات اللغوية في السودان من خلال آخر ما عرفته هذه القضية
من تقلب السياسات ويتمثل في اتفاقية السلام الشامل الموقعة عام 2005 -
كما أورده الباحث - وقد نصّت على ما يلي:

- كل اللغات المحلية هي لغات قومية ويجب احترامها وتطويرها
وترقيتها.

- اللغة العربية هي اللغة القومية واسعة الانتشار في السودان.

- العربية لغة أساسية على المستوى القومي، وستكون مع الإنكليزية لغة
العمل الرسمية لأشغال الحكومة القومية ولغة التدريس في التعليم العالي.

- بالإضافة إلى العربية والإنكليزية يمكن للمشروع على أي مستويات
ولائية أو محلية تبني أي لغة أو لغات محلية أخرى بالإضافة إلى اللغات
الرسمية.

- استعمال أي لغة رسمية على مستوى الحكم والتعليم يجب ألا يكون
عرضة للتمييز.

وفي الجزائر تبرز التحديات أمام الطفل العربي بحكم تعقد المشهد
اللغوي، فالى جانب الازدواجية المبدئية بين الفصحى والعامية تقوم ثنائية
أولى على مدار الطبقة اللغوية العليا بحكم مخلفات حقبة الاستعمار الفرنسي.
وتقوم ثنائية أخرى بحكم حضور الطبقة اللغوية السفلى وهي الأمازيغية؛ هذه
التي استخدمها الاستعمار سلاحًا للتفكيك الحضاري والتي استعادت مشروعيتها
حضورها الثقافي في المنظومة التعليمية منذ عام 1995، ولقد ازداد الوضع
تعقدًا منذ تم إدراج اللغة الإنكليزية في مناهج التعليم الأساسية. ولا يقلّ الوضع
اللغوي في المغرب تعقدًا عمّا هو عليه في الجزائر، فهناك تعدد لغوي يتراءى
ظاهرًا بالتوافق والوثام ولكنه يخفي احتدامًا خطيرًا. وقد تمّ تشخيصه في مؤتمر

«لغة الطفل العربي في عصر العولمة» بفضل بحث د. آمنة الدهري، ويتلخص الوضع إلى جانب ازدواجية الفصحى والعامية في تراكب نمطين من الثنائيات: ثنائيات مردها الطبقة اللغوية العليا وتمثلها الفرنسية والإسبانية والإنكليزية، وثنائيات من صنف الطبقة اللغوية السفلى وتمثلها اللغات الأمازيغية التي تشكل كما تحللها الباحثة «من ثلاثة أنواع: تامازيغت، تاشلحيت، وتريفيت، تنتمي إلى نفس الجذر السامي الحامي الذي يجمعها باللغة العربية الفصحى وتتكلمها مجموعات متنوعة ممتدة في كامل البلاد تناقلتها أجيال متعاقبة بطريقة شفوية إلى أن تم التفكير في المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية (المحدث سنة 2002) بتوحيدها وكتابتها بالخط المسمى تيفيناغ، بل وإدراجها ضمن المنظومة التعليمية مراعاة للخصوصيات الثقافية الجهوية بالبلاد. وتضاف في هذا الإطار أيضًا الحسانية المتداولة في الأقاليم الصحراوية».

يتضح من كل ما سبق أن التحديات التي يواجهها الطفل العربي وهو على دروب اكتساب لغته القومية متعددة متنوعة، ورغم اختلافها النوعي من قطر لآخر فإنها تجتمع على حقيقة مشتركة وهي أن المهارة اللغوية واقعة تحت ضغط التداخل الدائم وهذا يسبب ضعف الاستيعاب التربوي لدى الناشئة. بل إن كل القرائن تدل على أن مجال الطفولة في الواقع العربي بدأ يتحول لكثرة ما يسوده من عوائق إلى حصار للغة العربية الفصحى تنوس فيه بين الاصطراع واختناق الأنفاس. ويزداد الأمر وطأة بفعل آليات الإعلام التي تضغط بشكل مطرد، وما من شك في أن التطور العملاق الذي عرفته وسائل الاتصال المسموعة والمرئية قد دفع التواصل الإعلامي إلى أن يتحول إلى مدرسة كبرى تسوق المعلومة وتروج الثقافة ولكنها تلقن أيضًا ملكات اللغة. فبأي لسان كثفنا التواصل الإعلامي حصّلنا منه على فائض أدائي لدى الجمهور، وعلى مردود متنام في المهارات التعبيرية، وعلى درجة أرقى في طاقة الاستيعاب وملكة الاكتساب. وهذا ينطبق على كل فئات المستمعين والمشاهدين وعلى كل شرائحهم العمرية ولكنه على الأطفال الناشئين أصدق. ولئن وُفقت بعض الأجهزة الإعلامية العربية إلى الالتزام الشريف باللغة القومية وإلى الرعاية النبيلة لمعيار السلامة ومرجعيات الفصاحة فإن الوعي كثيرًا ما يغيب فتسلط

نزعة المجهود الأدنى ويعتم الاستسلام إلى الكسل الفكري وخاصة فيما يسمّى ببرامج «التنشيط» الإذاعي أو التلفزيوني أو ما يسمّى بالنقل المباشر. وقد استشرت عاهة «التلھيج» حتى إن بعض الفضائيات أصبحت تسوّق الأخبار باللغة الفصحى، ثمّ إذا اتصلت على الهواء بمبعوثيها لتأمين النقل المباشر توسّلتوا باللهجة العامية فتراهم يبذلون من الجهد في سبيل «التلھيج» أكثر ممّا كانوا يبذلونه لو واصلوا نشره أخبارهم باللغة القومية؛ لأن تهيو المفاهيم والمصطلحات والعبارات المكرّسة في انصياعها باللغة الفصحى أكثر من تهيو العامية لها.

إنّ للمشهد «اللغوي - الإعلامي» في كافة أرجاء الوطن العربي ملامح عامة لا بدّ قبل الخوض في مسائله المبدئية الكبرى من رسمها ولو على سبيل التوصيف الإجمالي الذي يتجاوز الفروق النوعية القائمة بين التجارب العربية من جهة وأنواع الوسائط الإعلامية من جهة مقابلة. فعندما تأسّس البث الإذاعي وبدأ ينتشر في الأقطار العربية - منذ ثمانية عقود تقريباً - كان الاختيار الطبيعي يومئذ هو استعمال العربية الفصحى، ثم توسّلت بعض البرامج بلغة التداول لتخاطب الجماهير التي كان كثيرٌ منها في أمة مطلقة. ولا يغيب عن الذاكرة أن محطات إذاعية كثيرة بعثتها الحكومات الأجنبية إبان الصراعات الدولية الكبرى كانت لا تستخدم إلا العربية الفصحى، وكانت تحمل رسالة عسكرية وسياسية وأيديولوجية. وتباعاً لذلك كانت هيئة الإذاعة البريطانية تخصص إحدى قنواتها للبث باللغة العربية، وكانت تنتهج خطأ يترأى موضوعيّاً إذا ما قيس بالإذاعات المنتشرة الأخرى، بل كانت تحرص على السلامة اللغوية القصوى، وقد وظفت في سبيل ذلك خبرات عربية مشهوداً لها بالكفاءة العالية.

ومرّ زمن، وتعاقبت العقود، ودالت أحوال على الأقطار العربية، وتلاطمت أمواج المدّ المذهبي بين قومي ويساري وليبرالي ثمّ بين إسلامي وعلماني، وفي أثناء كل ذلك قفزت تكنولوجيا البث الصوتي فأصبح تركيز محطة إذاعيّة من أيسر المشاريع تأسيساً وتمويلًا، ودخل القطاع الخاص منافساً ومزاحماً ومرتدياً جلايب اقتصاديات السوق ونواميس العرض والطلب. واقتحمت

مجال البث الإذاعي آليات الإعلان الإشهاري بكل قوانينها المادية وحيثياتها النفسية وإغرائها الاستهلاكي، فإذا بمجال استعمال اللغة الفصحى يتقلص وتحل محله اللهجة العامية المناسبة للطرفين المكاني والزمني. ولم يطل الوقت حتى ظهرت في العواصم الأوروبية محطات إذاعية تتجه إلى الجاليات العربية المهاجرة، فأمنت في الممازجة بين الفصحى والعاميات، وزادت أن مازجتها باللغة الأجنبية التي تنطق بها العاصمة التي تبث منها ... وما لبثت العدوى أن انتقلت إلى عواصم بعض الأقطار العربية حيث ما انفكت تتكاثر إذاعات من القطاع الخاص تزهو بهذا الخليط، وبعضها عزل نهائيًا من تداوله اللغة العربية الفصحى وأصبح يقتصر على ثنائية اللهجة العامية واللغة الأجنبية. وعرف البث الإعلامي المرئي مسارًا موازيًا يكاد يتماهى مع الظاهرة نفسها لولا أنه أكثر استحكامًا، فمع خمسينيات القرن العشرين كان البث التلفزيوني قد انتشر كليًا في الغرب، ومع طلائع العقد الموالي بدأ يشيع في بعض الأقطار العربية، وكان محصورًا جغرافيًا بحكم مستوى التواصل الأرضي، ولقد تبنى في معظم أحواله اللغة الفصحى باستثناء ما اتصل بفن التمثيل بين أفلام ومسرحيات، غير أن العقد الأخير من ذلك القرن قد عمم البث الغزير عبر الأقمار الاصطناعية وأزال الحدود الجغرافية، ولكن التسابق نحو محاكاة الآليات الإعلامية الأجنبية قد خلخل قلعة اللغة العربية من داخلها.

إن طغيان ثقافة الصورة وسيطرة قانون الإغراء المشهدي وازدهار «تلفزيون الواقع» قد دفع كل ذلك إلى التوسل بالعاميات بدءًا بلغة التخاطب التي يستعملها المنشطون والمنشطات للبرامج المباشرة. وقد تضاعف المدّ اللّهجيّ بحكم السعي إلى تشريك الجمهور في المحاوراة عبر الاتصال الهاتفي، وكل ذلك مربوط بتوفير المردود المالي المباشر باتفاق مع شركات الاتصال الهاتفي. وازدهرت في نفس الوقت صناعة المسلسلات التي تكرر اللهجات العامية حتى ولو كانت مضامينها ومقاصدها نخبوية عالية. وكان القطاع الخاص سبّاقًا إلى تكريس العاميات، وحتى الفضائيات التي انطلقت بتوازن لغويّ جميل بين العربية والعامية فإنها سرعان ما تخلت عن خيارها اللغوي وركبت موجة التداول اللّهجي. وانساق القطاع العمومي - شيئًا فشيئًا - إلى نفس الظاهرة،

وأصبح للتداول بالعاميات النصيب الأوفر. وإنه لمّا يثير الاستغراب إلى حدّ الدهشة أن البرامج الدينية قد انسأقت إلى نفس الظاهرة، بل إن جمهور العلماء والدعاة والوعاظ أصبحوا يجنحون إلى التداول اللهجي عبر البرامج الإعلامية على شاشة التلفزيون حتى الذين منهم يتناولون قضايا في أعلى درجات الدقة والاختصاص؛ من علم القراءات أو من علم أصول الفقه عبر الاجتهاد في استنطاق النصوص لاستخراج الأحكام الشرعية منها.

وسط هذا الخضمّ، وإلى وقت قريب، كانت هناك قلعة صغيرة لم تطلها موجة تكريس العامية، هي النشرات الإخبارية إلى أن طلعت بعض الفضائيات الخاصة؛ بدأ بعضها - كما أسلفنا - بتقديم نشرة الأخبار بالفصحى فإذا عرّض على المشاهدين نقلًا مباشرًا تولّى المذيع الموجود على «عين المكان» توصيف الحدث والتعليق عليه بعاميّة البلاد، ثم ظهرت على بعض القنوات نشرات إخبارية كاملة بالعامية، وظهر في ربوع أخرى من يتولّى عرض الصحافة المكتوبة الصادرة بالعربية أو باللغات الأجنبية متوسّلاً بالعامية تمامًا. لا بدّ من البوح بالحقيقة القاسية؛ أن المشهد الإعلامي الحالي كما يتلقاه الطفل العربي ببراءة كل الأطفال يدفعنا دفعًا إلى التسليم بأن اللغة العربية قد كان لها عند أهلها من الوزن والاعتبار أيام الاستعمار أكثر ممّا لها عندهم الآن بعد عقود من إرساء دولة الاستقلال. وهذا ما يتفرّد به العرب دون سائر الشعوب الذين عرّفوا الاستعمار وتحرّروا منه ومن آثاره، ومن كان يصدّق أو يتوقع أن أهل الضاد سيفعلون بلغتهم زهدًا واستخفافًا وهم مستقلون ما لم يستطع الأعداء أن يفعلوا بها حين كانوا قابضين على الأنفاس؟ كيف نتحدث عن التنشئة السليمة للطفل العربي والحال أننا نعيش انفصامًا بين أدوات المنظومة التربوية وشروط النهضة الحضارية؟ كيف نرقى إلى آليات الاستثمار في حقل التواصل؟ وكيف نمسك بأساسيات اقتصاد المعرفة ومجتمعنا العربي هو المجتمع الوحيد - بين سائر مجتمعات المعمورة - الذي يتخرّج فيه التلميذ من التعليم الثانوي وهو عاجز عن تحرير عشر صفحات تحريرًا سليمًا؛ لا بلغته القومية ولا بلغة أجنبية كما سبق أن بيّناه؟

إلى كلّ التحديات الماثرة أمام الطفل العربي في طريقه إلى تلقّي لغته القومية وإلى امتلاك مهاراتها، وإلى الانتقال بها من العادات المكتسبة إلى ما يجانس الطبع والجملة يَنضاف تحدّ آخر ليس هو أهون التحديات؛ إنه الأميّة التي ظلت مرتفعة الحضور في مجتمعنا العربي. ولسنا ندري ولا أحد يدري بمَ يجيب التاريخ حين نسأله عن دولة الاستقلال العربية ماذا فعلت بوعودها التي قطعتها على نفسها بعد كل هذه العقود من تأسيسها حين نقرأ تقرير «المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم» الذي أصدرته بمناسبة اليوم العالمي لمقاومة الأميّة بتاريخ 8 جانفي (كانون الثاني/ يناير) 2008.

إن اللغة هي المعمار الخفي الذي يتشيد به الفكر ويستقيم، والذي على قوامه تستقيم تنشئة الطفل الذي هو مخزون الأمة وقاطرتها نحو المستقبل. ولا مستقبل للناشئة إلا من خلال مصالحة وطيدة مكيّنة بين الطفل العربي ولغته القومية الصامدة.

الفصل العشرون

الاكتساب اللغوي ورهاناته

لم يكّد ينفّض مؤتمر «المجلس العربي للطفولة والتنمية» المنعقد في القاهرة حول «لغة الطفل العربي في عصر العولمة» حتى نظم بعد يومين فقط «المركز الثقافي للطفولة» في دولة قطر بالتعاون مع «المجلس القومي للطفولة والأمومة» في جمهورية مصر العربية المؤتمر الدولي الأول حول «الطفل بين اللغة الأم والتواصل مع العصر» وذلك في 21 - 23 فيفري (شباط/فبراير) 2007. ولما كانت قناة الجزيرة طرفاً فاعلاً في تصوّر مضامين المؤتمر وتنظيم وقائعه فقد انصبّ الجهد على الجانب التواصلّي للغة رغم تخصيص محور قائم الذات لمعالجة قضايا «اللغة الأم في أبعادها القومية والوطنية والعلمية والعالمية».

إنّ ما يشدّ انتباه الباحث الراصد ويتحتم التنبيه عليه هو أن مفهوم «اللغة الأم» في التداول العربي تكتفه التباسات مضللة، فالاستعمال ينوس بين تصوّرات تبدو متآخية بينما هي ذات مرجعيات متباينة. وفد علينا هذا المفهوم من الثقافة الحديثة الناهلة من جداول العلوم اللسانية ولا سيما في تناولها موضوع الاكتساب وما إليه من تحصيل وتعلم وتعليم، والعبارة الموافدة تشكّل متصوّرًا ذهنيًا يقوم على الجمع بين اللغة والأم سواء على رابطة الإضافة المختزلة كما في الإنكليزية (Mother Tongue) أو على رابطة النعت والمنعوت كما في الفرنسية (Langue maternelle). وإذ لم ينفصل مستوى التداول الأدائي في تلكما اللغتين عن المستوى «الفصيح» انفصاليًا يمسّ جوهر البناء الكلّي فإن المصطلح ظل يُستعمل للتمييز بين اللغة القومية واللغات الأجنبية الدخيلة. أمّا في العربية فقد استعرنا المفهوم وتشتت لدينا دلالاته؛ لذلك ظهرت نزعة يتقيّد أصحابها بالمنطق العلمي الصارم فيجعلون مصطلح «اللغة الأم» وقفًا على المستوى العامي من التداول، ويعتبرون أن

اللغة العربية الفصحى بمثابة اللغة الثانية فلا يرسلون عليها ذلك المفهوم. غير أن الخلل يُعزى إلى انحراف في ترجمة المصطلح الوافد، فقد شاعت ترجمته بعبارة «اللغة الأم». ولو دققنا الأمر والتزمنا بالفروق الرقيقة في المعنى لأدركنا أننا أمام تصوّر مغاير تمامًا لكلا المصطلحين الإنكليزي والفرنسي، بل إن عبارة «اللغة الأم» لو أردنا نقلها إلى اللغة الأجنبية لحصلنا على عبارة أخرى غير التي نحن بصدددها ولألفينا أنفسنا في مجال دلالي آخر ضمن العلوم اللغوية، كأن نتحدث عن اللاتينية بوصفها «اللغة الأم» للفرنسية والإيطالية والإسبانية. ومن أجل هذا التداخل، ورغبة في تفادي الالتباس، تولّد في التداول العربي مصطلح جديد هو «لغة الأمومة»، على أنه لم ينبُج من الاضطراب في المقاصد إذ يجنح إلى المستوى التعليمي.

ومن طريف ما حصل لدينا أن نحا بعضهم إلى مجافاة لفظ «اللغة» مستدعيًا بديلًا له وهو «اللسان»، وهذا ما نستشفه من التسمية التي اختيرت لبعث «مركز اللسان الأم» في أبوظبي الذي يعرف نفسه بأنه «تأسس عام 2005 كمركز متخصص في تعليم اللغة العربية للناطقين بغيرها، ويهدف المركز إلى الارتقاء بمعايير تعليم اللغة العربية لهؤلاء إلى مستوى علمي احترافي. ويعمل فريق مركز اللسان الأم بشكل دؤوب لتحقيق رؤية المركز وأهدافه في هذا الغرض، وللمساهمة في نشر نظام تعليمي متطور. ويقدم خدمات عدة كتعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها، وتدريب المعلمين المتخصصين في ذلك، وإعداد المناهج التعليمية لنفس الغرض وتطويرها لتلبي حاجات المتعلمين كافة بمختلف اختصاصاتهم وخلفياتهم. ويُعتمد في مركز اللسان الأم على اللغة العربية المعاصرة الفصيحة والقريبة من اللغة المحكية لكونها اللغة المفهومة في جميع أنحاء العالم العربي، بعكس اللهجات العامية التي تختلف من شعب إلى آخر. كما تتميز اللغة العربية المعاصرة بأنها لغة الإعلام العربي بصفة عامة، وبأنها اللغة المكتوبة لدى جميع الشعوب العربية دون غيرها من اللهجات، إضافة إلى كونها لغة المراسلات التجارية والرسمية في البلدان العربية. ويوظف مركز اللسان الأم جميع الوسائل المرئية والسمعية لجعل عملية التعليم أكثر تفاعلاً وأكثر تشويقاً وإثارة وإفادة للمتعلم. ويهتم

المركز بجودة الخدمات التي يقدمها إيماناً منه بأن الجودة هي مفتاح الارتقاء والتطور والتميز».

لقد حلمت اللسانيات بأن تكون علماً له خصائص العلوم الدقيقة، ولكنها اكتشفت أن سمة العلوم الإنسانية تظل كابحة لها غالبية عليها. وأبسط القرائن على ذلك أنها عجزت عن تخصيص مصطلحات قارة موحدة لموضوعها بحسب مراتبه، فللظاهرة اللغوية ثلاثة مستويات من التجلي: المستوى الفردي أي عندما يستخدمها الفرد وهذا ما مُتَّخِذ له مصطلح الكلام على أساس أننا نقول كلام زيد أو كلام عمرو، والمستوى النوعي ويُنسب إلى المجموعة البشرية الناطقة بما يفهمه بعضهم عن البعض الآخر ويختص بهذه المرتبة مصطلح اللسان فنقول لسان العرب أو لسان الروم، والمستوى الكلي حيث نتحدث عن الظاهرة بوصفها شاملة للبشر جميعاً وهنا يتمخض مصطلح اللغة على معنى اللغة البشرية مهما تكن طبيعة تكشفها وأنساق انتظامها أصواتاً وصيغاً وتراكيباً. ولكن واقع الاستخدام ينقض هذا التكريس المصطلحي؛ فلفظ الكلام يُرسل على ما ينطق به الفرد، ولكنه ظل يُطلق أيضاً على الظاهرة العامة، وبهذه الدلالة دار ذاك السَّجَالُ الخصب في التراث العربي الدائر حول «الصفات» فتولد علمٌ غزيرٌ عميق تجاوز مباحث العقيدة فأرسي بمراكبه على شواطئ التفكير اللساني في أغواره العلمية الناصعة؛ هو علم الكلام.

وكذا الأمر مع لفظ اللغة، بل هو أوسع انفتاحاً إذ تقول لغة زيد وتقول لغة العرب ثم تقول لغة البشر تمييزاً لها من لغة الحيوان أو لغة الرموز والإشارات. وقد لا يختلف الوضع كثيراً مع مصطلح لسان وإن ندر أن يُرسله الاستخدام على المستوى الكلي من تجليات الظاهرة. والحاصل لدينا أن تموج معاني الألفاظ الدالة على «موضوع» المعرفة قد حال بين اللسانيات وإدراكها منزلة العلم الدقيق على منوال الرياضيات التي هي الرمز الأقوى لما يقال له «العلوم الصحيحة». في خضم هذا التجاذب المصطلحي والمفهومي تصبح قضية اكتساب الطفل العربي للغة الفصحى وهي بين أخلاط وأمزاج من التمظهرات الأدائية إبلاغاً وتلقياً. ومن الحقيق بذكره والوقوف عليه ما أقدمت على إنجازهِ

مؤسسة الفكر العربي تحت عنوان «مشروع الإسهام في تطوير تعلم اللغة العربية في العالم العربي» الذي اختير له اسمٌ مختزل هو «عربي 21»، وتولت إدارته د. منيرة ناهض الناهض الأمين العام المساعد تحت إشراف د. سليمان عبد المنعم الأمين العام للمؤسسة. وقد انطلق المشروع في 21 ماي (أيار/ مايو) 2010، وكان مستنداً إلى مسوّغات، هادفاً إلى غايات، تلخصها أدبياته كما يلي:

«ثمة اتفاق على ضرورة الإسهام في تطوير تعلم اللغة العربية يستدعيه الواقع الذي وصلت إليه حالة هذه اللغة اليوم وما يحيط بها من مخاطر. الأمر الذي يتطلب العمل على تمكين اللغة والنهوض بها والحفاظ عليها قوية وعصرية لأنها تعني الهوية والانتماء. وهذا ما دفع ببعض الحكومات والمؤسسات العربية، الرسمية والخاصة، إلى تبني الدعوة للحفاظ عليها كأحد اهتمامات العمل العربي المشترك. وفي واقع الأمر لا تقتصر الأزمة على اللغة العربية فحسب وإنما على مسألة التعليم بمجمله في العالم العربي. وأهمية اللغة العربية لا تكمن في كونها لغة تراثنا وديننا وحضارتنا فقط، بل في كونها اللغة التي يُفترض أننا بها نتعلم ونشقف ونقرأ ونفكر ونحبّ وناقش، وعليه فإن أي قصور في اللغة سيؤدي إلى تعطيل تلك الوظائف وإلى إسقاط الفكر العربي والموقف العربي من مفكرة المحافل الدولية السياسية والاقتصادية والثقافية ذات الشأن. كما أن ضعف الطالب في اللغة العربية وضعف معظم مدرّسي اللغة العربية وضعف طرق تدريسها وطرق التعامل المهني مع الأطفال والناشئة يتعاضم صداه في صفوف الرياضيات والعلوم والاجتماعيات وغيرها من المواد التي تعتمد على اللغة العربية كأداة لتوصيل المعلومات والأفكار.

وتتجلى أوجه المشكلة التي تواجه اللغة العربية من خلال عدة مظاهر؛ منها سيطرة اللهجات العامية، وهجر الفصحى إلى اللغات الأجنبية وبخاصة الإنكليزية، وركاكة اللغة العربية المتداولة في بعض الوسائل الإعلامية أو في غالبية الوسائل التجارية ولا سيما الإعلانات ولافتات المحلات التجارية، ناهيك بلغة «التواصل الإلكتروني» والرسائل المحمولة وغيرها من وسائل

التواصل الحديثة حيث تكتب اللغة العربية بالعامية وبأحرف وأرقام إنكليزية. هذا فضلاً عن الجدل الدائر في أكثر من مؤتمر وورشة عمل حول أسباب ضعف اللغة العربية لدى الطلاب العرب. وعليه، تحتل مسألة تعليم اللغة العربية أهمية قصوى في ظل عالمنا المتحوّل وفي ظل الأسئلة التربوية الملحة المطروحة عمومًا والتي تشير إلى الوضع السيئ لتعليم اللغة العربية وتعلمها في معظم مدارس الوطن العربي».

وتؤكد وثائق المشروع على أن أعوارًا تصمّم حال اللغة العربية في المنظومة التعليمية السائدة، ومن أوضحها: غياب ما يسمّى أفضل الممارسات التعليمية - الاعتماد على الكتاب المدرسي لاكتساب اللغة - عدم وجود معايير لتعلم اللغة العربية - غياب معرفة استخدام التكنولوجيا لخدمة تعلم اللغة العربية وإجراء البحوث - ندرة البحوث العلمية والإجرائية المتعلقة بطرق تعلم اللغة. بعد ثلاث سنوات تقريبًا من انطلاق المشروع ارتأى القائمون عليه إجراء تقييم لبيان فائض الجدوى فيما أنجز، فبعثوا لجنة نادوا إليها الدكتور علي فخرو وزير التعليم سابقًا في دولة البحرين، والدكتورة سهام الفريح أستاذة النقد في جامعة الكويت وعميدة كلية الآداب فيها سابقًا، وكان لكاتب هذه الأسطر شرف الانضمام إلى اللجنة. اجتمعنا في بيروت يومي 5 و6 آذار/ مارس 2013 للعمل والتداول ثم رفع تقرير الخبرة، وكان لزامًا أن نركز إسهامنا الشخصي في توفير بعض المقومات الأساسية التي تنير فريق العمل معرفيًا في مجال علوم الاكتساب اللغوي وتحصيل المهارات الأدائية، وهو حقل ما فتى يغنى بفضل تضافر الاختصاصات وفي مقدمتها اختصاص اللسانيات.

إن اللغة ملكة، وتحصيلها قرين تعلّمها، ولا تعلّم إلا بتعليم سواء أكان إراديًا أم غير إرادي. وسؤال اللغة يستدعي سؤال التواصل على قدر ما يستدعي أسئلة القصد والتعبير والإبلاغ. وكله عائد إلى سؤال الدلالة: كيف تنشأ وكيف تتجلى حتى يتمثلها الساعي إلى تحصيل ملكة اللغة؟ ولكن سؤال اللغة والأسئلة الحافة به ترتدّ في نهاية التجوال إلى سؤال الاكتساب: ما الذي منه حاصل بالذات وما الذي منه وافدٌ بحكم الأعراض؟ وهل هناك سماتٌ خاصة

تميّز اكتساب اللغة الإعرابية من اكتساب أي لغة أخرى غير إعرابية؟ وكيف يتحقق ما هو ناشئ بالفطرة، مولود معنا؟ وكيف يتهدّب بالثقاف ما هو مقدّم إلينا بالعجلة أو على مهل؟ وهل يحق لنا أن نتحدث اليوم عن البعد النشوئي في الظاهرة اللغوية على معنى غير المعنى الذي كان يضيع في متاهاته الأقدمون حين كانوا يحفرون في غيابات التاريخ باحثين عن الكائن الأول كيف نطق، وكيف تعلّم، ثم كيف أورث أخلافه لسانه المصفى الأوحّد فأضاعوه، وتبدّد اللسان الواحد بينهم فغدا ألسنة ولغات ولهجات؟ وهل يحق لنا إذا أن نتحدّث عن نشوئية اللغة في مستوى الفرد الأدمي الواحد، وعلى مقطوعة من محور الزمن هي تاريخه الفردي لا تاريخ البشرية جمعاء؟ وإلى أي مدى يصحّ لنا أن نتبنّى أجهزة تعليمية نشأت عند أقوام لغاتهم ليست من جنس اللغات الإعرابية؟

من هذا المَكمن يبرز اليوم الحديث عن التجارب العالمية في حقل البحث اللساني متضافراً مع مجال تعليم اللغات إذ كلاهما سابغ في حوض التجربة الإنسانية. ولئن كان الأول منهما وهو البحث التربوي ضارباً جذوره في التاريخ البعيد فإن البحث اللغوي لم يعرف انطلاقاً أحكامه وانسراح مقاييسه إلا مع اللسانيات، فمعها وبفضلها انحجب الفرديّ والنوعيّ وتبوأ الكلّي مرتبة الصدارة. فعالم اللسان - وإن اعتمد كلام الأشخاص وهو المستوى الفردي من الظاهرة اللغوية، وبحث في الألسنة التي هي المستوى النوعي منها - إنما ينصبّ همّه أساساً على استخلاص المشترك بغية استنباط النواميس المتحركة في الكلام الإنساني عامة مهما كانت تجلياته الفردية أو القومية ومهما كانت خصوصياته التاريخية والراهنة. فاللسانيات ترسم لنفسها غاية محدودة هي البحث في الكليات، غير أن البحث اللساني ما زال ينتظر كشف الخصوصيات العالقة باكتساب اللغة الإعرابية دون اللغات غير الإعرابية، وما زال يترقب استنباط الآليات الذهنية التي يُنجز بها الأطفال الإفصاح السليم دون وعي بقواعد النحو وهم يحصّلون مهارة التعبير باللغة الإعرابية التامة.

وإذ أحرزت اللسانيات درجة متقدمة من الشمول فقد تأهلت إلى صياغة التجربة الإنسانية في مجال التربية بشكل شامل، بل بشكل يكاد يكون قاطعاً

ولا سيما في مجال تعليم اللغات. هذا المجال الذي التقى في دائرته مشربان: عالمية التجربة المعرفية كما أسسها البحث اللساني الحديث، وعالمية الإجراء الاختباري كما تحقق في مبحث اكتساب اللغة. وهكذا التحقت على هذا النسق كونيّة المفاهيم التربوية بكونية الحقائق اللسانية، ناهيك أن مجالات الاختصاص المعرفي قد رُتبت في منظومات جديدة فبرز حقل جديد من الاختصاصات المتضافرة يسمّى «التعليمية». ومن أقاصي الإرث المنهجي الذي استند إليه الفكر الإنساني الحديث واعتضدته العلوم الإنسانية قاطبة انبثق الاكتساب اللغوي كمركز لتقاطع المسالك المعرفية، فانبلج معه التضافر في صيغ متعددة الأطراف ومتناظرة الأبعاد كما لم تشهد هذه العلوم المتمازجة الاختصاصات من قبل. فمما ظلّ يحمله هذا المشرب المعرفي من بصمات تلك المنطلقات النظرية التي صاغتها بعض تيارات الفلسفة على مذهب البحث النفسي فارتكزت معها نظرية الإدراك الشمولي المُسمّاة بنظرية الجشطالت، وقد ذهب روّادها إلى أن الظواهر النفسية وحدات كلية منظمة، لها من حيث هي كذلك خصائص لا يمكن استنتاجها من مجموع خصائص الأجزاء، وهذا يعني أن إدراك الكلّ متقدّم على إدراك العناصر والأجزاء، وأن خصائص كل جزء متوقفة على خصائص الكل، فإدراك الكل إدراك مباشر أمّا إدراك الأجزاء فهو إدراك مكتسب ناشئ عن التجريد والتحليل.

وقد استقامت نظرية الإدراك الشمولي عندما تبين أن الإدراك الحسي يأتي دفعة واحدة إذ ليس هو مجموع التغيرات الحسية التي تتوالى على الوعي، ثم تمّ تعميم هذا التصوّر على مجالات متعددة. وكان ذلك إيذاناً بقصور نظرية التداعي التي كان أنصارها يروّون بأن الإدراك هو حصيلة انطباعات جزئية تتراكم فيدعو بعضها بعضاً إلى أن يحصل الاستيعاب، وهو المؤشر على الإدراك. إننا نريد أن نحفر تحت قواعد البنية المعرفية الحديثة من منظور اللغوي المتوسّل بعدسات التضافر بين اللسانيات وتعليم اللغات بحثاً عن جواب لسؤال الاكتساب في تولّده ونشوئه، وبحثاً عن السمات التي تطبع التصوّر الجشطالتي عندما يتعلق الأمر بتعليم لغة إعرابية - كاللغة العربية - لا يتداولها أبناؤها عن طريق الاكتساب الأمومي. فمن الطبيعي إذاً أن نقرن بين نظرية الجشطالت

عندما نقضت نظرية التداعي في الإدراك، والنظرية التأليفية في تعليم اللغة عندما كشفت تهافت النظرية التحليلية وقصورها عن تحقيق الاستثمار الأقصى لمواهب الطفل في التلقي ومداركه في الاستيعاب واستعداداته الماقبلية في اختصار مسافات الزمن كما يتبينه أهل الذكر. ومما اغتنى به مشربُ الاكتساب اللغوي كحقل دقيق الاختصاص متضافر الواجهات المعرفية جدولُ أتاه مرة أخرى من منطقة وسط بين الفلسفة وعلوم النفس، وكان ذلك على وجه التحديد متجسماً في علم النفس التكويني.

إننا على يقين بأن منجزات هذه المعرفة ستندفق أكثر لو تفرغنا لإعادة استكشافها من خلال تجربة الطفل العربي حين تعلّمه المدرسة لغته العربية على الوجه النحوي التام. فلأول مرة تستبصر اللغة من نفسها أنها المحرك الأول والأقدر في مجال البحث النفسي، ولأول مرة أيضاً يبرز موضوع تعليم اللغة بوصفه المفسّر الكبير للقضايا الشائكة التي تلتقي في مفترق من العلوم المتعددة. ومما لا شك فيه أن الفضل الكبير الذي قدّمه علم النفس التكويني بسخاء فريد هو إخصاب التضافر المعرفي بما أنه قد كان بحثاً في الإدراك من خلال نظرية المعرفة كما تعكسها مرايا علم النفس، واللسانيات، وعلم المنطق، بل وعلم العلامات أيضاً؛ نعني السيميائية العامة. والذي يتر انصهار كل تلك المشارب وآل بها إلى التضافر الخصيب أن البحث في الجانب اللغوي قد تركّز على مراحل اكتساب الطفل لأداته التعبيرية في مقارنة متوازنة مع مراحل نموّ الذكاء عنده ووصولاً إلى مراتب اكتمال الإدراك. وسيظل المنجز المعرفي في هذا المضمار منتظراً إسهام العرب من خلال ورشات الاختبار ساعة تكتمل بيداغوجية التعليم الأدائي للغة العربية بكل حيثياتها الإعرابية. وثالث الحقول المعرفية بعد المورد الفلسفي في نظرية الجشطالت والمورد النفسي في منحاه التكويني الحقل اللغوي ذاته أي اللسانيات العامة، بل نعني على مرمى التخصيص اللسانيات التعليمية من حيث هي ائتلاف بين الأمثلة الكلامية والنماذج المتجرّدة، ومن حيث هي أيضاً رؤية دَخَصَتْ منطلقات المدرسة النفسية السائدة وهي مدرسة السلوكيين، ثم من حيث هي فاتحة آذنت بفجر معرفي جديد سَمَتَه أن أهل الفلسفة يأتون اللغويين لا باحثين لديهم عن فهم

أدق للغة وإنما باحثين لديهم عن فهم أدق لخصائص الفكر وآليات الإدراك.

ومن وراء المقياس التربوي يشوي معيار لغوي محض؛ إذ في هذه اللحظة المعرفية تأتينا اللسانيات لتلقي أضواءها الكاشفات على النواميس القابعة خلف الخيار التربوي، ومدار كل ذلك اللغة. بل مدار ذلك سؤال هو حمال أوجه، أعني سؤال التحصيل: كيف يكتسب الطفل القدرة على تأديته بما ترضاه اللغة في أمان من اللبس؟ ولكننا ما زلنا - على الصعيد العربي - لم نهتم بعد بدرس العلاقة الجدلية الحميمة نفسيًا وذهنيًا بين مراحل التعليم وخصوصية اكتساب المهارة الأدائية بواسطة اللغة العربية حين تكون مستوفية لكل شروط الإفصاح الإعرابي وقبل تلقي القواعد النحوية بشكل نظري. وإن ديمومة التعليم الأساسي في نظر عالم اللسان هي ضرورة اقتضائية لا نقاش فيها، فمن كبريات التجارب المعرفية العالمية - في هذا المقام - ما أخبرتنا به النظرة التكوينية في علوم النفس حين تبين أن النمو الذهني عند الطفل يتدرج من مرحلة حسية حركية مع نهاية السنة الثانية، إلى مرحلة التهيئة الإجرائية مع الرابعة، إلى المرحلة الحدسية مع السابعة وفيها يتجلى وعيه للمحاورة باللغة، إلى المرحلة الإجرائية المجسمة وذلك مع الحادية عشرة وعندها يتدرج النمو الذهني لدى الطفل نحو مكانة التوازن النهائي حيث يتسامى نحو الترتيبات الإدراكية الراقية في العمليات المنطقية والصورية.

عندئذ علينا أن نوازي بين هذا الارتقاء الذهني المتدرج والملكة اللغوية في ارتساخها التدريجي لدى الطفل بعد أن تكون أبنيتها قد انسربت إليه، فنذكر أن بقاء التلميذ إلى سن الخامسة عشرة في ارتقاء مطرد طيلة تسع سنوات متتاليات بحسب تسع منازل تربوية هو الكفيل وحده بأن تبلغ تجربة الاكتساب اللغوي تمامها ولا سيما مع اللغة الإعرابية، فلا تنكس الملكة التعبيرية على نفسها، ولا تتسلم مخزونات الذاكرة اللغوية في جدولها المعجمي أو في خاناتها الدلالية، ولا يختل التوازن التركيبي بين القدرة على استيعاب المسموع والقدرة على إنجاز المظنون. وعندئذ نتبين بجلاء ما أسلفناه من تضافيع معرفي بين اللسانيات وتعليم اللغة من خلال التناظر المفهومي الحاصل بين التلقين

والاكتساب، فهذا مرماه الطفل وهو محايث لصناعة عامل اللغة، وذاك مرماه المعلم وهو محايث لصناعة عالم التربية. وليس التعليم كالاكتساب في نظر اللغوي، ولكنهما متماثلان في تقدير المربي، بل صنوان. وبين هذا وذاك مسافة ما بين صانع الهدف من منطلق الحاجة إليه، والمتحفّز نحوه بدافع السبب يسدّ بالغاية المنشودة أبواب ذرائعه عليه.

إن التجربة المعرفية المتمثلة ببعدها العالمي في اعتماد الحقائق النفسية عند البحث في أسس تعليم اللغات قد جاءت أوّل ما جاءت يوم أصبح مقرّراً أن المحصول اللغوي هو المعيار الأدق والأصلح لقياس الاستعداد العقلي لدى الطفل بحكم التلازم بين نموّ اللغة لديه وتبلور الوسائل التعليمية الناضجة من حوله. وأصلح المقاييس أصدقها، وسوف ينضج البحث اللساني عند العرب فثبت لهم في يوم من الأيام أن المهارة الإعرابية في الاكتساب اللغوي هي التي ستصقل عقول الناشئة صقلًا يجعلهم أقدر على استيعاب العلم الرياضي والعلم المنطقي وأقدر أيضًا على آليات الحاسوب بكل تجلياتها. إن المعادلة النفسية بين اكتساب اللغة وارتقاء الملكات الذهنية هي من الكليات التي بات من حق عالم اللسان أن يملكها ضمن الحقائق المستقرة لديه والشاملة لكل التجارب اللغوية والتربوية مهما تباينت الأصقاع وتفاوتت فصائل اللغات، بل ومهما ترامت تخوم المناهج المستخدمة، ولكن شيئًا ما ستظل عملية تلقين اللغة الإعرابية متفردة به سواء في مرحلة استيعاب الطفل للمسموع ثم إدراكه له أو في مرحلة تعاطيه الإفصاح عن رغباته بواسطة البناء الإعرابي. فمن مستلزمات الاستقراء اللساني في تعليم اللغة من خلال تصوّر النفسي المعزول عن محيط التضافر المعرفي ما أغرقت فيه التجربة التلقينية التي اعتمدت مبدأ أسبقية الجزء على الكل حينما كان المعلم يعلم الأطفال حروف اللغة حرفًا فحرفًا حتى إذا اطمأن إلى رسوخها كليًا أو جزئيًا شرع يؤلف منها الكلمة تلو الكلمة. يومها كان الظن أن الإدراك هو كالبناء المعماري في عالم المادة، يقتضي ترتيبه فلا يستقيم كيانه إلا إذا ائتلفت أجزاؤه ائتلافًا متعاقبًا على محور الزمن في تدرّج يتلو المركّب فيه البسيط منه. ونعي الآن تمام الوعي أن الطريقة التحليلية التي تجاوزتها الأحداث تمثل تعطيلاً بيّنًا لمراحل اكتساب اللغة العربية بحكم

تراصف البنى لديها من الحروف العارية إلى الحروف المعجمة ثم إلى الكلمة
فإلى الجملة.

إن اللاوعي المعرفي كان قد زين للعقل التربوي أن الطفل بما أنه كائن
صغير يكبر فعلى اللغة بحكم ذلك أن تقفوَ خطاه فتدعن لنفس القانون: تبدأ
أجزاء تنامي حتى تكبر فتصير كيانات مستوية. وليس أدعى إلى الإشفاق في
هذا المضممار من تلكم المساعي التي راح فيها بعض البَحّاثَة ينقبون عن نشأة
اللغة الآدمية الأولى معتمدين قياس افتراضاتهم على ما يلحظونه من تنامي
ملكة اللغة عند الطفل. فهذا كذاك؛ كله من القياس الخاطيء رغم ما يبرق به
من مغريات. وإن كل ما تحقق اليوم من مكتسبات عند منطقة التقاطع بين
دائرة المعرفة اللغوية ودائرة المعرفة التربوية في مسألة تعليم اللغة، وفي قضية
تحليل المدى الزمني الضامن لارتساخ النماذج التعبيرية نهائياً، إنما يُعزى إلى
العتبة التي تخطتها اللسانيات في رسم معالم هذا المبحث المترامي الأبعاد.
فالأول مرة نستطيع أن نقول إن الحواجز قد امتحت ما بين عمليات ثلاث كانت
متفارقة يتغاضى بعضها عن بعض؛ وصف اللغة، وتلقين اللغة، واكتساب اللغة.
وبامتاحتها سقطت الحواجز الفواصل بين عالم اللغة ومعلم اللغة والطفل
الناشئ الذي يسعى إلى اكتساب ملكة اللغة والارتياض بمهاراتها. وبناء على
كل ذلك نزعم أننا اليوم نعالج سؤال النهوض باللغة من خلال إيستيمية
الاكتساب، وبناء على ما سبق أيضاً قد نفهم لمَ كان علماء التربية وعلماء النفس
يتجادلون؛ أولئك يقولون إن هدف التربية أن نعلّم الناس كيف يفكرون، وهؤلاء
يردّون أفبوسعنا أن نعلّم الناس كيف يفكرون؟

إن النظرية التربوية في تعليم اللغة تجد أقوى معاضداتها في اللسانيات
النظرية، فالقدرة على تعليم اللغة ملكة ذاتية في الطفل تنبثق انبثاقاً بمجرد تهيؤ
البيئة الموضوعية حولها، أي بمجرد وجود الطفل - السليم بحواسه - في
وسط متكلم باللغة وهو ما نسمّيه بالحوض اللغوي. فكأن الملكة اللغوية لدى
الإنسان طاقة ذات حركة انتشارية تنطلق من ذات الإنسان بحثاً عما به تتشخص
في المحيط الخارجي، وهذا مدلول الصورة المجازية التي يردها المختصّون

بمجال الاكتساب اللغوي التلقائي: «إن على الطفل أن يصاب باللغة على معنى أنها بمثابة الفيروس أو بمثابة طعم التلقيح». غير أن الذي يفوت المتابعين هو أن هذا الناموس الاكتسابي مطلق لا يعرف التقييد، معنى ذلك أنه شامل للصنفين من الألسنة الطبيعية: صنف الألسنة غير الإعرابية وصنف الألسنة الإعرابية، فيكفي أن تضع الطفل في بيئة فصيحة حتى يشبّ على الأداء الفصيح بكل حيثاته الإعرابية.

ذاك بعضٌ ممّا قد يؤثّر به العمل العربي مشاريعه الرامية إلى خدمة اللغة العربية، إلى النهوض بها والارتقاء، إلى حمايتها وصيانتها والدفاع عنها. بل ذاك شيءٌ ممّا يشفع لنا حين نجمع بين لغتنا العربية وهويتنا الحضارية وأمننا القومي.

الفصل الحادي والعشرون
في خصائص المغرب العربي

إن النصيب الأوفر من الأعراض التي نصف بها حال اللغة العربية في الزمن الحاضر، والتي نشخص بها محاولة الانتصار لها والذب عنها، لهو منطبق بوفاء تام على الوطن العربي كافة. ولكن قسطاً من الحقائق الأخرى تتوزعه الأقطارُ فرادى بحسب الخصائص النوعية لكل قطر منها، وقد تشترك مجموعة منها في أشياء أملتها الحيشات التاريخية وآزرها التجانس الجغرافي. من هذه ومن تلك ستتخذ المثل الأكثر دلالة والأجدر بالفحص والمساءلة والأقدر على إمدادنا بالعظة والاعتبار، نتدبره فنعي بحق أغوار الاقتران بين اللغة والهوية وخطط السياسات الكبرى؛ ما هو منها وطني وما هو إقليمي وما هو دولي. إنها حال اللغة العربية في مغربنا العربي، وقد سبق لنا ونحن نتحدث في الفصل التاسع عشر عن «الطفل العربي واللغة» أن استطردنا إلى بعض ملامح الأوضاع اللغوية السائدة في عدد من الأقطار المغاربية عندما كنا نستعرض ما أسهمنا به في استراتيجية تنمية لغة الطفل العربي بحثاً عن التحديات التي تواجهه.

بديهي أن الوضع المتهافت الذي آلت إليه لغة الضاد على أيدي أبنائها يشترك في قواسم عديدة ولكنه متعددٌ في تجليات ظواهره. ولئن كانت النتائج واحدة فلا مفر من الإلماح إلى خصائص بعضها حيال البعض الآخر، وكم تبدل المشاهد بحسب تبدل زوايا النظر! ذلك أن نافذة الكيد اللغوي ثرية اللوحات؛ فيها النيل العلني، وفيها العداء المتخفي مكرًا أو خداعًا، وفيها الارتخاء الذي عِلته الغفلة ونافثه الغباء. نسوق في البداية شيئاً أضحي عند المؤرخين والاجتماعيين والسياسيين كالمعلوم بالضرورة، محتواه أن الاستعمار الفرنسي قد خالف الاستعمارَ البريطاني في أنه كان استعماراً ثقافياً ولغوياً بالقوة نفسها التي كان بها استعماراً سياسياً واقتصادياً، لذلك شاعت في المغرب العربي ظواهر بعضها يطابق ما ساد في المشرق وبعضها يفارق. هنا

تخصيصًا تأتي «ظاهرة الفرنكوفونية» كما عُمم الاصطلاح عليها، ولقد تكاثرت الالتباسات حولها وتضخمت، ولذَّ لكثيرين أن يمارسوا على ظهرها أنواعًا من المخاتلة الثقافية الماكرة. فلتجمل في أمرها بالاستكشاف الهادئ الرصين مبتدئين بتعريفها؛ إنها لا تعني معرفة الفرنسية أو إتقانها، ولئن كان كل من حذق لسانًا أحبّه فليس معناه أنه أحب أهل ذلك اللسان أو انخرط بالكلية في مرجعياتهم الثقافية وقيمهم الحضارية، ولا مؤداه أن يستنقص نفسه ويتنكر للغته أو يزدري تاريخه وحاضره. كما أن الذوبان في ثقافة الآخر ليس مشروطًا فيه معرفة لغته أو امتلاك مهاراتها، ولقد ضرب لنا الجزائريون أمثلة مُفحمة ناصعة؛ رأينا فيهم - على قلتهم - من انغمس في خدمة الفرنسيين واستطابوا الاستلاب في أحضانهم وهُم المسمّون بالحركيين، وكثيرٌ منهم تتقطع بين شفاههم أوصال اللسان الفرنسي فلا يكادون يفصحون به الإفصاح السليم الأدنى، ورأينا فيهم أعلامًا حذقوا لغة مولير وأمسوا مبدعين بها ولم تكن لهم دراية بغيرها ولكنهم ظلوا وطنيين حتى الرميم. كان الأديب كاتب ياسين (1929 - 1989) يصف اللغة الفرنسية بأنها «لسان الذئب» وكان يقول: «أكتب بالفرنسية لأقول للفرنسيين - بالفرنسية - إني لا أحبكم». وكان الأديب مالك حدّاد (1927 - 1978) يردّد: «اللغة الفرنسية هي منفاي الأشد قسوة من منفاي عن وطني»، ويردّد أيضًا: «إنّ المدرسة الفرنسيّة تستعمر أرواحنا».

من أجل إيضاح المستبطن في مفهوم الفرنكوفونية وإماطة القناع عن تمثلاتها المروّجة عقد «مركز دراسات الوحدة العربية» حلقة نقاشية في بيروت بتاريخ 26 فيفري (شباط/فبراير) 2011 كان موضوعها «الفرنكوفونية: أيديولوجيا، سياسات، تحدّ ثقافي - لغوي»، وقد حظي كاتب هذه الأسطر بحضورها والإسهام في وقائعها. وإنها لكثيرة جدًّا تلك الكتابات التي - بين أبحاث ودراسات ومقالات نضالية - تقدّم لنا توصيفًا ضافيًا للوضع اللغوي في أقطار المغرب العربي. وليس من غرضنا في السياق الذي نحن فيه أن نستأنف شيئًا من ذلك لا إطنابًا ولا إيجازًا؛ إنما نروم الوقوف على بعض الخصائص المائزة حول ظاهرة الفرنكوفونية لا كما يروج لها الفرنسيون بحماسهم المعهود الذي يتحالف فيه الساسة وأهل الفكر والثقافة بإجماع لا يصطنعونه في غيرها

من القضايا الكبرى، ولكننا نروم النظر فيها بأناة كما ينبثق في نفوس فئة من أبناء الوطن العربي، وهذا هو اللافت حقًا. ومهما قلبت النظر وتفحصت الأسباب بين الحوافز والغايات فستملكك الحيرة ويسكنك القلق؛ أنك ترى بين قومك هنا وهناك أنفارا يعتقدون أن الفرنكوفونية هي الملاذ المكين الموصول إلى التقدم الحضاري، وهم أثناء ذلك يُمعنون في الإصرار بأن اللغة العربية لا يتمسك بها متمسك إلا حَكم على نفسه بالقعود وراء الركب.

بين دول المغرب العربي فوارق دقيقة في موضوع الاغتراب الثقافي الذي يهتئ المناخ الملائم للاستلاب اللغوي. ففي المغرب استقرت اللغة الفرنسية جزءًا فاعلاً في النسيج المجتمعي عن طريق تكريس المؤسسة التعليمية للازدواج اللغوي، وكان للقطاع الخاص دور نافذ في صياغة ملامح المنظومة التربوية. أما الجدل العلني حول الواقع اللغوي المعقد فكثيرًا ما تستقطبه المسألة البربرية أو مسألة تدني مستوى اللغة العربية، وقلما يطفو على السطح خطابٌ نضالي يراهن على اقتلاع الثقافة الفرنسية عن طريق استئصال لغتها. وبحكم الحضور المهم نسبيًا للثقافة الإسبانية ولا سيما في شمال البلاد فقد تهيأ النسيج المجتمعي للتنوع اللغوي بشكل طبيعي. والذي أعان على هذا الاعتدال أن النخب المثقفة مزدوجة الثقافة بشكل خلاق، والذين ترعرعوا في مناخ اللغة الفرنسية لم ييخلوا على أنفسهم باستدراك الملكة اللغوية الغائبة، نعي النهل من الثقافة الأنكلوسكسونية.

لقد سبق لصحيفة الشرق الأوسط أن رصدت هذه الظاهرة منذ مطلع القرن الجديد، ونشرت تحقيقًا لها في هذا الغرض بتاريخ 7 تشرين الثاني/نوفمبر 2000 جاء في خلاصته ما يلي: «إلى عهد قريب لم يكن أحد يتصور في المغرب أن اللغة الإنكليزية ستشق طريقها بسرعة مذهلة في بلد فرنكوفوني سيطرت فيه اللغة الفرنسية على كافة مناحي الحياة لعدة سنوات. فالسباق المحموم في أوساط الطلاب المغاربة نحو تعلم الإنكليزية بدا وكأنه سباق نحو امتلاك مفاتيح اللغة التي تهيمن على تكنولوجيا العصر، وخاصة في مجال المعلومات التي أصبحت هاجسَ الشباب المغربي الباحث عن عمل أو

ارتداد آفاق أفضل مستقبلاً. فقد كشفت إحصائيات أعلنتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المغربية في ندوة عقدت بالرباط رصدت استعمال الإنكليزية في العالم أن نحو 11 ألف طالب ينتمون إلى 15 جامعة مغربية إضافة إلى 7 آلاف آخرين ينتمون إلى معاهد علمية يدرسون حالياً اللغة الإنكليزية، وأن عدد مدرّسي اللغة الإنكليزية أصبح يوازي عدد مدرّسي اللغة العربية ويزيد عددهم بكثير عن مدرّسي لغات أخرى كالإسبانية والألمانية والإيطالية، وأن عدد مدرّسي اللغة الفرنسية لا يزيد إلا قليلاً عن مدرّسي اللغة الإنكليزية، كما تشهد معاهد اللغات إقبالاً كبيراً للمغاربة من مختلف الأعمار ذكوراً وإناثاً. وفي السياق نفسه انطلقت منذ العام الدراسي دروسٌ لتعليم الإنكليزية داخل المدارس الثانوية بالمغرب تحت إشراف برنامج «فولبرايت» الأميركي للتبادل الثقافي بمشاركة عدد من المدرّسين الأميركيين، كما شارك بانتظام طلاب مغاربة في مباريات دولية في لندن حول فن الخطابة باللغة الإنكليزية بدعم من فرع المغرب لاتحاد الناطقين بالإنكليزية.

لقد برزت في المغرب أسماءٌ أعلام تجرّدوا للدفاع عن اللغة العربية، وما انفكوا يواظبون على ذلك بروح نضالية تؤازرها الخبرة العلمية والتأصيل المعرفي. من هؤلاء الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري الذي ما انفك ينادي في كتاباته الغزيرة بمأسسة القضية اللغوية، وبضبط سياسة تتجه إلى الوضوح وإلى الوعي بأهمية النهوض باللغة الوطنية الرسمية في المستوى المطلوب درءاً للاختلالات المترتبة على عدم العناية الكافية بها وخاصة في التعليم وفي مختلف مجالات الحياة العامة، علاوة على الاختلافات ذات البعد الحضاري أو البعد الاجتماعي السياسي. وهو الذي ما فتى أيضاً يؤكد أن حياة اللغات رهينة بحمايتها، وأن الوضع الدولي والوطني ما انفكا يُضيّعان الحقوق اللغوية ويُزعزان الأمن اللغوي، وأن مجرد تصنيف لغة معيّنة ضمن اللغات الحية لا يؤكد استمرار التكلّم بها ما لم تتخذ إجراءات عاجلة لإنعاشها والمحافظة عليها. وموضوع حماية اللغة مطروحٌ باستعجال، ولا تقلّ هذه الحماية عن حماية سيادة الأوطان ومقدّساتها، فكل الدول العصرية تأخذ على عاتقها حماية لغاتها. واللغة العربية بحاجة ملحة إلى قفزات تديرية نوعية وشاملة لحلّ

قضاياها، ولا تتأتى حمايتها دون قوانين فعالة وراذعة. وخلق مؤسسة علمية ذات سلطة مرجعية وتنفيذية ساهرة على شؤون اللغة العربية ومسؤولية أمنها وتخطيطها يُعدّ قفزة نوعية في اتجاه تدبير شؤون اللغة العربية وحمايتها. لقد انتهى البحث بالدكتور عبد القادر الفاسي الفهري إلى استجماع عُصارة تأليفية متميزة أبانَ عنها بنضالية ثقافية استثنائية ضمّنها في كتاب ذي عنوان جامع مانع السياسة اللغوية في البلاد العربية بحثًا عن بيئة طبيعية، عادلة، ديمقراطية وناجعة (2013).

ومن الرّواد الذين تجرّدوا أيضًا للذّب عن اللغة العربية في المغرب الأقصى الدكتور فؤاد بو علي الذي يبادر دومًا بحراك متميز يتخذ نسيج المجتمع المدني منصّة له. فانطلاقًا من جمعيات عديدة لها صلة مباشرة بالمسألة اللغوية - ومن بينها «الجمعية المغربية لحماية اللغة العربية» التي أنشئت في 17 آذار/ مارس 2007 - أسس د. فؤاد بو علي «الائتلاف الوطني من أجل اللغة العربية بالمغرب» وذلك في 22 كانون الأول/ ديسمبر 2012 على اعتبار أن هذا الائتلاف حسب ما يؤكده بنفسه هو «مُنشَقّة شعبية أهلية مدنية تسعى إلى التنسيق بين مختلف الفاعلين والمؤمنين بدور العربية في ترسيخ الانتماء الحضاري والديني للشعب المغربي، وتعبيرها عن لحمته الاجتماعية والثقافية وقدرتها على نقله نحو مجتمع المعرفة المنشود. ويسعى أساسًا إلى خدمة العربية ضمن المقاربة الدستورية وفي نطاق التوافق الوطني الذي أنجز سياسة لغوية تعزز بالعربية التي تظل اللغة الرسمية للمغرب. ويأتي الإعلان عن هذا الائتلاف تنويجًا للجهود المتراكمة والمبادرات المختلفة في مجال حماية اللغة العربية من الخروقات والتجاوزات والاختلالات التي تتكرر لطابعها الرسمي ولالتزامات الدولة بحمايتها وتطويرها، أو التي تعوق تنمية استعمالها من جهة. ويأتي من جهة ثانية في سياق دعم جهود النهوض بها وتطويرها وتنمية استعمالها خاصة في المجالات العلمية والتقنية والمهنية، وكذا بغرض الاضطلاع بدورها الريادي في خدمة الإسلام، ولتعزيز إسهامها بوصفها عنصرًا تلاحم بين مكوّنات الهوية الحضارية للمغرب، وفي سياق توحيد العاملين لتفعيل الطابع الرسمي للغة العربية وتنزيل 50 سنة من الإقرار

الدستوري على رسمية اللغة العربية منذ 1962، ويهدف استكمال إدماجها في مجالات التعليم العالي والبحث العلمي والإدارة والاقتصاد والحياة العامة».

ويواصل الدكتور فؤاد بو علي تشخيصه للوضع اللغوي قائلاً: «من أجل كل ذلك جاء الائتلاف الوطني من أجل اللغة العربية تعبيراً عن حاجة أكاديمية ومجتمعية ترمي إلى النهوض بواقع العربية علماً وتعليماً وممارسة. وتأسس الائتلاف ليس في وجه لغات أخرى أو لمحاربة استعمالات لغوية معينة، بل لإعادة الاعتبار للغة الضاد وتنفيذاً للمقتضيات الدستورية الجديدة والمساهمة الفعالة في أجرائها وتنزيلها. فليس من المعقول ولا من المنطقي أن تظل لغة الدستور والقرآن حبيسة الكتب القديمة والخطابات الأدبية بعيدة عن الواقع العلمي والمهني للأمة. لهذا يعدّ الائتلاف مبادرة تجمع كل الغيورين والمختصين والباحثين من مختلف التخصصات والتوجهات والانتماءات من أجل النهوض باللغة العربية والإعلاء من شأنها وتنمية دورها والعمل على استخدامها في كافة الإدارات والمرافق والقطاعات الإنتاجية، والكشف عن قدراتها التعبيرية في شتى الميادين، إضافة إلى إبراز مكانتها في المجتمع المغربي ونشر الوعي بأهميتها، وكذا العمل على التطوير المطرد للغة العربية على مستوى متنها وأدواتها ومواردها اللغوية العصرية، ودراسة مختلف التحديات التي تواجهها في وطنها والكشف عن المخاطر التي تهددها».

يحدّد الائتلاف لعمله ثلاثة مجالات؛ المجال الأكاديمي والتربوي، والمجال الإعلامي والثقافي، والمجال الحقوقي والقانوني. ويحدّد لنفسه خمسة عشر هدفاً نسوق منها: إبراز مكانة اللغة العربية في المجتمع المغربي ونشر الوعي بأهميتها وإعادة الاعتبار لها باعتبارها مقوّماً وجوديّاً وهُويّاتياً - الحث على استخدام اللغة العربية في كافة الإدارات والمرافق العامة والقطاعات الإنتاجية - التنزيل الدستوري للسياسة اللغوية وتفعيل الطابع الرسمي للغة العربية على أرض الواقع - رصد التجاوزات والخروقات للطابع الرسمي في الإدارة والتعليم والاقتصاد والإعلام ومختلف مجالات الحياة العامة والكشف عن المسؤولين عنها وتفعيل التدابير القانونية لإنهائها.

إن الائتلاف أنموذجٌ للانخراط الفاعل الذي يؤدّيه الأكاديمي تحت لافتة المثقف الملتزم، وصاحبنا على بينة مما يفعل، بل هو يؤسس ذلك الصنيع تأسيسًا واعيًا إذ يقول في أحد حواراته: «إن الانتقال من البحث الأكاديمي الخالص إلى مجال المدافعة المدنية ليس بالأمر الهين، ولكنه مفروض بطبيعة المرحلة والتحديات التي فرضت على النقاش اللغوي بالمغرب. فبعد رده من الزمن كان الاهتمام بالعربية والدفاع عنها منحصراً في نخبة من الوطنيين ورجال الدين وبعض الأكاديميين المنشغلين باللغويات. ولم يعد المجال يسمح بأن يظل النقاش نخبويًا محصورًا في التراتيل الممجدة والبحوث النظرية، بل غدت القناعة راسخة بأن العربية اليوم مهددة في وجودها داخل الوطن ومعها يهدد تراكمٌ من القيم والمعارف التي يمكن أن تضيع بضائعها. ويكفي أن نتابع المنتج الإعلامي والتربوي لمعرفة الأخطار المحدقة بلغة الضاد وفق هجمة منظمة بعناوين متنوعة؛ تارة باسم الخصوصية القطرية وتارة باسم الحداثة، وفي كل الأحوال هي حرب على العربية من جهات عدة، لذا كان على الأكاديمي أن يترجل وينزل من برجه العاجي ليقوم بوظيفته كمثقف عضوي ينتمي للحظة الدفاع عن العربية».

يبدل د. فؤاد بو علي جهدًا استثنائيًا لإغماس القضية اللغوية في أعماق المحيط السياسي بكل واجهاته الجيوستراتيجية، بل ما ينفك يحتر من المواقف ما تأتي صيغه على شكل المانيفستو، من ذلك ما خطه بتاريخ 15 أبريل (نيسان/ أبريل) 2013 بعنوان «أسئلة استراتيجية حول السياسة اللغوية» قائلاً: «في كثير من الأحيان نسّم الوضع اللغوي المغربي بأنه وضع فوضوي تتنازعه الانتماءات والولاءات والتعبيرات الأيديولوجية. والواقع أن الأمر هو أعمق من نقاش لغوي عادي حول تنازع اللغات وتديرها داخل فضاء التداول المجتمعي؛ لأن السياسة اللغوية هي جزء من رؤية استراتيجية غابت لردح من الزمن عند الفاعل السياسي، وضروري أن تحضر في كل تناول للقضايا المصيرية. فالانشغال بالتدبير اليومي وتفاصيل الإدارة التقنية تفقد المدبر للشأن العام قدرته على الارتفاع والنظر إلى المسألة بعيون استراتيجية تفكك الواقع لفهمه وتؤطر له مداخل البناء وتقرأ مستقبل العلاقات والأحداث. فالدوائر

المحددة لكل وعي استراتيجي تفترض الانتقال من النموذج المصغر للوعي المرتبط بالذات إلى مستوى النموذج الأكبر في المجتمعات والحضارات من خلال تحديد معاني الحقيقة داخل البيئة الوطنية. فالأسئلة المؤطرة للمأسسة اللغوية تحدد رؤيتنا المستقبلية التي ينبغي ألا تغيب عنا واقعنا المتموج على الحدود ودورنا الحضاري المتأصل وقدراتنا الذاتية التي تجعلنا محط التجاذب الجيو سياسي».

ثم يستطرد الباحث إلى إدراج القضية اللغوية ضمن البعد التنموي الشامل قائلاً: «سؤال التنمية يحدد مجالات التداول اللغوي فكل تقارير التنمية البشرية في العالم العربي التي تصدرها مؤسسات دولية مثل تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا «الإسكوا»، وتقرير البنك الدولي لسنة 2008 المتعلق بالتعليم في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتقرير التنمية الإنسانية العربية الثاني (2003) الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتقرير المعرفة العربي للعام 2009 الذي أصدره البرنامج بالتعاون مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، تؤكد أن المدخل الحقيقي لمجتمع المعرفة لا ولن يتحقق دون اللغة العربية في البناء السوسيو اقتصادي. فإتقان لغة من اللغات يمثل قيمة ربحية محددة تساهم في التنمية الفردية والجماعية، كما أن اللغة القومية، زيادة على بعدها الهوياتي الوحدوي، تشكل مدخلاً رئيساً للتطور والإنتاج الاقتصادي. لذا فوجود لغة جامعة وموحدة يساهم في رفع مستوى دخل أفراد أي مجتمع. وهذا لن يتأتى دون أن تكون هذه اللغة هي لغة التدريس كما هو الشأن في الدول المتقدمة».

وهكذا يعود الدكتور فؤاد بو علي من السياق العام إلى السياق القطري الخاص مبيّناً: أن وجود لغة مشتركة أهم من وجود عملة مشتركة (...). لذا فاستراتيجيتنا اللغوية ينبغي أن تستحضر العمق الحضاري الذي شكلته اللغة العربية عبر تراكم تاريخي ونفوذ سياسي بدأ يضيع مع الانكفاء الدبلوماسي للمغرب، لأن البقاء في حدود نقاش الهوية ليس ناتجاً عن غياب الوضوح الثقافي المجتمعي وإنما هو نتاج لأزمة الثقة في الذات والانسحاق مع مجرى

نهر التاريخ دون تحديد الوجهة أو مقومات السير. فمقاييس القوة التي تتوفر عليها الأمة تتحدد معطياتها في ثوابت الجغرافيا والتاريخ وعدد السكان والثقافة، أما المتغيرة فهي القدرات الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية. وأي تخطيط للغة يغيب عنه ثوابت قوة الدولة سينتج فصلاً من فصول الهزيمة والتراجع. فما وفرته العربية من عمق أفريقي وعربي وإسلامي للمغرب - جعل المغاربة حاضرين في عمق فلسطين والشرق الأقصى وزوايا أفريقيا جنوب الصحراء - سيضيع لو جعلنا هدمها يأخذ عنوان الخصوصية الإقليمية.

ومما يتعين ذكره ضمن الثلة المناضلة في سبيل إعلاء قدر اللغة العربية والذبّ عن حماها الدكتور عبد العلي الودغيري الذي لم يأل جهداً في موازنة البحث الأكاديمي مع الكتابة النضالية الملتزمة. ويجيء كتابه اللغة العربية في مراحل الضعف والتبعية (2013) بمثابة صيحة من الاستنفار عالية الصوت ممتدة الصدى، من بين مزاياه - كما ألمحنا إلى ذلك في التقديم الذي كان لنا شرف كتابته وتصديره به - أنه مازج بحذق بين المنهج العلمي الاستقصائي ومنهج الخواطر الحرة ذات المهجة الحضارية الملتزمة، تماماً كما عرّف كيف يمازج بين الوطني المحلي والعربي الإقليمي والإنساني الكوني. إن الكتاب يستوقفك ملياً حين يحرص المؤلف مُكثراً على إقناعك بأن «الأزمة هي أزمة مجتمع لا أزمة لغة»، وحين يصوّر لك ما يسمّيه «مثلث الموت: التعددية والازدواجية والتفريط»، وحين يستدرجك إلى التسليم بأن مستقبل العربية بيد أهلها حتى ينتهي بك إلى أوفى الصيغ وأيسرها إذ يقول: «إن الفصحى لا تنهض بالتعاطف الكلامي ولا بالشعارات الحماسية ولا حتى بالنص عليها في دساتير الدول أو التغني بأمجادها الماضية، ولكن بالاعتزاز بها عملياً، وتفعيلها وإعمالها في كل مجالات الحياة وتعميمها، وجعلها لغة تلقين العلوم في كل مراحل التعليم بمختلف تخصصاته، وفرضها في الإدارة والاقتصاد وكل وسائل الإعلام ومجالات الحياة الأخرى، فضلاً عن العمل على تأهيلها وتطويرها وتنميتها وتطوير منهاج تعليمها، والسعي بكل سبيل إلى نشرها في أنحاء مختلفة من العالم».

إن المشهد اللغوي في المغرب متنوع غزير، فيه مكونات ثرية تتجاذبها منازع متضاربة. ولا شك أن اللغة العربية ستُغنى بهذا «الصراع» الولود، وغير بعيد أن ينبثق على المدى المتوسط مشهد استثنائي يتألق فيه مبدأ «التنوع اللغوي»، وسيظل السباق قاسيًا والمغالبة متوترة كي يبقى التنوع مشدودًا إلى مرجعية لغوية موحدة تحظى بسلطانها الرمزية الجامعة. أمّا في الجزائر فالمشهد أكثر تشابكًا وأمكن تعقيدًا، والجزائر دائمًا في تاريخنا العربي أرض المفاجآت ولقد اكتسبت رمزيةً عُليا في معادلة الأنا والآخر، ناهيك أن يوم 5 جويلية (تموز/ يوليو) 1962 قد مثل تاريخًا مزدوجًا؛ هو يوم حصول الجزائر على استقلالها بطيّ صفحة حرب التحرير وهو أيضًا تاريخ انطلاق حرب التحرير الثقافي؛ تلك الحرب المتعددة الواجهات والمتنوعة الأسلحة والتي ما زالت كثير من جيوب المقاومة تنشط فيها على الضفتين بل وبين فيلقين متصارعين داخل النسيج المجتمعي في الجزائر نفسها وفي فرنسا نفسها. ولئن بدت الفرنكوفونية - عبر الأعوام المتتالية منذ ارتدت ثوب المؤسسة - منظومة متطورة ذات آلية سياسية تسدي الغطاء السميكة على المشروع الثقافي المهيمن فإنها في الجزائر قد اختزلت بضرب من الاعتصار المركز في مسألة التعريب كمنهج تعليمي وكخيار تربوي. فمنذ البدايات - عام 1966 - ها هو د. أحمد طالب الإبراهيمي، وزير التربية حينئذ، ييوح بأن تعريب التعليم الابتدائي قد لاقى صدىً شرسًا من لدن جلّ الوزراء ولم يرجح كفته إلا حزمُ الرئيس هواري بومدين على مضض من رجال حكومة الاستقلال.

في استقراءنا للخصوصيات يمكننا الانتباه إلى أن الفرنكوفونية في الجزائر - مقابل ما هي عليه في سائر الأقطار المغاربية - قد انزعجت سياسية استعمارية، وترعرعت ثقافية مستبدة، وانتهت استلابية متأدلجة. وهكذا برزت المعادلة المستعصية المتجددة القائمة على ثنائية التعريب والفرنكوفونية يحكمها التقابل الضدي: إما التلازم وإما التنافي ولا وسط بين الطرفين. فبعد ربع قرن من الاستقلال انفجر المجتمع الجزائري انفجارًا فاجأت حدّته كل الخبراء والمتابعين وذلك إبان أحداث أكتوبر 1988. وتالت الأحداث في سرعة مذهلة، وفي خضم تلك الأحداث انبعثت «الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية» (كان الإعداد

لها خلال 1988 - 1989، أمّا التأسيس الرسمي فتّم في 1990) فأصدرت بياناً تأسيسياً صدّرته بندااء مستلهم من روح النضال التحريري، وقد تغلف بنبرات الكفاح الحماسي تدفعه مهجة الفداء، جاء فيه:

«يا جماهير شعبنا العربي المسلم: إن جماعة من أبنائك الأوفياء الواعين لخطورة المرحلة التي تجتازها بلادنا، المنتبهين للأخطار التي تتربّص بلغتنا وبخاصة في هذه السنة الأخيرة، قاموا في أواخر السنة الماضية (1988) بعقد عدة لقاءات أسفرت عن تأسيس «الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية» وذلك من أجل إخراج العربية من الأسر الذي يريد دُعاة الفرنسة حصرها فيه، والمتمثل في العبارة الموجزة «تعليم العربية بالجزائر دون استعمالها، وتعليم الجزائري لغته لكي ينساها». نعم أيّها الإخوة، لقد انكشفت نوايا أعداء العربية الذين قرّروا حصر لغتنا في حقلّي التعليم العام والعلوم الإنسانية بالجامعة، وجعل التسيير الإداري وحقوق الحياة وتعليم العلوم والتكنولوجيا وعمل مراكز البحث العلمي حكراً على اللغة الفرنسية». ثمّ يواصل النداء خطاباً الحافز بكل مرجعيات الصراع بين الأنا والآخر: «يا شعبنا العربي المسلم: لا يغرّنك ما يزعمه أعداء العربية بالجزائر من أن علوم العصر لا يمكن أن تؤدّي في بلادنا إلا بالفرنسية، فتاريخ البشرية لم يحدثنا أبداً أن أمة من الأمم اكتسبت علوم عصرها بلغة أجنبية. فاليابان والفيتنام وكوريا بشقيها وغيرها من البلدان الآسيوية إنما تمثلت علوم عصرها بلغاتها القومية. وحتى نزيل كلّ لبس فإن جمعيتنا تعلن أنها تؤمن بتعلم اللغات التي تؤدّي دورها كنوافذ مفتوحة على البلدان المالكة لناصية علم العصر وتكنولوجيته، تدخل من خلالها رياح ثمار العبقريّة الإنسانية المبتكرة المبدعة لتثري لغتنا ومراكز بحثنا، فتحوّل على أيدي أبنائنا إلى إبداعات».

وفي 16 جانفي (كانون الثاني/يناير) 1991 صدر في الجزائر القانون الذي أوجب تعميم استعمال اللغة العربية:

المادة 1: يحدّد هذا القانون القواعد العامة لاستعمال اللغة العربية في مختلف ميادين الحياة الوطنية، وترقيتها، وحمايتها.

المادة 2: اللغة العربية مقوّم من مقوّمات الشخصية الوطنية الراسخة، وثابت من ثوابت الأمة. يجسّد العملُ بها مظهرًا من مظاهر السيادة.

المادة 3: يجب على كل المؤسّسات أن تعمل على ترقية اللغة العربية، وحمايتها والسهر على سلامتها وحسن استعمالها. تمنع كتابة اللغة العربية بغير حروفها.

المادة 4: تلزم جميع الإدارات العمومية والهيئات والمؤسّسات والجمعيات على اختلاف أنواعها باستعمال اللغة العربية وحدها في كلّ أعمالها من اتصال وتسيير إداري، ومالي، وتقني، وفني.

المادة 5: تحرّر كل الوثائق الرسمية والتقارير ومحاضر الإدارات العمومية والهيئات والمؤسّسات والجمعيات باللغة العربية. ويمنع في الاجتماعات الرسمية استعمال أية لغة أجنبية في المداولات والمناقشات.

المادة 6: تحرّر العقود باللغة العربية وحدها، ويمنع تسجيلها وإشهارها إذا كانت بغير العربية.

المادة 7: تحرّر العرائض والاستشارات وتجري المرافعات أمام الجهات القضائية باللغة العربية. وتصدر الأحكام والقرارات القضائية وآراء المجلس الدستوري ومجلس المحاسبة وقراراتهما باللغة العربية وحدها.

المادة 8: يجب أن تجري باللغة العربية المسابقات والامتحانات الخاصة بالالتحاق بجميع الوظائف في الإدارات والمؤسّسات.

المادة 9: تنظم وتجري باللغة العربية الفترات التدريبية، والملتقيات الوطنية والتربّصات المهنية والتكوينية، والتظاهرات العامة. ويمكن أن تستعمل استثناء اللغات الأجنبية إلى جانب اللغة العربية في الندوات والملتقيات والتظاهرات الدولية.

المادة 10: تكون الأختام الرسمية والدمغة، والعلامات المميّزة للسلطات والإدارات العمومية والهيئات والمؤسسات - مهما تكن طبيعتها - باللغة العربية وحدها.

المادة 11: تكون مراسلات جميع الإدارات والهيئات والمؤسسات والجمعيات باللغة العربية وحدها.

المادة 12: يكون تعامل جميع الإدارات والهيئات والمؤسسات والجمعيات باللغة العربية وتبرّم المعاهدات والاتفاقيات باللغة العربية.

المادة 13: تصدرُ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية باللغة العربية وحدها.

المادة 14: تصدر الجريدة الرسمية لمداوالات المجلس الشعبي الوطني باللغة العربية وحدها.

المادة 15: يكون التعليم والتربية والتكوين في كلّ القطاعات وفي جميع المستويات والتخصّصات باللغة العربية، مع مراعاة كفايات تدريس اللغات الأجنبية.

المادة 16: يجب أن يكون الإعلام الموجّه للمواطن باللغة العربية، ويمكن أن يكون الإعلام المتخصّص أو الموجّه إلى الخارج باللغات الأجنبية.

المادة 17: تعرض الأفلام السينمائية أو التلفزيونية والحصص الثقافية والعلمية باللغة العربية، أو تكون معرّبة أو ثنائية اللغة.

المادة 18: تجري جميع التصريحات والتدخلات والندوات وكل الحصص المتلفزة باللغة العربية وتعرب إذا كانت باللغة الأجنبية.

المادة 19: يتمّ الإشهار بجميع أنواعه باللغة العربية ويمكن استثناء استعمال لغات أجنبية إلى جانب اللغة العربية عند الضرورة، وبعد إذن الجهات المختصة.

المادة 20: تكتب باللغة العربية وحدها العناوين، واللافتات، والشعارات والرموز، واللوحات الإشهارية، وكل الكتابات المطلية، أو المضيئة، والمجسمة، أو المنقوشة: التي تدلّ على مؤسسة، أو هيئة أو محلّ، أو التي تشير إلى نوعية النشاط.

المادة 21: تطبع باللغة العربية وبعده لغات أجنبية الوثائق، والمطبوعات والأكياس، والغلب، التي تتضمن البيانات التقنية وطرق الاستخدام، وعناصر التركيب، وكيفيات الاستعمال التي تتعلق على وجه الخصوص بما يلي: المنتجات الصيدلانية - المنتجات الكيماوية - المنتجات الخطيرة - أجهزة الإطفاء والإنقاذ ومكافحة الحرائق؛ على أن تكون الكتابة باللغة العربية بارزة في جميع الحالات.

المادة 22: تكتب باللغة العربية الأسماء والبيانات المتعلقة بالمنتجات والبضائع والخدمات، وجميع الأشياء المصنوعة أو المستوردة أو المسوّقة في الجزائر. ويمكن استعمال لغات أجنبية استعمالاً تكميلياً تحدّد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

المادة 23: تنشأ هيئة وطنية تنفيذية في مستوى رئاسة الحكومة تتكفل بمتابعة تطبيق أحكام هذا القانون.

ولكن هذا القانون لم يقع التصديق عليه إلا في 17 كانون الأول/ديسمبر 1996، ثم أعلن عن دخوله حيز التنفيذ في 5 جويلية (تموز/يوليو) 1998. وفي 11 جويلية (تموز/يوليو) 1998 صدر مرسوم رئاسي بتأسيس «المجلس الأعلى للغة العربية» وضبط صلاحياته التي تنطلق من متابعة تطبيق بنود القانون السالف الذكر «وكل القوانين الهادفة إلى تعميم استعمال اللغة العربية وحمايتها وترقيتها وتطويرها»، كما يتولّى التنسيق «بين مختلف الهيئات المشرفة على عملية تعميم استعمال اللغة العربية وترقيتها وتطويرها».

ومن مهامه أيضًا أنه:

- يساهم في اقتراح العناصر العملية التي تشكل قاعدة وضع برامج وطنية في إطار السياسة العامة لبرامج تعميم استعمال اللغة العربية.

- يقدم آراءً واقتراحات فيما يخص التدابير التشريعية التنظيمية التي تدخل ضمن صلاحياته.

- يدعم التنفيذ الفعلي للبرامج الوطنية أو البرامج القطاعية المتعلقة بتعميم استعمال اللغة العربية.

- يُرقي استعمال اللغة العربية ويحميها في الإدارات والمرافق العمومية ويحرص على سلامتها.

- يدرس ويُبدى رأيه في برامج العمل القطاعية الخاصة بتعميم استعمال اللغة العربية، ويتأكد من انسجامها وفعاليتها. ويتلقى لهذا الغرض من الإدارات والمؤسسات والهيئات العمومية كل المعلومات والمعطيات والإحصائيات التي تتعلق بمهامه ونشاطه.

- يُبدي المجلس ملاحظاته ويبلغ معانيته إلى الجهات المعنية إذا لاحظ تأخرًا في تطبيق البرامج المحددة أو تقصيرًا في تنفيذ القوانين أو الأعمال المقررة، ويرفع بذلك تقريرًا إلى رئيس الجمهورية.

- يقدم تقريرًا سنويًا إلى رئيس الجمهورية حول عملية تعميم استعمال اللغة العربية.

لئن أسهبنا في العرض فلأن الوضع اللغوي في الجزائر شاهدٌ فصيحٌ على مخلفات الاستعمار الفرنسي، ولأن روح المقاومة لدى الجزائريين تظل أنموذجًا متفردًا. ورغم هذا الاحتشاد المتين من النصوص التشريعية فقد ظلت الثنائية الضدية بين الفرنكوفونية والهوية متأججة تنتظر أول المنعطفات السياسية كي تندفق مجددًا كشوب ملتهب، لذا كان كافيًا أن تشارك الجزائر في القمة التاسعة للمنظمة الفرنكوفونية (بيروت: 18 - 20 تشرين الأول/أكتوبر 2002) حتى

يندفع الجدل من جديد فينقسم جمهور النخب السياسية والثقافية شقين يتراشقان أكثر مما يتحاوران. وإذا بالجراح التاريخية تتشقق كليلة متوجعة، وبعض الرواد باحوا بأهات متضجرة. وتمضي الأيام ويصل إلى الإليزيه نيكولا ساركوزي (2007) ويؤثث حكومته بوزارة جديدة سمّاها «وزارة الهجرة»، فاختلطت الأصوات بعد أن تاهت قاطرة القيم الإنسانية كما يتغنى بها «العالم الحرّ». وإذا بفقايع الضغائن تطفو على سطوح السوائل الآسنة: دعاة الهوية من الوطنيين الجزائريين يقذفون بالفرنكوفونية على وجوه أنصارها ويطالبون فرنسا بالاعتذار عما فعلته في حقبة الاستعمار، وقد شاعت ثقافة الاعتذارات الكبرى، إلى أن كان ما كان.

اللغة العربية في الجزائر ملحمة ذات فصول بالغة التشويق سجّل مشاهدا الدكتور عثمان السعدي بحمّة وافتنان في إصدار فريد من نوعه جعله تحت راية «الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية»، واختار له من العناوين 15 سنة من النضال في خدمة اللغة العربية وذلك عام 2005، ودوّن على صفحته الأولى قوله: «هذا الكتاب وثيقة تؤرّخ لصراع اللغة العربية؛ لغة البلاد والعباد في الجزائر مع لغة المستعمر السابق، وذلك بين سنة تأسيس الجمعية 1989 وسنة 2005. كما يتناول الكتاب الجهات التي كانت مع حق اللغة العربية - كلغة وطنية مشتركة بين كل الجزائريين - في السيادة على قطرها ودولتها، وتلك التي كانت ضدها تعمل لصالح استمرار هيمنة اللغة الفرنسية على الدولة الجزائرية. ويسجل مدى التراجع الكبير بالسنوات الأخيرة في وضع لغة الضاد، والتوجه نحو تصفية المكاسب التي حققتها في الأربعين سنة الماضية، والعودة بالوضع اللغوي إلى ما قبل 1954، وذلك في نطاق عمل القوى المعادية للعرب والعروبة في ضرب أقوى رابط بين العرب والمتمثل في اللغة العربية التي تحفظ الهوية المشتركة بين أبناء الأمة العربية وتؤسس لوحدها...».

فإذا جئنا تونسَ ألفينا للفرنكوفونية معها سمات فارقة تعود نشأتها إلى طبيعة الاستعمار الفرنسي، ذاك أنه -فضلاً عن طابعه السياسي والاقتصادي- يركز كثيراً على الجانب الثقافي، ويسعى جاهداً إلى توطين النفوس على تشرب

مناهل من الفكر والفن والثقافة فيتخذ من اللغة سلاحه الأقوى والأبقى. ولئن تساوت بلاد المغرب العربي في هذا الابتلاء فإن الأمر في الجزائر كان أشد وطأة مما كان عليه في الجناحين. ففي تونس كان هناك إرث ثقافي عريق جسّمته مدرسة القيروان ثم الجامعة الزيتونية، فنشأت في نسيج المجتمع أسوار وحصون حمت اللغة العربية من الذوبان الذي يخطط له الاستعمار، وهو الدور الذي أدّته جامعة القرويين في المغرب. ولئن انتشرت المدارس الفرنسية والمدارس المسماة «فرنسية - عربية» (فرنكو - آراب) فإن منظومة الكتابات أفضت إلى بعث سلسلة من المدارس الأهلية كانت تسمى بالمدارس القرآنية، ثم تنتهي بمن يتابعها إلى التعليم الزيتوني. على أن نظاما آخر من التعليم كانت له بصماته الإيجابية الراقية، هو نظام المدرسة الصادقية - نسبة إلى أحد البايات المصلحين هو الصادق باي - وأهم ميزاته أنه يُكسب مرتاديه ثقافة مزدوجة اللسان عربيا وفرنسياً، عالية الحدق، راقية المهارة، بحيث يفتح الطريق فسيحاً نحو مزاولة التعليم العالي في أي جامعة من جامعات فرنسا وفي أي مجال من مجالات الاختصاص. ومن هذه المنظومة التعليمية تخرّجت النخبة التي تولت قيادة حرب التحرير لتمكين تونس من الاستقلال. وقد كانت الثقافة المزدوجة العليا وإتقان اللسان الفرنسي على وجه الخصوص بمهارة سامية سلاحاً مكيناً بيد النخبة المناضلة؛ إذ بذلك كانت حركة التحرير تثبت للفرنسيين الأحرار وللعالم كله أن أبناء البلاد أهل لقيادتها.

في أعماق الطبقة الاجتماعية البسيطة، في ارتباطها بالأرض وبعوّزها وخصاصتها، كان تعلم اللغة الفرنسية والحصول على شهادة التعليم الابتدائي ملاذاً حميداً، فهو الذي كان ينجي من الخدمة العسكرية في صفوف العساكر الفرنسية. ولهذا لم تكن الفرنكوفونية في دلالتها اللغوية الأولى سيئة السمعة في الضمير الشعبي. لكن معركة التحرير أفرزت انشقاقاً بين فيلقين يحملان رؤيتين للمقاومة، لكل واحدة منهما تصوّر لمفهوم الهوية ولأفق التمدّن بحسب إملاءات التطور التاريخي. وتجلّى الشقاق في صورته اللغوية: تصوّر «زيتوني» عروبي إسلامي، وتصور «مدرسي صادقي» حدائي عصري. وقد أحرزت تونس استقلالها (20 آذار/ مارس 1956) وتمّ ذلك على يد النخبة الحداثيّة

ذات الملكة اللغوية المزدوجة. وانبثق «المجلس التأسيسي» الموكولة له صياغة دستور البلاد، ودار جدلٌ حول البند الأول الذي يحدّد بالتعريف الدقيق هوية البلاد، وظهرت نزعة كأنما تنطق بلسان الفطرة الأولى، وكان أصحابها يفترضون أن يقول الدستور: «تونس دولة عربية إسلامية حرة مستقلة ذات سيادة». غير أن قولاً كهذا - لو تمّ تبنيه - كان يمكن أن يجعل الكفة تميل نحو الشق الذي لم يأت استقلال البلاد على يديه، فانهى الجدل إلى صيغة تركيبية تقف بمقومات الهوية عند النقطة الوسطى في المسافة الشاسعة بين الانخراط بالكلية في الانتماء التاريخي والتغيب المكشوف للمكونات الحضارية في جوهرها المتأصل. وهكذا نصّ الفصل الأول من دستور البلاد على أن «تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها». وهي الصيغة التعريفية التي لم يتغيّر حرف منها رغم تعدّد المناسبات التي تمّت فيها مراجعة الدستور وتغييره على مدى سنوات دولة الاستقلال الأولى (1956 - 1987) وعلى مدى أعوام دولة الاستقلال الثانية (1987 - 2011). ودار الزمان، وانتفض الشعب تلقائياً في وجه النظام السياسي القائم حتى أطاح به، وتمّ إلغاء الدستور، وجاء مجلس تأسيسي جديد ليكتب باسم الشعب الذي انتخبه دستوراً جديداً على ورقة بيضاء، وقام جدل حول الفصل الأوّل من الدستور، فطال واستمرّ، ولم يكن من ملاذ إلا العودة إلى تلك الصيغة الأولى التي ابتكرها قبل ذاك الزمان بخمس وخمسين سنة رجل يقال له الحبيب بورقيبة: «تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها». ومن أطرف ما حصل بل ومن أعجبه أن الدستور الجديد الذي تمّت المصادقة عليه بتاريخ 26 جانفي (كانون الثاني/يناير) 2014 لم يكتف بإقرار نصّ الفصل الأول في صيغته الأصلية بل أضاف إليه عبارة تكرّسه إلى الأبد إذ قال: «لا يجوز تعديل هذا الفصل».

كان من قرارات دولة الاستقلال الأولى في تونس توحيد المنظومة التعليمية (1958)، غير أن لغة التعليم بحسب مراحل المتتالية ظلت تنوس بين اختيارات متذبذبة. ولكن الحياة العامة أبرزت ظاهرة لافتة، فقد وقع تعريب وزارات الداخلية والعدل والدفاع وكل ما يتبعها من إدارات ومؤسسات، كما

انطلقت الحياة النيابية (البرلمانية) معربة تلقائياً، ولكن المجالات العامة الأخرى ظلت مزدوجة اللغة، وما كان منها ذا صبغة تقنية ظل يعتمد اللسان الفرنسي. وهكذا وفر هذا الوضع اللغوي مناخاً ملائماً تقات منه النزعة الفرنكوفونية في صمت ودونما ضجيج. ولما حلت دولة الاستقلال الثانية محل الأولى (7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987) نصّ بيانها التأسيسي على ضرورة إعادة تونس إلى مناخها الطبيعي: العربي الإسلامي. وبعد عام واحد تمت صياغة «الميثاق الوطني» الذي وقع عليه كل الأطراف الفاعلين في الحياة السياسية ممثلين في القوى السياسية والاجتماعية، وكان الغرض من الميثاق «أن يحدّد القاسم المشترك والحد الأدنى من المبادئ التي يتفق عليها كافة التونسيين والتي يمكن اعتمادها قاعدة للعمل السياسي والتنموي من أجل تحقيق المشروع المجتمعي» كما تمّ التنصيص على ذلك في ديباجته.

ولقد خصّص الميثاق بعد الديباجة قسمه الأول لمسألة الهوية فجعله عنواناً لفقرته تلك فقال: «إن هوية شعبنا عربية إسلامية متميزة تمتد جذورها في ماضٍ بعيد حافل بالأمجاد وتتطلع إلى أن تكون قادرة على مجابهة تحديات العصر. إن موقع بلادنا في منطقة كانت مهد حضارات إنسانية كبرى قد أهل شعبنا على مرّ العصور لأن يسهم في حضارة الإنسان وأكسبه القدرة على التجديد والابتكار. لقد كانت قرطاج إحدى أعظم قوتين في العالم القديم، وشعبنا يعتز بعبقريّة حنبعل اعتزازه ببطولة يوغرطا. كما تعزّز تونس التي انطلقت منها فتوحات نشرت رسالة الحضارة العربية الإسلامية في ربوع المغرب العربي وشمال البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا بالعبقريات التي أنجبها مثل الإمام سُخْنُون والعلامة ابن خلدون والمُصلح خير الدين. لذلك تمسّكت تونس بعروبيتها وإسلامها باعتبارها جزءاً من الوطن العربي ومن الأمة الإسلامية، ولقد عمّت اللغة العربية أهلها فأصبحت منذ قرون لغة الخطاب والكتابة والثقافة وانتشر الإسلام بين سكانها دون أن تتنازعهم الملل والنحل. إن المجموعة الوطنية مدعوة لدعم اللغة العربية حتى تكون لغة التعامل والإدارة والتعليم، والضرورة تقتضي التفتح على الحضارات وعلى اللغات الأخرى وخاصة لغات العلم والتقنية، إلا أنه من الواضح أن لا تطوير للثقافة الوطنية بغير اللغة الوطنية،

ولا بد في هذا المجال أن نجتنب اغتراب النخبة عن الجماهير لما في ذلك من خطر على النخبة وعزلة الجماهير عن المعاصرة. إن التعريب مطلب حضاري متأكد وهو من أهم الضمانات لتحويل المعاصرة إلى مكسب شعبي ولجعلها جزءاً من الذهنية العامة، ويتحتم السعي إلى تطوير اللغة الوطنية والارتقاء بها حتى تنهض بكفاية واقتدار بقضايا العلم والتكنولوجيا والفكر المعاصر خلقاً وإبداعاً وحتى تسهم عن جدارة في حضارة الإنسان».

لم تمض بضع سنوات حتى تبين أن حركة المجتمع في طريق إعلاء شأن اللغة العربية لتسود التداول ظلت متباطئة بحيث لم تواكب حركة التشريع، عندئذ تحرك صاحب القرار فأصدرت الحكومة (الوزارة الأولى) عام 1994 أوامرها إلى مختلف الإدارات للسهر على تعريب الإدارة تطبيقاً للقانون الصادر في 5 جويلية (تموز/ يوليو) 1993. كما عُقمت التوصيات للأجهزة الإعلامية - الإذاعية والمرئية - كي تنقي لغة التخاطب والمحاورة والتنشيط من الألفاظ الأجنبية، وعمّ الابتهاج الرأي العام. ثم كانت المفاجأة: أن جيوب الردة الفرنكوفونية ما زالت تنبض في المراكن لائذة بالصمت تترصد فرص الانتعاش. ومن المتربصين من تسلل تحت ستائر تمجيد التنوع اللغوي فراح يدعو إلى تدريس العامية وإحياء البربرية رغم التجانس اللغوي الكامل الذي عليه الشعب التونسي خلافاً لما هي الحال في سائر أقطار المغرب العربي، وتحمست لذلك أصوات من الصحافة المجبولة على الانحياز ضد اللغة العربية. ولكن مفاجأة - هي من العيار الثقيل - كانت في انتظار أهل النظر والتدقيق في هموم السياسة. فبعد سنوات قليلة من قيام دولة الاستقلال الثانية كان النظام قد تمكن تمكناً عتيذاً، ولم يلبث أن أسقط القناع وأشاح وجهه عن كافة المثل التي روج لها ليسوع وجوده، واستمراره، وليصطنع لنفسه «شرعية» كان يحس أنه يفتقر لها من كل صوب. وإذا قد انجلى على السطح بعض ما كان متوارياً فإن كل الوطنيين الشرفاء قد هجروا دوائر النظام؛ فقد اتضح أنه لم يكن معنياً لا بالهوية ولا باللغة العربية، ولكنه كان يواصل «مسرحية» مدارها التناقض الجذري بين القول والفعل، بين الخطاب والممارسة. بدأت المسرحية محبوكة بمهارة ثم تحولت إلى فرجة رديئة الإخراج.

لقد كانت اللغة العربية في لبّ هذا المكر السياسي المخاتل، كان النظام يعلن تمسّكه بهوية الشعب وبكل مكوّناتها، ولكنه كان على وفاق ضمني مع الخيار المضاد، بل كان الفرنكوفونيون حلفاء استراتيجيين له. والسبب المكنون أنه قد اتخذ من فرنسا الحليف المؤازر ولم تبخل فرنسا «الرسمية» عليه بشيء، ولكن فرنسا الحرة - بإعلامها، وبمثقفيها النقديين، وبمجتمعها المدني - لم تتوان عن التشهير بمسرحية «الانتخابات الديمقراطية» في 1999 وفي 2004، ولا بتغيير الدستور على المقاس لضمان حق الاستمرار على سُدّة الحكم (2002). وكان النظام في كل محطة تنتقده فيها أصواتٌ فرنسية حرة على منابر الإعلام يغضب فيُخرج ورقة اللغة العربية كبديل عاجل للغة الفرنسية المتمكنة من بعض المفاصل الحيوية في الدولة، وكان يتصوّر أن «فرنسا الرسمية» بمقدروها أن تضغط على «فرنسا المجتمعية» كي تلجم الأصوات الحرة.

كان النظام قد أصدر عام 1993 القانون رقم 64 المؤرخ في 5 جويلية (تموز/يوليو) 1993 وهو على غاية من الالتزام الحضاري؛ إذ جعل من الصيغة العربية للنصوص القانونية والترتيبية المرجع الوحيد عند كل تنازع في الشرح والتأويل بعد أن كانت الصيغة الفرنسية هي المعتمدة. وهي - عند التمعن والتدبير - خطوة جريئة حاسمة لأنها تمسّ أيضًا مجال المنازعات مع الأطراف الأجنبية. كما نصّ القانون على تعميم استعمال اللغة العربية في الإدارة وفي المحيط العام، وعلى إدراج موضوع العناية باللغة العربية ضمن مخطط تأهيل الإدارة. ونصّ أيضًا على تحجير اعتماد أي لغة أجنبية في المراسلات الموجهة إلى التونسيين، وعلى تحجير استعمال أي لغة أجنبية في الأعمال الداخلية الخاصة بالإدارة والمنشآت العامة من منشير وقرارات وتقارير ومراسلات. ونصّ القانون أيضًا على إتمام تعريب المطبوعات الإدارية والمنظومات الإعلامية، وعلى إعداد المعاجم اللازمة لتوفير رصيد معرفي من المصطلحات العربية في جميع مجالات المعرفة. ونصّ كذلك على الإلزام بكتابة اللافتات على المحال التجارية والعامة باللغة العربية، وإذا ازدوج معه الحرف اللاتيني فعلى ألا يتجاوز نصف مساحة الحرف العربي. ولكن القانون ظلّ حبرًا على الورق.

بعد ست سنوات (1999)، حين أعلنت نتائج الانتخابات الرئاسية - المتعددة لأول مرة - وانطلقت أصوات النقد اللاذعة من أحرار فرنسا، أخرج النظام من أدراج النسيان ذاك القانون مبرزاً ما ورد فيه من أن عام 2000 يجب أن يكون «عام التعريب». وما إن سكن الغضب، وتواطأت فرنسا الرسمية مع بعض «مثقفيها المطواعين» الذين راحوا يزيتون المشهد ويلمّعون الصورة، حتى عاد ملف التعريب إلى خزانة المكتب الرئاسي. وستكرّر المسرحية الهازلة بكل فصولها ومشاهدها في الموعد الانتخابي الموالي عام 2004.

من وراء المكيافلية العبيية التي كان النظام يلجأ إليها بجعل «الحفاظ على اللغة العربية» سيفاً مسلولاً على تاج الفرنكوفونية انكشفت جملة من الحقائق. لم يكن أحد يتصوّر عمق الجحور التي كانت تتوارى في أدغالها ثقافة الاستلاب. فقد أسقط الإعلان عن تعميم استخدام اللغة العربية في الإدارة والحياة العامة القناع السميك الذي كان على وجوه الفئة الفرنكوفونية، وصحّ في هؤلاء ذاك المجاز الذي استحدثه الخطاب المعاصر: إنهم فيالق من الخلايا النائمة، يتحركون وظهورهم مسنودة بكتل الضغط الجائلة على أرض فرنسا، وها هم يستقوون بالآخر سافرين عن براقع الحياء الحضاري وللکید على أيديهم مخاتلة مأكرة: فالمؤسسة التي تعهّدت بالإعلان عن ملحمة المواجهة هي مجلة جون أفريك الصادرة في باريس، والتي أسسها صاحبها - ابن تونس - بعد أن ترك منصبه الوزاري في أول حكومة عقب الاستقلال (1956). أعدت المجلة ملفاً (جانفي/كانون الثاني/يناير 2000) حول القضية نسجت له خيوطاً من العناوين البارزة (في تونس: هل بقي للغة الفرنسية من مستقبل؟ حملة التعريب على أشدها - الدوافع اللامفهومة بين تونس وباريس)، ولكن المكر الأشد كان في ما أضافته قائلة: «إن إحياء عملية التعريب قد بسط من جديد الجدل حول الهوية وهي الهدية السخية للمتطرفين». أفبعد هذا المكر من مكر؟ إنه التليس المخاتل بعينه. واندفعت أقلام الوطنيين البررة تكشف، وتجادل، وتفصح، واحتضنت الصحافة العربية في المشرق قسماً هاماً من ذاك الجدل خطته أقلام تونسية نبيلة ذات ثراء سخي من ذلك ما كتبه الباحثة خيرة الشيباني في صحيفة الاتحاد الإماراتية بتاريخ 16 فيفري (شباط/فبراير) 2000

تحت عنوان «التعريب قضية لغوية أم معركة وجود؟» حيث تقول:

«من المؤكد أن هذا الإحساس العميق للتونسيين بعروبتهم هو الذي جعل بعض الدعوات إلى اعتبار العروبة مرحلة فقط من مراحل تاريخ «الشخصية التونسية» الرومانية والوندالية والبربرية ولم لا الفرنسية، دعوات منعزلة لا تجد أي صدى في الشارع التونسي اللهم إلا لدى البعض من أصحاب الولاءات الواضحة للمستعمر القديم الذي ما زال يحرص على ربط تونس المستقلة بالمركز المستعمر سابقًا. وأصحاب هذه الدعوة هم الذين يعتبرون أن العربية هي مجرد لغة تضاف إلى اللغات الأخرى المندثرة - الرومانية والوندالية والبربرية - ويقفون إلى جانب الفرنسية التي يناضل أصحابها من أجل أن تبقى حية في فضاء الثقافة والفكر والحياة اليومية في تونس، بل يناضلون من أجل أن تبقى هذه اللغة - التي فرضت فرضًا في حقبة استعمارية يُفترض أن التاريخ قد طوى صفحاتها نهائيًا - مهيمنة. ودون الدخول في سجال مع أصحاب الدعوة الذين يشككون في قدرة اللغة العربية على أن تكون لغة العصر، فإن ما يجب التأكيد عليه في هذا المجال هو أن الإصرار على التعريب في تونس كما في بلدان مغاربية أو مشرقية أخرى يتجاوز كونه قضية لغوية إلى اعتباره معركة إثبات وجود والمحافظة عليه، خاصة أن البعد الثقافي هو آخر حصن يمكن أن يتمسك به أبناء الأمة العربية لتأكيد هذا الوجود وحمايته من الاندثار. فنحن مخترقون اقتصاديًا وتابعون، وليس من السهل كسب المعركة الاقتصادية في وقت تعجز فيه دول وحكومات على التصدي لهيمنة الشركات المتعددة الجنسية ونفوذها. ونحن مخترقون سياسيًا وسنظل، وإلى أن تتوحد الإرادة العربية حول هدف واحد واستراتيجية عمل موحدة ها نحن نحوم حول المركز أو المراكز الغربية التي تُملّي علينا سياساتنا تجاه شعوبنا وتجاه محيطنا الإقليمي والدولي. ونحن مخترقون ثقافيًا بسبب مخلفات المستعمر في العديد من الدول العربية خاصة المغاربية منها، وبسبب الثورة الاتصالية التي تفرض علينا تصورات ورؤى ونماذج تفكير وسلوكًا ثقافيًا ورمزيًا تصعب مقاومته إذا ما لم نعلن معركتنا الثقافية للحفاظ على لغتنا باعتبارها مستودع تصوراتنا للعالم ولأنفسنا، وباعتبارها أهم أدوات تفكيرنا؛ إذ إن ملكة الترميز - كما نعلم - تبلغ أقصى تحققها في اللغة».

وتمضي السنوات ويختار مجمع اللغة العربية بدمشق لمؤتمره السنوي (2005) موضوع «اللغة العربية والمجتمع»، فيقدّم الباحث د. عبد اللطيف عبيد بحثاً بعنوان «اللغة العربية والتنمية الشاملة في المغرب العربي بين المبدأ والتطبيق - تونس أنموذجاً». وإذا به يرسم لوحة قاتمة تعيد إلى أذهاننا ذاك الفصام العميق بين الواقع اللغوي كما نريده ونتخيله ونسن له القوانين ونخوض من أجله المعارك ونصفق فيه لتشريعات أصحاب القرار، والواقع اللغوي كما هو قائم بالفعل يتحدّانا ويُحملك بنظراته الفاقشة: «إن ما يدعو إليه أنصار اللغة القومية من ضرورة إحلال اللغة العربية محلها الطبيعي في كل المجالات، ومن ضرورة التعريب الشامل بقرار رسمي ملزم لا يزال أملاً بعيد المنال بسبب أهمية مواقع المناهضين للتعريب أو المرجئين له من جهة، وظهور دعوات جديدة في ظل العولمة يتوهم أصحابها أو يزعمون أن لا داعي من الآن فصاعداً للتمسك بالخصوصيات اللغوية والثقافية من جهة أخرى. وفي ظل هذا الوضع يعود الجدل في أوساط النخبة بين الفينة والأخرى إلى قضية الهوية والانتماء في علاقتهما باللغة، وتتفجر من حين إلى آخر تلك القنابل الموقوتة التي زرعها الاستعمار القديم والجديد على درب البناء الوطني والمسيرة القومية، وذلك على شكل صراعات تحرّكها توجهات لغوية وثقافية متباينة، أو في صورة سياسات تربوية تغرّب الأجيال الناشئة عن مكانها تارة وزمانها تارة أخرى».

على مدى سنوات الحكم الفردي في تونس، كان المكر السياسي قد بلغ سنمه الأعلى إذ كان النظام يتوجّس من كل صوت ينادي بالحفاظ على اللغة العربية، ناهيك عن الدعوة إلى حمايتها أو الدفاع عنها. فذاك كله - في نظر النظام - تعريض بأن القائمين على شؤون البلاد والعباد مقصّرون في أمر لغة الشعب وهويّته، وكم من رجال ارتطمت عزائمهم بجدار الصد حين حاولوا إنشاء جمعيات للحفاظ على اللغة العربية أو النهوض بها. وكان لزاماً أن يطوي التاريخ صفحة دولة الاستقلال الثانية حتى يستجاب لمثل هذا المبتغى. ففي 11 أوت (آب/أغسطس) 2011 تمّ الإعلان في «الرائد الرسمي للجمهورية التونسية» عن تكوين «جمعية تنمية اللغة العربية وحمايتها». ومهم

جدًا أن نشير إلى أنها قد اتخذت لنفسها شعارًا يتمثل في حرف الضاد تحضنه عبارة «لغتي هُويّتي»، وقد حددت لنفسها الأهداف التالية:

- تنمية استعمال اللغة العربية نطقًا وكتابةً وتدرّيسًا.
- مصالحة المجتمع التونسي مع لغته القومية واستخدامها أداة أساسية للتواصل.
- ترشيد الحوار وتيسير التفاهم بين المتحاورين باستعمال لغة سليمة وميسّرة ومفهومة.
- تشجيع التأليف والنشر في جميع المجالات باللغة العربية.
- العمل الجادّ على تعريب أحدث المؤلفات في المجالات الإنسانية والعلمية.
- ترسيخ سنة البحث الأكاديمي في مختلف الاختصاصات باللغة العربية وإحداث نشرات علمية محكمة.
- العمل على تشجيع الإنتاج في مجالي الاتصال السمعي والبصري والفنون بأنواعها باللغة العربية.

ولكن السنوات الثلاث الأولى من عمر الثورة التونسية لم تكن كفيلة بإطفاء ظمأ المُنافحين عن لغة الضاد، وها هو رئيس الجمعية يُصدر في عام 2014 بمناسبة اليوم العالمي للغة الأم (21 فيفري (شباط/ فبراير)) واليوم الوطني للغة العربية (1 آذار/ مارس) بيانًا بعنوان «العربية في تونس: الواقع وسُبل الإصلاح» يُسجّل فيه خيبة الأمل بحكم غياب القضية اللغوية من «أجندات» النخب السياسية المتزاحمة. يقول الدكتور محمد عبد العظيم: «إن جمعية تنمية اللغة العربية وحمايتها بتونس، بعد النظر في واقع اللغة بتونس في جميع مستويات استعمالها وأوجه التعامل معها وبها، تعبّر عن قلقها الشديد من واقع اللغة الوطنية كما أقرّها الدستور الجديد في مادته الأولى. إنه واقع مريض وشاذ يتنافى وأحكام الدستور ويهدّد الهوية ويعيق كل مسار للتطوّر والنهوض

الوطني والقومي. إن أعراض هذا الواقع المؤلم تتجلى في مختلف الميادين وأهمها التعليم والإعلام والاستعمال العام والإداري والمحيط الحضري والوضع القانوني، فالتعليم يشهد في جميع مستوياته ضعفًا فادحًا في الممارسة اللغوية تخاطبًا وكتابة عند المتعلمين وبعض المعلمين على السواء، والمجال الإعلامي بمختلف محامله وأنواعه يعتمد لغة هجينة ملوثة لا تمت للعربية وحتى الدارجة بصلة، وهو أمر يتجلى حتى في قنوات الإعلام العمومي خلافًا للمنطق والقانون. كما أن لغة الشارع التونسي، في المدن خاصة، يصعب على المستمع إدراجها ضمن الخطاب العربي؛ إذ بلغ التعدد اللهجي حدًا أصبح الهجين يهدّد حتى وظيفة التواصل والتفاهم. وهكذا فإن المحيط الحضري - على أهميته - صار على هيئة يصعب معها الإحساس بأنك تسير في شارع بلد عربي إذا اعتبرت لافتات المحلات ومعلقات الإشهار والإعلان وكل الكتابات.

ويواصل رئيس جمعية تنمية اللغة العربية وحمايتها بتونس تشخيصه للوضع اللغوي السائد قائلاً: «أما القوانين المنظمة للاستعمال اللغوي فمنعدمة أو غائبة أو معطلة وغير محترمة. إنه واقع يتطلب الإسراع ببذل الجهود الضرورية اللازمة من قبل كل المسؤولين والمعنيين لإصلاحه قبل أن يزيد استفحالاً وتتأكد مضاره. ولكل مجال من المجالات المذكورة من يعنيه أمره وما يتعين فعله: فإصلاح لغة التعليم يتطلب سياسة تعليمية بديلة تعطي للغة الوطنية الأهمية المستحقة وتتعلق بالمواد والضوارب ومناهج التعليم والوسائل البيداغوجية وإعداد المدرّسين. والمجال الإعلامي يقتضي إعادة نظر وإحكام تنظيم يشمل تكوين الإعلاميين ووضع قوانين فاعلة زاجرة وملزمة. والاستعمال العام يقتضي حملات توعية هدفها مصالحة المواطن ولغته وبيان خطر التفريط في اللغة الوطنية على جميع المستويات، وهو عمل تشترك فيه السلطة وأدواتها، والأولياء بسلطتهم، والإعلام بأهميته تأثيره، ومنظمات المجتمع المدني المهتمة بالشأن اللغوي خاصة بحكم تخصصها وواجبها. كما أن إصلاح المحيط الحضري يتطلب تدخل السلط المعنية لتطبيق القوانين الموجودة الآن والعمل على تفعيلها ثم السعي لتطويرها

لتكون أكثر فاعلية ونجاعة. على أن المستوى القانوني لا بدّ فيه من مراجعة شاملة تدرس واقعه وتعمل على تحسينه وتطويره ثم فرضه حقيقة. وتجدر المطالبة بإنشاء مجلس أعلى للغة العربية يكون الهيكل الأساسي والمرجع الأول في كل ما يتعلق بالشأن اللغوي.

الفصل الثاني والعشرون

من عبّر التاريخ

إن اللغة أمرٌ جليل، ولولا خشية المَظنات واتقاء انفلات التأويل لقلنا إن اللغة أجلّ من أن تترك بيد السياسيين، والسبب في ذلك أن رجال السياسة يصنعون الزمن الجماعي على مرآة زمنهم الفردي، أما رجال الفكر فينحتون زمنهم الفردي على مقاس الزمن الجماعي، وحتى الذين يرتقون إلى سُدة القرار من بين المثقفين والمفكرين فقلما تراهم في وطننا العربي يصمدون أمام إغراءات المناصب، فيدفعهم حرصهم ذاك على التنازل تدريجيًا عن مبادئهم وبدلًا أن يعتبروا أنفسهم ضيوفًا على العمل السياسي تراهم يخلعون أرديتهم الفكرية ليلبسوا جلايب المهابة الطارئة، فإذا تخلت عنهم السياسة ألفوا أنفسهم غرباء على حقول الفكر والثقافة. فإن سلّمنا بما أسلفناه من جلال الظاهرة اللغوية بصورة شاملة مطلقة فمن المفروض أن يكون شأنها عند أمة العرب أجلّ وأمكن. لكن الواقع التاريخي الراهن يشهد بعكس ما كان من المظنون أن تجري به الأحداث.

ما من خلاف حول أمر متعين بالضرورة، وهو أن «الوعي المعرفي» بمصير اللغة العربية، واحتمال انحجابها التدريجي من مجال التداول، وإمكان التحاقها بالألسنة الفاقدة لمقومات الحياة الإجرائية الفاعلة، غائبٌ أو كالغائب في واقعنا السياسي والفكري. ونكاد نجزم بأن الحوار في هذا الموضوع لن ينفع مع رجال السياسة إلا مع من كان منهم معضودًا بزاد فكري مرموق، ولن ينفع مع رجل الفكر إلا إذا كان مسنودًا في تجربته المعرفية بثقافة سياسية متينة. ونتبين كيف أن غياب الحقائق يفضي إلى تعطل القدرة على استشراف التاريخ، وعلى استنظار منحنياته القادمة وبما قد تأتي به الأحداث المتعاقبة. فعندما لفتت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الانتباه إلى أن اللغة العربية مهددة بالانقراض، وأكدت ذلك مرات (جوان/حزيران/يونيو) 2006، تشيرين

الأول/ أكتوبر 2007، ماي (أيار/ مايو) 2012) لم يكن ذلك منها انحيازًا ولا تحاملاً، إنما كانت تترجم عن تقارير علمية يتولّى إعدادها خبراءٌ محترفون يمارسون مهمة التحليل الموضوعي الذي يسمح باستشراف المآل الذي ستصير إليه الظواهر. وما يغفل عنه كثير منا هو أن المعرفة العلمية قد تطوّرت في الحقبة الأخيرة حتى ظهرت مجالات من الاختصاص الدقيق توشك أن تمثل حقولاً بحثية قائمة بذاتها، ومن بين تلك الأبواب الجديدة موضوع «انقراض اللغات» وموضوع «الحروب اللغوية». فالحقيقة العلمية الثابتة الآن هي أن عددًا من الألسنة البشرية ينقرض سنويًا وهو ما سينتج عنه انحسار في عدد اللغات البشرية المتداولة الآن. ومن الحقائق أيضًا أن حركة التاريخ أفرزت قانونًا جديدًا من التناسب العكسي: كلما ازداد عدد البشر في المعمورة نقص عدد الألسنة التي يتداولونها، وهذا القانون مناقض لما كان سائدًا في الأحقاب الماضية من التاريخ الإنساني.

كانت الحقيقة العلمية بمثابة صَفارة الإنذار هزت الوعي الإنساني المتيقظ، فقد انتبه الكنديون لتقرير نشرته مؤسسة الإحصاء الكندية عام 1998 مفاده أن 47 لغة من بين الخمسين المتداولة في كندا قد أخذت طريقها نحو الاندثار. وانتبه الألمان إلى أن لغتهم تتدحرج على سُلّم الأولويات بحيث تتأخر رتبتهما بين العشر لغات الأكثر شيوعًا في العالم، ويبرّرون مخاوفهم على أساس أن مستقبل اللغة الألمانية يبدو غير مستقر في عصر تسيطر فيه الإنكليزية على التكنولوجيا العالية. كما يهتمون الاتحاد الأوروبي بالتحيز ضد لغتهم لأن اللجان المنبثقة عن المفوضية الأوروبية كثيرًا ما تكتفي باستخدام الإنكليزية والفرنسية. والمهم هو أن مؤسسات العمل الدولي قد تجاوبت مع الحقائق العلمية المقررة؛ ولهذا السبب أعلنت اليونسكو عن برنامج سمّته «اللغة الأم»، واتخذت له يومًا عالميًا هو 21 فيفري (شباط/ فبراير) من كل عام. وكان ذلك - كما سبق أن رأينا - في سياق إعلان عام 2000 «السنة الدولية لثقافة السلام»، وقد حددت اليونسكو هدفها من كل ذلك وهو حماية 6000 لغة إنسانية من الاندثار. وبذلك المناسبة شرح المدير العام للمنظمة كوشيرو ماتسورا يومئذ كيف فشل القرن العشرون في الحدّ من تسلط القوة على الثقافة

الإنسانية بما أصبح يهدد خصوصياتها المتنوعة حتى اللغوية منها. وهكذا بعثت اليونسكو لجنة استشارية للتعددية اللغوية، تكوّنت من 12 خبيراً، عقدت أول اجتماع لها في مطلع شهر أوت (آب/ أغسطس) 2000.

ولا يفوتنا أن ننبّه إلى أن العلماء المختصين منزعجون أيما انزعاج من هذا المشهد اللغوي في الواقع الإنساني قاطبة. وبصرف النظر عن دوافع الحنين أو بواعث الحميّة فإن هؤلاء العلماء يتحسّرون على ظاهرة الانقراض من موقع العلم الخالص، فكل لغة تموت تحرمنا من اكتشاف نسق محدد ومخصوص من منظومات العقل البشري حيث تتوالج المقوّمات اللغوية والنفسية والإدراكية. ثمّ إن انحجاب بعض اللغات يعطل مشروع علم اللسانيات النظرية في استكمال منظومة الأنحاء الموصّلة إلى اكتشاف النحو الكلي كما سبق أن ألمحنا. إنها نبذة من الحقائق التي نراها غائبة عن الوعي العربي العام، وبغيابها تتعطل قدرة الاستشراف لديهم. ومن حق الراصد للمشهد العام أن يتساءل: ما عسى أن تعني تلك الحقائق حول اللغات في نفوس أهل الشأن الجماعي في الوطن العربي؟ وهل كشفها كفيل بأن يستزرع لدى النخب الفكرية والسياسية وعياً جديداً بالحالة اللغوية التي عليها العرب أو بالمآل الذي ستصير إليه لغتهم العربية؟ والحق أن سؤال مصير اللغة العربية لم يكن غائباً كل الغياب عن المشهد التأملي العام، ولكنه كان كلما بُسط جاءت الأجوبة ملاطفة للوجدان، حيّة في التصريح بالاحتمالات الممكنة، متكئة على القيم الغيبية الرافدة كما حصل في الندوة التي عقدتها المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة في الرباط بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية (في 1 - 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2002) وجعلت عنوانها في قالب استفسار: «اللغة العربية ... إلى أين؟» ولم يكن زينة أن تمّ الفصل في العنوان بين عبارتين بثلاث نقط من التابع، وهي قرينة عن الحذر والكياسة. وقد كان لكاتب هذه الأسطر شرف حضورها والإسهام في أبحاثها.

لم تمض سنوات منذ ظهور بوادر الوعي اللغوي الرسمي ضمن مؤسسة العمل العربي المشترك في (2007) حتى اتضح أن الطلاق بين الأقوال

والأفعال بائن، فبمناسبة اليوم العالمي للغة الأم (21 فيفري (شباط/ فبراير) 2012) صدرت وثيقة بعنوان «بيان المشرق والمغرب من أجل تصحيح وضعية اللغة العربية» تعاونت على إعدادها «الجمعية المغربية لحماية اللغة العربية» مع «المرصد الأوروبي لتعليم اللغة العربية» ومقرّه باريس. وقد وقع على البيان «أكثر من 520 من الشخصيات من كل أنحاء العالم، من بينهم إعلاميون وأكاديميون وكتاب وشعراء ونشطاء وعلماء ومتضامنون...». وقد جاء فيه بعد الدياجة: «الشواهد الماثلة أمامنا جميعًا، وما تنادي له المخلصون في جميع أقطار المشرق والمغرب، تدلّ كلها على أن اللغة الأم، والعربية بشكل رئيس، تعاني حاليًا من وضع بائس، نذكر من أبرز مظاهره:

- تهميشًا كبيرًا - بوعي أو بدون وعي - للغة الأم بشكل واسع وأحيانًا مُمنهج، وذلك في التعليم والبحوث والإعلام والإعلانات والمعاملات والشارع وسائر مناحي الحياة، تستوي في ذلك أقطار العالم العربي، على اختلاف في النسب.

- انحسارًا خطيرًا للغة الأم التي يفكر بها الناس، مما انعكس سلبيًا في قلة الاهتمام بما ينتج من أدب وثقافة وعلوم ومعارف وضعف القراءة في مختلف البلدان الناطقة بالعربية وانحسارها في طبقات المتخصصين أو الهواة قليلي العدد ومحدودي التأثير.

- تحولًا تدريجيًا للغة العربية إلى لغة شعائرية وانحسار استعمالها في إطار تعبدي وذلك لفائدة لغات أجنبية، مع ثنائية لغوية غطت مساحات الوجود والوجدان فلا هي سمحت بإبداعات باللغة الأم ولا هي سمحت بإبداعات باللغات الأجنبية إلا ما قلّ وندر.

- غيابًا كليًا للسياسات الإرادية المتكاثفة الوطنية منها أو الإقليمية من أجل ضبط سياسة لغوية صارمة توقف المدّ العبثي للتهميش الثقافي وتحدّ من التلوث اللغوي الذي صار يسمّ حياتنا كلها».

في نفس السياق يجدر بنا التذكير بأن اتحاد الدول الأوروبية قد اتخذ منذ

عام 2001 يوم 26 أيلول/ سبتمبر يومًا قوميًا أوروبيًا لحماية اللغات الأوروبية سُمّاه «اليوم الأوروبي للغات». وهو في أديباته المعلنة يهدف إلى التنوع اللغوي ولكنه في خطته الفعلية يرمي إلى «حماية اللغات الأوروبية من المهاجرين الذين يقدون إلى أوروبا من دول العالم الثالث ودول شرق أوروبا». وتقول المفوضية الأوروبية: «إنه من الواجب الوطني على الأوروبيين حماية لغاتهم من الجيل الأول والثاني من المهاجرين الذين لا ينطقونها بشكل سليم، ما يشوّه اللغات الأوروبية؛ حيث لعب الهنود والباكستانيون والبنغاليون والصينيون والفلبينيون والإيرانيون وغيرهم من الشعوب دورًا في تشويه اللغات الأوروبية لأنهم لا يعرفون نطق كل حروفها بشكل صحيح، ما يؤثر في سلامة اللغات الأوروبية مع مرور الزمن. في نفس السياق، وبفعل مصاد، عقدت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ما أسمته «المنتدى الأوروبي الأول للنهوض بتدريس اللغة العربية في الغرب» وذلك بتاريخ 12 - 13 جانفي (كانون الثاني/ يناير) 2009 في مقرّ اليونسكو بباريس، وحظينا بحضور أشغاله وتقديم بحث حول «تطوير الكتب المدرسية والمناهج وطرق التأليف وتكوين المدرسين».

إن اللغة في صميم السياسة، وإن الصراع محور محرّك للسياسة لأنه مكوّن أساسي في تاريخ البشر. وإن الحروب عامل جوهري من عوامل الأحداث المحددة لتواريخ الأمم والشعوب، ومن الفلاسفة فريق ذهبوا إلى القول بأن تاريخ الأمم هو تاريخ حروبها. ولكن الذي يخفى على الإنسان هو أن الحروب اللغوية بين المجموعات البشرية ليست أقل ضراوة من الحروب العسكرية المكشوفة، وأن الصراعات اللغوية بين معاقل الثقافات قد تحتدم فتشعل فتائل حرب تجارية واقتصادية وعسكرية؛ لأن اللغة من خلال الثقافة والثقافة من خلال اللغة هما الأمر الوحيد الذي به يتحقق الانتصار أو الانهزام، فيركن في الزمن ويدوم في التاريخ حتى يستمر، فإذا ثبت وحالفته ظروف البقاء كان في نتائجه أقوى من أي انتصار عسكري إن كان انتصارًا، وأفزع من أي انهزام مبدئي. ولو أراد الإنسان أن يعيد كتابة تاريخ البشرية من خلال صراعاتها اللغوية لتمكن من إنجاز قفزة نوعية في معايير التفسير، ولاستطاع تحقيق ثورة عميقة في مقاييس التأويل، ولعله قادر أن يُرسّي مرجعيات جديدة في استشراف

حركة التاريخ على المنظور المستقبلي؛ قريب المدى منه، ومتوسطه، وبعيده. وهل نحتاج إلى استدلال مستفيض نبرهن به على مقاصد الثقافة الكونية، وما يُضمّره فرسان التخطيط الاستراتيجي للأمم الزاحفة وللكونية الضاغطة مرّة برخائها الموعود ومرّات بأزماتها الكارثية، والحال أن تنافس العظماء الدوليين على كسب مراكز النفوذ وصراع الكبار على الإمساك بمفاتيح الكونية إنما يرتديان الثوب اللغوي في كل جولة من جولاتهما؟ وهذا حكم يصدق على الصقور منهم وعلى الحمام. ولن تنسى الذاكرة العربية - من بين سلسلة التواريخ السوداء - تاريخ 09 / 07 / 2011 يوم تمّ تقسيم السودان إلى قطرين. إن إنشاء «جمهورية جنوب السودان» لئن مثل هزة كبرى في صميم الوعي القومي فإن اتخاذ تلك الجمهورية اللغة الإنكليزية لغة رسمية للدولة قد مثل صفقة قاسية على وجه التاريخ العربي؛ والحال أن كل القرائن الموضوعية كانت تفترض أن تكون اللغة العربية هي الجامع المشترك الأدنى لكل فئات المجتمع السوداني، وليس من لغة أخرى بقادرة على أن تكفل ذاك الرابط اللغوي الضامن للانتماء التاريخي المشترك. ومن يومها دُق إسفين في قلعة الهوية الوطنية الشاملة.

إن الضمير الإنساني المتسامي على أيديولوجية الذرائع وفلسفة المنافع ما انفك يتوجّع خوفاً من غلبة مقاييس المادة على معايير القيم. وهذا هو السوس الذي سينخر معمار الإنسان ككائن أخلاقي، لأنه يهدد في الصميم جوهر المقولة التي آمن بها كل شرفاء الفكر الإنساني ألا وهي «حوار الثقافات». ولا يخشى الضمير الثقافي العام اليوم شيئاً كما يخشى خروج قطار الثقافة الإنسانية عن سكهة السوية، ولا يساور المثقف شيء كما يساوره الخوف من إمعان الفلسفة الذرائعية الكونية في بسط نفوذ ثقافي يمارس الإقصاء ويُصرّ على الإلغاء. إن الركن الثقافي - في الصراع الدولي الجديد - يبدو للنظرة العجلى أوهن الأركان إذا ما قيس إلى السياسي والاقتصادي والعسكري، ولكنه في التقدير المتبصر الوثيد هو أقواها لأنه أعمقها وأبقاها. وحتى إذا جارينا الوهم وقلنا إن سلطة الثقافة أقل شأنًا وأضعف إجراءً وأبطأ إنجازاً من سلطة القرار ومن سلطة المال فإنه لا مناص لنا من التسليم بأن المجموع هو سلسلة. وفي

منطق المنظومات يعلم الجميع بأن أقوى حلقات السلسلة هي أوهنها، لأنها تفرض على سائر الحلقات أن تسير حسب خطواتها وإلا انفرط العقد. هي إذاً الحرب الثقافية الشاملة، أو قل هي الحرب العالمية الثقافية، وهذا الجزم ليس توسلاً بالمجاز ولا هو اتكاء على خطاب متأدّج جديد. وهو بعيد قطعاً عن صيحات الاستنفار التي تأتي تدرّجاً من الخوف المتولد عن عقدة الاستنقاص الذاتي، وإنما هو ما هو لأن هذه الحرب الجديدة تعلن بنفسها عن نفسها أنها حرب، وتعلن بنفسها عن نفسها أنها ثقافية.

وبنفس المنهج بوسعنا أن نستشفّ كيف أن لهذه الحرب مقصدًا محددًا، وكيف أن لها جسرًا متحرّكًا، فأما المرمى فهو نفس مقوّمات الذات، وأما المطية فهي تقويض اللغة. هنا - على وجه الدقة والتعيين - تنبثق في وضوح صارخ مجموعة من الحقائق الجديدة التي يتولد بعضها من بعض بفعل المجادلة الذاتية؛ أولاها أن الثقافة العربية تأتي في مقدمة الثقافات التي تستهدفها الحرب الجديدة، وهذا الاستهداف يتستر - في مدّ وجزر بين الخلط الماكر والدسّ المفضوح - بستائر صراع القوميات أو بأردية صراع المعتقدات. وثانيها أن اللغة العربية الفصحى هي الرأس الذي يُراد اجتثاثه بشكل قاطع لا رجعة فيه. إن السؤال المتعلق بمصير اللغة العربية ربما كان فيما مضى ومن خلال منعطفات زمنية وتاريخية مختلفة ضربًا من الاحتشاد الوقائي، وقد كان بالفعل كذلك منذ بداية النهضة العربية الحديثة، واستمرّ على ما هو عليه عندما جثم الاستعمار، ثمّ تمكن واشتدّ طيلة سنوات المقاومة والتحرير. ولكنه في هذا الزمن الجديد، ومع تفتق التاريخ عن الاستعمار الثقافي الجديد، قد غدا سؤالاً راهناً، ضاغطاً، حارقاً، لا يحتمل التأجيل، بل أضحى من أمهات الأسئلة لأنه بثقله الرمزي يقوم مقام أركان الصراع الكلاسيكية كلها؛ السياسي والحربي والاقتصادي والفكري.

غير أن بين المسألة اللغوية فيما سلف وما هي عليه الآن فروقاً بالغة الدقة ولا سيما في ارتباط القضية بخلفياتها السياسية والحضارية. فمن قبل - في حقبة الاستعمار التقليدي وما تلاها من موجات التحرر والانعقاد - كان

الخطاب السياسي الرسمي لدى السلطات الاستعمارية يتفصى من مسؤولية العداء الثقافي، ويتنصل تبعاً لذلك من كل المرامي الحضارية البعيدة، ويقدم نفسه على أنه حركة تمدينية ذات مقاصد إنسانية نبيلة، وهكذا كان الخطاب الاستعماري خطاباً تبشيراً يخاتل ليتستر على قناعات أصحابه بأفضليتهم الثقافية. أما الحقيقة الجديدة - ولا سيما بعد انقلاب العالم الحُرّ على قيمه التي أسسها منذ نهاية القرن الثامن عشر، وانتكاس مرجعياته التي كانت أعمدة لما أسماه بالمجتمع المدني - فتتمثل في تحوّل الخطاب الرسمي من خطاب يوازن بحذق سياسي بين المصرّح به والمسكوت عنه إلى خطاب مجاهر يعلن استعلاء الحضاري ويكشف بتهجين الآخر ولا يتردد في إبراز قناعاته التي تشرع لأفضليته الثقافية بناء على دويّة سائر الثقافات الإنسانية.

إن المسكوت عنه قد خرج إلى فضاء المصرّح به، وإن اللغة واقعة في قلب الرحى ضمن الحرب الجديدة؛ حرب الاختراق الثقافي التي تحتكم إلى استراتيجية الاستهداف في كل أضرب الصراع على واجهاته الأربع. وبناء على ما سلف تبرز لنا اليوم الحقيقة الأجدّ، فعلى مدى الحقب التاريخية الثلاث: حقبة ما قبل الاستعمار، وحقبة الاستعمار، وحقبة ما بعد الاستعمار، كان العدوّ الكبير للغة العربية هو لغة المستعمر. أمّا الآن فإن العدوّ الأكبر لم يعد فقط اللغة الأجنبية بقدر ما هو الثقافة الأجنبية إذا ما تسربت إلى القناعات الحميمة، فأصبحت متحكمة في الآليات النفسية عبر التحكم في أدوات التفكير. إنه التسلل إلى كوامن الذات الفردية المؤدّي إلى السيطرة على منافذ الذات الجماعية. إنه الاستلاب كما لم يستطع علماء الثقافة أن يتّجوه ويحدّوه؛ أن يصبح الفرد العربي ناطقاً باسم المرجعيّات التي يريد الآخر أن نقوم نحن بمهمّة ترويجها والإشادة بها. وكم من عربيّ حذق اللغة الأجنبية حذقاً عاليّاً وظل في قمة وعيه الحضاري الملتزم! وكم من عربيّ يتلكأ لسانه بلغة الآخر، ويرطن بها رطناً وهو على غاية الوهم بأن سبيل الخلاص التاريخي يبدأ باستيراد الأنساق الذهنية ولو بأغلى الأثمان!

كل الحروب أصبحت إذاً ترتد إلى الحرب الثقافية، وكل الثقافة ترتد هي

الأخرى إلى الوعي اللغوي طردًا وعكسًا. وفي هذا المنعطف الاستثنائي الذي يشهد على تكتل جديد للمنظومات الإنسانية لم يسبق له نظير في تاريخ الثقافات تجد المعرفة العلمية المتصلة بالظواهر اللغوية مسوَّغها الأكبر. فهناك جملة من الحقائق جلاها العلم اللساني واعتمدها بشكل كلي، وأهله كانوا واعين بأنها ليست اكتشافات بالمعنى الحقيقي، بل إن بعضها يُعدّ من البديهيات، ولكن الحدث الجديد تمثل في إيضاح أمرها وتأهيلها إلى منزلة المفاتيح الإجرائية الناجعة. لذلك لا نفتأ نكرّر بأن السلاح الأقوى في الحرب الجديدة هو العلم والمعرفة، ولا تناقض بين العلم والانتماء، ولا تضارب بين العقل والحمية، فهل من مرتاب يشكك - بعد الذي عرفنا - في أن قضية اللغة العربية هي قضية أمن قومي بكل مضامينه وارتداداته؟

إن اللغة محورٌ جوهريّ في الصراعات السياسية الكبرى عبر كل الحقب التاريخية. ومن المأثور عن شارل ديغول قوله: «لقد صنعت لنا اللغة الفرنسية ما لم تصنعه الجيوش»، فالصراع اللغوي واقع في قلب الحدث من العلاقات الدولية، فهو أحيانًا صراع مباشر بين القمم كما هو جار بين الفرنسية والإنكليزية، وقد سبق أن خرج به إلى العلن العالم ريني إيتيامبل منذ عام 1964 في كتابه المدوّي هل تتكلمون الفرنسية؟ وهو أحيانًا أخرى صراعٌ غير مباشر وذلك عن طريق النزاعات الإقليمية؛ تمامًا كما يقع في الصراع العسكري. ولقد بات بديهيًا أن الساحة الدولية ملأى بهذه النزاعات اللغوية التي تترجم عن صراع سياسي، أو ملأى بنزاعات سياسية تتوسل بصراعات ثقافية لغوية. غير أن الحرب اللغوية حرب صامتة تتسلل نسيجًا مكينًا بين ألياف الصراع السياسي. ومعلوم أن الألمان حين خرجوا مهزومين من الحرب العالمية الثانية لم يكن بوسعهم ولا بوسع المتكلمين بلغتهم أن يجدوا اللغة الألمانية ضمن المحافل الدولية المتعاقبة، فقد استقرّ أن اللغات الرسمية المعتمدة في العمل الدولي المشترك - ضمن هيئة الأمم المتحدة وكل المنظمات التابعة لها - هي الإنكليزية والفرنسية والروسية والصينية والإسبانية، ولم يشفع للغة الألمانية التراث الفكري الضخم الذي كتبه أهلها بها لأن للهزيمة السياسية سلطانًا على القيم اللغوية. وفي مطلع عام 1974 أضيفت اللغة العربية إلى اللغات المعتمدة

في المنظمات الأممية، فأصبحت اللغات المتداولة رسميًا ست لغات، وهذا يعني أن آليات الترجمة في المستويين الفوري والمكتوب قد استوعبت كمًا هائلًا من الخبرات، وأن اللغة العربية قد اتسع حضورها وانفسح إشعاعها.

إن المسألة تعيننا هنا في سياقها الثقافي الإنساني، فالتحاق العربية برتل اللغات المعتمدة رسميًا أسبغ عليها سمة العالمية، ومن ثم يعيد إليها بعض الإنصاف التاريخي بعد حيف طويل سبّبه حقبة الاستعمار. ولكن القراءة الحصيفة للأحداث هي التي تقرر الثقافي بالسياسي، وجلّيّ هنا أن مساعي العرب إلى إدخال اللغة العربية لم يكن لها أن تؤتي ثمارها - وقد طالت - إلا بفضل الزخم السياسي الذي ارتقى بهم إلى منزلة عليا بفضل ما حققوه عام 1973: من الناحية العسكرية أولاً، ثم من الناحية الاقتصادية على مستوى الطاقة عالميًا، وأخيرًا من حيث حسن إدارة الموقف الدولي وبراعة توظيف كل الجوانب في مصبّ واحد. وعلينا أن نسلم الآن بأن الذي جاء باللغة العربية إلى المنتظم الأممي وكل المحافل الدولية هو الانتصار السياسي الذي يغيّر معادلة التوازن بين الدول، وهذا من البديهيات، ومَن شكّ فيه أو رام دليلًا آخر فليتذكر بأن ذلك الوزن الجديد الذي اكتسبه العرب هو الذي ثنى الإرادة الدولية فلم ينته عام 1974 حتى استضافت الأمم المتحدة المناضل ياسر عرفات لتصغيّ إليه لأول مرة وذلك بتاريخ 13 تشرين الثاني/نوفمبر 1974، فتحدث إلى العالم بلغة الضاد، وأسمعَ العالمَ كيف يتغنّى السياسي بإيقاع اللغة الشعرية النابضة: «جثتكم وغصن الزيتون في يدي، فلا تسقطوا الغصن الأخضر من يدي». ولمّا مات محمود درويش في غرفة العمليات الجراحية (9 أوت (آب/أغسطس) 2008) تذكر الناس أنه هو الذي كتب تلك الكلمات للمناضل ياسر عرفات الذي سبق له أن اغتيل في غرفة التسمّم الصحي (11 تشرين الثاني/نوفمبر 2004).

إن اللغة ظاهرة طبيعية؛ بمعنى أنها تسير من تلقاء كينونتها وفق نوااميس خفيّة تحدد سيرها بشكل مطلق يَصْدُق على كل الألسنة البشرية، ثم بشكل مقيد ينطبق على الألسنة الطبيعية، كل لسان منها على حدة بحسب خصائصه الذاتية

وبحسب طبيعة الأسرة التي ينتمي إليها والفصيلة التي يندرج في خانتها. ولكن الحاصل الأهم هو أن الإنسان بوسعه أن يتدخل في الظاهرة اللغوية - تماما كما يتدخل في عديد الظواهر الطبيعية الأخرى - فيحدد مسيرتها ويتحكم في مجريات أحداثها. وقد تصل الإرادة البشرية في توجيهها للظاهرة اللغوية إلى حدّ إبادتها وهي في أوج تألقها، أو إحيائها وهي على عتبة مدافن التاريخ. وليس انتشار اللغات الأجنبية في البلاد التي عرفت الاستعمار إلا شكلاً من أشكال تدخل إرادة البشر في مسيرة التاريخ الطبيعي، وليست عملية التعريب التي خططت لها البلاد العربية - في انفراد أو في تآزر - إلا صورة من صور نفوذ الإرادة البشرية ومضاء العزم السياسي لإعادة التوازن إلى طبيعته، ولكي ينصف التاريخ شعوباً ظلمتها الأحداث. ومن وراء كل ما أسلفناه يتضح الاقتران الحتمي بين البعد اللغوي في الميزان الحضاري ومقومات الهوية الثقافية. وهي حقيقة متجددة باقية دائمة، وهي اليوم أشدّ وضوحاً وأكثر انكشافاً بحكم تسارع نسق الأحداث على درب التاريخ، فلم تعد الظواهر اللغوية تحتاج إلى مجهر لتكبير خصائصها التطورية وإنما هي تدرك بالعين المجردة، ولم يعد تدخل إرادة البشر في حياة اللغة محتاجاً إلى البراهين.

إن لنا في التاريخ عبراً ومواعظ، فلقد اجتمع في الولايات المتحدة من الأجناس والأعراق ما لم يكن يسمح في بدئه بأي تواؤم ثقافي، ولكن الرابطة اللغوية - في إطار اللغة الإنكليزية - قد جسّمت هُويّة قوميّة ما كان لها أن تتشكل لولا التوحيد اللغوي الذي هو من صنع الإرادة البشرية. وكانت «الجمهوريات» الروسية في مطلع القرن العشرين على قاب قوسين من تفتت لغوي حتمي كان سيؤدي قطعاً إلى امحاء اللغة الروسية المركزية وانبثاق عشرات الألسنة المتداولة في شكل لهجات متوزعة بحسب المجموعات العرقية والدينية، ولا شك في أنها كانت ستحوّل إلى لغات رسمية تحمل أعباء التربية والتدوين والخطاب الرسمي والإنتاج الفكري والإبداعي، ولكن إرادة الإنسان قد تدخلت إذ قامت السلطة السياسية المركزية بما أسمته حملة التنقية اللغوية فقاومت نزعة اصطناع اللهجات العامية وخططت لإعادة نشر اللغة الروسية، فأنقذتها من التلاشي بل وجعلتها صاحبة السلطة الأولى على حساب

كل اللغات الإقليمية الأخرى، إلى أن دالت الأحداث فعاود التاريخ حركته الارتجاعية ولكن ذلك - في الحالة الأولى كما في الحالة الثانية - شاهد بين أيدينا على نفاذ تدخل الإرادة البشرية في حياة اللغة ومصيرها.

واليابانيون لما استعمروا كوريا منعوا فيها تداول اللغة الكورية، ولما استقلت البلاد (1943) جاء أول مرسوم في أول عدد من جريدته الرسمية يحظر تداول اللغة اليابانية. واحتشد الكهول والشيوخ ليلقنوا الأطفال والشباب لغتهم القومية، ولم تنطلق السنة الدراسية يومئذ إلا وقرار الإنسان قد امتطى سفينة التاريخ. وعندما انتصر هوشي منه حسم القضية اللغوية وأعلن فتنة المدارس والكليات، فرجاه أساتذة كلية الطب إمهالهم بعض سنوات، فأمهلهم تسعة أشهر وحسم الأمر، فلم يتظلم التاريخ ولا شكا بأوجاعه الإنسان، وقال هوشي منه قوله الشهيرة: «لا انتصار لنا على العدو إلا بالعودة إلى ثقافتنا القومية ولغتنا الأم، فحافظوا على صفاء لغتكم كما تحافظون على صفاء عيونكم، حذار أن تستعملوا كلمة أجنبية في مكان بإمكانكم أن تستعملوا فيه كلمة فيتنامية». وفي الصين كان أول قرار بعد نجاح ماو تسي تونغ عام 1949 هو المتصل بالتوحيد اللغوي وبمركزية الأداء التواصلية. كان على كل صيني أن يتكلم اللغة الخاتية لغة بيكين - وأن يتخلى عن اللغة الإنكليزية وعن كل اللهجات الأخرى المتداولة، حتى ولو كان بينها ما يرقى إلى منزلة اللسان المنتظم. ولم يقد تعقد نظام الكتابة حائلاً دون الإرادة الإنسانية وانصياع التاريخ، فاللغة الصينية تستوجب في شكل كتابتها بحسب الصور المحتملة التامة 2200 حرف، فابتدعوا لذلك آلة طباعية تستوفي حقوق اللغة. واللغة اليابانية التي هي عند أهلها الأداة التواصلية في التربية والتكوين والبحث والتصنيع تقوم على 2600 حرف، وقد ابتكروا لها أجهزتها الفنية للكتابة والرقن والطباعة.

لقد سبق للنورمانديين أن غزوا في عام 1066 للميلاد بلاد الإنكليز، وأحلّوا لغتهم محل لغة أهل البلاد. ودام الأمر زهاء القرنين وأصبحت اللغة الغازية خلالها لسان التداول في كل المؤسسات، وضاع من لغة أهل البلاد

ثلثها لمجرد أنهم استبدلوا ألفاظهم الأنكلوسكسونية مصطلحات إفرنجية، وظلت البلاد تقاوم الحضور الاستعماري حتى تحرّرت، وكان إلقاء خطاب العرش عام 1362 باللغة الإنكليزية حدثاً رمزياً بالغ الإفصاح. وصدر في العام نفسه قرار سياسي جعل اللغة الإنكليزية لغة المحاكم، ولم يأت عام 1385 حتى عمّت اللغة الوطنية كافة مؤسسات التعليم. وبدأت تقلص حالة الفوضى اللغوية إذ أصبحت لغة الوسط الشرقي لإنكلترا والتي انبثقت عنها لغة العاصمة لندن هي اللغة الجامعة، ولم يكد يحل القرن الخامس عشر حتى سادت الإنكليزية وانحسرت تمامًا لغة الإفرنج.

إن اللغة الفرنسية كانت في القرن العاشر للميلاد لهجة يتكلمها أهل الحاشية الملكية، وكانت اللاتينية يومئذ هي لغة الأدب والعلم والمعرفة، وتطورت اللهجة الفرنسية وارتقت في سلم الاعتبار الاجتماعي. ولكن اللاتينية ظلت لغة المؤسسات الجامعية، ولهذا السبب سُمّي الحي الذي هي موجودة فيه بالحيّ اللاتيني نسبة إلى اللغة التي ظل تداولها هناك مستمرًا على وجه الاستثناء. وتأسست جامعة السربون عام 1257 على يد اللاهوتي روبر دي سربون، ولكن اللغة الفرنسية لم يستقر أمرها ولم تترسخ منظومتها إلا عند إنشاء الأكاديمية الفرنسية عام 1635. ومنذئذ أصبح أمر اللغة شأنًا من شؤون الدولة، ولم ينصّ الدستور الفرنسي على لغة البلاد بحكم أن ذلك من بدائه الأمور، ولكن الفرنسيين حين لاحظوا التنوع اللغوي الطارئ على تركيبة مجتمعهم سارعوا عام 1992 إلى تنقيح دستور بلادهم كي ينصّ على أن اللغة الفرنسية هي لغة البلاد شعبًا ودولة. اتضح جليًا يومئذ كيف أن شعبًا سبق له أن أوقد مشعل الحرية الإنسانية، ورفع راية التنوع البشري الخلاق، وتعلق بقداسة الانتماء إلى الوطن بعيدًا عن معيار الأعراق والأديان، يلوذ بركن اللغة محتميًا بها من ضياع سمات هويته. وما لبث ذاك التنقيح الدستوري أن أصبح مسوِّغًا لتشريعات قانونية أخرى، فقد كان مرتكزًا اعتمدته الحكومة في مفاوضاتها حول اتفاقيات التجارة الدولية في مطلع تسعينيات القرن العشرين استعدادًا لمؤتمرها الموعود لتاريخ 15 أبريل (نيسان/أبريل) 1994 في مراكش، حيث تمّ فعلاً الإعلان عن تأسيس المنظمة العالمية للتجارة.

وخاضت فرنسا يومئذ حرباً دبلوماسية عنيدة ضد الأمريكان الذين كانوا يريدون تعميم مبدأ الحرية التجارية، على أساس أن كلّ منتج هو سلعة في سوق التبادل، بما في ذلك الإنتاج الفني كالكتاب والأشرطة السينمائية والأشرطة الغنائية وكل ما هو من فصيلة الإبداع. وكان الفرنسيون يريدون التمييز الصريح بين الإنتاج المرتبط بعالم الماديات والإنتاج المتصل بعوالم الرمز، وانتصر الفرنسيون فيما اصطلح عليه بالاستثناء الثقافي، ثم حرصوا على إدراجه ضمن بنود الدستور الموحد لدول الاتحاد الأوروبي بعد أن دفعوا بمجموعة الدول الفرنكوفونية إلى تركيته في مؤتمرهم الدوري الذي انعقد في هانوي عام 1997 والذي اعتلى فيه بطرس بطرس غالي منصب الأمين العام للمنظمة الفرنكوفونية. وهكذا تهيأ للفرنسيين المناخ المناسب لإصدار قانون أطلقوا عليه القانون المتعلق باستعمال اللغة الفرنسية، ولكنه اشتهر بقانون توبون على اسم وزير الثقافة والفرنكوفونية جاك توبون الذي أعده. وشيئاً فشيئاً أصبح الناس يتحدثون عنه بمصطلح «قانون حماية اللغة الفرنسية»، وتم سن هذا القانون في 4 أوت (آب/ أغسطس) 1994. وصدر الأمر الرئاسي بتطبيقه في 3 آذار/ مارس 1995، وقد جاء في فصله الأول: «إن لغة الجمهورية طبقاً للدستور هي اللغة الفرنسية، وهي الركن الجوهري في السيادة الفرنسية وفي تراثها. وهي لغة التعليم والعمل والمبادلات والمصالح العمومية، ثم هي الصلة الفضلى بين الدول المكوّنة للمجموعة الفرنكوفونية».

إننا في سياقنا هذا نصرف النظر عما صاحب هذا القانون وعما تلاه من جدل واسع حول وجهة الإجراءات التنفيذية التي نصّ عليها الأمر التطبيقي؛ لأننا لا نبتغي إلا الاستدلال على الرابطة المتينة بين الهوية واللغة، ولا نروم إلا إجلاء الشاهد على نبل الإحساس بالحمية الوطنية من خلال أداة التخاطب الرسمية. والأهمّ من ذلك كله هو إثبات وجهة القرار الصادر عن السلطة السياسية، وبالتالي تأكيد ما يُصطلح عليه بالتشريع اللغوي. ولقد تطرّق ذاك القانون إلى إجراءات في سياسة الدولة تربط بين البحث العلمي واستعمال اللغة القومية، وعُلقت على ذلك الربط تسخير الدعم المالي لإنجاز الأبحاث العلمية. كما تطرّق القانون إلى إجراءات زجرية فيما يتعلق بالتهاون في استعمال

اللغة في الحياة العامة ولا سيما في مجال الإعلام والإعلانات. إن الوقوف عند «الحالة» الفرنسية أمرٌ مهمٌ للغاية لمن يروم استقاء المواعظ من تاريخ الأمم والشعوب. والحالة الفرنسية تقدّم لنا أنموذجاً لمفهوم التشريع اللغوي ولتطور آلياته وامتداد تأثيراته، وهي تعيننا على المقارنة الضدّية، ثم هي تمهّد لنا السبيل كي ندرك - بعدئذ - مدى حجم التناقض التاريخي الذي يجترحه الآخر حين يتقصّد نسف الهوية العربية بضرب أركانها من الداخل. وغيرُ بعيد أن يكون في استجلاء مثال الرابطة المكيّنة القائمة بين الفرنسيّين ولغتهم ما يوقظ الحسّ لدى أولي الأمر من أصحاب القرار السياسي في وطننا العربي، بل غيرُ بعيد أيضاً أن يكون في ذاك المثال ما يخزّ الضمير الحضاري المثائب عند فئة من «المثقفين» ما انفكوا يتكاثرون عدداً وما فتئ احتشادهم يستجمع مزيداً من الاعتاد تسخو عليهم بها جهات متناهية على خريطة الجغرافيا، متواطئة في مقاصد التاريخ.

لقد سبق لجلبير كونت - عضو الأكاديمية الفرنسية - أن أصدر بتاريخ 15 جويلية (تموز/ يوليو) 1978 بياناً جعل عنوانه «اللغة هي الوطنية» قال فيه: «إن اللغة هي الهوية الوطنية، إنها الوطن الحي المتدفق الذي يسكن قلب كل واحد منا». وكان ميشيل فيشاي رئيس «الجمعية العامة لمستعملي اللغة الفرنسية» يماهي بين اللغة والوطنية ويقول «إنك إذا سلبت البلاد عنوان انتمائها الوطني وهو اللغة فكأنك سلبت من كل فرد عنوان ذاتيته». وحين حاول رئيس الحكومة الاشتراكي ليونال جوسبان الاعتراف باللغات المتداولة على أرض فرنسا - غير اللغة الفرنسية - ثار عليه الجميع وصاح وزير الداخلية يومئذ شوفانمون قائلاً: «إن الاعتراف باللغات الأخرى هو بمثابة إعلان الحرب على هويتنا وسيفضي ذلك إلى بلقنة البلاد». ويتجدد الموعد وتظل الخيارات واحدة باقية كالرباط الجامع بين اليسار واليمين، بين الاشتراكيين ورثة ميران والقوميين ورثة ديغول، وها هو فرنسوا هولاند - الاشتراكي - يخطب في 27 أيلول/ سبتمبر 2012 أمام سفراء فرنسا على كافة بلدان العالم قائلاً: «إن الدفاع عن اللغة الفرنسية هو دفاع عن هويتنا وعن قيمنا». وها هو أيضاً يخطب أمام القمة الفرنكوفونية في دورتها الرابعة عشرة يوم 13 تشرين الأول/ أكتوبر

2013 في كينشاسا مرددًا: «لغتنا هي هويتنا». فكم في التاريخ من عبرة لمن
يعتبر، وكم في الثقافات الإنسانية من عظة لمن يتعظ!

خاتمة

إن اللغات تترك على عواهنها فتتغير وتتبدل فتستحيل عبر القرون من هيئة إلى هيئة حتى تنحلّ إلى ألسنة تتغير، ثم تنفصل عن الأم الأولى، ثم يتباعد ما بينها من أواصر النسب حتى تتمايز وتباين فتُمسي ألسنة مختلفة. غير أن تبدل اللغات وانسلاخها عبر الزمن قد تحفّ بهما ظروف تاريخية تكبح نزوع الظاهرة الطبيعية نحو التبدل، فيستمرّ كيانها، ويكتب لها الدوام فتبقى، ويتعطل حيالها قانون التاريخ القاضي بفنائها عبر الانسلاخ.

إن اللغة ظاهرة طبيعية واجتماعية في آن واحد، فهي تتولد، وتحيا فتتمو، والإنسان - فردًا وجماعة - يتدخل في مجريات أوضاعها، فيزيكها ويفسح لها المجال كي تزدهر وتبقى، أو يُزهد فيها ويُعرّض عنها فيُدفع بها نحو التلاشي والاندثار. وما إرادة الإنسان إلا سلطة القرار الذي هو سياسي أو لا يكون. إنه الشاهد على المواجهة الفعالة بين اللغة والهوية، وبناءً على ذلك سرى بين خلجات الوعي الجماعي أن التشريع اللغوي كالراية التي ترتفع عاليًا على سطح معمار الهوية. وليس للامتزاج الوثيق بين القرار اللغوي والقرار السياسي من تفسير ولا تبرير إلا أنهما ينصهران في مرجل الهوية. ولن نكون على شطط لو اعتبرنا ذلك من الظواهر الإنسانية الكلية؛ نعني أنها جامع مشترك بين الثقافات، وجامع مشترك بين حيثيات التاريخ مهما تباعدت حقبة.

ألا إن صيانة لغة الضاد من خطر الامحاء هي صيانة للهوية العربية وصيانة للأمن القومي.

مَسْرَد تاريخي

جدول التواريخ الواردة في الكتاب

مرتبة بحسب التسلسل الزمني

التواريخ	الوقائع
1956 - 03 - 02	حصول المغرب على استقلاله.
1956 - 03 - 20	حصول تونس على استقلالها.
1961 - 04 - 07	ينعقد في الرباط مؤتمر التعريب الأول ويوصي بإنشاء مكتب لتنسيق التعريب.
1962 - 02 - 19	انعقاد الدورة الأولى للمجلس التنفيذي لمكتب تنسيق التعريب بالرباط.
1962 - 07 - 05	حصول الجزائر على استقلالها.
1964 - 02 - 29	وزراء المعارف والتربية العرب يوقعون على ميثاق الوحدة الثقافية.
1971 - 05 - 13	إنشاء اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية، ومقره القاهرة.
1974 - 01 - 01	هيئة الأمم المتحدة تتخذ اللغة العربية لغة رسمية في المنتظم الأممي بكافة منظماتها.
1974 - 11 - 13	ياسر عرفات يخطب على منبر الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك.
1976 - 12 - 20	مؤتمر الوزراء العرب المسؤولين عن الثقافة يصدر في عمان بياناً ينصّ على «وجوب تعميم استعمال اللغة العربية في التعليم ووسائل الإعلام والثقافة».
1985 - 11 - 26	مؤتمر وزراء الثقافة العرب يقرون «الخطة الشاملة للثقافة العربية» التي أعدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
1987 - 11 - 07	انتهاء دولة الاستقلال الأولى في تونس وقيام دولة الاستقلال الثانية.
1988 - 11 - 07	توقيع كل الأطراف السياسيين في تونس على «الميثاق الوطني».
1990	تأسيس «الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية».
1991 - 01 - 16	صدور قانون تعميم استعمال اللغة العربية في الجزائر.
1992	تأسيس جمعية لسان العرب في مصر.
1993 - 07 - 05	صدور قانون تعريب الإدارة في تونس.
1994 - 08 - 04	صدور قانون حماية اللغة الفرنسية.

1995 - 03 - 03	صدور الأمر الرئاسي الفرنسي بتطبيق قانون حماية اللغة الفرنسية.
جوان/ يونيو 1996	اليونسكو تقرّر في برشلونة مبدأ «الإعلان العالمي للحقوق اللغوية» لحماية «لغات المجموعات التي ليست لها سيادة وطنية».
1996 - 12 - 17	المصادقة على قانون تعميم استعمال اللغة العربية في الجزائر.
1998 - 07 - 05	تنفيذ قانون تعميم استعمال اللغة العربية في الجزائر.
1998 - 07 - 11	تأسيس «المجلس الأعلى للغة العربية» في الجزائر.
1999 - 09 - 28	تأسيس جمعية حماية اللغة العربية بدولة الإمارات المتحدة، ومقرها الشارقة.
1999 - 10 - 26	اليونسكو تعلن - في مؤتمرها العام - الاحتفال باليوم العالمي للغة الأم، وذلك من أجل تعزيز التنوع الثقافي والتعدد اللغوي.
ماي/ مايو 2000	سمو الأمير خالد الفيصل يطلق فكرة بعث مؤسسة تعنى بشؤون الفكر العربي.
ماي/ مايو 2001	سمو الأمير خالد الفيصل يعلن عن إنشاء «مؤسسة الفكر العربي» ومقرها بيروت.
2001 - 08 - 30	الاجتماع في مدينة أبها بسمو الأمير خالد الفيصل بمناسبة ندوة عقدت احتفاءً بصدور الكتاب التكريمي الخاص بالشاعر عبد الله الفيصل، والمحاورة حول اندراج قضايا اللغة العربية ضمن برامج مؤسسة الفكر العربي.
2001 - 09 - 11	تفجيرات برججي التجارة العالمي في نيويورك.
2001 - 09 - 15	جورج واكر بوش يعلن أنه يدشن حرباً صليبية جديدة.
2001 - 09 - 26	سلفي برلسكوني يصرّح بأن «حضارة الغرب أرفع شأنًا وأجل قدرًا من حضارة الإسلام».
2001 - 09 - 26	الاتحاد الأوروبي عن طريق المفوضية الأوروبية يعلن أن يوم 26 سبتمبر من كل عام هو «اليوم الأوروبي للغات».
جويلية / يوليو 2002	الأمم المتحدة تصدر تقريرها عن التنمية البشرية الذي كشف عمق الأزمة الثقافية في الوطن العربي بأرقام أثارت جدلاً حاداً حول المرجعيات المعتمدة.
2001 - 11 - 02	اليونسكو تصادق على الإعلان العالمي للتنوع الثقافي من أجل الحوار والتنمية.
2002 - 10 - 18	انعقاد القمة التاسعة للمنظمة الفرنكوفونية، وذلك في بيروت.
2002 - 11 - 01	المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة تعقد في الرباط بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية ندوة دولية حول «اللغة العربية... إلى أين؟»

ديسمبر 2002	الجمعية العامة للأمم المتحدة تعلن يوم 21 ماي/ مايو من كل عام يومًا عالميًا للتنوع الثقافي من أجل الحوار والتنمية.
ديسمبر 2002	كولن باول - وزير الخارجية للولايات المتحدة - يعلن مبادرة سماها «مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط» على أنها «مبادرة للإصلاح السياسي والاقتصادي والتربوي والاجتماعي».
2003 - 03 - 20	بداية الحملة الأميركية على العراق.
2003 - 04 - 09	دخول الجيش الأمريكي بغداد.
2003 - 07 - 01	المجلس الأعلى للثقافة بمصر يعقد في القاهرة مؤتمرًا حول «الثقافة العربية من تحديات الحاضر إلى آفاق المستقبل: نحو خطاب ثقافي جديد».
2003 - 07 - 28	الكونجرس يرفع تقريره عن أحداث 11 سبتمبر 2001 في 900 صفحة، والإدارة الأميركية تحجب منها 28 صفحة جاء فيها توصية للمملكة العربية السعودية بمراجعة برامجها التعليمية، وبالكف عن طباعة المصحف وتوزيعه، وعن الاستشهاد بالآيات القرآنية التي يردُّ فيها ذكر اليهود.
2004 - 02 - 13	جورج واكر بوش - الرئيس الأمريكي - يعلن عن «المبادرة للشرق الأوسط الكبير» التي نصّت على «ضرورة مراجعة المناهج الدراسية في الدول العربية ولا سيما ما يتصل بتحفيظ القرآن وبالإصرار على اللغة العربية الفصحى».
2004 - 03 - 12	مكتبة الإسكندرية، اعتمادا على مكونات المجتمع المدني في البلاد العربية، تعقد مؤتمرًا حول «قضايا الإصلاح العربي» تصدر عنه وثيقة سميت «وثيقة الإسكندرية».
2004 - 05 - 22	مؤتمر قمة الملوك والرؤساء العرب في تونس يستعرض «وثيقة الإسكندرية» ويمسك عن تبنيها.
2004 - 06 - 09	مجموعة الدول الثماني الصناعية الكبرى تتبنى - في سي آيلاند - مبادرة جورج واكر بوش حول «الشرق الأوسط الكبير». وفرنسا تقدّم باسم الأوروبيين مبادرة «الشرق الأوسط الموسع وشمال أفريقيا».
2005 - 04 - 19	لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي تضع خطة لإصلاح التعليم في البلاد العربية غايتها «إعداد جيل يتلقى - من خلال المدرسة - الأنموذج الأمريكي».

21 - 10 - 2005	اليونسكو تؤكد «أن اللغة ليست أداة للاتصال واكتساب المعرفة فحسب، بل هي أيضًا مظهر أساسي للهوية الثقافية، ووسيلة لتعزيزها سواء بالنسبة إلى الفرد أو إلى الجماعة».
06 - 11 - 2005	القمة العالمية حول «مجتمع المعلومات» تنعقد في تونس.
30 - 12 - 2005	صدور قرار بموجب القانون اللبناني يقضي بالترخيص في إنشاء «المجلس العالمي للغة العربية» بوصفه جمعية أجنبية مركزها بئر حسن في لبنان.
2005	إنشاء «مركز اللسان الأم» في أبو ظبي.
12 - 09 - 2006	بابا الفاتيكان بنديكتوس السادس عشر يؤكد «أن الإسلام لم يأت على يديه إلا الأذى».
25 - 01 - 2007	الجمهورية السورية تعدّ «خطة عمل وطنية لتمكين اللغة العربية والحفاظ عليها والاهتمام بإتقانها والارتقاء بها».
17 - 02 - 2007	«المجلس العربي للطفولة والتنمية» يعقد في القاهرة مؤتمرًا حول «لغة الطفل العربي في عصر العولمة».
21 - 02 - 2007	«المركز الثقافي للطفولة» في دولة قطر يعقد في الدوحة بالتعاون مع «المجلس القومي للطفولة والأمومة» في مصر مؤتمره الدولي الأول حول «الطفل بين اللغة الأم والتواصل مع العصر».
17 - 03 - 2007	تأسيس «الجمعية المغربية لحماية اللغة العربية».
28 - 03 - 2007	مؤتمر قمة الملوك والرؤساء العرب (19) في الرياض المنعقدة تحت شعار «التضامن العربي» تعكف على دراسة وضع اللغة العربية، وتؤكد مبدأ تعزيز الهوية العربية وضرورة تخصيص مقوماتها وخاصة اللغة.
16 - 05 - 2007	الجمعية العامة للأمم المتحدة تهيب بالدول الأعضاء أن تشجع على المحافظة على جميع اللغات التي تستخدمها شعوب العالم، وأن تحرص على حمايتها. وتعلن سنة 2008 سنة دولية للغات؛ كي تعزز التنوع الثقافي عبرَ التعدد اللغوي.
18 - 05 - 2007	نيكولا ساركوزي ينشئ «وزارة الهجرة والاندماج والهوية الوطنية والتنمية التضامنية».
13 - 12 - 2007	مجمع اللغة العربية بالقاهرة يحتفل بعيد الماسي (1932 - 2007) وبتصديق مجلس الشعب والشورى على تعديل قانونه الأساسي لإكساب قراراته صبغة الإلزام.

2008 - 01 - 28	المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث بقطر يعقد ندوة حول «الهوية والمعلوماتية».
2008 - 02 - 12	وزراء الإعلام العرب يصادقون في القاهرة على وثيقة «مبادئ تنظيم البث والاستقبال الفضائي الإذاعي والتلفزيوني في المنطقة العربية».
2008 - 03 - 29	مؤتمر قمة الملوك والرؤساء العرب (20) في دمشق يتناول «مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة».
2008 - 07 - 14	تأسيس المجلس الدولي للغة العربية في بيروت.
2008 - 07 - 26	صدور أمر ملكي في السعودية يقضي بالموافقة على إنشاء «مركز عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية».
2008 - 08 - 09	وفاة الشاعر محمود درويش.
2008 - 11 - 12	في مؤتمر الأديان بنيويورك وزيرة خارجية إسرائيل تطالب المسلمين بالكف عن ترديد كل آية ورد فيها ذكر اليهود.
2009 - 01 - 12	المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة تنظم بالتعاون مع مؤسسة غرناطة للنشر والخدمات التربوية (بولونيا - فرنسا) المنتدى الأول للنهوض بتدريس اللغة العربية في الغرب، وذلك في مقر اليونسكو بباريس.
2009 - 01 - 29	صدور قرار مجلس الوزراء اللبناني بالموافقة على إنشاء المجلس الدولي للغة العربية، ومقره بيروت.
2009 - 03 - 30	مؤتمر قمة الملوك والرؤساء العرب (21) في الدوحة يصادق على مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة، ويُعهد بمتابعته إلى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
2009 - 12 - 20	وليّ العهد في دولة الإمارات سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان يُطلق في أبوظبي «مشروع تطوير اللغة العربية».
2009	«الجمعية العربية لضمان الجودة في التعليم» بالقاهرة تصدر «الوثيقة الإقليمية لمناهج تعليم وتعلم اللغة العربية» وتصدر أيضًا «الحقيبة التدريبية لبناء وثائق ومناهج اللغة العربية وتأليف كتبها».
2010 - 03 - 27	مؤتمر قمة الملوك والرؤساء العرب (22) في مدينة سرت (ليبيا) يقر مبدأ القمة الثقافية العربية الذي اقترحه رئيس مؤسسة الفكر العربي سمو الأمير خالد الفيصل.

2010 - 05 - 04	الاجتماع بالشيخة موزا بنت ناصر للحوار حول مآزق اللغة العربية وآفاق معالجتها.
2010 - 05 - 21	مؤسسة «الفكر العربي» في بيروت تطلق «مشروع الإسهام في تطوير تعلم اللغة العربية في العالم العربي».
2010 - 06 - 09	تأسيس «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» في الدوحة على أن يشكل أحد أركان «مؤسسة أكاديمية مستقلة للدراسات العليا في العلوم الاجتماعية والإنسانية والإدارة العامة».
2010 - 06 - 27	ينعقد في الدوحة اجتماع ضم ثلة من الخبراء تحت عنوان «اللقاء التشاوري حول الهوية: الحالة القطرية».
2010 - 07 - 11	انعقاد «حلقة عمل» ضمن مبادرة سمو ولي العهد في أبوظبي «تهدف لتصميم نهج تأسيسي شامل ومتناسك لمشروع مركز اللغة العربية».
2011 - 01 - 14	الرئيس التونسي زين العابدين بن علي يترك الحكم ويغادر البلاد.
2011 - 02 - 11	الرئيس المصري محمد حسني مبارك يتنحى عن الحكم.
2011 - 02 - 26	مركز دراسات الوحدة العربية يعقد في بيروت «حلقة نقاشية» موضوعها «الفرنكوفونية، أيديولوجيا، سياسات، تحدّ ثقافي - لغوي».
فيفري/ فبراير 2011	المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة ينشئ مكتباً له في بيروت.
2011 - 07 - 09	السودان ينقسم إلى قطرين، وجمهورية جنوب السودان تتخذ اللغة الإنكليزية لغة رسمية للبلاد.
2011 - 08 - 11	إنشاء «جمعية تنمية اللغة العربية وحمايتها» في تونس.
2011 - 10 - 12	فرنسا تقرر أنها تكف عن إسناد الجنسية المستحقة بموجب القرابة الدموية، أو بموجب الميلاد على الأرض الفرنسية، وتشترط امتلاك الطفل للغة الفرنسية كتابة ومشافهة قبل الحصول على الجنسية.
2011 - 10 - 20	حاكم الجماهيرية الليبية معمر القذافي يلقي مَصْرَعَه.
2012 - 02 - 04	كلود جايون - وزير الداخلية الفرنسي - يصرّح بأن «كل الحضارات ليست متكافئة».
2012 - 02 - 21	«الجمعية المغربية لحماية اللغة العربية» بالتعاون مع «المركز الأوروبي لتعليم اللغة العربية» تصدر «بيان المشرق والمغرب من أجل تصحيح وضعية اللغة العربية».

19 - 03 - 2012	المجلس الدولي للغة العربية يعقد في بيروت مؤتمره الأول تحت شعار: اللغة العربية في خطر - الجميع شركاء في حمايتها.
24 - 03 - 2012	انعقاد المؤتمر السنوي الأول للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة الذي تناول موضوع الهوية واللغة.
29 - 05 - 2012	انعقاد منتدى النهوض باللغة العربية في الدوحة الذي ضمّ مجامع اللغة العربية والجمعيات المهتمة بالقضية اللغوية.
ماي/ مايو 2012	حاكم دبي سمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم يطلق مبادرته الرامية إلى «المحافظة على اللغة العربية وتعزيز مكانتها في المجتمع»، والتي تصدرها ما أطلق عليه «ميثاق اللغة العربية».
11 - 06 - 2012	صحيفة نيويورك تايمز تنشر مقالاً بعنوان «معركة حماية العربية من غزو الإنكليزية».
صيف 2012	المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الدوحة يشرع في إصدار المجلتين الفصليتين المحكمتين، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية ومجلة تبين للدراسات الفكرية والثقافية.
10 - 11 - 2012	انعقاد الندوة الأولى لخبراء المعجم التاريخي للغة العربية في الدوحة.
25 - 11 - 2012	مؤسسة الفكر العربي تطلق في دبي مشروعها: «لنتهض بلغتنا».
22 - 12 - 2012	إنشاء «الائتلاف الوطني من أجل اللغة العربية» في المغرب.
06 - 01 - 2013	انعقاد الاجتماع الثاني لندوة خبراء المعجم التاريخي للغة العربية في الدوحة.
04 - 02 - 2013	صدور قرار تأسيس «المنظمة العالمية للنهوض باللغة العربية» في دولة قطر.
26 - 02 - 2013	في قطر يتم تسجيل قرار تأسيس «المنظمة العالمية للنهوض باللغة العربية» لدى وزارة العدل.
05 - 03 - 2013	الاجتماع الأول لخبراء اللجنة الاستشارية الخاصة بمشروع «الإسهام في تطوير تعلم اللغة العربية في العالم العربي» الذي أطلقته مؤسسة الفكر العربي.
10 - 03 - 2013	انعقاد الاجتماع الثالث لندوة خبراء المعجم التاريخي للغة العربية في الدوحة.
08 - 04 - 2013	المجلس الدولي للغة العربية يعقد مؤتمره الثاني في دبي.
24 - 04 - 2013	مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية يقرر إصدار مجلة اللسانيات العربية.

23 - 05 - 2013	انعقاد الاجتماع الأول للمجلس العلمي لمشروع معجم الدوحة التاريخي للغة العربية.
25 - 05 - 2013	صدور قرار جمهوري بإنشاء المجمع العلمي للغوي اليمني.
17 - 06 - 2013	قرار تشكيل مجلس أمناء «المنظمة العالمية للنهوض باللغة العربية» في قطر.
30 - 06 - 2013	تفعيلاً لميثاق اللغة العربية يتخذ «المجلس الاستشاري للغة العربية» في دولة الإمارات قراراً بالتواصل مع مؤسسات التعليم العام والعالي، لوضع اختبارات موحدة لقياس مدى كفاءة الطلاب في استخدام اللغة العربية.
15 - 07 - 2013	انعقاد الاجتماع الأول لمجلس أمناء «المنظمة العالمية للنهوض باللغة العربية» في الدوحة.
16 - 07 - 2013	صدور قرار جمهوري بتشكيل هيئة رئاسة المجمع العلمي للغوي اليمني.
07 - 05 - 2014	المجلس الدولي للغة العربية يعقد مؤتمره الثالث في دبي وموضوعه «الاستثمار في اللغة العربية ومستقبلها الوطني والعربي والدولي».

المراجع

1 - العربية

كتب

- ابن جني، أبو الفتح عثمان. الخصائص. تحقيق محمد علي النجار. ط 2. بيروت: دار الهدى، 1952؛ القاهرة: دار الكتب المصرية، 1952-1956. 3 ج.
- . تحقيق عبد الحكيم بن محمد. القاهرة: المكتبة التوفيقية، [د. ت.].
- ابن حزم الأندلسي، أبو محمد علي بن أحمد. الإحكام في أصول الأحكام. ط 2. القاهرة: مطبعة الإمام، [د. ت.]. 8 ج في 2 مج.
- ابن خلدون، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد. المقدمة. ط 4. بيروت: دار إحياء التراث العربي، بيروت، [د. ت.].
- ابن عاشور، محمد الطاهر. تفسير التحرير والتنوير. تونس: الدار التونسية للنشر، 1984. 30 ج.
- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم. لسان العرب. بيروت: دار صادر، 1968. 15 ج.

إخوان الصفاء. رسائل إخوان الصفاء وخلان الوفاء. بيروت: دار بيروت، 1957.
4 ج.

الياس، جوزيف. دفاعاً عن العربية: نقاط على الحروف في منهج اللغة العربية
وآدابها. بيروت: دار العلم للملايين، 2002.

بلعيد، صالح. في الأمن اللغوي. الجزائر، دار هومة، 2010.

—. في المواطنة اللغوية وأشياء أخرى. الجزائر: دار هومة، 2008.

—. منافحات في اللغة العربية. تيزي وزو [الجزائر]: دار الأمل للطباعة والنشر
والتوزيع، منشورات مخبر تحليل الخطاب، جامعة مولود معمري، تيزي
وزو، 2006.

بن عمر، محمد بن سالم. اللسان العربي وتحديات التخلف الحضاري في الوطن
العربي الإسلامي. تونس: المطبعة العصرية، 1995.

التنوع البشري الخلاق: تقرير اللجنة العالمية للثقافة والتنمية. الطبعة العربية
إشراف جابر عصفور. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 1997. (سلسلة
المشروع القومي للترجمة؛ 27)

التويجري، عبد العزيز بن عثمان. حاضر اللغة العربية. [د. م.]: منشورات المنظمة
الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، 2013.

—. اللغة العربية والعولمة. [د. م.]: منشورات المنظمة الإسلامية للتربية
والعلوم والثقافة، 2008.

—. مستقبل اللغة العربية. [د. م.]: منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم
والثقافة، 2004.

الجابري، محمد عابد. السياسات التعليمية في أقطار المغرب العربي: المغرب،
الجزائر، تونس. عمان: منتدى الفكر العربي، 1990.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر. كتاب الحيوان. تحقيق عبد السلام هارون. ط 2. القاهرة: مصطفى البابي الحلبي، 1965. 7 ج.

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر. أسرار البلاغة في علم البيان. تحقيق محمد رشيد رضا. ط 6. القاهرة: مكتبة القاهرة 1959.

جوزيف، جون. اللغة والهوية: قومية - إثنية - دينية. ترجمة عبد النور خراقي. الكويت: المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، 2007. (عالم المعرفة؛ 342)

الحداد، سالم. صراع الهوية بين الأنا والآخر: المغرب العربي نموذجًا. تونس: الأطلسية للنشر، 2000.

حسين، طه. نقد وإصلاح. بيروت: دار العلم للملايين، 1956.

درويش، أحمد. إنقاذ اللغة إنقاذ الهوية: تطوير اللغة العربية. القاهرة: دار نهضة مصر، 2006.

الذوايدي، محمود. التخلف الآخر: عولمة أزمة الهويات الثقافية في الوطن العربي والعالم الثالث. تونس: الأطلسية للنشر، 2002.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق. الإيضاح في علل النحو. تحقيق مازن المبارك. القاهرة: مكتبة دار العروبة، 1959.

سعدي، عثمان (مشرف). الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية: خمس عشرة سنة من النضال في خدمة اللغة العربية. الجزائر: الميزان للنشر والتوزيع، 2005.

صن، أمارتيا. الهوية والعنف: وهم المصير الحتمي. ترجمة سحر توفيق. الكويت: المجلس الأعلى للثقافة والفنون والآداب، 2008. (عالم المعرفة؛ 352)

عبد الجبار، أبو الحسن عبد الجبار بن أحمد (قاضي القضاة). المغني في أبواب التوحيد والعدل.

ج 7: خلق القرآن. قوم نصه إبراهيم الأبياري؛ بإشراف الدكتور طه حسين. القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، الإدارة العامة للثقافة، 1961.

ج 16: إعجاز القرآن. تحقيق أمين الخولي. القاهرة: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، 1965.

الفرنكوفونية: أيديولوجيا، سياسات، تحدّ ثقافي - لغوي: حلقة نقاشية نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. تحرير عبد الإله بلقزيز. بيروت: المركز، 2011.

الفهري، عبد القادر الفاسي. السياسة اللغوية في البلاد العربية: بحثاً عن بيئة طبيعية عادلة ديموقراطية وناجعة. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة، 2013.

_____. اللغة والبيئة: أسئلة مترابطة. الرباط: زاوية، 2007.

كولماس، فلوريان. اللغة والاقتصاد. ترجمة أحمد عوض؛ مراجعة عبد السلام رضوان. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2000. (عالم المعرفة؛ 263)

اللغة والهوية في الوطن العربي: إشكاليات تاريخية وثقافية وسياسية. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

اللغة والهوية في الوطن العربي: إشكاليات التعليم والترجمة والمصطلح. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، 2013.

المجلس العربي للطفولة والتنمية. استراتيجية تنمية لغة الطفل العربي: أبحاث ودراسات. القاهرة: [د. ن.]، 2009.

_____. لغة الطفل العربي في عصر العولمة - وثائق ودراسات مؤتمر لغة الطفل العربي في عصر العولمة، 17 - 19 فبراير 2007. القاهرة: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2008.

مراياتي، محمد (معد). تعليم العلوم والتكنولوجيا باللغة العربية وأثره في التنمية

الاقتصادية والاجتماعية وفي التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة.
تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2010.

المسدي، عبد السلام. الانتحار اللغوي. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة،
2011.

المعموري، محمد [وآخ.]. تأثير تعليم اللغات الأجنبية في تعلم اللغة العربية.
تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1983.

الملا، محمد علي. اللغة العربية: رؤية علمية وبُعد جديد. القاهرة: مكتبة نهضة
الشرق، 1995.

من أجل تأصيل العقلانية والديمقراطية والإبداع - لغتنا العربية في معركة
الحضارة. إشراف محمود أمين العالم. القاهرة: مكتبة مدبولي، 1997.
(سلسلة كتاب قضايا فكرية؛ 17 - 18)

من قضايا اللغة العربية المعاصرة: أعمال المؤتمر السابع المنعقد في الرباط من
10 إلى 13 أكتوبر 1989. تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،
1990، صالح الخرفي: «اللغة العربية هويتنا القومية»، ص 17 - 29.

المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة. اللغة العربية إلى أين؟ أبحاث الندوة
المنعقدة بالرباط في 1 - 3 نوفمبر 2002. [د. م.]: منشورات المنظمة،
2005.

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. الخطة الشاملة للثقافة العربية. تونس:
المنظمة، ط 1 1986؛ ط 2 1990.

مؤسسة الفكر العربي. التقرير العربي الأول للتنمية الثقافية، 2008. [د. م.]:
المؤسسة، 2008.

—. التقرير العربي الثاني للتنمية الثقافية، 2009. [د. م.]: المؤسسة، 2009.

—. التقرير العربي الثالث للتنمية الثقافية، 2010. [د. م.]: المؤسسة، 2010.

- التقرير العربي الرابع للتنمية الثقافية، 2011. [د. م.]: المؤسسة، 2011.
- لننهض بلغتنا: مشروع لاستشراف مستقبل اللغة العربية. إشراف رياض قاسم. [د. م.]: المؤسسة، 2012.
- الهرماسي، محمد صالح. مقارنة في إشكالية الهوية - المغرب العربي المعاصر. ط 2. بيروت: دار الفكر المعاصر؛ دمشق: دار الفكر، 2001.
- الودغيري، عبد العلي. اللغة العربية في مراحل الضعف والتبعية. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013.
- اللغة والدين والهوية. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة، 2000.
- ولد أباه، السيد. الدين والهوية: إشكالات الصدام والحوار والسلطة. بيروت: جداول للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.

دوريات

- عمران للعلوم الاجتماعية والإنسانية: السنة 1، العدد 1، صيف 2012.
- الفكر العربي: مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية: العدد 75، شتاء 1994.
- ليب، الطاهر. «عودة إلى المسألة اللغوية». الحياة الثقافية (تونس): العدد 172، نيسان/أبريل 2006.
- «اللغة العربية هويتنا القومية». التعريب (المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر - دمشق): العدد 26، حزيران/يونيو 2009.
- «المحور: الترجمة وتطوير اللغة». تبين للدراسات الفكرية والثقافية: السنة 2، العدد 6، خريف 2013.
- «المحور: اللغة والهوية». تبين للدراسات الفكرية والثقافية: السنة 1،

العدد 1، صيف 2012.

«ملف 1: التباسات الهوية والتعثر القومي والتربوي.» الفكر العربي: مجلة الإنماء العربي للعلوم الإنسانية: العدد 90، خريف 1997.

وثائق

الجمعية العربية لضمان الجودة في التعليم. «الحقيبة التدريبية لبناء وثائق ومناهج اللغة العربية وتأليف كتبها.» إعداد علي أحمد مدكور، رشدي أحمد طعيمة وإيمان أحمد هريدي. القاهرة: دار الشروق، 2009.

_____. «الوثيقة الإقليمية لمناهج تعليم وتعلم اللغة العربية.» إعداد علي أحمد مدكور ورشدي أحمد طعيمة بمشاركة فريق عمل وخبراء. القاهرة: دار الشروق، 2009.

لجنة تمكين اللغة العربية. «خطة عمل وطنية لتمكين اللغة العربية والحفاظ عليها والاهتمام بإتقانها والارتقاء بها، دمشق، 2007.»

المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. «مشروع النهوض باللغة العربية نحو مجتمع المعرفة، تونس، 2010.»

_____. «مشروع النهوض باللغة العربية نحو مجتمع المعرفة: أسباب ومسببات تدني مستوى تعليم اللغة العربية في الوطن العربي، تونس، 2010.»

_____. «مشروع النهوض باللغة العربية نحو مجتمع المعرفة: استخدام التقانات الحديثة في تطوير اللغة العربية، تونس، 2010.»

_____. «مشروع النهوض باللغة العربية نحو مجتمع المعرفة: السياسة اللغوية القومية للغة العربية، تونس، 2010.»

ندوات ومؤتمرات

«الحلقة النقاشية الأولى : مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية: آفاق الريادة والتميز» (1 - 3 أيار/ مايو 2012).

المجلس الدولي للغة العربية. «المؤتمر الدولي الأول للغة العربية: العربية لغة عالمية: مسؤولية الفرد والمجتمع والدولة، بيروت، 19 - 23 آذار/ مارس 2012»: «وثيقة بيروت: اللغة العربية في خطر: الجميع شركاء في حمايتها».

مكتبة الإسكندرية. «مؤتمر قضايا الإصلاح العربي: الرؤية والتنفيذ، «وثيقة الإسكندرية»، 12 - 14 آذار/ مارس 2004».

2 - الأجنبية

Books

Bourdieu, Pierre. *Ce que parler veut dire: L'Économie des échanges linguistique*. Paris: Fayard, 1982.

Calvet, Louis-Jean. *Le Marché aux Langues : Essai de politologie linguistique sur la mondialisation*. La Couv. porte en plus : «Les Effets linguistiques de la mondialisation». Paris: Plon, 2002.

Etiemble, René. *Parlez – vous Franglais ?*. Paris: Gallimard, 1964. (Idées; 40)

Gauthier, Guy. *Panoramiques N°48: Langues : Une guerre à mort*. Paris: éd. Corlet, 2001.

Hagège, Claude. *Halte à la mort des langues*. Paris: Olide Jacob, 2002.

Hocq, Christian. *Dictionnaire d'histoire politique du XXe Siècle*. Paris: Ellipses, 2005.

***Le Langage : Nature, histoire et usage: Les Théories linguistiques, les débats, les origines, les enjeux.* Coordonné par Jean–François Dortier. Auxerre: éd sciences humaines, 2001.**

فهرس عام

- أ-
 ابن عاشور، محمد العزيز: 93
 ابن محمد، عبد الحكيم: 144
 ابن منظور، أبو الفضل
 جمال الدين محمد بن مكرم: 124،
 152، 166
 أبها (السعودية): 173
 أبوظبي: 162-163، 165
 أبو الفرج الأصفهاني، علي بن
 الحسين: 121
 الاتحاد الأوروبي: 47، 388،
 391، 400
 الاتحاد السوفياتي: 274
 اتحاد المجامع اللغوية العلمية
 العربية: 111، 295
 اتحاد المحامين العرب: 308
- آل عبد الغني، بشينة: 295
 إبراهيم، صنع الله: 34
 الإبراهيمي، أحمد طالب: 366
 ابن جني، أبو الفتح عثمان:
 140، 143-144
 ابن حزم الأندلسي، أبو محمد
 علي بن أحمد: 147-148، 151
 ابن حماد المالكي البصري،
 إسماعيل بن إسحاق: 138
 ابن خلدون، أبو زيد
 عبد الرحمن بن محمد: 141،
 144-146، 151-152
 ابن عاشور، محمد الطاهر:
 138

- اتحاد الناطقين بالإنكليزية - 393، 272
- فرع المغرب: 360
- الاتفاق الثقافي العربي (1945): 67
- اتفاقية السلام الشامل في السودان (2005): 334
- الاحتلال الأميركي للعراق (2003): 34-33
- الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830): 30
- أحداث تشرين الأول/أكتوبر 1988 (الجزائر): 366
- الاختراق الثقافي: 234، 394
- إخوان الصفا: 140
- الإرهاب: 30، 35-36، 45، 59
- ازدواج الفصحى بالعامية: 204-205، 335
- الازدواجية اللغوية: 180، 322-323، 327-329، 331، 334، 359
- الاستشراق: 268
- الاستعمار الثقافي: 253
- الاستعمار الفرنسي للمغرب العربي: 329، 334، 371-372
- الاستعمار المعلوماتي الجديد: 235-236
- الاستلاب الثقافي: 16، 394
- الاستلاب اللغوي: 359
- الإسلام: 12، 25، 30، 46، 127، 139، 152، 160، 333، 361، 374-375
- الإصلاح اللغوي: 318، 320
- الإعراب: 124-125، 203-204، 204، 323، 328
- الإعلام المسموع والمرئي: 188، 205، 252، 254-255، 264، 270، 335، 337
- الاغتراب الثقافي: 359
- اغتراب اللغة: 180، 228
- الأفضلية اللغوية: 147
- أفغانستان: 33
- اقتصاد المعرفة: 93، 109

إنكلترا: 399	198، 228، 263، 338
أوباما، باراك: 46	إقليدس: 154
أوروبا: 40، 391	أكاديمية اللغة العربية (أبوظبي): 163-164
الاتلاف الوطني من أجل اللغة العربية بالمغرب: 361-363	الاكتساب اللغوي: 350-354
إيتيامبل، ريني: 395	ألمانيا: 274
إيران: 29	الإمارات العربية المتحدة: 161، 167-168
-ب-	الأمم المتحدة: 175، 226، 304، 395-396
الباهلي، محمد عبد العزيز: 161	- قرار تقسيم فلسطين (1947): 277
باول، كولن: 35-36، 44	-مجلس الأمن: 33
البحرين: 332، 347	الأمن الثقافي: 119
برلسكوني، سيلفيو: 42	الأمن العربي الجماعي: 54
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: 35، 364	أمين، مصطفى: 307
برنامج «فولبرايت» الأميركي للتبادل الثقافي: 360	إنتاج المعرفة: 224
بشارة، عزمي: 246، 286-	الانتماء اللغوي: 28
287، 289، 292	الإنصاف الثقافي: 147
بعلبكي، رمزي: 285، 292، 294	انقراض اللغات: 388

التداول الكتابي: 208	بن مراد، إبراهيم: 295، 313
التراث العربي الإسلامي:	بن موسى، علي: 305، 308
126، 140، 149	البنك الإسلامي للتنمية: 389
الترجمة الآلية: 179	البنك الدولي: 364
تركيا: 47	بنوك المعلومات: 223-224،
تشرشل، ونستون: 52	235، 237، 243
التشريع اللغوي: 277-278،	بورقية، الحبيب: 374
400-401، 403	بوش (الابن)، جورج: 35،
تشيكوسلوفاكيا: 274	40، 42، 44-45
تشيني، إيزابيت: 44	البوشيخي، عز الدين: 295
تشيني، ديك: 44	بو علي، فؤاد: 361-364
تطوير البحث العلمي: 55	بومدين، هوارى: 366
تعدد اللغات: 150-151،	بيداغوجية التعليم الأدائي للغة
277	العربية: 350
التعددية السياسية: 40	بيروت: 303، 347
التعريب: 105-106، 184،	-ت-
186، 188، 202، 241، 280،	تجديد الخطاب الثقافي: 34-35
302، 309، 328-329، 366،	التخطيط اللغوي: 99، 101، 275
374، 376، 378-381، 397	التداول الأدائي: 207، 210
التقابل اللغوي: 319	التداول الشفوي: 208
تلفزيون الواقع: 337	

الثقافة الأنكلوسكسونية: 359	التلوث اللغوي: 17، 74-75،
ثقافة التسال: 13	100، 161، 202، 205، 327
ثقافة الحاسوب: 20	تمكين اللغة العربية: 168
ثقافة الصورة: 337	التنمية الاجتماعية: 183
ثقافة الطفل العربي: 320	التنمية الاقتصادية: 183
الثقافة العربية: 69-71، 112،	التنمية الثقافية: 179، 183
145، 147، 159، 165، 206،	التنميط الثقافي: 235
217-219، 393	التنوع البشري: 218، 220
الثقافة الغربية: 246	التنوع الثقافي: 279
الثقافة الفرنسية: 359	التنوع اللغوي: 366، 376،
الثقافة اللغوية: 143	391، 399
الثقافة المعلوماتية: 236	توبون، جاك: 400
ثنائية الأنا والآخر: 260	تونس: 47، 83، 87، 111،
الثنائية اللغوية: 180، 328-	160، 331، 372-375، 378-
329، 331-335	381
الثورة الإلكترونية: 268	-ث-
الثورة التكنولوجية: 233	الثقافة الأجنبية: 394
الثورة الرقمية: 20	الثقافة الإسبانية: 359
الثورة الصناعية في أوروبا: 268	ثقافة الاستلاب: 378
الثورة المعرفية: 21، 42	الثقافة الاستهلاكية: 254

الجزائر: 13، 111، 331،
333-334، 366-367، 371-
373

-قانون استعمال اللغة العربية
(1991): 367، 370

جمعية تنمية اللغة العربية
وحمايتها (تونس): 380-382

الجمعية الجزائرية للدفاع عن
اللغة العربية: 366-367، 372

جمعية حماية اللغة العربية
(الشارقة): 161-162، 165

الجمعية العربية لضمان الجودة
في التعليم (القاهرة): 317-318

-الوثيقة الإقليمية للغة العربية:
317

جمعية لسان العرب لرعاية
اللغة العربية (مصر): 158، 166

الجمعية المغربية لحماية اللغة
العربية: 361، 390

جمهورية جنوب السودان: 392

جوزيف، جون: 279

جوسبان، ليونال: 401

-ج-

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن
بحر: 135-136، 141

جالينوس: 147

جامعة الدول العربية: 48،
51-53، 57-58، 63، 65، 67،
73، 92، 109، 177، 186، 208،
308

-بروتوكول الإسكندرية
(1945): 52

الجامعة الزيتونية (تونس): 373

جامعة السربون: 399

جامعة القرويين (المغرب):
373

جامعة قطر: 297

الجائزة العربية للعلوم
الاجتماعية والإنسانية لتشجيع
البحث العلمي (المركز العربي
للأبحاث ودراسة السياسات): 252

جبري، عبد الناصر: 302

الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر:

140

حسين، طه: 121، 210، 262

الحضارة العربية الإسلامية:

25، 135، 149، 253، 375

الحضارة اليونانية: 146

الحق الثقافي: 280

حقوق الإنسان: 55، 267

الحقوق اللغوية: 275، 279

الحكيم، توفيق: 307

حمزة، حسن: 285، 289،

295

حملة نابوليون على مصر

(1798): 30

حنفي، حسن: 285

حوادث 11 أيلول/سبتمبر

2001 (الولايات المتحدة): 28،

43

الحوار بين الثقافات: 146،

218، 220، 279، 392

-خ-

خالد الفيصل (الأمير): 173-

174، 177، 182

-ح-

حداد، مالك: 358

الحرب الباردة: 29

الحرب الثقافية: 267، 393-

394

حرب الخليج (1990 -

1991): 30

الحرب العالمية الثانية (1939

- 1945): 52

الحرب العراقية - الإيرانية

(1980 - 1988): 30

حرب فيتنام: 29

الحرب اللغوية: 267، 388،

395

الحرف العربي: 19، 377

الحرف اللاتيني: 19، 377

الحريات الفردية: 267

الحرية: 36، 40

حرية التعبير: 58

حرية المرأة: 36

-ذ-	الخرطوم: 111
الذاكرة الجماعية: 11	الخطأ الشائع: 211
الذاكرة العربية الرقمية: 179	الخطأ النحوي: 211
-ر-	الخطاب الإعلامي: 160
الرباط: 111	خطة عمل وطنية لتمكين اللغة العربية والحفاظ عليها والاهتمام بإتقانها والارتقاء بها (2007): 79، 83
الرصيد اللغوي المشترك: 212-211، 165	الخليج العربي: 217، 297، 331
رقمنة اللغة العربية: 189-190	-ز-
-د-	الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق: 142
درويش، أحمد: 281	-س-
درويش، محمود: 396	السادات، أنور: 46
الدلالة: 123-124	ساركوزي، نيكولا: 372
الداهري، آمنة: 335	السبيعي، عبد العزيز بن تركي: 295
الدوحة: 241، 246، 251	ديب، ثائر: 289
ديب، ثائر: 289	ديغول، شارل: 395، 401
سراج الدين، إسماعيل: 37	ديكارت، رينيه: 150
سراج، نادر: 289	الديمقراطية: 36، 40
سربون، روبير دي: 399	

190 ، 185 ، 183 ، 180	السعدي، عثمان: 372
الشعراوي، محمد متولي: 46	السعودية: 43-44 ، 254
شوشة، فاروق: 113-114	310-311
شوفانمون، جان بير: 401	سقراط: 30
الشياني، خيرة: 378	سقوط جدار برلين: 274
الشياني، محمد: 97	السودان: 333-334 ، 392
الشيوعية: 30	سورية: 60 ، 111 ، 254
-ص-	سوق التواصل الافتراضي:
صادق باي: 373	17-18
صحيفة الاتحاد (الإماراتية):	السيادة الاقتصادية: 198
378 ، 161	السيادة الثقافية اللغوية: 198
الصراع الحضاري: 303	السيادة السياسية: 198
الصراع اللغوي: 267 ، 395	السيادة الوطنية: 131
صراع الهويات: 16 ، 279	السياسة اللغوية: 97 ، 99 ،
الصين: 398	101-102 ، 107 ، 183 ، 259 ،
-ض-	275 ، 280 ، 308 ، 321 ، 361
الضبيب، أحمد: 245	السيد، محمود: 79 ، 245
الضعف اللغوي: 19	-ش-
	الشامسي، عبد الله: 161
	شبكة الإنترنت: 176 ، 178-

-ط-

علم الاجتماع: 152

طرابلس (ليبيا): 111

علم الاجتماع الثقافي: 159

طعيمة، رشدي أحمد: 319

علم التاريخ: 152

-ع-

علم الكلام: 123، 133-

134، 140، 143، 345

العالم، محمود أمين: 281

علم اللسانيات: 196، 201،

220، 268، 275، 389، 395

العبد الله، لطوف: 95

علم اللغة الاجتماعي: 274

عبد الجبار، أبو الحسن

العلم اللغوي الحديث: 201،

عبد الجبار بن أحمد (قاضي

القضاة): 121، 135-136، 140

328

عبد العظيم، محمد: 381

علم النحو: 142، 187، 210،

عبد المنعم، سليمان: 176،

266

180، 346

علوم المعاجم: 124

عبيد، عبد اللطيف: 96، 380

علي، حيدر إبراهيم: 333

عتيق، أحمد: 332

عُمان: 332

العراق: 30، 254، 332

عمّان: 11

عرفات، ياسر: 396

عمر بن أبي ربيعة: 121

العروبة: 25، 54، 72، 278،

العمل الثقافي العربي المشترك:

372، 379

67، 73

عصفور، جابر: 34، 37

العمل العربي المشترك: 47،

العقد الاجتماعي: 157-158، 190

54-55، 64، 67-68، 70، 72،

- 83، 88، 93، 95-96، 98، 102، - قانون حماية اللغة الفرنسية: 400
- 106-108، 110، 180، 183، 209، 217، 241، 281، 296، 326، 346
- الفرنكوفونية: 13، 358-359، 366، 371-373، 375، 378
- العولمة: 12، 79، 82، 92-93، 93، 107، 180، 197، 218، 220، 225، 233-234، 247، 290
- الفريخ، سهام: 347
- الفكر العربي: 132-133، 135، 140-141، 146، 151، 195، 293، 346
- العولمة الاقتصادية: 234-249، 235
- الفهري، عبد القادر الفاسي: 285، 360-361
- العولمة الثقافية: 233، 249
- فيشاي، ميشيل: 401
- عياض، أبو الفضل عياض بن موسى (القاضي): 138
- ق-
- القاهرة: 34
- غالي، بطرس بطرس: 400
- قطر: 217، 241، 245، 295-296
- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد: 121
- القمة الثقافية العربية الأولى: 177
- ف-
- قمة الدول الثماني (2004): 36، 40
- فخرو، علي: 347
- القمة العالمية للمعلومات فرنسا: 40، 366، 372-373، 376، 378، 400-401
- (2005: تونس): 226

القمة الفرنكوفونية (9: 2002: والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا):
بيروت): 371 364

401- (14: 2013: كنشاسا): 83 لجنة التمكين للغة العربية:

قناة الجزيرة: 343 اللسانيات التعليمية: 350

القواميس التعليمية: 212 اللغة الأجنبية: 19-20،

القومية: 25

القومية: 23

،330-329 ،325 ،309 ،272

القومية العربية: 92 337 ، 343-344 ، 346 ، 394

- 5 -

اللغة الإسبانية: 330-331،
395، 344، 335
كبلنغ، روديار: 42

الكيسي، علي أحمد: 245 اللغة الإعرابية: 125، 146،

الكتابة العربية: 206

352-351 ، 349-348

کندا: 388

كونت، جليبر: 401

اللغة الأم: 81-82، 93-94،
الكونية الثقافية: 266-269
184، 253، 317، 321، 331

390 ,344-343 ,333

اللغة الأمازيغية: 334-335

اللأوعى المعرفى: 353
لغة الأمموة: 201، 205
344، 325، 266

لبنان: 331

لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية 329-332، 334-335، 346،

-261 ، 255-253 ، 250-244
 ، 272-271 ، 269-268 ، 266
 ، 297-296 ، 293-290 ، 280
 -317 ، 314-305 ، 303-301
 -327 ، 324-322 ، 320 ، 318
 ، 338-336 ، 334-332 ، 330
 -349 ، 347-346 ، 344-343
 ، 367-359 ، 357 ، 354 ، 351
 ، 390-389 ، 387 ، 382-370
 403 ، 396-392

اللغة العربية الفصحى: 19 ،
 -173 ، 160 ، 146 ، 121 ، 72
 ، 198 ، 189-188 ، 178 ، 175
 -208 ، 206-204 ، 202 ، 200
 -262 ، 252 ، 244-243 ، 209
 ، 302 ، 295 ، 271-269 ، 264
 -335 ، 330 ، 327-323 ، 317
 393 ، 365 ، 346-344 ، 338

اللغة العربيّة المصريّة: 152

اللغة الفارسية: 332

اللغة الفرنسيّة: 13 ، 254
 ، 344 ، 335 ، 332-330 ، 277
 ، 376 ، 373-372 ، 360-358
 401-399 ، 395 ، 388 ، 379

اللغة القومية: 19-21 ، 70

، 395 ، 392 ، 388 ، 360-359
 399-397

اللغة الإيطالية: 330-331 ،
 344

اللغة البربرية: 376

اللغة التركية: 111

اللغة الخانيّة: 398

اللغة الروسية: 395 ، 397

اللغة الصينية: 395 ، 398

لغة الطفل العربي: 317 ،
 357 ، 322-320

اللغة العبرية: 277

اللغة العربية: 7 ، 11-12 ،
 ، 54 ، 47 ، 39 ، 29 ، 26 ، 17-14
 ، 71-69 ، 65 ، 60-59 ، 57-56
 -94 ، 92-91 ، 85-81 ، 79 ، 73
 -112 ، 110 ، 107-105 ، 102
 ، 127 ، 125-122 ، 119 ، 116
 ، 146 ، 139-138 ، 133-131
 ، 173 ، 168-157 ، 153-148
 ، 200-195 ، 191 ، 189-175
 ، 213 ، 211-206 ، 204-202
 ، 242-241 ، 235 ، 229 ، 217

ليبيا: 160، 331	82، 85، 199-201، 205، 231،
ليفني، تسيبي: 44	242، 265، 269، 271-272،
-م-	274، 276-277، 320، 335-
	336، 339، 343، 364، 380،
ماتسورا، كوشيرو: 388	400
ماو تسي تونغ: 398	اللغة الكورية: 398
مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط: 35، 44	اللغة اللاتينية: 204، 206،
المبادرة للشرق الأوسط الكبير:	263، 268، 330، 344، 399
36، 40	اللغة اليابانية: 398
مبادئ تنظيم البث والاستقبال الفضائي الإذاعي والتلفزيوني في المنطقة العربية: 57، 59-60	اللقاء التشاوري حول الهوية: الحالة القطرية (2010: الدوحة): 246، 248-249
المبخوت، شكري: 97	لقاء حوار الأديان (2008): نيويورك: 44
المتصوفة: 132	اللهجات العربية: 18، 25،
المثاقفة العربية: 234	205، 208، 268
مجامع اللغة العربية: 111-	اللهجة العامية: 13، 19-20،
112، 114، 116، 186، 208،	72، 81، 160، 198، 204-206،
244، 254، 290، 292، 313	252، 255، 262-264، 269-
مجتمع الرعاية: 159	270، 272، 302، 317، 322-
المجتمع المدني: 27-28،	324، 326-327، 330، 336-
34، 37-40، 100، 107-108،	338، 344، 346، 376، 397
	لورنس العرب: 52

- المجلس العالمي للغة العربية
(بيروت) (2006): 303-301
- المجلس العربي للطفولة
والتنمية: 245، 319، 343
- استراتيجية تنمية لغة الطفل
العربي: 245
- مؤتمر «لغة الطفل العربي في
عصر العولمة» (2007: القاهرة):
343، 335، 333-332، 319
- المجلس القومي للطفولة
والأمومة (مصر): 343
- المجلس الوطني للثقافة
والتراث (قطر): 217
- مجمع بغداد اللغوي: 111
- المجمع العلمي السعودي:
311، 112
- المجمع العلمي اللبناني: 111
- المجمع العلمي اللغوي اليمني:
106
- مجمع اللغة العبرية: 277
- مجمع اللغة العربية بدمشق:
380
- 110، 116، 158-159، 168،
209، 244، 291، 303، 310،
394، 382، 361
- مجتمع المعرفة: 20، 84-88،
95-91، 107، 158، 163-164،
218، 220، 225-228، 327،
364، 361
- مجتمع المعلومات: 87،
227-226
- مجلة تبين: 285، 287-289
- مجلة جون أفريك: 378
- مجلة عمران: 285-288
- مجلة الفكر العربي: 280
- مجلة اللسانيات العربية: 314
- المجلس الاستشاري للغة
العربية (دبي): 168
- المجلس الأعلى للثقافة
(مصر): 34
- المجلس الأعلى للغة العربية
(الجزائر): 370
- المجلس الدولي للغة العربية
(بيروت) (2008): 303، 307-308

- مجمع اللغة العربية الفلسطيني: 111
مركز اللسان الأمّ (أبوظبي): 344
- مجمع اللغة العربية في القاهرة: 111-112، 210
عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية: 310-311، 314
مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية: آفاق الريادة والتميّز (2012): 311
الحلقة النقاشية «مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية: آفاق الريادة والتميّز» (2012): 311
المسألة البربرية: 359
- المدرسة الصادقية (تونس): 373
مدرسة القيروان (تونس): 373
مراياتي، محمد: 93
المرصد الأوروبي لتعليم اللغة العربية: 390
المركز الثقافي للطفولة (قطر): 343
مركز دراسات الوحدة العربية: 358
- مشروع الإسهام في تطوير تعلم اللغة العربية في العالم العربي «عربي 21»: 346
مشروع تطوير اللغة العربية (أبوظبي): 162، 165
مشروع «الشرق الأوسط الموسّع وشمال أفريقيا»: 40
مشروع مركز اللغة العربية (أبوظبي): 165
مشروع معجم الدوحة التاريخي للغة العربية: 292، 294
مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة: 48

مفهوم الحضارة: 64	60، 63، 83، 88، 94-95، 166
المفوضية الأوروبية: 391	مصباح، صالح: 289
مكتبة الإسكندرية: 37	مصر: 44، 160، 166، 254
المكنز: 224، 243	المعتزلة: 144
ملتقى «لنهض بلغتنا» (2012): دبي: 182	المعطاني، عبد الله: 173
-مشروع «لنهض بلغتنا»: 183، 195، 209	المعلوماتية: 217-220، 222-223، 225، 228-229، 232
الملكية الفكرية: 179	معهد الإنماء العربي: 280
منتدى الإصلاح العربي: 38	معهد قطر لبحوث الحوسبة: 295
المنتدى الأوروبي للنهوض بتدريس اللغة العربية في الغرب (1): 2009: باريس: 391	المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية: 335
منتدى النهوض باللغة العربية (2012: الدوحة): 290، 295	المغرب: 331، 333-334، 359-361، 363-366
المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (الإيسسكو): 244، 295، 389، 391	-وزارة التعليم العالي والبحث العلمي: 360
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو): 87- 88، 184، 279، 295، 320، 387-389	المغرب العربي: 254، 329، 357-359، 373، 375-376
	مفهوم التكنولوجيا: 221
	مفهوم الثقافة: 64

مؤتمر «الثقافة العربية
من تحديات الحاضر إلى آفاق
المستقبل: نحو خطاب ثقافي جديد»
(2003: القاهرة): 34

المؤتمر الدولي «الطفل بين
اللغة الأم والتواصل مع العصر» (1):
2007: الدوحة): 343

المؤتمر السنوي «من النمو
المعاق إلى التنمية المستدامة»
(2012: الدوحة): 252، 286،
290

-محور «الهوية واللغة في
الوطن العربي»: 252، 286

مؤتمر «قضايا الإصلاح
العربي: الرؤية والتنفيذ» (2004:
الإسكندرية): 37-38

- وثيقة الإسكندرية: 28،
37-40

مؤتمر القمة العربية (16):
2004: تونس): 38، 40

-(19: 2007: الرياض):
47، 53، 57، 79، 83-84، 92،
159، 183، 208، 303

-(20: 2008: دمشق): 48،

منظمة الدول الفرنكوفونية:
186، 400

-المؤتمر الدوري (1997:
هانوي): 400

المنظمة العالمية للتجارة: 399
المنظمة العالمية للنهوض
باللغة العربية: 295، 301

المنظمة العربية للتربية والثقافة
والعلوم (الألكسو): 48، 60،
63-64، 68، 72-73، 79، 83،
92-97، 107، 109، 111، 166،
177، 208، 212، 244، 339

- المركز العربي للتعريب
والترجمة والتأليف والنشر (دمشق):
66

- مكتب تنسيق التعريب
(الرباط): 111، 244

منظمة العمل العربي الثقافي
المشترك: 64

الموارد البشرية: 227-229،
262

المواطنة: 246

موت اللغات: 261

- 60، 83، 159، 303، 310
- 1989: الرباط): 281
- (21: 2009: الدوحة):
- 48، 60، 83، 88، 159، 162، 166
- بيان الرباط (1989): 281
- مؤتمر الوزراء المسؤولين عن
- الثقافة (1: 1976: عمان): 69
- (2010: سرت - ليبيا): 177
- - إعلان سرت (2010): 177
- 69
- موريتانيا: 331
- مؤتمر «اللغة العربية في خطر-
- الجميع شركاء في حمايتها» (1):
- 2012: بيروت): 305
- موزا بنت ناصر المسند
- (الشيخة): 241، 291-292، 295
- مؤسسة الإحصاء الكندية: 388
- وثيقة بيروت (2012):
- 305-306
- المؤسسة العربية للتعريب
- والترجمة: 309
- مؤسسة العمل الثقافي المشترك
- بين العرب (1970): 67
- (2: 2013: دبي): 307-308
- قانون اللغة العربية: 308
- (3: 2014: دبي): 307
- مؤسسة الفكر العربي: 173-
- 174، 176-177، 180-183، 209، 305، 346
- مؤتمر المجامع اللغوية
- (السوري والمصري والعراقي)
- (1956: دمشق): 111
- مؤسسة محمد بن راشد آل
- مكتوم: 364
- مؤتمر وزراء الثقافة العرب
- (1985): 67
- مولير، جان بابتيست بوكلان:
- 358
- الخطة الشاملة للثقافة العربية:
- 67-69، 72-73، 244
- مؤتمر وزراء الثقافة العرب (7):
- ميتران، فرنسوا: 401

هوشي مينه: 398	ميثاق اللغة العربية (دبي):
هوك، كريستيان: 52	168-167
هولاند، فرنسوا: 401	الميثاق المعرفي: 196، 202-
هوية الآخر: 142	208، 203
هوية الأنا: 142	ميثاق الوحدة الثقافية العربية
	(1964): 67
الهوية الثقافية: 224، 247-	-ن-
248، 259، 264، 271، 279،	الناقة، محمود كامل: 245
305-306، 397	الناهض، منيرة ناهض: 346
الهوية الحضارية: 131، 232،	ندوة «اللغة العربية ... إلى
272، 259	أين؟» (2002: الرباط): 389
الهوية السلالية: 131	ندوة «الهوية والمعلوماتية»
الهوية العربية الإسلامية:	(2008: قطر): 217-218
247-250	النشر الرقمي: 190
الهوية العقديّة: 131	النضال اللغوي: 161
الهوية القومية: 253	النظام الثقافي العالمي: 230
الهوية اللغوية: 131، 202،	نظرية الجشطالت: 349-350
262-263	نظرية المعرفة اللغوية: 196
هيدغر، مارتن: 81	-ه-
الهيئة الاستشارية للمغرب	الهجرة الوافدة: 247
العربي في التربية والتعليم: 211	
- اللجنة الدائمة للرصيد	

اللغوي: 212

-الكونغرس: 43

-و-

-ي-

الوحدة اللغوية: 71

ياسين، كاتب: 13، 358

الودغيري، عبد العلي: 365

اليهود: 44، 46

وطار، الطاهر: 34

يوغسلافيا: 274

الوعي الثقافي: 41، 237

اليوم الأوروبي للغات (26)

الوعي الجمعي: 21

أيلول/سبتمبر: 391

الوعي الفردي: 21

اليوم العالمي للغة الأم (21)

الوعي اللغوي: 26-27، 48،

شباط/فبراير: 381، 388، 390

74، 82، 160، 205، 270، 277،

280، 289، 301، 317، 323،

389، 395

اليوم العالمي للغة العربية (18)

كانون الأول/ديسمبر: 184، 320

الوعي النحوي: 328

اليوم العالمي لمقاومة الأمية

الوغلاني، خالد: 97

(8 كانون الثاني/يناير 2008): 339

الوكالة الأميركية للتنمية: 44

اليوم الوطني للغة العربية (1)

الولايات المتحدة الأميركية:

آذار/مارس: 381

29، 33، 36، 44، 397